









مركز صالح كامل  
للدراسات والبحوث الإسلامية



مجلة مركز صالح كامل  
**للاقتصاد الإسلامي**  
جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة التاسعة — العدد الخامس والعشرون ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



---

مجلة مركز صالح كامل  
للاقتصاد الإسلامي  
جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

---

السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

---

## العدد الخامس والعشرون

ذى القعدة ١٤٢٥هـ - ربيع أول ١٤٢٦هـ

يناير - أبريل ٢٠٠٥م



**مجلة**  
**مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**  
**بجامعة الأزهر**  
**مجلة دورية علمية محكمة**

**يصدرها**  
**مركز صالح عبد الله كامل**  
**للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر**

**رئيس مجلس الإدارة**  
فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب  
رئيس جامعة الأزهر

**رئيس التحرير**  
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر  
مدير المركز

**المشرف العلمي**  
الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف  
المستشار بالمركز







## تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد.

فيسعدنا أن نقلم إلى متابعي مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي من الباحثين والقراء، العدد رقم (٢٥)، والذي به تبدأ المجلة عامًا جديدًا من عمرها المديد بأذن الله تعالى، هو العام التاسع من تاريخ إصدارها بالاسم الجديد لها «مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي» وبه تتابع المجلة القيام برسالتها التي تحملها، وتسعى إلى تحقيقها، وهي الإسهام في نشر الفكر الاقتصادي من المنظور الإسلامي.

وعندما نشاهد الهجوم الضار على الإسلام في هذه الحقبة من الزمن، ونرى السهام توجه إليه من كل جانب، لتسليه محاسنه، وتنتشر البشور على مساحته السمحة، وصفحاته الوضاء، عندها يصبح الجهاد الفكري فرض عين على كل صاحب فكر من المسلمين، كي يزود عن حياض الإسلام ويرد الهجمة الشرسة الموجهة إليه من أعدائه، أعداء القيم الصحيحة، والحياة النظيفة. ونحسب أن هذه المجلة بما تحملها من فكر إسلامي صحيح، تسهم بدور في هذا الجهاد إذ تميط اللثام عن نفائس هذا الدين، وتكشف عن صلاحية الشريعة الإسلامية لإصلاح الحياة في كل زمان وكل مكان. فمن الأبحاث التي يحملها هذا العدد بحث يدور حول: «إمكانية بعث غط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، كي تعطي البشرية صورة صحيحة عن الإسلام وتفوقه وصلاحيته، ويرد على الذين يتهمون الإسلام من خلال نظم الحكم السائدة اليوم في العالم الإسلامي، ومن أبحاث هذا العدد أيضاً، بحث يحاول الكشف عن: «العوامل المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية»، وثالث يكشف عن: «فلسفة الإسلام في حقوق الحيوان»، ورابع يتناول

موضوع: «الوقف ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية»، وخامس يكشف عن: «نظم التأمين التكافلي ودورها في دعم الحركة التعاونية»، وبحث سادس يتناول: «تطور التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية» وغير ذلك من الأبحاث.

وهي كما نرى أبحاث تتناول جوانب الحياة الإسلامية المختلفة، وتهدف إلى انتشال الأمة من واقعها الذي جعلها هدفاً للسهام، وميداناً للصراع على أرضها من قبل أعدائها.

ونأمل أن تسهم المجلة - بما تقدم من فكر، وبما تحمل من دعوة - نأمل أن تسهم في تحصين الأمة من الوقوع في شرك الهجمات الموجهة إليها، ونسأل الله تعالى أن يجزي المشاركين فيها خير الجزاء، وأن يجعل ما يقدمون في سجل حسناتهم، مع دعوتنا المتجددة لهم أن يستمروا في التفاعل مع مجلتهم وأن يمدوها بثمرات فكرهم، وثاقب نظراتهم.

والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل

**مدير المركز رئيس التحرير**  
**أ.د. محمد عبد الحليم عمر**

أولا

البحوث





## الوقف عند الأصوليين

دكتور/ علي عزوز (\*)

### المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد، فتشتمل هذه المقدمة على معنى الوقف<sup>(١)</sup>، حالات الوقف، محل الوقف، إطلاقات الواقفية، أسباب الوقف.

### أ - معنى الوقف:

أصل الوقف هو خلاف الجلوس، يقال: وقف بالمكان وقفا ووقوفاً فهو واقف، والجمع وقف ووقوف، كما يطلق على من وقف في كذا - متعدياً - وتوقف فيه إذا امتنع وكف عنه<sup>(٢)</sup>.

وأما في الاصطلاح فإنّ معناه منقول من المعنى اللغوي وهو الوقوف في الدليل.

### ب - حالات الوقف:

#### للوقف حالتان:

الحالة الأولى: يكون الوقف في حالة تعارض الأدلة كوقف القاضي الباقلاني<sup>(٣)</sup> في تخصيص العموم بأخبار الآحاد<sup>(٤)</sup> وهي مسألة تخصيص العموم<sup>(٥)</sup>.

(\*) أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية بالجزائر.

(١) سبب اختياري هذا الموضوع هو تكرار لفظ الوقف في المسائل المهمة في الأصول ودورته عليها واختلاف الناس في حالات إطلاقه وتبين مواطنه فلجيت بيان معنى الوقف ومبناه والقفال به والأئمة التي ارتكز عليها لإثباته.

(٢) لسان العرب ٣٠٩/٩، لسان البلاغة للزمخشري (وقف)، التكميل لأبني البقاء ٣٠٣-٣٠٤؛ كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٤٩٧/٣.

(٣) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري صاحب الكتب المهمة منها: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، توفي عام ٤٠٣. ترجمته في تاريخ بغداد ٣٧٩/٥.

(٤) للتخصيص في أصول الفقه لإمام الحرمين ١٩٦/٢، البرهان في أصول الفقه ٣٢٧/١.

(٥) المنحول من تطبيقات الأصول للزغالي ص: ١٧٥.

الحالة الثانية: إذا قيل بالوقف في غير حالة التعارض، وهذه الحالة هي المرادة بالوقف عند الأصوليين.

جـ- محل الوقف:

إن الصيغة تنقسم إلى قسمين: مطلقة ومقيدة.

القسم الأول: إذا كانت الصيغة مقيدة بقربة فهي نوعان:

النوع الأول: إذا كانت القرينة قرينة حال لأنه لا يقال فيها بالوقف باتفاق.

النوع الثاني: إذا كانت القرينة قرينة لفظة فقد تردد فيها العلماء وذلك بسبب ما نقل عن الشيخ أبي الحسن الأشعري القول بالوقف في هذه الحالة.

القسم الثاني: إذا كانت الصيغة مطلقة فهي التي أجرى العلماء فيها الوقف<sup>(١)</sup>.

مواطن الوقف: هي: (أ) الأوامر والنواهي، (ب) العمومات، (ج) الأخبار.

إطلاقات الواقفية: أطلق العلماء على القائلين بالوقف عدة إطلاقات:

«الواقفية»، «الواقفة»، و«أهل الوقف»، وكلها بمعنى واحد.

أسباب هذه التسمية: إن الوقف لم يختص بالجانب الأصولي بل شمل ما يتعلق بأصول الدين أيضا ولذا نجد ورود هذه التسميات أول ما أطلقت على بعض الفرق لتوقفهم في معتقداتهم.

فعلى هذا يمكن تقسيم الوقف إلى قسمين:

١- توقف الأشخاص:

أ/ الوقف في الإمام وعدم تجاوزه إلى غيره.

مثاله: توقف فرقة الباقرية الجعفرية فإنهم وقفوا على جعفر الصادق ووالده محمد الباقر ولم ينسبوا الإمامة إلى غيرهما<sup>(٢)</sup>.

ب/ التوقف في الإمام وامتناع اتباعه.

مثاله: ما صدر مع فرقة من الخوارج حيث إنهم توقفوا في رجل يقال له: «إبراهيم» لأنه أفتى بأن بيع الإمام مع مخالفهم جائز.

فمن ثبت في الوقف ولم يتوبوا من الوقف سموا «الواقفة»، وبرئت الخوارج منهم<sup>(٧)</sup>.

٢ - توقف في الأحكام وهو قسمان:

القسم الأول: التوقف في الأحكام الكلامية. مثاله: توقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة<sup>(٨)</sup>.

القسم الثاني: التوقف في المسائل الأصولية: أطلق بعض الأصوليين على القائلين بالوقف «الواقفة»، وإليه ذهب إمام الحرمين<sup>(٩)</sup>، وبعضهم أطلق عليهم «الأشاعرة والأشعرية» لاشتغالهم بالقول به كما فعله الشيرازي<sup>(١٠)</sup>.

قال السرخسي<sup>(١١)</sup>: «بدأ القول بالوقف بعد القرون الثلاثة ويسمى هؤلاء للواقفة<sup>(١٢)</sup>».

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي ص: ٦٠، مقالات الإسلاميين للأشعري ١٠٣/١.

(٢) مقالات الإسلاميين ١٨٨/١-١٨٩.

(٣) المصدر نفسه ١٩٠/١.

(٤) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى علم ٤٧٨، طبقات السبكي ١٦٥/٥.

(٥) هو جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف المتوفى علم ٤٧٦، المصدر نفسه ٢١٥/٤.

(٦) هو محمد بن أحمد السرخسي المتوفى علم ٤٨٣، لفتح المبين ٢٦٤/١.

(٧) انظر كتاب الأصول له ١٣٢/١.

وقال الطوفي<sup>(١)</sup>: «توقف قوم في الفور والزاخي وضلّهما مع الزاخي والمرة الواحدة، وهؤلاء يسمون - الواقفية - توقفوا في اقتضاء الأمر الفور والزاخي فلم يجزوا بواحد منهما لتعارض الأدلة، وكذلك توقفوا في اقتضائه التكرار والمرة الواحدة»<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا الإطلاق - أي الواقفية - يدخل الواقفون في العموم والأخبار على اختلاف فيما بينهم كما سيأتي في مسألة العموم، وعلى إطلاقه على الأشاعرة فالمعني به الشيخ أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤هـ)<sup>(٣)</sup>، فهو مقدم الواقفية<sup>(٤)</sup> وتبعه جماعة من أصحابه.

**الخلاف في اعتبار الوقف مذهباً:**

اختلف العلماء في هذا على قولين:

القول الأول: أنه مذهب لأنه يفتى به ويدعا إليه وينظر عليه، ويجب على القائل به إقامة الدليل عليه<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أنه ليس بمذهب لأن الوقف جنوح عن التمدّيب، حكاه الغزالي<sup>(٦)</sup>.

ومب الخلاف في ذلك أنه إذا نظرنا إلى أصل الوقف والقول به فإنه يحتاج إلى الاستدلال والتوجيه، أما إذا كان النظر من حيث العمل فإنه لا يمكن اعتباره مذهباً لأنه لا ينتج عنه عمل، بل امتناع عن العمل<sup>(٧)</sup>.

والواقفية تنشق إلى ثلاثة فرق:

(١) هو الربيع سليمان بن عبد القوي، المتوفى عام ٧١٦، الدرر الكامنة في أعيان الثمّة ٢٤٦/٢-٢٥٢.

(٢) شرح مختصر روضة الناظر ٣٨٧/٢.

(٣) هو علي بن إسماعيل الأشعري، إليه ينسب الأشاعرة. تبين كذب المفترى ص: ٣٤.

(٤) البرهان للجويني ٣٥٥/١.

(٥) رجحه ابن عقيل الحنبلي، انظر الواضح في أصول الفقه له ١٥/١.

(٦) أبو حامد للمتوفى سنة ٥٠٥هـ، ط. المبكي ١٩١/٦.

(٧) الواضح لابن عقيل ١٥/١، المستقصى ٧٢/٢.

الفرقة الأولى: محققون ومقتصدون أجروا الوقف في جميع المسائل مع مراعاة الإجماع إذا حصل في إحداها.

الفرقة الثانية: طائفة لم تستقر على الوقف فمرة تقول به، ومرة لا تتوقف.

الفرقة الثالثة: غلاة الواقفية، وهؤلاء أجروا الوقف في جميع المسائل ولو اقتضى ذلك مخالفة الإجماع<sup>(١)</sup>.

وأشهر أتباع أبي الحسن الأشعري والناصرين للوقف القاضي الباقلاني والأستاذ أبو بكر بن فورك<sup>(٢)</sup>، وخص بالذكر الإمامان في كتب الأصول مع أنهما تلقيا هذا المنحى على شيخهما ابن مجاهد<sup>(٣)</sup> وأبي الحسن الباهلي<sup>(٤)</sup>.

ومن الأئمة الذين ساروا على هذا المذهب في بعض المسائل إمام الحرمين والإمام أبو حامد الغزالي في كتبهما والآمدي<sup>(٥)</sup> في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام».

#### دواعي الوقف وأسبابه:

إنَّ السبب في الوقف ممكن حصره في إنكار أهل الوقف للصيغ الواردة، وتشتمل على الوجه التالي:

السبب الأول: سبب اعتقادي وهو جعل كلام الله تعالى نفسياً، فإنَّ الشيخ الأشعري اعتبر كلام الله سبحانه نفسياً، والألفاظ من القرآن وغيره عبارات تدل على

(١) التلخيص للجويني ٥٧٥/٢، ٥٧٧، ٥٨١، البرهان له ١٤٣/١.

(٢) هو محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني المتوفى سنة ٤٠٦هـ، تبيين كذب المفتري ص: ٨٧٩؛ البحر المحيط ٥٢/٣.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الطائي صاحب أبي الحسن الأشعري وهو أخص شيوخ القاضي توفى علم (٣٦٠) ترجمته في ط السبكي ٢٥٦/٢.

(٤) من أصحاب الأشعري أصغر شيوخ ابن فورك توفى علم (٣٧٠) ترجمته في تبيين كذب المفتري (١٢٧).

(٥) هو علي بن أبي علي الثعلبي توفى علم (٦٣١) ترجمته في ط السبكي ٣٥٦/٨.

كلام الله سبحانه وتعالى، ولذا عرفه الأشاعرة بأنه هو المعنى القائم بالنفس الذي تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات<sup>(١)</sup>.

ودليلهم على إثبات كلام النفس هو أنّ قول القاتل «افعل» قد تضمن إيجاباً وقد تضمن استحباباً أو إباحة، فإنّ صورة اللفظ في إرادة الإيجاب كصورة اللفظ في إرادة الاستحباب إذ هو أصوات متقطعة ضرباً من التقطع، والأصوات لا تختلف في انقسام جهات الاحتمالات على قطع فيلزم المصير إلى أنّ الأمارات وإن كان الشيخ أبو الحسن قد تردد في العبارة هل هي حقيقة أو مجاز<sup>(٢)</sup>؟ وعند القاضي الكلام هو المعنى النفسي حقيقة والعبارات هي كلام مجازاً وتوسعاً<sup>(٣)</sup>.

فمثلاً: الأمر عند القاضي هو المعنى القائم بالنفس الأمر غير العبارة ولذا نجده يعرف الأمر بقوله: «هو القول المتضمن اقتضاء الطاعة من المأمور لفعل المأمور به»<sup>(٤)</sup> فيندرج تحت ذلك الإيجاب والإلزام والندب والاستحباب.

والكلام عند الأشعري هو الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهياً خيراً، والمعدوم على أصله مأمور بالأمر الأزلي على تقدير الوجود والأمر القديم في نفسه على صفة الاقتضاء ممن سيكون إذا كانوا<sup>(٥)</sup>.

السبب الثاني: سبب لغوي وهو المعنى الدال عليه اللفظ الوارد للأمر وغيره وله معنيان:

المعنى الأول: الاشتراك أي إطلاق اللفظ على معنيين فأكثر على سبيل البديل بأن يطلق تارة ويراد الوجوب ويطلق تارة أخرى ويراد به الندب وهكذا<sup>(٦)</sup>.

(١) الإرشاد إلى قواطع الأئمة في أصول الاعتقاد للجويني (١٠٨) لتلخيص ١٨٤/١.

(٢) المنقول (٩٨).

(٣) الإرشاد للجويني (١١١).

(٤) لتلخيص ١٨٥/١.

(٥) الإرشاد ص: (١١٩).

(٦) مختصر ابن الحاجب ١١٢/٢.

المعنى الثاني: الإبهام بحيث إن اللفظ لا يرد على الشيء إلا بقرينه<sup>(١)</sup>.

وهذان المعنيان ليسا منقولين عن أهل اللغة لأنه ليس معنى الوقف أكثر من استعمالهم اللفظ في الأمرين جميعاً وعدم التوقيف منهم على أنه موضوع في الأصل لأحدهما ومنقول للأخر<sup>(٢)</sup>.

كما أن التوقف ليس لغة يحتاج إلى نقلها، وإذا لم يصح وجه متعين في النقل نرقب تعيينه بطريق يقطع به<sup>(٣)</sup>.

المسائل التي حصل فيها الوقف:

أولاً: الأوامر: صيغة «افعل».

المسألة الأولى: إن الصيغة إذا كانت مشعرة بالوجوب نحو: «أوجبت»، «ألزمت» فإنه يقطع بأن الشيخ أبا الحسن يقول بإفادته الوجوب<sup>(٤)</sup>.

أما إذا كانت بلفظ: «افعل» فإن الأشعري ومتبعيه يذهبون إلى أن الأمر عبارة فردية فهي مرادة بين الأمر والنهي، نظراً لمن يرى توعده تعالى عن ترك الأمر، فمعناه عندهم «افعل»<sup>(٥)</sup> لا ترك الفعل وهو رأي بعض المعتزلة<sup>(٦)</sup> ونقل عن الأشعري أنه قال: ليس للأمر صيغة تخصه وإنما تصير هذه الصيغة عبارة عن معنى القائم بالنفس بإرادتين: إحدى الإرادتين إرادة إيجادها، والإرادة الثانية إرادة صرفها من غير جهة الأمر إلى جهته<sup>(٧)</sup>.

(١) المسودة ص: (٨٩).

(٢) للتقريب والإرشاد ٢٦/٢.

(٣) للتقريب ٢٥/٢-٢٦، للتلخيص ٢٢٤/١.

(٤) البرهان للجويني ١٣٠/١.

(٥) للتلخيص ١٩١/١، البرهان ١٢٩/١ كلاهما للجويني.

(٦) مقالات الإسلاميين ١٧٤/٢.

(٧) الوصول إلى الأصول لابن برهان ١٣٩/١.

المسألة الثانية: اقتضاء صيغة الأمر الوقف<sup>(١)</sup>: ذهب أهل الوقف في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو ترجيح الفعل على الترك.

المذهب الثاني: إنها موضوعة للوجوب والندب على سبيل الاشتراك اللفظي وهو قول المرتضى<sup>(٢)</sup> من الشيعة.

المذهب الثالث: حقيقة إما في الوجوب فقط أو في الندب فقط أو فيهما على الاشتراك، قالوا: كلنا لا ندري ما هو الحق في هذه الأقسام الثلاثة فلا جرم توقفنا في الكل وهو قول الأشعري<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وهذا النقل عن الأشعري في أحد القولين له، فإنّ الشرازي ذكر عنه أنّه أمله على أصحاب أبي إسحاق<sup>(٥)</sup> ببغداد أنّ الأمر يقتضي الوجوب<sup>(٦)</sup>.

المسألة الثالثة: مقدمة الواجب: قال أهل الوقف: إذا كانت المقدمة سبباً للمأمور به كان أمراً بها وإلا فلا<sup>(٧)</sup> أي إذا كانت المقدمة سبباً كالصيغة للعق كان أمراً بها، وإن لم يكن سبباً بأن كان شرطاً كالوضوء للصلاة مثلاً توقفنا.

(١) أصول المرخسي ١٦/١.

(٢) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى، رئيس الشيعة في العراق في زمانه، توفي عام ٣٤١هـ؛ انظر شذرات الذهب ٢٥٦/٣.

(٣) للتقريب والإرشاد للباقلاني ٢٧/٢، أصول الدين للبغدادي ص: ٢١٥.

(٤) لمحصل للرزقي ٢/٤٤-٤٥، إحكام الأمدي ٢/١٤-١٥، للتحصيّل للأزموي ٢٧٤/١.

(٥) هو إبراهيم بن أحمد المروزي الشافعي، انتهت إليه رئاسة الشافعية في العراق توفي عام (٣٤٠) انظر: شذرات الذهب في خير من الذهب لأبي العقاد ٢/٣٥٥.

(٦) شرح التلمع في أصول الفقه ١٧٢/١.

(٧) التحصيل ٢٠٨/١.



المسألة الرابعة: اقتضاء الأمر للتكرار أو المرة: وفيه مذهبان:

المذهب الأول وهو نوعان:

النوع الأول: ادعاء كون اللفظ مشروطاً بين المرة الواحدة والتكرار.

النوع الثاني: لا يدري أنه حقيقة في المرة الواحدة أو التكرار<sup>(١)</sup>.

المذهب الثاني: يحمل الأمر على وجوب الامتثال مرة واحدة، وما زاد عن ذلك فهو مازد فيه وهو قول القاضي<sup>(٢)</sup>.

وقد استغرب إلكيا الطبري<sup>(٣)</sup> النقل عن القاضي إلا أن المذكور في كتاب الطريب هو عدم امتناع ذلك وليس كونه مذهباً له<sup>(٤)</sup>.

المسألة الخامسة: إذا تكرر لفظ الأمر كقولنا «صل فلا تصل ثلاثاً» قال أهل الوقف: لا يحمل على التأكيد والتكرار إلا بدليل وهو قول الأشعري<sup>(٥)</sup> وابن فورك<sup>(٦)</sup> والقاضي<sup>(٧)</sup> والفهم أبو الحسن البصري المعتزلي<sup>(٨)</sup>.

المسألة السادسة: الأمر الذي ليس على الدوام والتكرار في إفادته الفور أو التراخي<sup>(٩)</sup>.

(١) المحصول في أصول الفقه للرازي ٩٩/٢.

(٢) البحر المحيط ٣٨٥/٢.

(٣) هو علي بن محمد بن علي للطبري من تلاميذ إمام الحرمين توفي عام (٥٠٤) انظر السبكي ٢٣١/٧.

(٤) عزاه إليه ابن عقيل الحنبلي، المسودة ص: ٢٣.

(٥) إحكام الفصول في أحكام الأصول للبلخي (٢٠٦)، البحر المحيط ٣٩٣/٢.

(٦) التلخيص ٢٩٢/١.

(٧) المعتمد في أصول الفقه للقاضي أبي الحسين البصري ١٧٥/١.

(٨) التقريب ٢٠٨/٢.

(٩) شرح اللمع ٢٠٩/١، للتبصرة (٥٣).

ذهب أهل الوقف في هذه المسألة إلى قولين بعد اتفاقهم على أنه يتوقف فيه إلى أن يقوم الدليل وهو قول القاضي<sup>(١)</sup>.

المذهب الأول: غلاة التوقف، قالوا إن بادر المأمور إلى فعله في أول الوقت لا يقطع بكونه ممثلاً وخروجه عن العهدة لجواز إرادة التراخي.

المذهب الثاني: المقتصدون منهم قالوا: إن فعله أول الوقت كان ممثلاً ومن قال بهذا القاضي واعتبر ممثله بريء اللمة بفعله ذلك لعدم فرق الإجماع على عده ممثلاً<sup>(٢)</sup>.

المسألة السابعة: تقدم الحظر على الأمر.

ذهب أهل الوقف في هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول: الوقف مطبق ومن قال به إمام الحرمين<sup>(٣)</sup> والآمدي<sup>(٤)</sup>.

الرأي الثاني: التفصيل فإذا كان القول «افعل» وأراد بعد حظر مبدءاً غير حاصل لعل يزول بزوالها وجب حمله على أصله وهو الوقف فيه، وإذا كان وأراد بعد حظر الفعل لعله عرضت ومنعت منه بعد تقدم إطلاقه وإباحته، فالأظهر وجوب حمل القول «افعل» على الإذن ورفع الحظر والإباحة وهو قول القاضي<sup>(٥)</sup> ووافق الغزالي<sup>(٦)</sup>.

المسألة الثامنة: الأمر المعلق بالشرط: إنه يقتضي الامتنال مرة واحدة على قضية الشرط وهو على الوقف فيما عدا المرة الواحدة.

(١) التلخيص ٣٠٨/١، لبرهان ١٤٣/١، للتبصرة (٥٣).

(٢) لبرهان ١٧٣/١.

(٣) الإحكام ٤٠/٢.

(٤) التلخيص ٢٥١/١، للمنحول ص: ١٣١.

(٥) المنحول ص: ١٣١.

(٦) التقريب والإرشاد ١٣٠/٢، للتلخيص ٢٨٢/١.

وهو قول القاضي<sup>(١)</sup> وابن فورك<sup>(٢)</sup>، وما استدلوا على هذا ما قاله القاضي وهو أنّ إدخال الشرط في الكلام لا يؤثر في تكثير الفعل وتقليله وإنّما تأثيره في أنّه لا يوجب مطلق الأمر دون أن يكون بذلك الشرط أو الوصف لأنّ مطلق الأمر إنّما يقتضي فعله كيف تصرف الحال، فإذا قال: «اضرب زيداً إن كان قائماً أو إذا كان قائماً، أو إن قام» لم يجز ضربه إلّا بمحصول الشرط فوجب أن يكون هذا هو الفرق بين المطلق والمشروط<sup>(٣)</sup>.

المسألة التاسعة: صيغة النهي: ذهب الأشعري ومن تبعه إلى أنّ ليس للنهي صيغة<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أنّ للنهي صيغة وهي: «لا تفعل».

المسألة العاشرة: اقتضاء النهي: أنّه على القول بصيغة النهي فإنّ حكمها الوقف بين التحريم وغيره إلّا بدليل<sup>(٥)</sup>.

المسألة الحادية عشر: اقتضاء النهي التكرار مطلقاً أو معلقاً بشرط: ذهب القاضي إلى القول بأنّ النهي يقتضي الكف مرة واحدة ويتوقف فيما زاد على ذلك<sup>(٦)</sup>.

المسألة الثانية عشرة: اقتضاء النهي الفور أو التراخي: رأى بعض أهل الوقف الوقف في النهي المتعلق بالفعل الواحد أو جملة من الأفعال واجبا. وأنّه يحتمل الفور والتراخي وأنّه بمنزلة سائر الألفاظ المحتملة<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر المحیط ٢/٣٩٠.

(٢) للتقريب ٢/١٣١.

(٣) شرح اللع ١/٢٩٤، المنحول ص: ١٢٦، البحر المحیط ٢/٤٢٦.

(٤) شرح اللع ١/٢٩٦، التبصرة ص: ٩٦.

(٥) للتقريب ٢/١٣٠-١٣١.

(٦) المصدر السابق ٢/٢٠٨.

(٧) البرهان ١/١٩٢، المستصلى ٢/٢٤، إحكام الآمدي ٢/٤٨.

المسألة الثالثة عشرة: تقدم الأمر أو صيغة «افعل» على الحظر أو على صيغة «لا تفعل»: إن تجدد أهل الوقف في هذه المسألة ذهبوا إلى نفس ما ذهبوا إليه في تقدم الحظر على الأمر:

فذهب بعضهم إلى الوقف مطلقا واختاره إمام الحرمين والآمدي<sup>(١)</sup>، وذهب آخرون إلى التفصيل فإذا كان القول «لا تفعل» واردا بعد أمر مبتدأ غير حاصل لعلّة لعلّة يزول بزوالها وجب حمله على أصله وهو الوقف فيه، وإن كان وارداً بعد أمر بالفعل لعلّة عرضت ومنعت منه بعد تقدم إطلاقه وإباحته فالأظهر وجوب حل القول «لا تفعل» فلا وقف<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: المصوم:

لقد اختلفت الواقفية في هذا الباب في محله وسبب الواقف فيه، والمسائل التي وقع الوقف فيها.

محل الوقف: اختلف أهل الوقف في محل الوقف إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: التوقف على الإطلاق من غير تفصيل وهو قول الشيخ أبي الحسن وعامة الأشعرية والمرجئة والمحققين منهم<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: التوقف في أخبار الوعد والوعيد دون الأمر والنهي<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: القول بالعموم في الوعد والوعيد، وتوقفوا فيما عدا ذلك، وهو قول جمهور المرجئة<sup>(٥)</sup>.

(١) التقريب ٣١٩/١.

(٢) المصدر السابق ٥٠/٣، للتخصيص ٥٧٧/٢، ٥٧٥، المنحول ص: ١٣٨، الإبهاج ١٠٨/٢.

(٣) التقريب ٥٠/٣، للتخصيص ٥٧٨/٢، الإبهاج ١٠٩/٢.

(٤) كشف الأسرار للبخاري ٢٩٩/١.

(٥) مقالات الإسلاميين ٢٢٦/١، التقريب ٥٠/٣، الإبهاج ١٠٩/٢.

القول الرابع: القول في الوعيد بالنسبة إلى عصاة الأمة دون غيرها، وهو قول بعض المرجئة<sup>(١)</sup>.

القول الخامس: الوقف واجب في الخبر إذا ورد بوعيد العصاة من أهل الملة ولم يبلغ عصيانه الكفر<sup>(٢)</sup>.

القول السادس: الوقف إذا ورد وعد ووعيد في أهل صفة من الصفات نحو: أن يقول «لأنعمن المؤمنين»، ويقول مع ذلك «لأعاقبن المؤمنين» أنّ أحدهما مستثنى من الآخر، وأنه في فريقين منهم، وأننا لا ندري من المراد بالثواب منهم ومن المراد بالعقاب<sup>(٣)</sup>.

القول السابع: الوقف في الوعيد دون الوعد<sup>(٤)</sup>.

القول الثامن: التفصيل بين قبل أن لا يسمع قبل اتصافها به شيء من أدلة السمع. قال القاضي: «وهذا القول ينسب أصحابه إلى القائلين بالعموم أولى منهم بالنسبة إلى الواقفية»<sup>(٥)</sup>.

القول التاسع: الوقف في حق من لم يسمع خطاب الشارع منه صلى الله عليه وسلم، فأما من سمع منه وعرف تصرفاته فيه ما بين عموم وخصوص، فإنه لا يقف، وحكاية المازري<sup>(٦)</sup>.

القول العاشر: التفصيل بين أن يتقيد بضرب من التأكيد فيكون العموم دون ما إذا لم يتقيد، فلفظ «الناس» مثلاً إذا قلنا إنه لا يعم حالة الإطلاق سلم أنه عام في مثل قولك: «الناس أجمعون» عن آخرهم صغيرهم وكبيرهم لا يشذ منهم أحد إلى غير ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) للتقريب ٥٢/٣.

(٢) المصدر السابق ٥٤/٣.

(٣) المصدر السابق ٥٣/٣، للتلخيص ٥٨٠/٢، الإبهاج ١٠٩/٢.

(٤) للتقريب ٥٣/٣، للتلخيص ٥٨١/٢، الإبهاج ١٠٩/٢.

(٥) إرشاد الفحول ص: ١١٦.

(٦) للتلخيص ٥٧٦/٢، الإبهاج ١٠٨/٢.

القول الحادي عشر: إنّ لفظة «المؤمن» و«الكافر» حيثما وقعت في الشرع أفادت العموم دون غيرها<sup>(١)</sup>.

القول الثاني عشر: العموم في الأمر والنهي دون الخبر<sup>(٢)</sup>.

سبب قول الأشاعرة بالوقف في العموم إنّ الشيخ أبا الحسن لما تكلم مع المعتزلة في عمومات الوعيد الواردة في الكتاب والسنة كقوله تعالى: ﴿وإنّ لفجار لفي جحيم﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿ومن نصّ الله ومنوله فإنّ نه جهنم خالدين فيها﴾<sup>(٤)</sup> ونحوهما ومع المرجحة في عموم الوعيد نفى أن تكون هذه الصيغ موضوعة للعموم وتوقف فيها وتبعه جمهور أصحابه<sup>(٥)</sup>.

وذكر إمام الحرمين وتلميذه الشيخ أبو نصر القشيري<sup>(٦)</sup> أنّه لا يصح عن الشيخ - أي الأشعري - إنكار الصيغ بل الذي صح عنه أنّه لا ينكرها ولكنّه قال في معارضته في أصحاب الوعيد بالإنكار الصيغ ولم يمنع من العمل بالظواهر في مظان الظنون<sup>(٧)</sup>.

فتبين من هذا أنّ الشيخ أبا الحسن توقف في العمومات المتعلقة بأصول الدين المشروط فيها القطع، أمّا العمومات التي يكفي في العمل بها الظن فإنّه لا ينكرها، أمّا القاضى الباقلاني فكما ذكر عنه إمام الحرمين أنّه أنكر الصيغ في الأوامر والنواهي والعموم وفي العلميات والعمليات وصرّح بنفي المفهوم<sup>(٨)</sup>.

(١) الإبهام ١٠٨/٢.

(٢) التقريب ٥٠/٣، شرح للمع ٣١٩/١.

(٣) الانقطار آية ١٤.

(٤) سورة الجن آية ٢٣.

(٥) البحر المحيط ٢٣/٣.

(٦) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن القشيري المتوفى عام ٥١٤هـ، تبيين كذب المفتري ص: ٣٠٨.

(٧) البرهان ٣٥٥/١، البحر المحيط ٢٤/٣-٢٥.

(٨) البرهان ٣٥٥/١.

(٩) البحر المحيط ٥٢/٣.

### المسائل التي وقع فيها الوقف:

المسألة الأولى: صيغة العموم: اختلف أهل الوقف في صيغة العموم على رأيين: الرأي الأول: إنّ العموم لا صيغة له، وهو مذهب المرجئة وطائفة من الأشعرية<sup>(١)</sup>، وحكي عن الشيخ الأشعري<sup>(٢)</sup>.

الرأي الثاني: إنّ للعموم صيغة تخصه وهو المنقول عن الأشعري<sup>(٣)</sup>، ثم اختلفت آراء أصحابه إلى ما يلي:

الرأي الأول: الذي صحّ عندنا من مذهبه أنه قال: نرى أن اللفظ في لغة العرب لفظ مشترك بين العموم والخصوص<sup>(٤)</sup>.

الرأي الثاني: هي صيغة لا تخص به ولا مشتركة بينه وبين غيره<sup>(٥)</sup>.

الرأي الثالث: تحمل على ثلاثة ولا تحمل على ما زاد عليها إلا بدليل، وهو قول أبي هاشم المعتزلي<sup>(٦)</sup> ومحمد بن شجاع الثلجي<sup>(٧)</sup> وهو قول أرباب الخصوص<sup>(٨)</sup>.

الرأي الرابع: التوقف في صيغة العموم وإن تقيدت بالقرائن بل تبقى على التردد<sup>(٩)</sup>، وقد أنكر إمام الحرمين هذا النقل وإن صح عنهم - أي الأشعري وأتباعه - فهو مخصوص بالتوابع المؤكدة لمنع الجمع<sup>(١٠)</sup>. وقد أنكر المازري على إمام الحرمين إنكاره ذلك وقال: هذا منصوص عليه في كتب أئمتهم، ولو سلم له ذلك فإنه يقتضي إنكار

(١) المسودة ص: ٨٩.

(٢) للوصول لابن برهان ٢٠٦/١.

(٣) الوصول ٢٠٧/١.

(٤) أصول الدين للبغدادي ص: ٢١٩.

(٥) هو عبد السلام بن عبد الوهاب الجبلي، شيخ المعتزلة. طبقت المعتزلة ص: ٩٤.

(٦) هو أبو عبد الله، فقيه أهل العراق في وقته. تاريخ بغداد ٣٥٠/٥.

(٧) أصول الدين ص: ٢١٩، شرح للمع ٣١٩/١، الوصول ٢٠٧/١، للحصول ٣٤٥/١.

(٨) البرهان ٢٣٠/١، المنقول ص: ١٣٩.

(٩) البرهان ٢٣٠/١.

(١٠) البحر المحيط ٢١/٣.

وجود لفظة تقتضي الاستيعاب على حسب ما ذكروه، وأشار إلى أنّ تلك الصور إنما استفيد العموم منها بإضافة قرائن استشعرت من المتكلم بهذه الألفاظ التابعة للصفة<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: الجمع المعروف بالآلف واللام: إن هذا الجمع حكمه الوقف فلا يفيد العموم ولا اختصاص<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثالثة: العمل بالعام قبل البحث عن مخصص: ذهب جماعة من العلماء إلى الوقف في العام ثم انقسموا فريقين:

الفريق الأول: لا يسوّغ اعتقاد العموم إلا بعد النظر في الأدلة، ثم إذا نظر فيها جرى على قضيتها، فهو يعوقف عن العمل بالعموم إلى أن تيسر الأدلة، وهو قول أبي العباس ابن سريج<sup>(٣)</sup>، وهو قول ابن فورك<sup>(٤)</sup>، وارتضاه القاضي<sup>(٥)</sup>.

الفريق الثاني: القول بالوقف أبداً فلا يعتقد فيه العموم ولا يعمل به، وإن لم يوجدوا دليل التخصيص، وهو قول الشيخ الأشعري<sup>(٦)</sup>.

رأت جماعة من الأصوليين أنّ هناك فرقاً بين ما أراده ابن سريج وبين ما أراده القاضي والواقفية،

فقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(٧)</sup>: «إنّ القول بالوقف على التخصيص ليس هو من قبيل القول بالوقف، لأنّ القائِلين بالعموم - كأبي العباس ابن سريج - طلبوا ما يمنع إجراؤه على ظاهره، فإن لم يجدوا ما يوجب عمله بظاهر لفظه، وأصحاب الوقف

(١) لتحصيل ٣٥٣/١.

(٢) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، توفي عام ٣٠٦هـ، انظر ابن السبكي ٢١/٣.

(٣) البحر المحيط ٥٢/٣.

(٤) للتخصيص ٧٧٩/١.

(٥) شرح للجمع ٣٤٦/١.

(٦) هو إبراهيم بن محمد بن مهران، توفي عام ٤١٨هـ. طبقات السبكي ٢٥٦/٤.

(٧) البحر المحيط ٥٢/٣.



طلبوا دليله الذي يبين مراده فإن لم يجدوا لم يعملوا بشيء منه»<sup>(١)</sup>. وقال سليم<sup>(٢)</sup> في التريب: «نحن نفارق الواقعية من وجهين: أحدهما أنا إذا لم نجد في الأصول قرينة التخصيص أجرى اللفظ على عمومه والأشعري لا يقول ذلك لكن يتوقف حتى يدل الدليل على أحد الأمرين.

والثاني: أنا نطلب الدليل لإخراج ما ليس بمراد باللفظ والأشعري يطلب الدليل لمعرفة ما هو مراد باللفظ فهو لبيان الخلل دون بيان العموم»<sup>(٣)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنه ليس هناك فرق بل إنهما متوافقان منهم الأستاذ أبو بكر ابن فورك، فإنه قال في كتابه: «غلط علينا بعض الفقهاء وزعم أن المذهبين يفرقان، فإنّ أبا العباس يعني العموم إذا عدم دليل الخصوص ونحن نقول بدلالة غير نفس الكلام، قال: والأمر ليس كذلك عندنا بل نقول: اللفظ مشترك ولا نهجم على أحدهما إلاّ بتبيين وببحث، فإن وجدنا ما يخصه عملنا بعمومه ورجعنا إلى نفس الكلام بالقرينة»<sup>(٤)</sup>.

وأجاب إلكيا الطبري على هذا القول بقوله: «ظن الواقعية أنّ أبا العباس يوافقهم على ملهيم فإنه قال: «الألفاظ تطلق والقصد منها المعاني التي تحتها فيكون الكلام عاماً في اللفظ والمعنى جميعاً، وقد يكون عام اللفظ والمراد منه معنى فإذا ورد في الكلام نظراً فإن كان هناك دلائل على أنه لمعنى دون معنى صير إلى ذلك، وإلاّ أجرى على عموم»<sup>(٥)</sup>، قال: وهذا الظن غلط لأنّ أبا العباس يرى أنّ اللفظ ظاهر في العموم والظاهر يفيد الظن، والظن إنما ينتهي بالبحث عن المخصصات، والواقعية لا يرون عاماً ولا ظاهراً ولا نصاً»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو سليم بن أيوب بن سليم الرزازي الشافعي، توفي عام ٤٤٧. تبين كذب المفترى ص: ٢٦٢.

(٢) البحر المحيط ٥٢/٣.

(٣) المصدر نفسه ن/ج/ص.

(٤) المصدر نفسه ن/ج/ص.

(٥) المصدر نفسه ن/ج/ص.

المسألة الرابعة: حد التخصيص: عرّف أهل الوقف التخصيص بأنه إخراج بعض ما صحّ تناوله أيّاه<sup>(١)</sup>.

المسألة الخامسة: العموم إذا خصّ هل يصير الباقي مجازاً؟ ذهبت الواقفية إلى الوقف في الباقي كما توقّفوا في الأصل وهو صيغة العموم فيجوز عندهم اختصاصها بأقل الجمع، ويجوز تعديها إلى ما يزيد عليه كما لم يخصص ولم يستثن<sup>(٢)</sup>.

المسألة السادسة: عود الاستثناء المتصل بحمل معطوف على بعض إلى الجميع أو إلى الأخيرة: ذهب أهل الوقف إلى التوقف في هذه المسألة وهو قول الأشعرية<sup>(٣)</sup>.

المسألة السابعة: استثناء بعض ما دخل تحت الجملة التي يتناولها الاسم نحو: «رأيت زيداً إلّا وجهه»: قال بعض أهل الوقف هي كلها تخرج من الخطاب ما كان يصح ويجوز دخوله فيه، ومبناه على قولهم: «إنّ القول استثناء، وبابه يقع على التام والناقص، وأنّه لم يوضع لكمال الجملة والعدد»<sup>(٤)</sup>.

**ثالثاً: دليل الخطاب<sup>(٥)</sup>، ويسمى مفهوم المخالفة<sup>(٦)</sup>.**

إنّ هذا الباب يشتمل على مسألة واحدة وهي حكم دليل الخطاب، وأصله دون النظر إلى أقسامه.

ذهب أهل الوقف في دليل الخطاب إلى مذهبين:

المذهب الأول: إنكار دليل الخطاب وهو محكي عن الأشعري وهو قول القاضي<sup>(٧)</sup>.

(١) التحصيل ١/٣٦٦.

(٢) التقريب ٣/١٢٢، للتخصيص ٢/٦٠٦.

(٣) للتخصيص ٢/٦٥٥، شرح للتع ٢/٩٤، التبصرة ص: ١٧٣.

(٤) التقريب ٣/١٣٦.

(٥) وهو ما يدل من جهة كونه مخصصاً بالذكر على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر. البرهان ١/٣٥٤.

(٦) نقله إمام الحرمين من كتاب ابن قورك. المصدر نفسه نفس الجزء والصفحة.

(٧) التقريب ٣/٣٣٢، البرهان ١/٣٥٥.

المذهب الثاني: قبول دليل الخطاب، وهو منسوب أيضا إلى الأشعري، والذي يرجح أنّ الشيخ أبا الحسن يقول به هو أننا وجدناه يستدل بقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَقِيَهُمْ عَذَابٌ رَئِيمٌ يُؤْمِنُكَ لَمُخْجَوُونَ﴾<sup>(١)</sup> في إثبات الرؤية، وقال: «لّا ذكر الحجاب في إذلال الأشقياء أشعر ذلك بتقيضه في السعداء فاعتصم بفهوم الآية في تثبيت الرؤية في حق أهل الجنة»<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: الأحجار:

وهو يشتمل على ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: صيغة الخبر: قالت الأشعرية: ليس للخبر صيغة تدل عليه، فالصيغة ترد والمراد بها الخبر، وترد والمراد بها غير الخبر، فإذا وردت مطلقة وجب التوقف فيها حتى يدل الدليل على ما أريد بها<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: إذا سئل النبي ﷺ عن شيء مخصوص فخرج جوابه على ما تناول ما سئل عنه وغيره، قال بعض أهل الوقف: يحتمل البعض ويحتمل الكل، ويجب إيقافه على الدليل<sup>(٤)</sup>.

المسألة الثالثة: إذا لم يظهر في الفعل قصد القرينة بل كان مجرداً مطلقاً: ذهب أكثر الأشعرية إلى التوقف فيه حتى يقوم دليل على الوقف<sup>(٥)</sup>، وقد فسر وقفهم هذا بمعنيين: أحدهما: الوقف في تعدية الحكم إلى الأمة وثبوت الناسي وإن عرفت جهة فعله.

(١) سورة المطففين آية ١٥.

(٢) التقريب ٣/٣٣٢، البرهان ١/٣٥٥.

(٣) للتبصرة ص: ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) التقريب ٣/١٠٦-١٠٧.

(٥) التلخيص ٢/٨٩١، شرح اللمع ٢/٢٦٧، للتبصرة ص: ١٧٣، البحر المحيط

١٨١/٤.

الثاني: الوقف في تعيين جهة فعله من وجوب أو استحباب وإن كان الناسي ثابتاً، وهو بهذا يؤول إلى قول النذب<sup>(١)</sup>.

أدلة القائلين بالوقف: لقد حاولت جمع الأدلة على الوقف لتكرر بعضها في جميع المسائل المتوقف فيها، كما أشير إلى بعض الأدلة الخاصة ببعض المسائل كنماذج للاستدلال عند الواقفية.

#### الأدلة العامة على الوقف:

أولاً: إننا نجد الدليل المستعمل في باب الأمر قد يتكرر دائماً فاكثفي بما قيل عنه في باب الأمر لأن الأمر صدر الكتاب وأول مسألة حصل الوقف فيها.

إن صيغة الأمر يكون إثباتها إما بالعقل أو النقل، ولا يجوز أن يكون بالعقل لأن العقل لا مجال له في إثبات الاسامي واللغات، لأنها لو كانت معلومة بالعقل لما احتجج إلى قراءة كتب الأدب والمصنفات في اللغة وسماعها من أهل الخبرة بها، ولا يمكن إثباتها بالنقل لأنه لا يخلو إما أن يكون النقل متواتراً أو أحاداً، فإن كان تواتراً وجب أن يقع العلم به ضرورة لكل أحد، لأن ما طريقه الضرورات يشرك العقلاء في معرفته ولو كان كذلك لعلمناه كما علمتم، فثبت أنه لا تواتر فيه، وإن كان أحاداً فلا يثبت به لأنه أصل من الأصول وإثباته بالأحاد لا يجوز فلا وجه لإثبات ذلك<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أيد القاضي القول بالوقف بالفاظ للإمام الشافعي من كتبه، واستنبط منها ما مصيره إلى الوقف كقول الإمام في كتابه «أحكام القرآن»: «إن الأمر من الله عز وجل يحتمل أن يكون ندباً ويحتمل أن يكون واجباً»، وذكر عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا الْأَيْمَانَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا أمر يأنكاح العبيد وهو محتمل للنذب ومحتمل للإيجاب، لم يتبين له بنفس الأمر بذلك أنه على الوجوب

(١) البحر المحيط ١٨٤/٤.

(٢) التقريب ٣٤/٢-٣٥، للتخصيص ١/٨١٤، ٢١٩، البرهان ١/١٣٣، شرح اللمع ١١٦/١.

(٣) سورة النور آية ٣٢.

وظهر له وجوب إنكاح الحرائر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْضُنَّوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> لأن النهي زعم على التحريم والوجوب، فهذا نص منه على احتمال مطلق الأمر للوجوب والندب، وأنه لا يتبين له بذلك أنه على أحد الوجهين، وهذا هو القول بالوقف<sup>(٢)</sup>.

ومن نسب القول بالوقف إلى الإمام الشافعي هو ابن سريج في قوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَلَبْتُمْ مِنْهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> احتمال أمرين يعني الوجوب أو الندب<sup>(٤)</sup>.

### الأدلة الخاصة على الوقف:

أكتفي بثلاثة منها فقط:

الدليل الأول: استدل أهل الوقف في العموم بما اتفق عليه أهل اللغة والمعاني من حسن الاستفهام على مراد القائلين بقوله: «أصرم النخل واضرب العبيد»، وهل أراد بذلك الكلام البعض، لأنه لولا أن جميع الألفاظ صالحة بإطلاقها للبعض تارة، وللكل أخرى لم يحسن الاستفهام عن المراد بها عند إطلاقها<sup>(٥)</sup>.

الدليل الثاني: قياس أهل الوقف الألفاظ التي يدعي أصحاب العموم أنها تفيد العموم بصيغتها على كلمتي «عين، ولون» بجامع أن كلا منهما مستعمل عند أهل اللغة في معنيين<sup>(٦)</sup>.

الدليل الثالث: استدل أهل الوقف في فعل النبي صلى الله عليه وسلم المجرد، والذي لم يظهر فيه قصد البيان بالقياس الأولى، حيث إنهم يتوقفون في ظواهر الأقوال، ففي الفعال التي لا صيغة لها أولى<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة النساء آية ٣٢.

(٢) التقريب ٤٦/٢-٤٩.

(٣) سورة النساء آية ٣.

(٤) أحكام القرآن للشافعي ١٧٦/١، أصول المبرحمي ١٥/١، لبحر المحيط ٣٥٣/٢.

(٥) التقريب ٥٧/٣.

(٦) المصدر نفسه ٦٠/٣.

(٧) البرهان ٣٩٧/١.

## الخاتمة

إنه لما كان القصد من هذا البحث بيان دوران مسائل مهمة في الأصول على الوقف، وأن الداهين إليه من أعمدة الأصوليين، وأنه لا يمكن المرور على هذه الآراء دون بيان مواطنها ومستند القول بها ودون الخوض فيها وتقييمها من حيث الصحة والبطلان فإتي رأيي في هذا المقام من الأليق أن أعرض مسألة مقارنة من بين المسائل المختلف فيها بين أهل الوقف وبين مخالفيهم، ألا وهي مسألة: عود الاستثناء على الجمل المعطوف بعضها على بعض على الجميع أو على الجملة الأخيرة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَةٍ شَهِدَاءُ فَلَكَؤُنُهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَدَّةٌ وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَلَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا<sup>(١)</sup>» هل تعود التوبة إلى الفسق فقط أم إلى الفسق وقبول الشهادة؟

الأقوال: ذهب الأصوليون في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: يعود الاستثناء إلى الجميع - إلى الفسق والشهادة -، وهو قول الجمهور.

القول الثاني: يعود إلى الفسق فقط، وهو قول الحنفية.

القول الثالث: الوقف في عود الاستثناء إلا أن يدل الدليل على ذلك، وهو قول أهل الوقف من الأشاعرة وغيرهم.

الأدلة: استدلل الجمهور على قولهم بعدة أدلة منها:

الدليل الأول: إذا جاز عود الاستثناء إلى كل جملة منفردة جاز عودها إلى جميع الجمل قياساً على جواز عوده على الشرط لكون الاستثناء في معنى الشرط.

الدليل الثاني: الاتفاق على وجوب رجوع الاستثناء بمشيئة الله تعالى إلى جميع الجمل المتقدم ذكرها نحو قول القائل: «والله لا أكل الطعام ولا دخلت الدار ولا كلمت زيدا إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله».

الجواب على أدلة الجمهور: إن الحكم في الاستثناء وفي الشرط وفي الاستثناء بمشيئة الله تعالى سواء في الوقف، فلا يصح القياس عليها<sup>(١)</sup>.

أدلة القول الثاني: استدلال الحنفية بأدلة من أقواها:

- أنه فصل بين الجملة الأولى والاستثناء بفواصل وهو الجملة الثانية فلم يرجع الاستثناء إليهما كما لو فصل بينهما بإطالة السكوت<sup>(٢)</sup>.

الجواب على هذا الدليل: هذا القياس مع الفارق لأن السكوت الطويل يقطع الكلام بدليل لو قيل: «اعط بني تميم وبني طيء كل واحد ديناراً إلا الكفار»، لم يمنع ذلك من رجوع الاستثناء إلى الجميع، ولو فصل بينهما بالسكوت الطويل بأن يقول: «اعط بني تميم وبني طيء ديناراً» وسكت طويلاً ثم قال: «إلا الكفار» لم يصح الاستثناء، ثم يطل قولهم بموافقتهم الجمهور على أنه عند الاستثناء بالمشيئة يعود إلى الجميع<sup>(٣)</sup>.

أدلة القول الثالث: استدلال أهل الوقف بما يلي:

الدليل الأول: صلاح عود الاستثناء إلى البعض، وصلاح عوده إلى الكل، ومع الاحتمال وعدم وجود قرينة دالة على أحدهما فإنه يجب الوقف فيه.

الدليل الثاني: إنه لا يمكن العلم بتوقيف عن جماعة أهل اللغة على أنه موضوع لإفادة أحد الأمرين.

(١) للتقريب ١٥٠/٣-١٥١، شرح الملص ١٩٤/٢.

(٢) أحكام القرآن للجليل ٢٧٥/٣، شرح المنار للنسفي لابن ملك الحنفي ص: ٧٠٢، التبصرة ص: ١٧٥.

(٣) للتقريب ١٤٧/٣.

الجواب على أدلة أهل الوقف: إنّ اتفاق أهل اللغة على وجوب رجوعه إلى الجميع أو إلى أقرب مذكور مع اختلافهم لم يقل أحد منهم بالوقف، فالقول بالوقف خروج عن اللغة والإجماع.

جواب أهل الوقف على جواب المخالفين: قالوا: إنه لم ينقل عن أهل اللغة ما ادعيتموه من الاتفاق، إنما هذه مسألة حادثة تختلف فيها أهل اللغة والفقهاء.

الراجح: إنه لمن الصعوبة بمكان الترجيح بين الأقوال، لأنّ القائلين بالوقف مع قوة أدلتهم يرون أنه إن لم يقل بالوقف، فإنه يجب القول بعود الاستثناء على الجميع كما ذكره القاضي الباقلاني<sup>(١)</sup> والله تعالى أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليماً.

(١) انظر المسألة في المصادر التالية: للتقريب ١٤٥/٣-١٥١، للتلخيص ٦٥٣/٢-٦٦٨، التيسرة ص: ١٧٢-١٧٦؛ للمستقصى ١٧٤/٢، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣١/٢-١٣٨، نهاية الصول شرح منهاج الوصول للأسفوي ٤٣٠/٢ - ٤٣٤، تخریج للفروع على الأصول للزنجاني ص: ٣٧٩-٣٨٦، إرشاد الفحول للشوكتي ص: ١٥٠.



## دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية

الدكتور/ المرسى السيد حجازي (\*)

### أولاً: المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه والتابعين ... وبعد

يعني الوقف لغة الحبس والمنع بينما يعني شرعاً تحبیس العين على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عليه<sup>(١)</sup>. ويعرفه بعض الفقهاء المحدثين بأنه حبس العين على ملك الله تعالى، والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات البر ابتداءً أو انتهاءً<sup>(٢)</sup>. وهكذا يعني الوقف أن يتبرع المسلم بعين تبقى لمدة من

(\*) أستاذ الاقتصاد العام ورئيس قسم المالية العامة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية  
- الشاطبي - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

elmorsy@hotmail.com

(١) يختلف تعريف الوقف بين الفقهاء، فهينما يعرفه الإمام أبو حنيفة بقوله: «هو حبس العين على حكم ملك الوقف، وتسييل منفعتها على جهة من جهات البر»، ويذهب المالكية إلى إمكانية أن يحبس الوقف ماله مدة زمنية معينة، ويعرفه بعض الحنابلة بـ «حبس الأصل وتسييل الثمرة»، وأخيراً عرّفه بعض الشافعية بحبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه على مصرف مباح. انظر أحمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامي .. تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ٤. وأيضاً د. رفيع يونس المصري، الأوقاف فقهاً واقتصاداً، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، صفحات ٩-١٠، نقلاً عن كتب المذاهب الأربعة.

(٢) ينسجم هذا الرأي مع حقيقة الملكية في الإسلام، فالملك الحقيقي للمال في الإسلام، هو الله تعالى، وأما ملكية للعبد له فهي مجازية، ووقف المال في سبيل الله يعني، =

الزمن لجهة معينة، شريطة عدم التصرف فيها، مع الاستفادة من منافعها وغلاتها، وذلك كعمارة سكنية أو استثمار أو أرض زراعية أو غيرها.

يعد الوقف، في حقيقته، صدقة تطوعية دائمة، يتنهي الإنسان ثوابها، ويتسم باتساع مجالاته، والمقدرة على تطوير أساليبه بما يكفل للمجتمع الراحم والتواد بين أفراده على مر الأجيال. ويرتبط مفهوم الوقف بمفهوم الملكية إرتباطاً وثيقاً، وقد عبرت الشريعة الإسلامية عن تملك العين والمنفعة معاً بالملك التام، وهو ملك يخول لصاحبه حقوق الانتفاع والاستغلال والتصرف الجائز. وأما تملك المنفعة دون الرقبة فيعبر عنه بالملك الناقص، وهذا الملك يخول لصاحبه الاستعمال والاستغلال أو الاستعمال فقط، وذلك وفقاً لشروط التملك، وما يحفه من قرائن، وبهذا المنطق يرتبط الوقف الإسلامي بمفهوم الملك الناقص.

تستند مشروعية الوقف إلى الكتاب والسنة والإجماع، حيث يقول عز وجل: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَنَّمُوا وَآتَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ومن آثارهم الوقف بعد مماتهم<sup>(٣)</sup>. أما في السنة النبوية فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو

= أن الوقف يرد ملكيته إلى المالك الحقيقي، ويجعل منافعه في سبيل الله، لإيصال ولا يوهب ولا يورث.

(١) آل عمران: ٩٢.

(٢) يسن: ١٢.

(٣) بدر أبو طلحة الأنصاري بالتصديق بأحب لمواله إليه، عند نزول هذه الآية، فقد قال: يارسول الله: إن الله يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ...﴾ الآية، وإن أحب لموالي إلي بيرحاء وإليها صدقة لله، أرجو برها ونخرها عند الله، فضعها يارسول الله حيث أراك الله، فقال صلى الله عليه وسلم: لجعلها (أي ريعها) في قرابتك، رواه الشيخان واللفظ للبخاري. وتفسير وآثارهم في الآية الثانية لابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مكتبة إسماعيلية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ج ٣، ص ٥٦٦.

علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»<sup>(١)</sup>. كما قال صلى الله عليه وسلم عندما قدم إلى المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة «من يشترى بئر رومة، فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة»، قال عثمان: فاشتريتها من صلب مالي<sup>(٢)</sup>. أما الإجماع فقد ثبت عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم وقفوا من أموالهم، واشتهر ذلك عنهم، فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً على مشروعية الوقف<sup>(٣)</sup>.

تميز الشريعة الإسلامية بين أنواع ثلاثة من الوقف: الوقف الديني البحت، والوقف الخيري، والوقف الأهلي (أو النزي). الوقف الديني البحت هو تخصيص الأموال لأهداف العبادة بمعناها الضيق، نحو أماكن الصلاة والحج وسائر أشكال العبادات، وهذا النوع عرفته جميع الشعوب منذ فجر التاريخ، من مساجد وبيع وكنائس ومعابد ومذابح. أما الوقف الخيري فهو ما يخصص من عقارات وأموال لوجوه البر المتنوعة من رعاية صحية، وثقافية، وتعليمية، واجتماعية وأمنية وغيرها. وهذا النوع عرف بعضه قبل الإسلام، ولكن المسلمين توسعوا فيه بطريقة غير مسبوقة. أما الوقف الأهلي فهو ابتكار إسلامي، حيث وضع كثير من الصحابة أوقافاً من أملاكهم لذرياتهم من الفقراء على أن تقول من بعدهم لوجوه الخير العامة<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث رواه أبو هريرة، بن حجر الصقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة المنقبة، القاهرة، ١٤٠٨هـ، باب الزكاة على الأقارب، حديث رقم ١٤٦١، وأيضاً في التنوي، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين، حديث رقم ٩٨٨، ج ٣، ص ٥٦٦.

(٢) الحديث رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه، جلال الدين السيوطي، سنن الترمذي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ج ٦، ص ٢٣٥، حديث رقم ٣٦٠٨.

(٣) يقول جابر رضي الله عنه: «لم أجد أحداً من أصحاب النبي له مقدرة على الوقف إلا وقف» تنظر، ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ١٩٩٤م، ج ٦، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) تاريخياً كان أول وقف في تاريخ الدولة الإسلامية للاستعمال الديني، وهو مسجد الرسول ﷺ في المدينة المنورة، بينما كان ثاني وقف للاستعمال الخيري - بئر رومة - التي أوقفها عثمان رضي الله عنه بتوجيه من النبي، ليمتقي منها المسلمون.

وتقوم فكرة الوقف على تنمية قطاع ثالث يتميز عن كل من القطاعين الحكومي والخاص، وتحمله مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة التي لا تحتمل - بطبيعتها - الممارسة البيروقراطية للدولة، (سطوة السلطة والقوة المرتبطة بالممارسات الحكومية، وما يرافقها أحيانا كثيرة من فساد إداري واستغلال للسلطة وإساءة لاستعمالها) أو الاقتراب من دوافع الربحية وتعظيم المنفعة الشخصية كما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص، لأن طبيعة هذه الأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان والمودة والرحمة والتعاون. فالوقف إخراج لجزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية ودائرة القرار الحكومي معا وتخصيصه لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة<sup>(١)</sup>. وهكذا يمكننا تصور أن إنشاء وقف بمثابة إنشاء مؤسسة اقتصادية دائمة المصلحة للأجيال القادمة، و تنتج هذه المؤسسة منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد. هذا التصور له أهمية كبيرة لأنه يجعل وقف الأسهم والحصص والصناديق الاستثمارية، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من الأشكال الحديثة المهمة للوقف التي تتسجم مع حقيقة المضمون الاقتصادي للوقف، ذلك لأن الأسهم والحصص والودائع تتضمن معنى الاستثمار لبناء ثروة إنتاجية تستفيد الأجيال القادمة من منافعها وعوائدها، شأنها في ذلك شأن البساتين والنخيل والمباني وغيرها.

ولما كان الوقف يختص بالأموال التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء أصلها، لذلك فإن الأشياء التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها (مثل الطعام) لا يجوز وقفها، ويؤكد هذا على أن الوقف في حقيقته استثمار يتم الحفاظ فيه على الأصل، أما الاستهلاك فيكون للناتج والثمرة والربح والريع. وهكذا إما أن تنتج الأعيان الموقوفة الثمار كما هو الحال في وقف الأشجار والبساتين المثمرة، أو تنتج المنفعة والأجرة كما هو الحال

(١) أعطى التنظيم الإسلامي لهذا القطاع الثلاث أهمية خاصة وحماية وتشجيع قانونيتين، لدرجة أن بعض الحكم والأغنياء كانوا يحكون أموالهم أوقافا لوجوه البر حسية لها مما يمكن أن يغطه الحكم من بعدهم من مصادرة وعدوان على هذه الأموال.

بالنسبة للأعيان المستأجرة، أو تنتج الريح والريح كما هو الحال بالنسبة لوقف النقود<sup>(١)</sup>.

يختلف مفهوم الوقف في البيئة الإسلامية وغايته وأشكاله عن الوقف في الحضارة الغربية، فقد عرفت الحضارة الغربية قديماً الوقف على بعض ميادين البر ولكنه كان مقصوراً على المعابد والمدارس، أما في العصر الحاضر فقد انتشرت المؤسسات الخيرية والاجتماعية الغربية المتعددة، ولكنها لم تبلغ ذروة النمو الإنساني الخالص لله عز وجل، كما بلغه الوقف الإسلامي. ذلك أن لطلب الجاه والشهرة أو خلود الذكر الأثر الكبير في اندفاع الغربيين نحو المؤسسات الإنسانية العامة، على حين كان - وما يزال - الدافع الأول للوقف الإسلامي على أعمال الخير هو ابتغاء وجه الله - جل شأنه - سواء علم الناس بذلك أم لم يعلموا، كما أن المؤسسات الخيرية الإسلامية، وعلى رأسها مؤسسة الوقف، تفتح أبوابها لكل إنسان بغض النظر عن جنسه أو لغته أو عقيدته أو وطنه، وأخيراً اشتملت المؤسسات الخيرية الإسلامية على وجوه من الخير والتكافل الاجتماعي لم يعرفها الغربيون حتى اليوم<sup>(٢)</sup>.

(١) علي محبي للدين القرة داغي، الإسلام وقضايا العصر: استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة، نظرة تجديدية للوقف واستثماره، إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٣/٣/١٧.

(٢) لعله من الأوقاف الغربية المهمة وقف ألفريد نوبل الكيميائي والمخترع السويدي الذي عاش خلال الفترة ١٨٢٣-١٨٩٦ (اخترع الديناميت عام ١٨٦٧م، وحقق ثروة ضخمة من قتلجه في كثير من دول العالم). وفي وصيته خصص معظم ثروته كرأس مال لصندوق يصرف ريعه على أربع جوائز سنوية للتفرد والمؤسسات التي يحققون مساهمات متميزة ومنافع عظيمة للإنسانية في مجالات الفيزياء والكيمياء والطب (أو التشريح) والأدب، ومنحت أول جائزة في ١٩٠١م وفي عام ١٩٦٩م قلم البنك السعودي الوطني واحتفالاً بمرور ٢٠٠ سنة على إنشائه بلضافة جائزة سنوية لنوبل في الاقتصاد. المصدر Encarta 1997, Encyclopedia, 1993-1996.

أما التكافل الاجتماعي فيعني به اشراك أفراد المجتمع في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاصد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه إلى جانب الحقوق التي له أن عليه واجبات للآخرين، خصوصاً أولئك الذين ليس باستطاعتهم تحقيق حاجاتهم الخاصة وذلك بتحقيق تلك المنافع إليهم ودفع الأضرار عنهم. ولا يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام على النفع المادي، بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفراداً وجماعات، مادية كانت أو معنوية، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات داخل الأمة.

يشمل التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية أفراد المجتمع جميعاً على اختلاف دياناتهم واعتقاداتهم، لقوله عز وجل: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ نَمَسْتُمُوهُمْ فِي السِّنِينَ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَنُقَسِّطُوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. فأساس التكافل الإسلامي هو كرامة الإنسان لقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وهكذا عني الإسلام بالتكافل ليكون نظاماً لتزكية ضمير الفرد وسلوكه الاجتماعي، وليمكنه من تكوين أسرته، ولتحديد نمط العلاقات الاجتماعية، بما فيها العلاقة التي تربط الفرد بالدولة، وفي النهاية ليكون نظاماً للمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التي تسود المجتمع الإسلامي. كما وضع الإسلام الأسس النفسية والوسائل المادية لإقامة التكافل بين أفراد المجتمع. ومن أهم الأسس النفسية إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>. ورتب على الإيمان حقوقاً للآخرين، فلا يؤمن الفرد ما لم يجب لأخيه ما يجب لنفسه، ويعيش معه كالبيان يشد بعضه بعضاً، وجعل العدل وحفظ الحقوق من قيم الدين الأساسية، بل

(١) الممتحنة: ٨.

(٢) الإسراء: ٧٠.

(٣) الحجرات: ١٠.

نُدب إلى عدم الاقتصار على العدل وإنما إلى الإرتقاء إلى الإحسان والإيثار من أجل إشاعة جو العفو والرحمة والمودة بين الناس.

أما الوسائل المادية التي وضعها الإسلام للتكافل الاقتصادي والاجتماعي فمنها ما هو منوط بالأفراد، وما هو منوط بالدولة على النحو التالي:

### الوسائل الفردية لتحقيق التكافل:

#### أ. الوسائل الفردية الإلزامية:

■ فريضة الزكاة: وتمثل ٢,٥٪ من مجموع أموال أفراد المجتمع، وتمنح هذه الأموال لفئات محددة شرعاً في مقدمتها الفقراء والمساكين، وهذه النسبة قليلة لو نُظمت بأن تحل كثيراً من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الفقر<sup>(١)</sup>.

■ نفقة الأقارب: من زوجة، وأبناء، وآباء وإخوة وبقية الأرحام المحتاجين منهم للنفقة.

■ الكفارات: كفارة اليمين، وكفارة الفطر عمداً بدون عذر مقبول شرعاً في نهار رمضان وغيرها. وهذه الكفارات في بعض مصارفها إطعام لعدد من المساكين، ومن هنا كانت وسيلة لتحقيق التكافل، قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالْعَفْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَلْتُمْ مِنَ الْإِيمَانِ فَكْفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ لَوْبَسَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ أَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَكَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ<sup>(٢)</sup>﴾.

■ صدقة الفطر: وهي واجبة على الرجل والمرأة، والصغير والكبير.

(١) المرسى السيد حجازي، نموذج رياضي لتقدير الآثار التوزيعية للزكاة في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، م ٩، العلوم الإدارية (١)، الرياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، صفحات ٧٧-١٠١.

(٢) الملعدة: ٨٩.

■ حقوق الجار: لقوله صلى الله عليه وسلم: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»<sup>(١)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يشيع الرجل دون جاره»<sup>(٢)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٣)</sup>.

■ الديّات، حيث يشترك أقارب القاتل خطأ في دفع الدية إلى ورثة المقتول، وتمثل الدية ضماناً من المجتمع لورثة المقتول، فلا يضيع دم إنسان هدرًا في المجتمع.

بعد الوسائل الفردية التطوعية<sup>(٤)</sup>:

■ الوصية: وهي أن يوصي الشخص عند موته بنسبة من ماله لشخص معين، أو جهة معينة، أو جماعة من الناس بأعيانهم أو بأوصافهم، أو أي جهة من جهات الخير. قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَيُتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٥)</sup>.

■ العارية: وهي تمكين الشخص غيره من استخدام وسائله مجاناً، شريطة أن

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها، موسوعة الحديث للشريف، الإصدار الثاني، شركة البرامج الإسلامية للدعاية Global Islamic Software Company، ١٩٩١ - ١٩٩٧، حديث رقم ٥٥٥٥، كتاب الأئب، باب الوصاة بالجار.

(٢) الحديث رواه أحمد في مسنده عن سعد، مسند العشرة المبشرين بالجنة، عمر بن الخطاب، موسوعة الحديث للشريف، المرجع السابق، رقم ٣١٧.

(٣) الحديث رواه رواه مسلم في صحيحه عن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه، موسوعة الحديث للشريف، مرجع سبق ذكره، رقم ٦٩، كتاب الإيمان، باب الحث على لكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن...

(٤) إضافة بالطبع إلى الوقف.

(٥) البقرة: ١٨٠.



يردها له. وقد حثت الشريعة الإسلامية على هذا الأسلوب من التعاون والتكافل لما له من آثار إيجابية وأنكرت على من يمنع هذا الحق ما دام لا يلحق به ضرر، وقرنته بالتقصير في الصلاة، أحد أهم أركان الإسلام لقوله عز وجل: ﴿قَوْلُ لِلْمُصَلِّينَ \* الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ \* الَّذِينَ هُمْ يُرَاعُونَ \* وَيَتَّقُونَ الْمَاعُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ وجعلت في مقابل هذا الحق وجوب الوفاء بالجميل للمعير برد أدوائه إليه مع المحافظة عليها وصيانتها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْمِزُكُمْ أَنْ تُؤْتُوا الْأَمْثَالَ إِنْ أَسَى أَهْلُهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْثَلِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

■ الهدية والهبة: وقد حثت الشريعة عليها لدورها المهم في تقوية النسيج الاجتماعي، وإشاعة روح الألفة والمودة بين أفراد المجتمع، لقوله صلى الله عليه وسلم: «تهادوا تحابوا»<sup>(٤)</sup>.

#### الوسائل المنوطة بالدولة لتحقيق التكافل:

■ تأمين موارد المال العام: وذلك باستثمار الموارد الطبيعية للمجتمع بما تشتمل عليه من غابات ومراعي ومعادن وكنوز وذلك من أجل تحقيق أقصى حد للرعاية الاجتماعية الشاملة لأفراد المجتمع جميعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار»<sup>(٥)</sup>.

(١) الماعون: ٤-٧.

(٢) النساء: ٥٨.

(٣) المؤمنون: ٨.

(٤) الحديث رواه مالك في الموطأ عن عبد الله الخراساني رضي الله عنه، قال: قال صلى الله عليه وسلم «تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء» موسوعة الحديث الشريف، للمرجع السابق، رقم ١٤١٣، كتاب الجامع، باب ملجاء في المهالبة.

(٥) الحديث رواه أبو داود في سننه، عن رجل من المهاجرين رضي الله عنه، موسوعة الحديث الشريف، مرجع سبق ذكره، حديث رقم ٣٠١٦، كتاب البيوع، باب منع الماء.

■ إيجاد فرص عمل للقادرين عليه: وذلك بالبحث عن أفضل الحلول لمواجهة مشكلة البطالة، عن طريق القيام بالمشروعات الاقتصادية المكثفة لعنصر العمل وخصوصاً مشروعات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية في منح فرص العمل للفئات الفقيرة<sup>(١)</sup>.

■ تنظيم وسائل التكافل الفردي: فالدولة مسئولة عن تنظيم الوسائل الفردية للتكافل - سلفة الذكر - وخصوصاً الزكاة والوقف، وذلك بإقامة المؤسسات وتصميم السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها، المتمثلة في القضاء على الفقر، وتقريب الهوة الاجتماعية بين الموسرين والمخرومين، وإيجاد الضمانات اللازمة لتحقيق ذلك.

بعد هذه المقدمة حول ماهية الوقف والتكافل الاجتماعي تناول الدراسة بالتحليل والمناقشة النقاط التالية:

ثانياً: أهمية وفرضية الدراسة.

ثالثاً: الدور الاجتماعي للأوقاف في الأدبيات التاريخية.

رابعاً: تقدير الآثار الاجتماعية للوقف ومدى كفاءته.

خامساً: الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

(١) جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأله فأعطاه درهماً، وأمره أن يشتري به ثياباً، ويذهب إلى الغابة، فيحطب ويأتيه بعد فترة، فلما جاءه أخبره أنه وفر قدرًا من المال لحطبته، وتصنق ببعض الآخر، فقال - صلى الله عليه وسلم - «الذي نفسه بيده لأن يأخذ أحدكم حبله ويحطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه»، للحديث رواه البخاري عن أبو هريرة ؓ، صحيح البخاري، رقم ١٣٧٧، كتلب للزكاة، باب الاستغفار عن المسئلة، موسوعة الحديث الشريف، مرجع سبق ذكره، والحديث رواه أيضاً مالك في موطأه وأحمد والنسائي.

## ثانياً: أهمية وفرضية الدراسة:

تعاني دول العالم الإسلامي في الوقت الحالي من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة لعل من أهمها:

- ١- عجز الموازنات الحكومية واتساع الدين العام الداخلي والخارجي.
- ٢- ازدياد حدة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة لنسبة مهمة من السكان، خصوصاً مع تحول الكثيرين من أفراد الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة.
- ٣- تأثير الاتجاه السريع للعملة على إمكانية تفاقم المشكلات السابقة وذلك بسبب سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات النظام العالمي الجديد، وانفتاح الأسواق، والالتزام بمقررات منظمة التجارة العالمية.

لما كانت الشريعة الإسلامية آخر الشرائع السماوية فهي صالحة لكل زمان ومكان، لقوله عز وجل: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكَتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم: «ترك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»<sup>(٢)</sup>. ذلك أن الشريعة الإسلامية توفر النظم والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كالزكاة والوقف والميراث والوصية والكفارات وغيرها، التي إذا تم تفعيلها وتطويرها والربط بينها لأمكن تحقيق التكافل الاجتماعي في امتنا بفعالية أكبر، ولأمكن التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ظل العملة المعاصرة.

ولما كانت الدول المعاصرة تتجه نحو الاقتصاد الحر والخصخصة، فقد أصبحت تتخلى طوعاً أو كرهاً عن العديد من الأدوار التي استولت عليها من الأفراد، ومن

---

(١) الأتعلم: ٣٨.

(٢) الحديث رواه جابر بن عبد الله، منن للترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب مناقب أهل بيت النبي، موسوعة الحديث الشريف، مرجع سبق ذكره، رقم ٣٧١٨.

ثم فإن تطوير الوقف وتوسيع أغراضه وتشجيع الأفراد على القيام به يمثل أحد البدائل المهمة المرشحة لسد هذا الفراغ في الدول الإسلامية، وخصوصاً أن تاريخ مؤسسة الوقف يبين مساهمتها الفاعلة في تنظيم المجتمع وفي نشر العلم والدعوة الإسلامية وتوفير المدارس والمكتبات والمستشفيات وسائر حاجات المجتمع. باختصار الوقف هو الصلقة الجارية التي ساهمت في صنع الحضارة الإسلامية وحافظت على هوية الأمة وكانت للدولة عوناً في حماية موازنتها العامة من العجز، لتحملها عبئاً كبيراً من مسئوليات الدولة، وكانت مورداً مهماً لصنع التقدم والازدهار والرخاء للمجتمع وبمكناها الاستمرار في القيام بهذا الدور مستقبلاً<sup>(١)</sup>.

في هذه الدراسة يحاول الباحث اختبار الفرضية التالية: «إن تفعيل نظام الوقف وحمايته يعد ضرورة آنية ومستقبلية لتحقيق التكافل الاجتماعي والنهضة الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية، وخصوصاً في ظل التحدي الكبير الذي تواجهه هذه الدول في ظل البيئة العالمية غير المواتية نتيجة للهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد على مقدرات العالم المعاصر».

### ثالثاً: الدور الاجتماعي للأوقاف في الأدبيات التاريخية:

كان رسول الله ﷺ، أول من أوقف وفقاً خيراً في الإسلام فقد أوقف صلى الله عليه وسلم، بساتين أوصى بها أحد اليهود، بعد موته، على الفقراء والمساكين

(١) لعل مؤسسة الأزهر للتعليمية من أهم وأقدم مؤسسات التعليم في العالمين العربي والإسلامي، فقد قامت برسالتها على مدى ألف عام، ولحقيقة أن الذي ضمن لها هذا الاستمرار الطويل هو الوقف الإسلامي الذي أعطاها الاستقلال المالي وضمن لها الابتعاد عن الخضوع للحكم، لذا لم يعرف الأزهر في تاريخه (حتى عهد محمد علي) أنه واكب الحكم في نزعاتهم وأهواءهم، فقد أعطى الوقف الاستقلال المالي لشيوخ الأزهر ولطلابه حرية اختيار موضوعات البحوث والدراسات وجنبهم تقلبات السياسات الحكومية.

والغزاة وذوي الحاجات<sup>(١)</sup>. وفي العصر الأموي حدث تطور كبير في إدارة الأوقاف، فبعد أن كان الواقفون يقومون بأنفسهم على أوقافهم ويشرفون على رعايتها وإدارتها، قامت الدولة الأموية بإنشاء هيئات خاصة للإشراف عليها، وأوجدت ديواناً مستقلاً لتسجيلها. وفي العهد العباسي أصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء، وواكب هذا التطور الإداري جهداً علمياً لضبط أحكام الوقف وطرق التصرف فيه وحماية أملاكه، وساهم ذلك كله في قيام الوقف بدور كبير في التنمية الاجتماعية على مر التاريخ الإسلامي<sup>(٢)</sup>.

وهكذا شهدت الأوقاف بمرور الوقت نمواً وتوسعاً واتساعاً عظيماً، وشاركت بنصيب وافر في بناء نهضة الأمة الإسلامية في مختلف العائلات، كما اشتمل الوقف على الأغراض التقليدية كرعاية دور العبادة من مساجد وزوايا وتسبيل المياه، والأغراض التنموية التي اقتضتها ضرورات الاهتمام بأحوال الأمة وتلبية احتياجاتها.

الوقف إذا هو المؤسسة الأم في مجال العمل الخيري في الإسلام وهو مؤسسة متميزة في مواردها ومجالات إنفاقها، وكان لها دورها في تنمية المجتمع تنمية شاملة. وقد شملت المؤسسات الخيرية الإسلامية وجوهاً من الخير والتكافل الاجتماعي لم يعرفها الغربيون حتى اليوم، ويدل ذلك على أن النزعة الإنسانية في هذه الأمة أصيلة وشاملة. وحقيقة الأوقاف أنها وإن تعددت جهاتها وأبعادها، تقول إلى جهة بئر لا ينقطع، وهي في الغالب الفقراء والمساكين والأيتام والأرامل والغرباء والمنقطعون والضعفاء وذوو العاهات، وأصحاب الحاجات، والأطفال

(١) أول وقف ديني في الإسلام (قبل ظهور الدولة الإسلامية) هو مسجد قباء الذي أسسه للنبي ﷺ حين قدم إلى المدينة مهاجراً ثم أسس من بعده مسجده صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة.

(٢) أبو زيد أحمد، نظام الوقف الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

المحرمون... إلخ. لقد وجد هؤلاء جميعاً الرعاية الكافية بفضل المؤسسات الخيرية وأعمال البرّ الدائمة التي تلتزمها الأوقاف، هذه الرعاية تعدّ تعبيراً عملياً عن روح التضامن الاجتماعي الذي غرسه الإسلام في النفوس، وجعله من أهم مرتكزات نظامه الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

ففي مجال التعليم تجاوز عدد المدارس التي أنشأتها الأوقاف في القدس ودمشق وبغداد ونيسابور المئات، وقامت جامعات عريقة منها القرويين في فاس والأزهر في القاهرة وغيرها، يضاف إلى ذلك إنشاء العديد من المكتبات العامة التي كان يحوي البعض منها مئات الآلاف من المجلدات العلمية. والحقيقة أن الحركة العلمية الواسعة التي شهدتها الأمصار الإسلامية إنما هي ثمرة من ثمار ازدهار الأوقاف وكثرتها، وذلك لعدم وجود ديوان أو وزارة للتعليم في الدول الإسلامية آنذاك، كما أنشئت أوقاف خاصة للكراسي العلمية التي تخصص لتدريس علوم كاللغة والتفسير والحديث والسيرة والقراءات القرآنية. كما انتشرت ظاهرة وقف الكتب في المغرب وجرت العادة أن تسلم للمكتبات العامة.

(١) يرى د. محمد شوقي القنجري في مقاله «الزكاة والوقف نموذجان إسلاميان لتحقيق العدالة الاجتماعية» إن الإسلام أهدى للبشرية مؤسستين أساسيتين: مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف، والغريب أن هاتين المؤسستين مغيبتان في العالم الإسلامي أو محطلتان عن أداء دورهما الكبير في خدمة المجتمع، وتحقيق المصلحة العامة لأفراده، مما يعدّ أهم أسباب تخلف العالم الإسلامي المعاصر، بينما أخذ العالم المتقدم في أوروبا وأميركا بهاتين المؤسستين اللتين أسهما في تقدمه إسهاماً كبيراً، فمن المعروف أن كل أسرة أوروبية أو أميركية تخصص بانتظام أكثر من ٢% في المتوسط، من دخلها للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، وهذا مقابل للزكاة في الإسلام، كما يوقف رجال المال والأعمال بعض ما يملكون من عقار أو أوراق مالية لصالح الجمعيات الخيرية أو الجامعات والمؤسسات وغيرها من أوجه البر، وهذا هو الوقف الإسلامي بعينه، انظر جريدة الوطن، صوت للمواطن العربي، ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.

وفي مجال الرعاية الصحية قلّمت الأوقاف مباني المستشفيات وتجهيزاتها، ومختبرات العقاقير، وتكفلت بدفع رواتب الأطباء، وأنشأت كليات الطب ورعت دراسات الصيدلة والكيمياء.

وشملت الأوقاف أنواعاً خاصة من ذوي الحاجة كالأرامل والمطلقات وغيرهم وشملت أيضاً الفنادق على طرقات الأسفار، والينابيع لسقيا عابري تلك الطرقات. وكان منها ما هو مخصص لرعاية الأطفال وتحرير الرقيق، وتقديم مياه الشرب للقرى والمدن وغير ذلك من القطاعات الخيرية التي كانت مما تخصصت الأوقاف الإسلامية به خلال قرون طويلة.

وامتدت رعاية الوقف لتشمل الحيوان فأنشأت الأوقاف مستشفيات لعلاج الدواب، ومنها ما كان مخصصاً لإطعام الطيور في فصول الشتاء حينما يكسو الجليد المزارع وغيرها من الأغراض التي تعبر عن شمول الوقف وسعة مجالات عطائه.

وهكذا قام الوقف والمؤسسات الخيرية الاجتماعية الناشئة عنه بدور كبير في مجالات الرعاية الاجتماعية وتوفير الأمن الغذائي وعلاج مشاكل الفقر، وتوفير الماء الصالح للشرب، وإطعام الفقراء والمساكين، وأداء الدين عن الغارمين وإنشاء صناديق القرض الحسن وغيرها من وجوه البر والعمل الاجتماعي النافع، وكان اليد الرحيمة التي تمسح دموع اليتامى، وتصون الأرامل، وتعين المحاجين، وتجعل أفراد المجتمع يشعرون بالعزة والكرامة، وتجعل الأمة الإسلامية أمة واحدة موحدة، ينعم فيها الناس جميعاً بالأمن والخير والكرامة والسلام.

ولقد ساعد نظام الوقف على تحقيق الاستقرار الاجتماعي حيث تمكن الفقير من الحصول على حقه من المطالبات الأساسية في الحياة من خلال نظام الوقف. والحقيقة أن عدداً كبيراً من العلماء المبرزين في مختلف التخصصات كانوا من فئات

اجتماعية واقتصادية رقيقة الحال. وهكذا أشاع الوقف مبدأ التضامن الاجتماعي وأشاع روح الزاخم والتواد بين أفراد المجتمع وحماه من الأمراض الاجتماعية الناجمة عن روح الأنانية المادية والصراعات الطبقة الناجمة عنها بين المستويات الاجتماعية المختلفة<sup>(١)</sup>. كما ساهم الوقف في التوزيع العادل للثروات وعدم حبسها لفئات محدودة، مما جعلها أكثر تداولاً بين الناس، وعزز هذا بدوره من روح الانتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد تحقيقاً لحديث الرسول ﷺ «تروى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»<sup>(٢)</sup>. وهذا الشعور بالانتماء يشمل الطرفين الواقف والمستفيد من الوقف معا.

وهكذا استطاع الوقف عبر التاريخ أن يحقق ما يسمى بظاهرة «الحركة الاجتماعية» في بنية المجتمع، والتي يقصد بها؛ انتقال الأفراد من مركز إلى آخر في نفس الطبقة، أو انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى، ولقد مكن التعليم الوقفي والرعاية الاجتماعية الوقفية من تحقيق تلك الحركة الاجتماعية، فساعد نظام الوقف على تحسين المستويات الاقتصادية، والعلمية والثقافية لكثير من أبناء المجتمع<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تشجع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الشركات والأثرياء على القيام بالعمل الخيري من خلال منحهم الإعفاءات الضريبية الكبيرة وغيرها من الحوافز، ونتيجة لذلك تزايدت المؤسسات الخيرية والهبات.

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن النعمان بن بشير، موسوعة الحديث الشريف، مرجع سبق ذكره، حديث رقم ٥٥٥٢، كتاب الأئب، باب رحمة للناس واليهتم.

(٣) فاللتعليم الجيد الذي قد يحمله شخص موهوب قد يمكنه ليس فقط من تسلق مرتبة الإقتاء والقضاء فحسب، بل وممارسة العمل الإداري وتسيير أمور الدولة أو العمل =



كما ساهم نظام الوقف بصورة فاعلة في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التصديق على منابع الانحراف، من خلال الأوقاف التي خصصت لرعاية المطلقات من النساء أو من هجرهن أزواجهن، حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن صيانة لهم وللمجتمع. كما وجدت أوقاف خاصة لتخليص المسجونين والوفاء بديونهم، وفكالك الأسرى، والإنفاق على أسرهم، كما خصصت الأوقاف للصرف على الفقهاء الذين يقومون بالتدريس للمسجونين، حتى يخرجون من السجن وقد اتقنوا علماً من العلوم أو حرفة من الحرف، تبعلهم وأولادهم عن الإنحراف مرة أخرى<sup>(١)</sup>.

كما اهتم الواقفون بمراكز الرعاية الصحية والمستشفيات التي انتشرت في عدد كبير من المدن، فأنشئت أوقاف خصيصاً لبنائها، والإنفاق عليها، وإمدادها بالأدوية ووسائل العلاج اللازمة، وتعددت أنواعها ما بين مستشفيات عامة كبيرة وأخرى متخصصة لأمراض معينة ومراكز صحية صغيرة وأخرى متقلة، ومخازن للأدوية ومدارس طبية تعليمية، بل خصصت أوقاف لبناء أحياء طبية متكاملة<sup>(٢)</sup>.

خلاصة القول في هذا البحث أن الوقف هو حجر الأساس الذي قامت عليه كل المؤسسات الخيرية في تاريخ الحضارة الإسلامية، وهو تعبير عملي عن روح

---

في أي مهنة متخصصة كالطب أو الإدارة أو غيرها والتي قد لا تتاح له لولا أن أموالاً موقوفة قد سهلت له سبيل التعليم.

(١) وهذا مايسمى في الوقت الحاضر بالرعاية اللاحقة وهي الرعاية التي تقدم للسجين وأسرته في أثناء سجنه.

(٢) كان أول مستشفى كبير في تاريخ الحضارة الإسلامية هو «البيمارستان» الذي أمر ببنائه هارون الرشيد ببغداد، وتعدت المستشفيات الكبيرة وانتشرت حتى كان ببغداد وحدها في مطلع القرن الرابع الهجري خمسة مستشفيات. وفي مصر أنشأه الملك قلاوون مستشفى كبيراً وجعله وفقاً لعلاج المرضى، كما أوقف الفتح بن خافان، أحمد ابن طولون، صلاح الدين الأيوبي مستشفيات لنفس الغرض.

التضامن الاجتماعي الذي غرسه الإسلام في النفوس، وجعله من أهم مرتكزات نظامه الاجتماعي. ويعد التضامن المرتكز على الوقف أرقى من نظام الضمان الاجتماعي المعمول به في العصر الحاضر، وذلك لأن الوقف عمل تطوعي، وصدقة مالية يؤديها الأغنياء والموسرون للفقراء والمساكين والضعفاء، طلباً للشواب عند الله، وهو خدمة عملية للمحتاجين من الناس ومورد دائم تستفيد منه أجيال كثيرة بعيداً عن الأجهزة الإدارية المركزية المعقدة.

#### رابعاً: تقدير الآثار الاجتماعية للوقف

في هذه الدراسة نحاول تقدير الآثار الاجتماعية للوقف في ثلاث مراحل متعاقبة على النحو التالي:

أ- تقدير الآثار الاجتماعية المباشرة للوقف

ب- تقدير الآثار الاجتماعية غير المباشرة للوقف

ج- تقدير الآثار الاجتماعية للوقف (المباشرة وغير المباشرة)

#### أ- تقدير الآثار الاجتماعية المباشرة للوقف

يمكن تقدير هذه الآثار بصورة تقريبية من محاولة قياس مدى مساهمة الوقف في رفع مستويات الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع الفقراء أو الفئات الاجتماعية التي تحتاج من يد العون لها إما بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة. وفي هذا المجال فإنه مع توفر بيانات عن حجم دخول الفئات المحرومة من المصادر الأخرى غير الوقف (كالمعمل والزكاة وغيرها) والدخل الذي تحصل عليه هذه الفئات من الوقف يمكن تقدير مدى مساهمة الوقف في رفع مستويات الدخل الحقيقية للفقراء، ليتوفر لها مستوى الكفاية من العيش. والحقيقة أن الوقف قد ساهم على مر التاريخ الإسلامي بدور فاعل في تنظيم المجتمع وفي تيسير شئونه من خلال:

١- الوقف على المؤسسات الإنسانية مثل بناء وتسيير الوحدات الصحية والمستشفيات لعلاج المرضى والمصابين على اختلاف أنواعهم، أو بناء ماوى للأيتام والعجزة والمسنين ورعايتهم، أو بناء دور الضيافة لاستقبال الزوار والمسافرين وتوفير مايلزمهم أثناء إقامتهم.

٢- الوقف على المرافق العامة الأخرى لتوفير خدمات إجتماعية مهمة كحفرة الأبار وبناء المياه وتعهدها بالإصلاح والتنظيم.

٣- الوقف على بناء المساجد والمدارس والمعاهد التعليمية.

وهكذا يتضح لنا أن الوقف قد ساهم بدور حيوي في توفير العديد من خدمات الرفاهة الاجتماعية من مرافق عامة ودور عبادة ومكتبات ومعاهد وجامعات ومستشفيات وأدوية ومياه صالحة للشرب وخبز وألبان، إضافة إلى رعاية أسر المرضى والمسنين وغيرهم، وتحقيق هذا بدوره تكافلا اجتماعيا بصورة مباشرة لأنه يعني تحويل طوعي للأموال من الأغنياء للفقراء وللمحتاجين وتوفير متطلبات الحياة الأساسية والكرامة لهم.

ولعله من الصعب القيام بالقياس الكمي للآثار المباشرة للأوقاف (على الأقل في وقتنا الحاضر) ولكن ربما يمكننا تقدير مدى أهمية الدور الاجتماعي للوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي قديما وحديثا من خلال ذكر بعض الأمثلة على النحو التالي:

١- بلغت مساحة الأوقاف الزراعية في مصر ٩١٣هـ (١٥١٧م) ٤٠٪ من إجمالي مساحة أراضي مصر الزراعية كما قلبرت في عام ١٨١٢م بمساحة ٦٠٠ ألف فدان (أو مايعادل ٢٠٪ من المساحة المزروعة في مصر آنذاك والتي بلغت

٢,٥ مليون فدان<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩٦٢ بلغت الأطنان الزراعية الوفية في مصر ١١٩ ألف فدان منها ثمانية آلاف فدان داخل المدن و ٧٠٠ فدان حدائق، وبلغت العقارات الموقوفة ٩٩٥٠ عقارا معظمها في القاهرة والإسكندرية، كما تمتلك وزارة الأوقاف بمصر أسهما في شركات كيما، وراكنا للورق والبسكويت، إدفينا، الدلتا للسكر، مصر للتعمير، مزارع سمكية، بنك فيصل الإسلامي، بنك الاسكان والتعمير، مستشفى السلام، ومشروعات نسيجية<sup>(٢)</sup>.

٢- جامعة الأزهر بمصر والتي يتجاوز عمرها ألف عام، وهي أقدم المؤسسات التعليمية في العالمين العربي والإسلامي<sup>(٣)</sup>.

٣- كان للوقف دور مهم في لبنان في انشاء جامعة بيروت العربية وأيضا كلية الإمام الأوزاعي، وقد انشئت الجامعة في أولى مراحلها عام ١٩٦٠ بوقف جمعية البر والإحسان بلبنان وبالتعاون أكاديميا مع جامعة الإسكندرية، بينما نشئت كلية الإمام الأوزاعي بوقف المركز الإسلامي للدراسة بلبنان. وتقوم كلتا المؤسسات بدور مهم في توفير فرص التعليم الجامعي لفئة من أبناء المجتمع اللبناني كان يصعب عليهم الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة، وتساهم كلتاها في تخريج

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، ندوة مؤسسة الأوقاف في العلم العربي الإسلامي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، صفحة ١٢٨.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، ١٩٥٢-١٩٨٠م، للمجلد الثامن، الأنشطة الدينية، إشراف د. محمد أحمد خلف الله، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ١٠٨.

(٣) مصطفى محمد رمضان، نور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية اسلامية، من فعاليات ندوة مؤسسة الأوقاف في العلم العربي الإسلامي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، معهد البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م ص ١٢٨.

المؤهلات الوظيفية الملائمة وأيضا في تخريج طلاب الدراسات العليا في مختلف التخصصات العلمية.

٤- مؤسسة الوقف الإسلامي السعودية وهي مؤسسة تعليمية دعوية تهدف إلى تعليم وتربية النشء والدعوة إلى الله، وتعمل في مجموعة من الدول غير الناطقة بالعربية إضافة إلى فلسطين، والمملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>.

٥- تمتلك الأوقاف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في اليمن (٢٥-٣٠٪ تقريباً) من الأراضي الصالحة للزراعة والتميزة بخصوبتها وقدرتها الإنتاجية العالية، وتستخدم في زراعة المحاصيل الغذائية وفي تربية الحيوانات وتأمين احتياجات المشروعات الصناعية من المواد الأولية الزراعية ومن ثم توفر المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية التي تحوي على جيوب الفقر في اليمن وتحسن المستويات المعيشية لسكانها.

٦- وقف الملك عبد العزيز على الحرمين الشريفين (وقف قلعة أجياد) في مكة المكرمة بكامل ما شتملت عليه من منافع وعموم الأراضي التابعة لها للإنفاق على

(١) هي ألبانيا، مقدونيا، كوسوفا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، أوكرانيا، هولندا، المجر، كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان، أفغانستان، اللاجئون الشيشان في جورجيا، روسيا، قبرص. وتكفل هذه المؤسسة عدداً كبيراً من المعاهد التعليمية ومدرستين نظاميتين، كما تعتد عدداً كبيراً من حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وتقدم منحاً لنخبة من الطلاب المنتمين لدراسة العلوم الشرعية واللغة العربية والتخصصات الأخرى في الجامعات الإسلامية وغيرها. كما تقدم البيوت الطلابية (تأمين السكن والإعاشة) لنخبة من طلاب الكليات العلمية طوال مدة دراستهم. وتقدم مشروعا لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من المسلمين كي يتمكنوا من فهم القرآن والسنة فهماً مباشراً وصحيحاً. وتقدم الدروس الأسبوعية والمحاضرات العلمية. وتكفل المراكز الإسلامية في عدد من المدن وتقيم الدورات والمخيمات الصيفية، إضافة إلى بناء وتشغيل المساجد، وإقامة المعارض، وإصدار مجلتين للتوعية وتقديم البرامج الإغاثية المختلفة.

المسجد الحرام والمسجد النبوي وخدمة ضيوف الرحمن الذين يأتون لأداء مناسك الحج والعمرة ولزوار المشاعر المقدسة.

٧- في مجال الرعاية الصحية أوقف الولاة الملكيات للإتفاق على المستشفيات ومن أمثلتها مستشفى (بيمارستان) ابن طولون الذي أنشأه عام ٢٥٩ هـ (٨٧٣م) وأوقف عليه دخل بعض الأبنية التي كان يمتلكها، وقد أدخل فيه ضرورياً من النظام جعلته في مستوى أرقى المستشفيات في الوقت الحاضر<sup>(١)</sup>. كما أفتح السلطان صلاح الدين الأيوبي ثلاثة بيمارسات أحدها في الإسكندرية. وفي العصر المملوكي أنشأ السلطان المنصور قلاوون مستشفى عام ٦٨٣ هـ (١٢٨٤م) الذي قال فيه الرحالة ابن بطوطة «يعجز الوصف عن ذكر محاسنه وقد أعد فيه من المرافق والأدوية مالا يحصى» وقد جعله مستشفى عاما لجميع أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم، وأوقف عليه الكثير من أملاكه من الفنادق والحمامات وغيرها من الضيعع بالشام<sup>(٢)</sup>. وتنص وثيقة السلطان على امتداد الرعاية الصحية إلى

- (١) فكان إذا دخله مريض تنزع ثيابه ويودع ملبسه من المال عند أمين البيمارستان، وتقدم له ثياب خاصة من البيمارستان، وكان المرضى يتناولون الأدوية والأغذية مجفاً، ويظل المريض بالبيمارستان حتى يتم شفاؤه، فيؤذن له بمغادرة البيمارستان بعد أن ترد إليه ثيابه ونقوده، وكان ابن طولون يتفقد بنفسه يوماً من كل أسبوع.
- (٢) ويوضح في موقع آخر من وثيقته ما يحتاج إليه المرضى في البيمارستان في ذلك العصر، وللخدمات التي تقدم لهم من ريع الوقف، ومنها توفير الأسرة والفرش اللازمة للمرضى وتوفير الأدوية والعقاقير على اختلاف أنواعها، وتوفير الغذاء المناسب لكل مريض حسب حالته الصحية، فضلاً عن توفير الإضاءة والماء العذب وترتيب الفراشين والقولمة الذين يتولون أعمال النظافة وغسل ملابس المرضى وغيرها. كما توضح وثيقة الوقف بعض النظم التي كان معصوماً بها (وهي من أسس الرعاية الصحية الحالية) ومنها ما يشترطه من ضرورة تحضير الأدوية وتخزينها لحين الحاجة إليها، وأن يعطى المريض منها ما يحتاج إليه دون زيادة أو نقصان، والحرص على تغذية غذاء المرضى لمنع تلوثه وإن يتناول كل مريض غذاءه دون=

الفقراء في بيوتهم فيصرف لهم ما يحتاجون إليه من أدوية وأشرطة وأغذية بشرط عدم التضيق على المرضى باليMARستان. واهتمت الوثيقة بتدريس الطب والاهتمام به (وهو ما يظهر حاليا في في الحاق كليات الطب بالمستشفيات حتى تتوفر الدراسة العملية وممارسة الطب تحت إشراف الأساتذة). ولما كان المريض بصفة عامة أحوج الناس إلى الرعاية الاجتماعية، لاسيما في عصور لم تعرف الأجازات المرضية بأجر أو بنصف أجر، فقد خصص السلطان بعض ريع وقفه على البيمارستان لكسوة الخارجين منهم بعد شفاؤهم، وأيضا تجهيز ودفن من يموت من مرضى البيمارستان<sup>(١)</sup>.

٨ - أوقف السلطان قايتباي أملاكه لإنشاء قلعة قايتباي وبرجها في الإسكندرية وأقام بهما جماعة من المجاهدين وأجرى عليهم الرواتب والمعاش وحدد الأسلحة الموجودة وعدد الجنود، كما تم توفير قاعات للسلاح بكل من دمياط ورشيد وغيرهما لحماية جانبها من الحدود البحرية للدولة من ريع الأوقاف<sup>(٢)</sup>.

٩- وظفت الأوقاف التركية في بداية القرن العشرين ١٣ في المائة من مجموع القوة العاملة في تركيا<sup>(٣)</sup>.

---

مشاركة مع مريض آخر زيادة في الحيلة، وقد اشترط الوقف فيمن يقوم بحفظ الأدوية ومن يقوم بصرفها للمرضى الأملة والدين.

(١) انظر عبد الله بن بيه، الإسلام وقضايا العصر: من أمثلة الوقف في التاريخ الإسلامي، اسلام أون لاين، نت، ٢٧/١٢/٢٠٠٣م.

(٢) محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ٦٤٨-١٢٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م، دراسة تاريخية وثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٠م، صفحات ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) فؤاد عبد الله مصر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة للكويت الدولية لأبحاث الوقف علم ١٩٩٩م، نولة للكويت الأملة العامة للأوقاف ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، صفحة ٦٩.

هذه الأمثلة توضح إلى أى مدى ساهمت الأوقاف بدور عظيم في تحقيق التكافل الاجتماعي بصورة مباشرة من خلال رفع مستويات المعيشة للفقراء عن طريق توفير العديد من السلع والخدمات الضرورية مجاناً لهؤلاء الأفراد كالتعليم والرعاية الصحية إضافة إلى توفير فرص العمل واكتساب المعاش وغيرها.

أما الآثار غير المباشرة للوقوف في التكافل الاجتماعي فيأتي من تأثير الوقف في الواقع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المجتمع، ومن ثم تأثيره التراكمي على معدل زيادة دخول أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل للعاطلين من أبناءه، وبغني هذا بدوره الشباب والعاطلين عن الاحتياج لأموال الضمان الاجتماعي أو الزكاة. دعنا نضرب بعض الأمثلة نوضح بها تأثير الوقف على التكافل الاجتماعي:

١- حقق الوقف استقلالاً للعلماء في مواجهة الحكام، حيث تم إيقاف الأموال على العلماء وعلى دور العلم والمباني العامة لتبقى دائمة الانتفاع على السهر وتكفي العلماء مؤونة قرع أبواب الملوك والأمراء. ولذا كانت فتاوى العلماء تصدر دونما خوف على مال أو جاه وإنما لإبراء ذمتهم أمام الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

٢- لا يخفى إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات من أموال الوقف الفقير والمجانة لأفراد المجتمع فقط، ولكنها في حقيقتها تمثل استثمارات بالغة الأهمية في رأس المال البشري، يرتب عليها زيادات مهمة في إنتاجية هؤلاء الأفراد، سواء

---

(١) يحتث التاريخ أنه كثيراً ما عرض العلماء والقضاة رجال السياسة كلما حاولوا لاعتداء على الشريعة، وقاموا بالنفاق عن قيمها وأسسها، فقد عرض الإمام النووي السلطان بيبرس عندما حاول فرض الضرائب لتمويل حرب التتار، وقال له: «أنه لا يضيره التهديد ولا يمنعه ذلك عن نصيح السلطان، لأنه واجب، وأنه يفوض أمره إلى الله والله بصير بالعباد»، وقد أمرنا صلى الله عليه وسلم «أن نقول الحق حيثما كنا، وإن لا نخاف في الله لومة لائم، ونحن تحب السلطان في كل الأحوال وما ينفعه في آخرته ودينه». وهكذا استطاع العلماء أن يقفوا مع الحق وإن يقفوا مع أحكام الشريعة وأن يجبروا السلطان على الخضوع لشرع الله.



كان ذلك من خلال اكتساب المهارات الانتاجية عن طريق التعليم أو من خلال زيادة المقلدة الانتاجية نتيجة للرعاية الصحية الجيدة.

٣- يفتح إنفاق أموال الوقف على نشر التعليم للشباب مجالاً للوقفي في مجال السلم الاجتماعي حتى ولو كانت جلورهم الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة، كما ينجح الكثيرون منهم في الأعمال التجارية الفردية كالتجار والمحاسبين والصيارفة، إضافة إلى توفر الفرصة أمام الصناع والعمال للتعلم ولماوصله التعليم بواسطة أموال الوقف ويرفع هذا من إنتاجية العمل على المستوى الاقتصادي القومي.

٤- يوفر الوقف كمؤسسة خلمات الاجتماعية تطوعية من قبل أفراد المجتمع لسد حاجات أساسية للمجتمع كالتعليم والصحة على الموازنة العامة للدولة جانباً مهماً من تلك النفقات، ويقلل هذا بدوره من مشاكل فجوة الموارد اخلية وعجز الموازنة ومن تراكم الدين العام الداخلي، بما له من آثار اقتصادية مهمة على معدلات التضخم والإدخار والاستثمار<sup>(١)</sup>.

٥- يحقق التكافل الاجتماعي الناجم عن تحويل أموال الوقف من الأغنياء إلى الفقراء ذوي الجبل الحدي المرتفع نسبياً للإستهلاك زيادة في الطلب الكلي على

---

(١) نقترح د. نعت عبد اللطيف مشهور وجود الطبيعة التراكمية للآثار التنموية للوقف من خلال مايسمى بمضاعف الوقف، حيث لايقف الآثار الإيجابية المترتبة على الإنفاق العيني والتقدي للوقف عدد حد قبضها واستقلالها، وإنما تمتد لتتشر لرواج في الاقتصاد كله. ويلغة الاقتصاد، يحقق الوقف نوعين من المنافع: منافع فردية ولأخرى قومية، وتزداد أهمية المنافع الأخيرة، والتي تلخض شكل تعظيم موارد المجتمع وثرواته مما يعظم من منفعة الموارد الاقتصادية المتاحة ويحقق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع. د. نعت عبد اللطيف مشهور، أقر الوقف في تنمية المجتمع، ندوة إحياء دور الوقف في البلاد الإسلامية، برعاية رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس، بورسعيد ٧-٩ مايو ١٩٩٨م.

سلع الاستهلاك ومن ثم على سلع الاستثمار (عند تشغيل الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل)، ويزيد ذلك من الناتج القومي من خلال تأثير كل من مضاعف الاستثمار ومعدل الاستثمار.

٦- ساهمت أموال الوقف في نشر التعليم والزراعة عن طريق توفير إمكانيات التعليم، بما فيها من إنشاء المكتبات التي تتوفر بها إمكانيات النسخ في وقت لم تكن الطباعة فيه متوفرة ولقد تحققت نتيجة لذلك العديد من الانجازات العلمية والحضارية التي شهدها العالم في العصور الوسطى.

٧- مارس الوقف دورا حيويا في الحفاظ على رؤوس أموال المجتمع حيث تعطي الأولوية في الإنفاق من عائد الأوقاف، وليس من أصولها، للحفاظ عليها وتنميتها، مع ضمان انتقالها إلى أجيال تتوارث منفعتها، ويتبوأ الوقف مكانة هامة، أيضاً، في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية من خلال ما يوفره استبدال الوقف لتعويض ما استهلك من أصوله الانتاجية.

٨- ساهمت مؤسسة الوقف في توفير البنية التحتية من طرق وجسور وقناطر وتوفير الهياكل العامة اللازمة لإقامة الأسواق مع السماح بنقل البضائع على سفن الأوقاف، ومشروعات البنية التحتية لها أهمية عظمى على تنمية الناتج القومي.

٩- يقلل إعادة توزيع الدخل القومي من الأغنياء إلى الفقراء فضلا عن تحقيقه العدالة التوزيعية للدخول من فجوات الاقتصاد الوطني بين الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم يحقق الاستقرار الاقتصادي.

١٠- وأخيراً يسهم الوقف في زيادة القدرات الانتاجية للأفراد من خلال توفيره لأدوات الإنتاج على اختلاف أنواعها أو من خلال ما يوفره من تدريب عملي أو علمي يرفع مستوى القدرات الذهنية أو المعيشية والصحية للعاملين.

يتضح من الأمثلة السابقة عظم الدور الذي كان يقوم به الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بطرق مباشرة (من خلال تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء في شكل سلع وخدمات عينية تقدم لهم كمنتجات غذائية أو خدمات تعليمية أو صحية أو غيرها) وبطرق غير مباشرة (من خلال تأثير الوقف إيجاباً على النمو والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم على توفيره لقرص العمل واكتساب المعاش للفئات منخفضة الدخل من أبناء المجتمع، باختصار ساهمت الأوقاف في صناعة الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة، نتيجة انتشار الوقف ليفطي مختلف جوانب الحياة الدينية والعلمية والثقافية والصحية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

ولاستكمال تقييم دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي علينا أن نعرض لأهم مشاكل الأوقاف في المجتمعات الإسلامية والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين من المشاكل: مشاكل داخلية للوقف وهي تلك المرتبطة بعلم الكفاءة في إدارة الوقف، ومشاكل خارجية ناجمة عن التدخل في شئون الأوقاف من غير ذوي الاختصاص أو من قبل الحكومات.

#### أولاً: المشاكل الداخلية المرتبطة بإدارة الوقف:

وقد ظهرت هذه المشاكل بوضوح إبان فترة الحكم العثماني وتمثلت فيما يلي:

١- وجود التناقضات الاجتماعية حيث كان الصرف على الأضرحة والأموال وقراءة القرآن في كثير من الأحيان أكبر من الاتفاق على التعليم والخدمات الأخرى للأحياء، ويعني هذا أن أموال الأوقاف لم تكن تستخدم بكفاءة في توفير احتياجات الناس.

٢- لم يسهم الوقف بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر خلال فترة الحكم العثماني نظراً لما قام به ذوو النفوذ من القضاة والعسكريين من استغلال كل الوسائل الممكنة لإفساد ثمر الأوقاف ولاغتصاب أموالها فيما بينهم، وظهر الفساد

في سوء استغلال ريعها، أو وضع اليد على أعيانها وأموالها، كما كانت الأوقاف في عهد الدولة العثمانية مصدراً للعديد من المظالم على الفلاحين والمزارعين من قبل النظار عليها مما جعلهم يختمون بسلطة الدولة في مواجهة عمليات الاستغلال المختلفة التي يقوم بها القاتنون على الوقف<sup>(١)</sup>.

٣- دعم الأوقاف لفئة سياسية معينة أو تقوية بعض الفئات بالأوقاف كأداة ضغط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية نظراً لضعف بنية الدولة العثمانية وكثرة الفتن فقد قلت سلطتها الإدارية على العديد من الأوقاف مما جعلها أداة للنفوذ الاجتماعي والاقتصادي ووسيلة لتركيز الثروة، مما جعل الدولة العثمانية تتوجس من سوء استخدامها فتح ضمها للأوقاف الحكومية، وقد كان التحكم في الأوقاف أو مصادرتها أو جعلها تحت سلطة الدولة في كثير من الأحيان من باب التقليل من تأثير العلماء في الحياة العامة ومن معارضتهم للتحديث التي حاولت تركيا وإيران المرور به.

٤- تحولت بعض الأوقاف إلى منافع عامة كمدارس أو مكتبات عامة أو متاحف نظراً لأهميتها التاريخية أو لموقعها الاستراتيجي، وقلل هذا من إيرادات الأوقاف وتطلب تدخل الدولة في إدارتها وتسييرها كما هو الحال بالنسبة لدخل وقف جامعة الأزهر<sup>(٢)</sup>.

(١) رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس، ندوة لإحياء دور الوقف في الدول الإسلامية، بورسعيد ٧-٩ مايو ١٩٩٨م، صفحات ٢٤ و ٢٥.

(٢) منذ أوائل القرن العشرين وينظر للمستعصرين إلى الأزهر نظرة ملؤها الريبة والخوف ووجهوا سهامهم إليه للقضاء عليه ففي عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٦) وصف أحدهم في مؤتمر عقد بالقاهرة مالا لجامع الأزهر من النفوذ وقبائل الأكلوف من الشباب من كل أقطار العالم الإسلامي وتساءل عن سر نفوذ هذا الجامع من ألف سنة حتى الآن. وغدا الأزهر مؤسسة تصرف عليها الدولة من مزايتها، فاضطرت مقررته وعجز عن اللحاق بالمؤسسات التعليمية الأخرى في التنظيم وفي سرعة التطور فسي بيئة تتقدم فيه المؤسسات التعليمية الأخرى.

## ثانياً: المشاكل الخارجية:

١- فهم الاستعمار القديم منذ بسط نفوذه على الأمة الإسلامية قيمة الوقف كمؤسسة دينية واجتماعية تعمل على بث الروح الدينية والوطنية لأبناء المجتمع، وتوطيد روابط التضامن والتعاون بينهم للوقوف في مواجهة سياسات الاستعمار وخططه والتي تخفي عادة وراء شعارات اصلاح إدارة الوقف وتحديث أنظمتها، والحقيقة هي أنه حاول جاهداً إلغاء الأوقاف في كل مكان في البلاد الإسلامية والبلاد التي بها أقليات إسلامية.

٢- بانتهاء عهد الاستعمار القديم وظهور الدولة الوطنية الحديثة تم إدارة الوقف والإشراف عليه بواسطة الإدارة الحكومية في كثير من الأحيان فأنشئت وزارة باسم الأوقاف والغيت الأوقاف الأهلية (في لبنان وسوريا ومصر والعراق والمغرب) وقلصت التنظيمات والقوانين الجديدة الأوقاف الاجتماعية والتنمية، وانحصر دور الوقف في رعاية المساجد وصيانتها، وبعض الأنشطة الدينية والثقافية المحدودة بل تمت مصادرة الكثير من الأوقاف الخيرية وأجازت تلك القوانين لوزراء الأوقاف تغيير شروط الواقف، واختصت تلك الوزارات دون المحاكم في استبدال الوقف إذا تخرب المال الموقوف ولم تيسر عمارته<sup>(١)</sup>.

٣- يعد محمد علي أول حاكم يتجرأ على حرمة الأوقاف الإسلامية ويضمها إلى أملاك الدولة عن طريق فرض الضرائب على ريع هذه الأوقاف وكانت معفاة من قبل واستتب فرض الضريبة على الأوقاف فحص حججها وتم الاستيلاء على

---

(١) ففي مصر على سبيل المثال، تم تلميم الأوقاف عام ١٩٥٢ فصودرت أغلب الأوقاف الخيرية، وتم منحها بغير حق للهيئة العامة للأوقاف والإصلاح الزراعي والمحليات، فحزمت بذلك الجمعيات الخيرية من الموارد الموقوفة لصالحها، والتي كانت تباشر من خلالها نشاطها الخيري.

الأطيان إذا لم يقدم أصحابها حججها إلى الديوان خلال أربعين يوماً، وكان ذلك تمهيداً للاستيلاء على معظمها، وفي سنة ١٨١٢ استولى على أراضي الأوقاف الخيرية كلها وكذلك الأوقاف الأهلية.

٤- أصابت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها مما أطلق عليه «الحرب على الإرهاب» العمل الخيري الإسلامي في الصميم، ووضعت العقبات والعراقيل أمامه، حيث ألصقت الولايات المتحدة ومن سار على نهجها صفة الإرهاب بالعمل الخيري الإسلامي، فأصدرت قرارات معلنة بتجميد أرصدة بنكية لأفراد وشركات وجمعيات خيرية إسلامية، فضلاً عن التعليمات والإجراءات غير المعلنة لمراقبة حركة أموال بعض المسلمين على نطاق عالمي وتثقل هذه التطورات تحدياً كبيراً أمام الوقف الإسلامي<sup>(١)</sup>.

٥- تخوفت بعض الحكومات في بعض البلدان الإسلامية من قوة الأوقاف نتيجة تزايد حجم ملكيات الأوقاف مقارنة بالملكية العامة للدولة، وتعاظم تأثيرها

---

(١) لايفوتنا بالطبع الإشارة إلى المعيير المزدوجة للنظام العالمي الجديد والذي بسبب في الحقيقة ميطلقون عليه «الإرهاب»، فمقومة المحتل الغاصب تصبح إرهاباً إذا كان ذلك المحتل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، ومقوم به كلتا الدولتين في فلسطين والعراق من تكمير للمدن وقتل للمدنيين من الأطفال والشيوخ والنساء بأحدث الأسلحة المحرمة دولياً وقتهاك أعراض المحتلين من نساء ورجال العراق هو مجرد دفاع عن النفس وتحقيق كذوية الديمقراطية في العراق، بعد فضيحة أسلحة الدمار الشامل المزعومة، إن ماقتله إسرائيل والولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي ليس إرهاباً، بل لانتشار العرب والمسلمين من يرائن التخلف والفقر والديكتاتورية وتحقيق الأمن والسلام للشرق الأوسط وهكذا يزعمون اقتراء وكتناً.

الاقتصادي مما أغرى تلك الحكومات بالتدخل في إدارتها وخصوصاً مع تزايد الحاجة إلى الإنفاق العام وعجز الموازنات العامة<sup>(١)</sup>.

٦- أدى تدخل الدول في شئون الأوقاف إلى العديد من السلبيات، كما جعل أداء الأوقاف يعتمد على مدى فاعلية الجهاز الحكومي، ومن المعلوم أن الارتباط بالسياسات الحكومية لا يعكس بالضرورة حاجات المجتمع المختلفة، ويقلل هذا بدوره من مساهمة الوقف في التنمية الاجتماعية، كما أن الارتباط بالسياسات الحكومية وسهولة توجيه موارد الوقف وريعه قد شجع الحكومات على استخدام الوقف في مشاريع معينة لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل، ويعد هذا بالطبع خروجاً على أهداف الوقف وشروط الواقف.

٧- لم يؤد تدخل الدول في شئون الأوقاف إلى تحسين الكفاءة الانتاجية لأصول الوقف أو حتى في المحافظة على أصوله ذاتها أو الكفاءة التوزيعية لريعه. يؤكد على ذلك اتجاه كثير من الدول نحو الخصخصة بعد فشل الكثير القطاعات الحكومية العامة، نظراً لتدني الكفاءة الانتاجية للدولة، ولذلك لجأت بعض الدول إلى الاستعانة بمؤسسات العمل الأهلي وتحويل إدارة الأوقاف من سلطات الدولة إلى القطاع الأهلي أو إلى القطاع المشترك (من القطاع الحكومي والأهلي) كما كان الحال في العصور السابقة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف عام ١٩٩٩م، دولة الكويت الأمانة العامة للأوقاف ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ٦٨.

(٢) انظر منذر فحف، محور، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الطبعة الأولى، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. صفحة ٩٨. انظر أيضاً د. عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، صفحات ٧١-٧٣.

٨- كان من نتيجة تزايد سلطة الدولة في شئون الوقف من خلال القوانين المختلفة نتيجة سلبية باللغة الأهمية وهي تخوف الواقفين من نوايا الدولة في التصرف في ريع الأوقاف، ولذا أحجم الناس عن الوقف. ففي مصر أحجم المسلمون عن الوقف بعد أن أجاز القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته لوزير الأوقاف أن يصرف الربيع كله أو بعضه دون التقيد بشروط الوقف كما أحجم المسلمون في الكويت وتركيا عن الوقف عندما أعطيت الوزارة المختصة هذا الدور<sup>(١)</sup>. إن الإيقاف في حقيقته الاقتصادية والعملية يعتمد على ثلاثة وظائف أساسية هي: تنمية الوقف وإيراداته، وصرف ريعه، وأخيراً الرقابة عليه. أما بالنسبة للوظيفة الأولى فلا تستطيع الدولة القيام بها لأنها تتطلب تفكيراً تجارياً ومالياً محضاً (تعظيم الربيع بحيث يوضع الوقف وريعه في أفضل الفرص الاستثمارية لزيادة العائد على العين المستثمرة) مما قد يتعارض مع وظيفة الدولة الأساسية وهي الخدمة العامة لعموم مواطنيها، كما أن الدولة بحكم تنظيمها القانوني والإداري لا تستطيع أن تتصرف بمرونة كافية في المجالات الاستثمارية التي تمكنها من اقتناص الفرص الاستثمارية. ولذلك تلجأ الدولة في معظم الأحيان إلى استثمار أموالها من خلال الوسائط المالية الخاصة. كما أن السلطات الحكومية أقل فعالية في تقديم الخدمات ومن ثم فإن ربط صرف ريع الوقف بالسلطة الحكومية يبعد الوقف عن مجالات مهمة من الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع، أما المحور الثالث وهو الرقابة على الوقف فهنا تظهر النتائج الإيجابية لتدخل الدولة وهي الحفاظ على

(١) نتيجة لإلغاء الوقف في تركيا عام ١٩٢٦ فقد بلغ عدد المؤسسات الخيرية التي أسست خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٦٧ أربعين مؤسسة فقط، وعندما ألغى هذا القانون عام ١٩٦٧ وأصبحت الأوقاف خارج مؤسسة الدولة تأسس ٣٤٧٣ وقفاً خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٥، أي أن نسبة الإيقاف زادت أربع وعشرين ضعفاً عندما أصبح الوقف يدار بواسطة القطاع الأهلي.



الوقف من عبث العابثين ويتم ذلك من خلال المحاسبة الدورية والمراجعة المستمرة ويزيد هذا من ثقة أفراد المجتمع في الوقف ويتطلب هذا بالطبع قيام الدولة بوضع القوانين واللوائح المنظمة لتضمن حسن إدارة الأوقاف بما يحقق أهدافها التنموية والاجتماعية.

### الخلاصة:

مارس الوقف كمؤسسة إسلامية مع النظم الإسلامية الأخرى دوراً مهماً في دعم التكافل الاجتماعي سواءاً تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد قامت مؤسسة الوقف بهذا الدور باعتبارها مؤسسة تختلف عن مؤسسات كل من القطاعين الحكومي والأعمال الخاص، فالوقف في حقيقته ينتمي إلى قطاع ثالث يهدف إلى تحقيق الخير لأبناء المجتمع الواحد. وقد مارس الوقف هذا الدور على مدى تاريخ الحضارة الإسلامية بصورة غير مسبقة، تؤكد الدراسة على أن تفعيل الوقف ضرورة آنية ومستقبلية لتحقيق التكافل الاجتماعي والذي قام به بصورة جيدة في الماضي، ولتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، إن حماية الوقف واجب على المجتمعات الإسلامية لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(١)</sup>، خصوصاً في ظل الهجمة الأمريكية الشرسة على مقلرات العالم ومحاولاتها الدائبة للقضاء على الوقف الإسلامي تحت الدعوى الباطلة بمحاربة الإرهاب وتخفيف منابعه.

إن نظام الوقف من النظم التي يمكن للدول العربية والإسلامية الأخذ به في ظل التطورات التي تجتاح دول العالم، نتيجة للتحويل إلى نظام الاقتصاد الحر، والتخفيف من الأعباء التي كانت تقوم بها الدول في مختلف المجالات الاقتصادية، وهكذا بدأت الدول تتخلى - طوعاً أو كرهاً - عن العديد من الأدوار التي أخذتها من أفراد المجتمع، وهنا فإن تطوير الوقف وتوسيع مجالاته وتشجيع الأفراد على اللجوء إليه هو أحد البدائل المرشحة لسد هذا الفراغ في الدول الإسلامية، كما أن

(١) وخصوصاً أن من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها العلمية في أصول الفقه هو تحقيق الحياة الكريمة والوصول بالإنسان إلى الموقع الذي وضعه الله فيه لقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠)

هذا النظام يكمل النظم الإسلامية الأخرى (الزكاة والميراث والوصية والكفارات وغيرها)، ويؤدي الربط بينها إلى تفعيل التكافل الاجتماعي في المجتمع وإعادة توزيع الثروة بشكل سلمي على نحو كفاء، وفي هذا الإطار لعله يمكننا أن نقدم الاقتراحات التالية:

#### أولاً: على المستوى الوطني:

١- نشر الوعي بأهمية الدور الذي يمكن للوقف القيام به في ظل وجود منطقة الفراغ الجديدة الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الحر والخصخصة التي أصبحت تسود العالم، وتغيير بيئة الأعمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وفي هذا المجال فإن عقد المؤتمرات والندوات العلمية يمكن أن يسهم بصورة فاعلة في تشجيع أفراد المجتمع على الإيقاف ويشجع المسؤولين على الحفاظ عليه<sup>(١)</sup>.

٢- ضرورة تعديل قوانين الأوقاف بما يسمح بالحفاظ على الأوقاف وشروط واقفيها مع إدارة استثماراتها بصورة مجزية بما يحقق أهداف الوقف بطريقة أفضل.

٣- إعادة ماتم اغتصابه من أموال الوقف وحمايته بالقوانين اللازمة وإيجاد الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز لتشجيع الأفراد على الإيقاف، وذلك لأهمية الأوقاف وريعتها للفقراء والمحررين من أبناء المجتمع.

---

(١) يعد توفر الإرادة العيسلية للواعية شرطاً ضرورياً للتهوض بالوقف في مختلف بلداننا الإسلامية، كما أن الوعي بالأوقاف على المستوى العلم من حيث أحكامها وأهميتها ومكائنتها العظيمة في نشر الدعوة إلى الله، ودعم الاقتصاد وتنمية المجتمع مزال يحتاج إلى المزيد من تضامير الجهود في سبيل إحياء هذه السمنة المباركة، وتشجيع أبناء المجتمع على الإقبال عليها لتتبل الخيرية التي وعد بها النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة الجارية التي لا ينقطع عمل ابن آدم بها، فتظل باقية في حياته شاهدة على خيريته، ويمتد ثوابها بعد مماته إلى يوم القيامة.

## ثانياً: على المستوى الدولي

في ظل العولمة المعاصرة وظهور الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ولأن الأمة الإسلامية أمة واحدة محتاج إلى إنشاء مؤسسة وقف عالمية **International Waqf Foundation** تهدف إلى تحقيق مايلي:

(١) تقديم الدعم النقدي والعيني للمجتمعات التي تواجه الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وللقراء في مختلف دول العالم الإسلامي.

(٢) كفالة التعليم لكل فرد من أفراد الأمة الإسلامية

(٣) تحقيق الاستقلال التعليمي والثقافي لأبناء الأمة في وجه النظام العلماني الذي يحاول التأثير في الثوابت الشرعية للمجتمعات الإسلامية في مجالات التعليم والثقافة، ونقترح في هذا الصدد أن تتبع هذه المؤسسة منظمة المؤتمر الإسلامي **Organization of Islamic conference** ويشكل لها مجلس علمي يجمع العلماء المتخصصين في كافة المجالات، وأن تصمم لها خطة علمية على مستوى الدول الإسلامية أخذاً بعين الاعتبار الإمكانات والطاقات البشرية والمادية في سبيل إنتاج قيادات واعية ومؤهلة لخوض معركة المواجهة الحضارية للأمة الإسلامية.

(٤) إنشاء جامعة الوقف الإسلامية وذلك من أجل إبراز الدور الرائد للوقف في تغطية الجوانب العلمية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية ومن أجل زيادة حجم الانتاج العلمي والأكاديمي للأمة من خريجي الكليات والجامعات<sup>(١)</sup>.

(١) سامي محمد الصلاحي، دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة: دولة ماليزيا نموذجاً، الطبعة الأولى، الكويت، الأمسة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٩٥.

٥) إقامة المؤسسات الإعلامية والثقافية من الدوريات والإذاعات المسموعة والمرئية والاشراك في برامج شبكات الإنترنت، وتسخير الوسائل المتاحة لتغطية الأحداث والقضايا الإسلامية ولتنظيف وتربية الأجيال الجديدة، ولجذب المشاهد والمستمع والقارئ للتعرف على حقيقة الشريعة الإسلامية الخيرية وشموليته<sup>(١)</sup>.

٦) إنشاء صندوق للإستثمار التكنولوجي يرفع الإبداعات التكنولوجية، بدءاً من ابتكار فكرة أصيلة أو اختراع ومروراً ببناء نماذج هندسية وتقنية ووصولاً بها في النهاية إلى منتج ورخصة إنتاج يمكن استثمارها في مشاريع صناعية مختلفة، ويمكن لهذا الصندوق تحقيق ذلك من خلال:

أ) تنمية الحس الإسلامي لدى جمهور الأمة من أجل انتشالها من التخلف والتبعية التكنولوجية.

ب) التركيز على الجهود الرامية لتوطين التكنولوجيا، ونقلها بالشكل الصحيح حتى تنهض الأمة الإسلامية في المجال التكنولوجي، وأخيراً

ج) المساهمة في تنمية البنية التحتية التكنولوجية في العالم الإسلامي، وتنمية الطاقات والعقول المتميزة به، وتقليل التبعية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس، ندوة إحياء دور الوقف في الدول الإسلامية، بورسعيد ٧-٩ مايو ١٩٩٨م.

(٢) وخصوصاً أن الاستثمار في تنمية القدرات التكنولوجية يعد بحق، في رأي بعض الباحثين، من فروض الكفاية على المجتمع الإسلامي، وبما أن هناك نقصاً كبيراً في تلك القدرات، فسيتم المجتمع بمجموعه بسبب تقصيره عن أداء هذا الفرض الكفائي، والبحث عن واقتناص الفرص المناسبة، استناداً إلى القاعدة الفقهية التي تقول «إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». فقرر عبد اللطيف محمد الصريخ، دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، الطبعة الأولى، الكويت، الأمانة العامة للوقف، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. صفحة ٥٠.

(٧) إنشاء مؤسسات كبرى للبحث العلمي على غرار مؤسسة روكفلر Rockefeller Foundation للتقدم الصحي والعلمي والتي أنشأها رجل المال الأمريكي جون روكفلر في نيويورك عام ١٩١٣ م<sup>(١)</sup>.

ومن الأمور المهمة التي ينبغي مراعاتها أن تقوم إدارات استثمار أموال الأوقاف باختيار المشروعات ذات معدلات الأرباح العالية حتى تستطيع القيام بواجبها خير قيام، وحتى تستطيع تقديم خدمات راقية لأبناء المجتمع، وهناك بالطبع اجتهادات كثيرة في مجال استثمار أموال الوقف تخرج عن إطار هذا البحث<sup>(٢)</sup>. تؤكد هذه الاجتهادات على اعتبار المصلحة في استثمار الأوقاف، مع المحافظة على الديمومة؛ مما يمكن من إعداد برامج الاستثمار المراعية للناحيين الشرعية والمصلحية، ومحافظة على الموازنة الدقيقة بين افتتاح الوقف لمقتضيات «المصالح الراجحة» المحققة أو المظنونة، وبين ديمومة الوقف وانتفاع المستفيدين منه<sup>(٣)</sup>.

(١) رابطة الجامعات الإسلامية، المرجع السابق، صفحات ١٩٣-١٩٥. وأيضاً عبد اللطيف محمد الصريح، دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، مرجع سبق ذكره، صفحة ٥٥.

(٢) ومن أمثلتها يقترح د. أشرف محمد دواية إصدار صكوك وقفية تمثل صدقات جارية لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع (في شكل صناديق استثمار أو شركات مساهمة) تؤوي العاطلين وتزيد من إنتاجية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في الوقف بجميع جوانبه. انظر دواية، أشرف محمد، نحو تطوير لنظام الوقف في الشريعة الإسلامية، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥.

(٣) هذا هو الرأي الذي نميل إليه وهو في الحقيقة لجهاد الشيخ عبد الله بن بيه في مقلته رعاية المصلحة في الوقف الإسلامي، انظر إسلام أون لاين نت، الإسلام وقضايا العصر ٢٧-١٢-٢٠٠٣. وهذا مايقترحه أيضاً د. منذر قحف عندما يتحدث عن إدارة الأوقاف الإستثمارية فيرى أن أهداف إدارة تلك الأوقاف تتمثل فيما يلي: =

محمل القول في هذا البحث أن الوقف مارس دوراً اجتماعياً كبيراً في الماضي، وأن آثاره في جملتها كانت وماتزال إيجابية، ويؤكد هذا على ضرورة العودة بالوقف إلى دوره الفعال في مجتمعاتنا المعاصرة حتى يمكننا أن نجني ثماره الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل فاعل، خصوصاً في ظل التخلف الذي يسيطر على

( أ = ) تعظيم الكفاءة الإنتاجية لأموال الوقف من أجل توفير أكبر قدر من الإيرادات للأغراض التي حبست من أجلها هذه الأموال، ويتلخص ذلك عن طريق تعظيم معدلات العائد على الاستثمار، وتكثيف النفقات الإدارية إلى حدها الأدنى وتقليل احتمال المزالق الأخلاقية Moral hazards، من فساد واختلاس وإساءة أمانة وغيرها إلى حدها الأدنى،

( ب ) حماية أصول الأوقاف بالصيانة والحذر وحسن الاحتياط في الاستثمار وحسن إدارة مخاطر الاستثمار عن طريق التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل ذات المخاطر المنخفضة، وتوزيع وتنويع المحفظة الاستثمارية، والمتابعة الدائمة لتلك الاستثمارات،

( ج ) حسن توزيع إيرادات الأوقاف على أغراضها المرسومة سواءً بنص شروط الوقف أم من خلال المعالجة الفقهية، وتكثيف احتمالات المزالق الأخلاقية في التوزيع إلى حدها الأدنى، ويتحقق ذلك عن طريق المتابعة المستمرة لأحوال المنتفعين بالوقف وللتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع،

( د ) الالتزام بشروط الوقف سواءً المتعققة بنوع وأهداف الاستثمار أو حدود الوقف المكتفية أم بشكل الإدارة، وأخيراً

( هـ ) إعطاء نموذج ناجح للواقفين المحتملين يشجعهم على وقف أموال جديدة وعلى نشر الوعي بالوقف، ويتطلب هذا بالطبع إصلاح إدارات الأوقاف الحالية في دول العالم الإسلامي، د. منذر قحط، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، المحرم ١٤٢١ هـ (أبريل ٢٠٠٠م) صفحات ٣٠٦-٣٠٩.

مجتمعاتنا الإسلامية وفي ظل العولمة المعاصرة غير الإنسانية، وأن نوجه كل طاقتنا وإمكاناتنا لتطوير مؤسسة الوقف في كل مجالات الحياة<sup>(١)</sup>.

---

(١) استفاد الغرب من فكرة الوقف كمؤسسة في شتى مجالات الحياة، وبالأخص في مجالات التعليم والأبحاث؛ فمعظم المراكز العلمية والكليات والجامعات لها أوقافها الخاصة للاستمرارية، مع كل هذا الدعم للهائل من حكوماتها.



## المراجع

١. القرآن الكريم.
٢. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مكتبة أسامة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٣. ابن سورة، الجامع الصحيح وهو سنن الرمزي، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
٤. ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ١٩٩٤م.
٥. أبو زيد، أحمد، نظام الوقف الإسلامي، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة: المنظمة الإسلامية للدراسة والعلوم والثقافة - إيسسكو، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦. الصريخ، عبد اللطيف محمد، دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، الطبعة الأولى، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٧. الصلاحات، سامي محمد، دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية العاصرة: دولة ماليزيا نموذجا، الطبعة الأولى، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٨. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
٩. العمر، فؤاد عبد الله، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (١٩٩٩)، دولة الكويت الأمانة العامة للأوقاف ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠. الفنجرى، محمد شوقي، «الزكاة والوقف نموذجان إسلاميان لتحقيق العدالة الاجتماعية»، جريدة الوطن، صوت المواطن العربي، ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.
١١. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٢. القزويني، منن ابن ماجه، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
١٣. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، ١٩٥٢-١٩٨٠، المجلد الثامن، الأنشطة الدينية، إشراف د. محمد أحمد خلف الله، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٤. المصري، رفيق يونس، الأوقاف فقها واقتصادا، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٥. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٦. النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٧. النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٨. أمين، محمد محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ٦٤٨هـ-١٩٢٣م/١٢٥٠-١٥١٧م، دراسة تاريخية وثائقية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٠م، صفحات ٢٢٥-٢٢٦.
١٩. بن يه، عبد الله، الإسلام وقضايا العصر: من أمثلة الوقف في التاريخ الإسلامي، إسلام أون لاين. نت، ٢٧/١٢/٢٠٠٣.

٢٠. بن بيه، عبد الله: رعاية المصلحة في الوقف الإسلامي، انظر إسلام أون لاين نت، الإسلام وقضايا العصر ٢٧/١٢/٢٠٠٣م.

٢١. جلال الدين السيوطي، سنن النسائي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٢. حجازي، المرسى السيد، نموذج رياضي لتقدير الآثار التوزيعية للزكاة في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك سعود، م ٩، العلوم الإدارية (١)، الرياض، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، صفحات ٧٧-١٠١.

٢٣. داغي، علي محيي الدين القرة، الإسلام وقضايا العصر: استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة، نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، إسلام أون لاين. نت، ١٧/٣/٢٠٠٣م.

٢٤. رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس، ندوة إحياء دور الوقف في الدول الإسلامية، بورسعيد ٧-٩ مايو ١٩٩٨م.

٢٥. رمضان، مصطفى محمد، دور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، من فعاليات ندوة مؤسسة الأوقاف في العام العربي الإسلامي، المنظمة العربية للدراسات والثقافة، معهد البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م صفحات ١٢٥-١٣٩.

٢٦. قحف، منذر، محرر، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الطبعة الأولى، جلد، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٧. قحف، منذر، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، اغرم ١٤٢١هـ (أبريل ٢٠٠٠م).

٢٨. مشهور، نعمت عبد اللطيف، أثر الوقف في تنمية المجتمع، ندوة إحياء دور الوقف في البلاد الإسلامية، برعاية رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس، بورسعيد ٧-٩ مايو ١٩٩٨م.

٢٩. موسوعة الحديث الشريف، الإصدار الثاني، شركة البرامج الإسلامية اللولية، Global Islamic Software Company، ١٩٩١-١٩٩٧.

30. Encarta 1997, Encyclopedia, 1993-1996.

## دور نظم التأمين التكافلي

### في دعم الحركة التعاونية في مصر<sup>(\*)</sup>

الباحث/ مجدى السيد أحمد ترك<sup>(\*\*)</sup>

#### تقديم عام

منذ بدء الخليفة والإنسان يحاول مواجهة الأخطار التي يتعرض لها بجميع وسائله وقدراته المختلفة حيث تزامن تطور وسائل مواجهة الأخطار مع تطور الإنسان، مما أدى إلى ظهور وانتشار التعاون بينه وبين الغير لمواجهة هذه الأخطار. والتأمين يقوم على فكرة التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس ظاهرة الخطر وذلك بتقسيم الخسارة المالية التي تلحق بعدد محدود من الأفراد على أكبر مجموعة معرضة لنفس ظاهرة الخطر مما يقلل من حجم الخسارة المالية المتوقعة لأي منهم وإحلال التأكيد محل عدم التأكيد. ونتيجة التطور التكنولوجي الهائل وعصر العولمة، تواجه أنشطة التأمين تحديات كبيرة وتطوراً ملحوظاً في النظم والأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة والعمليات التأمينية والاستثمارية. ونجد أن الأديان كلها قد حضت على التعاون ومواساة المنكوبين بصور ونظم متعددة تحقق معنى التكافل والتعاون لتحقيق الأمن المادى والمعنوى.

وقد تزايد الاهتمام بالتأمين في الدول النامية والإسلامية في الآونة الأخيرة، وسعى إلى إشاعة نوع من التأمين يفتق وتعاليم الشريعة الإسلامية، وهو ما يطلق عليه التأمين الإسلامي أو التكافلي والذي انتشر في كثير من الدول العربية وماليزيا ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا وأوروبا، ونمو التأمين التكافلي كان متوقعاً بسبب النمو السريع

---

(\*) يقصد بالباحث بمصطلح التأمين التكافلي تلك الهيئات التي تزاول نشاط التأمين وفق أسس وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية تمييزاً لها عن هيئات التأمين التقليدية (التعاوني) والتي لا تلتزم بالقضوابط الشرعية في معاملاتها.

(\*\*) المدرس المساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الأزهر.

لنظم التمويل والاستثمار الإسلامية، ومن المتوقع أن تصل إجمالي الأقساط التكافلية إلى ٢,١ بليون دولار في سنة ٢٠١٠ م<sup>(١)</sup>.

ويختلف التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن عقد التأمين كالاستغلال والربا والغرر وأكل أموال الناس بالباطل، والتي بدورها تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. بينما يوفر التأمين التكافلي طريقة شرعية بديلة للتأمين التقليدي، وقام مجمع الفقه الإسلامي في مكة في عام ١٩٨٥ باعتماد النظام التكافلي كنظام تعاوني متوافق مع الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ولاشك أنه مع تعدد العمليات الإنتاجية وزيادة المخاطر الناتجة عنها، أصبحت هناك حاجة ماسة لتحقيق الأمان للعمال والحرفيين والمهنيين والمزارعين وغيرهم والتكافل بينهم مما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي داخل الدولة، وتبرز نظم التأمين التعاوني الإسلامي كأحد أهم وسائل تحقيق هذا الأمان والتكافل، مما يشكل دعماً للحركة التعاونية في جمهورية مصر العربية.

#### هدف البحث:

وضع تصور عام لطبيعة نظم التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاتها بما يدعم الحركة التعاونية في مصر.

(1) Ramin Cooper Maysami and W. Jean Kwon, (2005) «An analysis of Islamic Takaful Insurance: A Cooperative Insurance Mechanism» ([www.icmif.org/2k4takaful/site/documents/](http://www.icmif.org/2k4takaful/site/documents/))

(٢) د. محمد شريف بشير «الأمان الاقتصادي للناس» (٢٦/٥/٢٠٠٤).

(<http://islamonline.net/arabic/index.shtml>)

## (١) طبيعة نظم التأمين التكافلي

(١/١) مفهوم نظم التأمين التكافلي:

إن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup> للتكافل بين شخصين أو أكثر يعني أن يصير كل واحد منهما في كفالة الآخر ويصير الفرد في كفالة مجتمعه.

والتأمين التكافلي كمصطلح يعنى تقديم خدمة التأمين - والتي تقدمها هيئات التأمين التجارية - وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية ويستقي أحكامه من مصادرها<sup>(٢)</sup>.

وقد تعددت المصطلحات التي تطلق على هذا النوع من التأمين فأحياناً يطلق عليه التأمين التعاوني وأحياناً يطلق عليه التأمين الإسلامي وأحياناً أخرى يطلق عليه التأمين التعاوني الإسلامي وكلها مرادفة في المعنى، ولذلك يفضل الباحث تسميته بالتأمين التكافلي لتمييزه عن التأمين التعاوني أو التبادلي الذي يتم مزاولته وفق أسس وضعية قد لا تلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية.

والتكافل الاجتماعي في الإسلام نظام شامل ومتكامل يتسع ليشمل التكافل المادي والمعنوي، ويقوم على مجموعة من القيم العقيدية والأخلاقية والسلوكية التي تحض الفرد على الالتزام به، وهو بذلك يتسم بخصائص أعمق وأوسع من المفاهيم التكافلية المعاصرة، كالضمان الاجتماعي، والمساعدات والتأمينات الاجتماعية، وهو ليس مجرد

(١) انظر:

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي «معجم اللغة» تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٧٨٧.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي «القاموس المحيط»، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م، ص ١٣٦.
- محمد إسماعيل إبراهيم «قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية»، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦١م، ص ٢٦١.

(2) Azman Bin Ismail, (2005) «Shar'iah Framework of Takafub»  
<http://www.icmif.org/2k4takaful/site/documents/>

تكليف ديني، وإنما دعوة لحياة كريمة إنسانية، فهو فريضة شرعية وضرورة بشرية واقتصادية واجتماعية لاستمرار الحياة الإنسانية بصفة عامة إلى ما يصلحها .

والتأمين كنظام عرفه العلامة عبد الرزاق السنهوري بأنه «تعاون منظم تنظيمًا دقيقًا بين عدد كبير من المعرضين لنوع من الخطر حتى إذا وقع علي بعضهم كانوا جميعًا متعاونين علي تحمله بتضحية قليلة من كل منهم هي قسط التأمين»<sup>(١)</sup> .

والتأمين التكافلي يمكن تعريفه بأنه عبارة عن «الانضمام شخص طبيعي أو معنوي إلى اتفاق تعاوني منظم تنظيمًا دقيقًا بين أفراد معرضين لخطر ما يتم فيه التعهد بدفع اشتراكات دورية - بنية التكافل والمواصفة - وفق جدول متفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في حالات معينة محتمل حدوثها في المستقبل» .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نمط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلاً، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها<sup>(٢)</sup>، وقد يتم مزاولة النشاط من خلال شركة تدبر عمليات التأمين.

ومما لا شك فيه أن صناعة التكافل تواجه تحديات كبيرة في الآونة الأخيرة من أهمها تطوير نظام التكافل وجعله قابلاً للتطبيق، والتقفز إلى القرن الحادي والعشرين، وتعزيز التعاون بين شركات التكافل على مستوى العالم<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك تحظى هذه الصناعة الهامة بالعناية ويتم إنشاء مواقع متخصصة على شبكة الإنترنت كما لقيت القبول لدى الاتحاد العالمي للتأمين التعاوني والتبادلي<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرزاق السنهوري «الوسيط: شرح القلقون المئني المصري الجديد»، دار النهضة العربية، القاهرة، ج٧، ص ١٠٨٦، ١٠٨٧ .

(٢) لجنة البحث العلمي في موقع الإسلام اليوم «التأمين بين المشروع والممنوع» (٢٠٠١)

[http://islamtoday.net/articles/show\\_articles\\_content](http://islamtoday.net/articles/show_articles_content)

(3) see: [http://www.insurance.com.my/zone\\_takaful/takaful/intro.htm](http://www.insurance.com.my/zone_takaful/takaful/intro.htm)

(4) <http://www.icmif.org/2k4takaful>



## (٢/١) أهمية نظم التأمين التكافلي:

وتحتل نظم التأمين التعاوني الإسلامي أهمية متزايدة لما يلي :

١- تعد نظم التأمين التكافلي ميزة نسبية تتمتع بها الدول الإسلامية عن غيرها وتلائم ظروف البيئة المصرية والإسلامية، ولا شك أن وجود ميزة نسبية تتمتع بها شركات التأمين العربية والإسلامية عن غيرها يساعدها على مواجهة المنافسة ويساعدها - على الأقل - على الاحتفاظ بالسوق الوطنية عند دخول شركات التأمين التجارى الأجنبية للأسواق المحلية وتقديمها لخدماتها التأمينية بمجودة أعلى وأسعار أقل.

٢- انضمام مصر إلى مجموعة الثمانية دول الراعية للتأمين التكافلي في العالم الإسلامي، وتصريح السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بأننا دخلنا عصر التكافل .

٣- تفرض التحديات الدولية على شركات التأمين التجارى المحلية ضرورة التعاون والتكامل بينها وبين تلك الشركات التي تزاوّل نشاط التأمين التكافلي، بل ومحاولة تبني نمط التأمين التكافلي وتحويل النمط التجارى إلى التكافلي أسوة بما يحدث في العديد من الدول العربية والإسلامية<sup>(١)</sup>.

٤- كثرة المخاطر المرتبطة بالنظام العالمى الجديد وحاجتها إلى التغطية التأمينية وفق أسس متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٢)</sup> عام ١٩٩٩ بعنوان «عولة ذات وجه إنساني Globalization with a Human Face» أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة وانتقال

(١) انظر التجربة المودقية خاصة والتجربة الماليزية والسعودية.

(٢) خديجة عرفة «تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً»، (٢٠٠٣م).

التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

- أ. عدم الاستقرار المالي
  - ب. غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل.
  - ج. غياب الأمان الصحي.
  - د. غياب الأمان الثقافي.
  - هـ. غياب الأمان الشخصي.
  - و. غياب الأمان البيئي.
  - ز. غياب الأمان السياسي والاجتماعي.
- هـ. تشير الإحصائيات التي أجرتها إحدى الدراسات إلى أن عدد شركات التأمين التي تزاوُل أسلوب التأمين التكافلي بلغ ٣٥ شركة تكافل في الدول العربية و ١٦ شركة في الدول الإسلامية غير العربية في تركيا ولوكسمبورج وماليزيا و برونائي واندونيسيا وسنغافورة ؛ كما يوجد على الأقل أربع شركات تحت الإنشاء في الشرق الأوسط والعديد من شركات التكافل أنشئت في دول أخرى مثل باكستان ولبنان<sup>(١)</sup>.. الخ. كما يوجد ما يزيد عن ١٦ شركة في دول غير إسلامية<sup>(٢)</sup> مثل إسرائيل وغانا والسنغال وإثيوبيا وأمريكا وغيرها، و المتبع لهذه الصناعة يجد أنها تزيد بمعدلات أكبر رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة أحدث.

(1) Mohammed Ajmal Bhatti «Takafol Industry Global Profile and Trends 2001», the Present and Future of Insurance Industry in the Islamic World, Cairo, 2001, pp1-3

(2) see : (<http://www.islamic-insurance.com>)

- ٦- لا توجد أرقام موثقة لحجم سوق التأمين التكافلي في العالم العربي، وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن الحجم الحالي لهذا السوق يبلغ حوالي ٩٦٣ مليون دولار بنسبة ١٣,٧٪ من إجمالي حجم سوق التأمين البالغ حوالي ٧ مليارات دولار.
- ٧- أن هناك حاجة ضرورية وملحة للتأمين التعاوني الإسلامي لما يلي<sup>(١)</sup>:
  - وجود قطاع كبير من الناس يتخرجون من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع حاجتهم للتأمين.
  - حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطيات تأمينية على أساس التأمين الإسلامي.
  - توفير فرص عمل لمن يريد أن يعمل في مجالات غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتمتع هذه الفئة بالخلق الحسن والأمانة والفقہ الشرعي المناسب لطبيعة النشاط.
  - يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي السعيد، وكذلك لحالات الشيخوخة والعلاج والتعليم وغيرها من الأحداث الهامة<sup>(٢)</sup>.
  - يعتبر التأمين التكافلي وبخاصة الذى يغطى الأخطار الشخصية موردا لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادى على المدى الطويل<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أ. أحمد محمد الصباغ «التأمين الإسلامي حلقة ضرورية لاستكمال مؤسسات الاقتصاد الإسلامي» مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٠٩، للسنة ١٨، أغسطس ١٩٩٨ م ص ١٥

(٢) أ. محمد فضلى يوسف، «التجارب التطبيقية للتأمين التكافلي: التجربة الماليزية»، عرض مقدم لندوة التأمين التكافلي، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤.

(٣) أ. زين العابدين محمد قاسم «تطبيق الوسائل الاكتوارية فى التأمين التكافلي» عرض مقدم لندوة التأمين التكافلي، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤.

(٣/١) السند الشرعي لنظم التأمين التكافلي :

يستمد التأمين التكافلي من هذه الشرعي من مصادر الشريعة الإسلامية المختلفة، ومن أهمها ما يلي<sup>(١)</sup>:

أولاً: من القرآن الكريم:

وردت آيات تتضمن معنى التكافل بين أبناء الأمة المسلمة منها: قوله تعالى ﴿...وَتَعْلَمُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعْلَمُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْغُنُونَ...﴾ (المائدة: ٢) وقد ورد في تفسير هذه الآية : «ألها أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى أي ليعن بعضهم بعضاً...»، وهذا التعاون على البر والتقوى مسئولية أخلاقية واجبة على المسلمين جميعاً لأنهم مجتمع مراحم متكافل متماسك متكافئ<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: من السنة النبوية المطهرة :

فإن الأحاديث النبوية أكثر من أن تحصى ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم «لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه»<sup>(٣)</sup>، وروى عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ «إن الأشعرين إذا أرملا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم، في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم»<sup>(٤)</sup>، وفيه

(١) للتفصيل يرجع إلى: د. محمد بلتلجي حسن «عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي»، دار العروبة بالكويت، ١٩٨٢م، ص ص ٢٠٣-٢١١.

(٢) د. علي عبد الحليم محمود «فقه المسئولية في الإسلام» دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٢٠.

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي «سنن الدارمي»، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، بدون تاريخ، ج٢، ص ٣١٥.

(٤) الكرماني «صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني» دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ج١١، ص ٥٣.

فضيلة الإيثار والمواساة<sup>(١)</sup>، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «فهم منى وأنا منهم»، أي متصلون بي أو فعلوا فعلى في هذه المواساة، وقد ورد هذا الحديث في باب الشركة في الطعام والنهد؛ «والنهد هو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة وغلطها عند المرافقة في السفر وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر»<sup>(٢)</sup>.

وفيه يمدح الرسول ﷺ الأشعرين لراحهم وإيثار بعضهم بعضاً ولو اقتدى بهم المسلمون في زماننا، ما غلا طعام، وما عز مطلوب<sup>(٣)</sup>.

مما يدل دلالة واضحة على حرص النبي ﷺ في إيجاد المجتمع التكافل والمتوازن، وفي تحقيق التعاون الشامل بين أبناء المجتمع الواحد<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: شواهد من السيرة النبوية:

✽ طبق رسول الله ﷺ منهج التكافل بين المسلمين منذ اللحظة الأولى التي نشأت فيها دولة الإسلام في المدينة المنورة بعد هجرته صلى الله عليه وسلم، حيث آخى بين المهاجرين والأنصار.

✽ نظام العاقلة، الذي اتفق الفقهاء على مشروعته، يعد تطبيقاً لمبدأ التعاون والتكافل<sup>(٥)</sup>.

(١) بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العيني «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ مج ١٣، ص ٤٤.

(٢) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ج ٤، ص ص، ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) د. موسى شاهين لاشين «المنهل الطيب: أحاديث مختارة من صحيح البخاري» مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، ج ٣، ص ٥.

(٤) د. عبد الله ناصح علوان «التكافل الاجتماعي في الإسلام»، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١٩٨٩، ص ١٨.

(٥) راجع: أ.د. محمد بن أحمد صالح الصالح «التأمين بين الحظر والإباحة» بدون نشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م، ص ٢٣٨.

تدرج نظم التأمين التكافلي تحت أصل عظيم من أصول الإسلام وهو رابطة الأخوة وحقوقها المختلفة ومنها حق التكافل والمواصاة بأى وسيلة مشروعة<sup>(١)</sup>.  
ومما سبق يتضح للباحث أن التكافل الاجتماعي في الفكر الإسلامي يقوم على الأسس التالية:

التعاون والتحاب والتآخي بين أبناء الأمة المسلمة عملاً بقوله ﷺ « لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً »<sup>(٢)</sup>.

أن يكون التكافل والتعاون في الطاعات والمباحات وليس في مجال المحرمات والمنهيات، وقد أمرنا الله تعالى بالتعاون على البر في إطار ما جاء به الشرع.

وجوب المواصاة في السوازل: يجب التكافل في حق من تلم به نازلة أو مصيبة، ويتعين في حق القادرين الوقوف بجانبه حتى ينهض من أزمته .

تنوع الأساليب المشروعة للتكافل: يجب على أبناء المجتمع المسلم أن يستحدثوا من أساليب التكافل ما يعينهم في أزماتهم وملماتهم، ومن بينها إنشاء شركات التأمين التكافلي وصناديق التكافل الاجتماعي، فالإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صوره وأشكاله، فهناك التكافل بين الفرد وذاته، وبين الفرد وأسرته القريبة، وبين الفرد والجماعة، وبين الأمة والأمم، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة<sup>(٣)</sup>، فمن المعلوم أن أي مجتمع يقوم على التعاون، ويتحقق بين أفراده التكافل والتضامن، ويسود في أرجائه

(١) للتفصيل قظر: د. علي عبد الحليم محمود «فقه الأخوة في الإسلام»، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٢) محمد حسيبي عفيفي «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري» دار الخاتى للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٩٨٨م، ص ٥١

(٣) سيد قطب «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٥٢ .

الشعور باغبة والإخاء والإيثار، فهو مجتمع حصين متين متماسك<sup>(١)</sup>. أيضاً فإن المتغيرات والأوضاع الاقتصادية المعاصرة تفرض بدورها اللجوء إلى التكافل الاجتماعي لتكملة دورها وإصلاح ما فيها من خلل وزيادة فاعليتها، إذ التكافل يتدارك عيوب الملكية الفردية، ويتلافى سلبيات الحرية الاقتصادية، ويدعم جهود التنمية البشرية، ويشجع على الاستثمارات عالية المخاطر، وباختصار فهو خير لكافة أطرافه: الكافل والمكفول وبقية أعضاء المجتمع والاقتصاد القومي ككل<sup>(٢)</sup>.

#### (٤/١) مقارنة بين نظم التأمين التكافلي والهيئات التأمينية الأخرى:

تعدد الهيئات التي تقدم خدمة التأمين وتنقسم إلى

١. شركات التأمين التجاري

٢. نظام التأمينات الحكومية<sup>(٣)</sup>

٣. نظم التأمين التكافلي

ويمكن بيان أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين نظم التأمين التكافلي والهيئات التأمينية الأخرى - باستثناء التأمينات الحكومية لأن التركيز على المؤسسات التي تزاول نشاطها بشكل خاص - فيما يلي<sup>(٤)</sup>:

(١) د. السيد عطية عيد الواحد «حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة الإسلامية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ م، ص ١١١.

(٢) للتفصيل يرجع إلى: د. ربيع الروبي «التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم»، سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية، مركز صالح عبد الله كامل، جملة الأثر، ١٩٩٨ م، ص ص ٣٦ - ٤٤.

(٣) على الرغم من إقرار المجمع الفقهي لشرعية للتأمينات الاجتماعية الحكومية، إلا أنها تعرضت لانتقادات يجب تنقيتها لأنها تؤثر على مشروعيتها ومنها: (شبهة الربا في استثمار الأموال المتركمة لديها - عدم العدالة في صرف المستحقات - الواقعية في تحديد المزاي وربطها بالاستحقاق)

(4) for details: Ahmed Sabbagh «Mutuality and Takaful, the case of Jordan». <http://www.icmif.org/2k4events/>

مقارنة بين نظم التأمين التكافلي والهيئات التأمينية الأخرى :

وجه المقارنة	شركات التأمين التكافلي	مستلزمات التأمين الخاصة	التأمين التبادلي	شركات التأمين التجاري
١- مصدر التشريع	أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المنظمة			القوانين المنظمة
٢- طبيعة العقد	تكاليف ومواساة وتعاون			معاوضة مالية
٣- مائد رأس المال	أرباح استثماره + حصة من الفائض التأميني نظائر الإعادة	لا يوجد	لا يوجد	أرباح النشاط بما فيها الفائض التأميني
٤- الغرض من التأمين	تكاملي			تحقيق أرباح للمساهمين
٥- أنواع التأمين التي تزاو لها	جميع الأنواع	التأمينات الشخصية فقط	جميع الأنواع	جميع الأنواع
٦- من له حق التأمين ليس الهيئة	المشركين (الإيمان لهم)	الأعضاء فقط	حملة الوثائق وغيرهم	المؤمن لهم
٧- رأس المال	لها رأس مال	ليس لها رأس مال	ليس لها رأس مال	لها رأس مال
٨- ضوابط استثمار الأموال	يحكمها ضوابط شرعية وفنية			ضوابط فنية
٩- علاقة حملة الوثائق بالمساهمين	علاقة وكالة بأجر أو مضاربة	ليس هناك حملة أسهم	ليس هناك حملة أسهم	علاقة معاوضة مالية بين القسمة والتعويض
١٠- مدى مشروعية النشاط	النشاط لابد أن يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية			لا يشترط الاتفاق مع أحكام الشريعة الإسلامية
١١- ملكية الفائض التأميني	ملك للمشركين (حملة الوثائق)	ملك للأعضاء	ملك لحملة الوثائق	ملك لحملة الأسهم
١٢- قسمة التأمين	يفقه حملة الوثائق بنية التكاليف والمواساة لبعضهم. ويظل ملكا لجمهورهم تسد منه التوقيضات			تتملكه الشركة
١٣- التوقيضات	يتملكها مجموع المضاركين			تتملكها الشركة بناء على العقد



## (٢) مساهمة نظم التأمين التكافلي في دعم التعاونيات

يتم مزاولة التأمين التكافلي بأحد أسلوبين:

### ١. شركات التأمين التكافلي (التعاوني الإسلامي)

#### ٢. صناديق التكافل الاجتماعي

وفي المرحلة التالية من البحث يتم التعرف على طبيعة كل منهما وكيف يمكن من خلال أحدهما تقديم الحماية والتغطية للمخاطر التي يتعرض لها قطاع التعاونيات بمختلف أشكاله.

### (١/٢) شركات التأمين التكافلي

#### (١/١/٢) تعريف شركات التأمين التكافلي

يمكن تعريف شركة التأمين التكافلي بأنها: «شركة وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري»<sup>(١)</sup>. ويكون غرضها مزاولة أعمال التأمين التعاوني وإعادة التأمين وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية».

ويمكن أن يعرف التأمين التكافلي بأنه «عقد تكافل ومواساة منظم بين أفراد تربطهم علاقة ما يكون فيه المؤمنون هم المؤمن لهم ويقوم فيه المؤمن لهم بدفع اشتراكات محددة مقدماً بهدف التعاون والتكافل بينهم وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والفنية بما يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية، ويقوم المؤمن بإدارة أعمال التأمين واستثمار الأموال بمقابل متفق عليه».

ومن هذا التعريف يتبين لنا خصائص نظم التأمين التكافلي :

### (٢/١/٢) الخصائص المميزة لشركات التأمين التكافلي:

تتمثل أهم هذه الخصائص المستنبطة من التعريف السابق فيما يلي:

---

(١) انظر التأمين الإسلامي (٢٠٠٥م) <http://www.islamifa.com/index.htm>

١. أن تكون شركة اقتصادية مساهمة غالباً<sup>(١)</sup>: وذلك لتدريب المجتمع الخاص على القيام بتحقيق التكافل فيما بينهم مع توفير الحافز لرأس المال.
٢. طبيعة العلاقة بين المساهمين والمشاركين<sup>(٢)</sup>: يعتبر المشارك كون هم المؤمنون وهم المؤمن لهم في نفس الوقت، أما الشركة (باعتبارها وكيلا عن المساهمين) فتقوم بدور الوكيل بأجر عن مجموع المؤمن لهم، ومن ثم فلا يوجد تعارض أو تضارب بين الطرفين ولا يوجد طرف يسعى للإثراء على حساب الطرف الآخر كما أنهم تربطهم علاقة ما مثل كونهم أبناء مهنة واحدة أو يجمعهم عمل واحد أو يتعرضون لنفس نوع الخطر.
٣. تهدف إلى التعاون والتكافل والمواطنة ونفع الجميع: وليس استغلال حاجات الآخرين لتحقيق مصلحة مبالغ فيها، وهو ما نهى عنه الشارع وجعله سحتاً يأخذه المرء بغير حق.
٤. يوزع الفائض على حملة الوثائق دون حملة الأسهم وفقاً لأسس معينة: وذلك لأنهم هم الملاك الحقيقيون للأموال المتجمعة، أما حملة الأسهم فيستحقون عائد استثمار أموالهم بالإضافة إلى عائد مقابل قيامهم بإدارة نشاط استثمار أموال حملة الوثائق وأجر مقابل إدارة النشاط التأميني.

---

(١) أجاز الفقهاء المعاصرون في مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بالإجماع أن يقوم بنشاط التأمين التعاوني شركة تأمين تعاوني وفقاً لضوابط الشركات في الفكر الإسلامي وللتفصيل يرجع إلى: د. علي أحمد السالوس، «الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة»، دار النقوى للنشر والتوزيع، بليس، مصر، ج١، ١٩٩٧م، ص ٤٨٠-٥٠٠.

(٢) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي من ١٩٨١-٢٠٠١م، مجموعة دلة البركة، جمع وتنسيق وفهرست: د. عبد المنذر أبو غدة، د. عز الدين محمد حوجة، ص ٢١٢، ٢١٣.

٥. يقوم على الأسس الفنية للتأمين: يقوم التأمين التعاوني على الأسس الفنية مثل التأمين التجاري وهى: (استخدام علم الإحصاء ونظرية الاحتمالات - استخدام قانون الأعداد الكبيرة).

ونظراً لأن هذه الأسس الفنية تعد أدوات تجريدية فإنها تستمد مشروعيتها من النظام الذي يستخدمها وليست هي في ذاتها تتصف بالحل والحرمة كما أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

٦. أموال التأمين ملك هيئة المشتركين وليس لشركة التأمين<sup>(١)</sup>: فشركات التأمين التكافلي شركات خدمات، فهي الأمانة على أموال التأمين، أي أنها تدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، وعلاقة الشركة بهيئة المشتركين علاقة وكالة بأجر كمبلغ مقطوع، أو نسبة من الأقساط التي تجمعها، أو نسبة معلومة من عائد الاستثمار باعتبارها مضارباً، أو هما معاً.

٦- طبيعة عقد التأمين التعاوني: اختلف الفقهاء المعاصرين في تحديد طبيعة عقد التأمين التعاوني على ثلاثة آراء كما يلي:

❁ أنه عقد تبرع<sup>(٢)</sup>: وهو ما عليه جمهور الفقهاء والعلماء المعاصرين والجامع الفقهي التي تعرضت لموضوع التأمين.

وقد طالبت العديد من الدراسات<sup>(٣)</sup> بالبحث عن أساس بديل لأساس التبرع

---

(١) صالح بن عبد الله بن حميد «التأمين التعاوني الإسلامي» ندوة بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣/١/٩م، منشورة بموقع A - Islam today (islamtoday.net) (web site about Islam and Muslims)

(٢) انظر: فتوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم (٥١) بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤ وللتنصيل: د. الصديق محمد الأمين الضيرير «موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين»، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها، مارس ٢٠٠١، ص ١٢-٢٢.

(٣) انظر: أيمن محمد عبد المعطي محمد، «شركات التأمين للتبائلي العاملة في المملكة العربية السعودية تحليل وتقويم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي»، رسالة مقدمة=

لأنه قد تعرض لانتقادات عديدة من أهمها : كيف نقول إن المساهم في التأمين التعاوني متبرع مع عدم تمكنه من العدول عما تبرع به؟ وكيف يتم إلزامه بسداد ما عجز الصندوق عن الوفاء به؟ وكيف يعود عليه ما تبرع به إذا وقع الخطر؟.

❁ أنه عقد تبرع من نوع مخصوص<sup>(١)</sup> ولا يمكن اعتباره من عقود التبرعات المحضة لأن نظام التأمين التعاوني نظام اجتماعي له أهداف يسعى لتحقيقها كما أن فيه معنى المعاوضة . كما أن التبرع فيه قد يكون تبرعاً بكل الاشتراكات أو بجزء منها فقط والتي تستخدم في تعويض المصاب منهم، أو تبرع بعائد استثمار الفائض المتجمع.

❁ أنه عقد تكافل ومواساة<sup>(٢)</sup> وما يدل على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي

-تذيل درجة للمجستير في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية للشرعة والدراسات الإسلامية، ١٩٩٨م.

(١) من أقصر هذا الرأي:

- د . محمد بن يحيى بن حسن النجيمي «نظرات في حكم التأمين في الفقه الإسلامي» بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها، مارس ٢٠٠١، ص ٣٧، ص ٣٨.

- د محمد الزحيلي «الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية» بحث مقدم إلى حلقة الحوار حول عقود التأمين الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، يناير، ٢٠٠٢م، ص ٨.

- د. أحمد سالم ملحم، «التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقه في شركة التأمين الإسلامية - الأردن»، بدون ناشر، ٢٠٠٠م، ص ٧٠.

- محمد هاشم عوض، «مؤسسة التأمين الإسلامية الأولى في العالم: من هي؟»، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الخامس، يونيو ٢٠٠١م، ص ٥٠. نقلا عن د. الصديق محمد الأمين الضير، «الفرق وأثره على العقود في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة»، ١٩٦٧م، ص ٦٤٦.

(٢) من أقصر هذا الرأي :

- الشيخ محمد المختار السلاسي «التأمين على الحياة بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي» بحث مقدم إلى حلقة الحوار حول عقود التأمين=

موسى الأشعرى رحمه الله قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أُرْمِلُوا فِي الْفَزْوِ فِي قُلْ طَعْلَمَ عِيَالَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ انْقَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي بِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>، وقول النبي ﷺ فهم مني وأنا منهم أى هم متصلون بي، وقيل: المراد فعلوا فعلى في هذه المواصلة. وفي الحديث فضيلة الإيثار والمواصلة.

ويرجع الباحث الرأى الأخير لأنه يعبر عن الواقع الفعلى ويمثل طبيعة العقد والعلاقة بين الأطراف، كما أنه يعالج الكثير من الانتقادات الموجهة لأساس التبرع المعمول به الآن في شركات التأمين التعاوني.

٦. مشروعية النشاط<sup>(٢)</sup>: حيث يجب أن تكون كافة أنشطة التأمين التعاوني متفقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وهذا يتطلب ما يلي:

✽ مزولة الأنشطة المشروعة التي فيها تعاون على البر والتقوى مثل التأمين التكافلي والتأمين على الممتلكات ضد مخاطر التجارة كالحريق والسرقة.... الخ.

=الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية،

جدة، المملكة العربية السعودية، يناير، ٢٠٠٢م، ص ١٥، ١٤.

(١) رواه الشيخان (صحيح البخارى كتاب للشركة - باب الشركة فى الطعام والتهنيد والعروض - حديث رقم ٢٣٠٦، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل الأشعرين - حديث رقم ٤٥٥٦)

(٢) لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

د. عبد الحميد محمود البعلى، «التأمين على الديون المشكوك فيها»، التدوة الفقهيّة الخامسة، بيت التمويل الكويتي، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٤٠٤ - ٤٠٨.

- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، المؤتمر لثاني، ١٩٦٥م.

- مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة السادسة، ١٩٩٠م.

- مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الحادية عشرة، ١٩٨٩م.

❁ الامتناع عن مزاولة الأنشطة التأمينية المحرمة مثل التأمين على سيقان الرافعات أو مصانع إنتاج الخمور وما شابه ذلك<sup>(١)</sup>.

❁ تحرير التأمين من شبهة الربا في كافة الأنشطة، فلا تستثمر استثماراً ربوياً، وأيضاً لا تحسب فوائد تأخير على المتأخرين في دفع الأقساط وإنما يقرح أى بديل آخر<sup>(٢)</sup>، كما لا يتم إقراض المؤمن لهم بفوائد ربوية بضمان الوثيقة أو غيرها.

❁ التعويض عن الأضرار الفعلية التي تصيبهم حين التحقق الأخطار المؤمن عليها وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وليس كما يطلب المشرك، إلا إذا كان لا يتعارض مع الأحكام الشرعية للموارث وغيرها.

❁ استثمار الفائض التأميني في المجالات التي تقرها الشريعة الإسلامية وبما يحقق أهداف النشاط وبأقل تكلفة ممكنة باستخدام الأساليب الإحصائية والفنية.

❁ الفصل بين أموال حملة الأسهم وأموال حملة الوثائق تماماً في حسابات مستقلة حتى لا يشترك حملة الأسهم في الفائض التأميني.

❁ وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية: وذلك لأن الخاصية السابقة وهي مشروعية النشاط تتطلب وجود جهة مستقلة تكون مهمتها إبداء الرأي الشرعي الفني فيما يعرض عليها ويطلب منها استفتاءات ومعاملات وكذلك متابعة وتقويم الأعمال والعقود والوثائق المبرمة مع المؤمن لهم.

٩. توفير الخدمة التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة : ويرجع ذلك لعدة أسباب

❁ استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والاستفادة من قانون الأعداد الكبيرة.

(١) د. عبد الناصر توفيق الخطار «الحكم للتأمين فسي القسطنطيني والمدني والشريعة الإسلامية» مطبعة السعادة، ١٩٧٤م ص ٢٥٠

(٢) لمزيد من التفصيل يرجع إلى: - مجدي الحميد أحمد محمد ترك «المشكلات المحاسبية في صنایق التأمين الخاصة دراسة تحليلية تطبيقية» رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٩٩م ص ص ٥٣-٦٣.

دور نظم التأمين التكافلي في دعم الحركة التعاونية في مصر  
الباحث/ مجدى السيد أحمد تروا

---

- ❁ غياب الربح المبالغ فيه كعنصر تكلفة في قسط التأمين التجارى
- ❁ انخفاض المصروفات الإدارية والعمومية في التأمين التعاونى عن التجارى
- ❁ حرص الأعضاء المستفيدين على الوقاية وعدم تعمد الضرر لحرمة ذلك شرعاً يقولوا  
الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً  
تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٩)
- ١٠. دور رأس المال: رأس المال في شركات التأمين التعاونى الإسلامى يختلف دور  
عن مثيله في الشركات التجارية حيث يتلخص دوره في :
  - تكوين الشركة وتجميع العناصر الفنية اللازمة لإدارة النشاط .
  - تجميع المشتركين الذين يتعرضون لخطر معين وتحصيل اشتراكات منهم ودفع  
تعويضات في حدود الضرر الفعلى، وفق أسس فنية ورياضية معينة متفق عليها من  
أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
  - استثمار فوائض الأموال في مجالات محددة تفرها الشريعة الإسلامية .
- وبلا شك فإن عائد رأس المال يختلف في هذه الشركات عن مثيلاتها التجارية .  
والذى يتمثل في عائد استثماره بالإضافة إلى حصته مقابل إدارة النشاط التأمين  
وحصته كمضارب في استثمار أموال التأمين.
- (٣/١/٢) أغراض التأمين التكافلي :

تهدف شركات التأمين التعاونى إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها :

- ١- العمل على نشر الفكر التعاونى الإسلامى الذى يقوم أساسا على الموا  
التكافل واستثمار وتوزيع الفائض التأمينى لتحقيق نتائج اقتصادية بعيدة الأثر .
- ٢- تشجيع النشاط التجارى والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وذلك :  
توفره من حماية تأمينية عالية تحفظ الكيانات الاقتصادية من الانهيار .

٣- العمل على توفير حالة من الاستقرار والطمأنينة بين حملة الوثائق من خلال تعويضهم عن الخسارة الفعلية التي تصيب أحدهم .

٤- العمل على نشر شركات التأمين التعاوني في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالمي حتى يمكن التعاون فيما بينها، وإنشاء شركات إعادة التأمين التعاوني.

٥- العمل على تعيين كوادرفنية مؤهلة تتمتع بالخلق الحسن والأمانة والتأهيل العلمي والعمل والشرعي الدقيق مع التزام الدقة في تقديم الخدمات التأمينية بما يحقق أهداف الشركة في تصحيح وضع المؤسسات المالية الإسلامية .

٦- توجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين للتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية<sup>(١)</sup>.

٧- العمل على تأسيس صناعة التأمين على أسس إسلامية مما يساعد على سرعة قيام مجتمع مسلم وذلك لأنه:

- يهيئ فرصة العمل الإنساني المنظم الذي يثرى الإيمان فكراً وسلوكاً في نفوس العاملين به ويوثق الروابط بينهم ويجمع من شتاتهم .

- يرفع الحرج عن المسلمين الساعين إلى طاعة الله واجتناب ما حرمه بإيجاد مخرج من الجهود التي أزهقت فيها أنفاس المد الإسلامي<sup>(٢)</sup> .

(١) محمد هاشم عوض «مؤسسة للتأمين الإسلامية الأولى في العالم: من هي»، مجلة الدراسات المصرفية والمالية، المعهد العلمي للدراسات المصرفية والمالية، أمانة البحوث والتوثيق، العدد الخامس، يونيو ٢٠٠١م، ص ٥٣.

(٢) د. محمد عبد المنعم الجمال «موسوعة الاقتصاد الإسلامي»، دار الكتب الإسلامية، مصر، ١٩٨٠م، ص ٣٤٣.



(٤/١/٢) الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين التكافلي:

نظرا لأن دور شركات التأمين التعاوني الإسلامي يختلف في بعض جوانبه عن دور شركات التأمين التجاري؛ لذا يجب التعرف على الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين التعاوني الإسلامي، والتي تقوم بدور الوكيل بأجر أو عامل الاستثمار نيابة عن حملة الوثائق ولصالحهم مقابل أجر محدد يتم الاتفاق عليه، وهذه الأنشطة تعد محددا لمدى الاختلاف بين كلا النوعين من التأمين .

ويعتبر الدور الرئيسى لشركة التأمين التعاوني هو تجميع الأفراد والهيئات الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة في وعاء تكافلي واحد وتحقيق التكافل بينهم وفق أسس فنية معينة نظير أجر محدد، وتمثل أهم أنشطة الشركة فيما يلي :

أولاً: القيام بالأنشطة الفنية للتأمين : حيث تقوم الشركة بأداء كافة الأنشطة اللازمة لتحقيق مهامها والتي تشمل تقديم كافة الخدمات التأمينية سواء تأمينات عامة مباشرة أو إعادة تأمين وكذلك الخدمات التكافلية التي تتضمن ما يلي :

- المضاربة الإسلامية للتكافل الاجتماعي والاستثمار (في حالة الوفاة والعجز) .
- المضاربة الإسلامية للتكافل الاجتماعي لحماية الطلاب (لضمان مصروفات الدراسة خلال الفترة التعليمية المتبقية من تاريخ وفاة العائل) .
- المضاربة الإسلامية للتكافل الاجتماعي لحماية أرباب العمل (لضمان التزاماته تجاه موظفيه في حالة الوفاة أو العجز) .
- المضاربة الإسلامية للتكافل الاجتماعي لحماية الرهن .
- الوثائق التأمينية لتغطية كافة أنشطة القطاع التجاري (أخطار الحريق والنقل والحوادث وإصابات العمل وغيرها) .
- ما يستجد من وثائق يحتاجها المتعاملون وتقرها هيئة الرقابة الشرعية .
- عقد اتفاقيات إعادة التأمين وتوزيع المخاطر .

ثانياً: القيام بالتسويق والدعاية لنشر فكرة التأمين التعاوني

- نشر فكرة التأمين التعاوني والتكافل بين أفراد المجتمع .
- البحث عن وسائل حديثة لنشر فكرة التأمين التعاوني .
- تقديم الاستشارات الفنية اللازمة للمستثمرين .

ثالثاً: القيام بنشاط استثمار الأموال المتجمعة لدى الشركة

- استثمار فائض الأموال المتجمعة في أوجه الاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- إعداد دراسات جدوى لكل نوع من أساليب الاستثمار الإسلامية .

رابعاً: القيام بالنور الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية

- التكامل مع الأنظمة والمؤسسات الأخرى في النظام الاقتصادي الإسلامي مثل البنوك والشركات الإسلامية الأخرى .
- تقديم خدمات اجتماعية وثقافية وبيئية للأعضاء وللمجتمع بل وللأمة الإسلامية كلها .
- حساب وجمع وتوزيع زكاة المال من المساهمين والمشاركين وفقاً لنظام الشركة .

(٥/١/٢) دور شركات التأمين التكافلي في خدمة التعاونيات:

مما سبق يتضح أنه يمكن لشركات التأمين التكافلي أن تلعب دوراً بارزاً في خدمة التعاونيات المختلفة بما توفره من تغطية تأمينية شاملة لكافة الأخطار غير المحرمة شرعاً بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى مزايا، كما أنها تناسب كافة المستويات والدخول مما يشجع على تكوين والانضمام إليها.

حيث يمكن تقديم التغطيات التأمينية التالية:

(١) التأمين ضد الحريق:

- ✓ التأمين الشامل للمسكن أو المبنى ومحتوياته
- ✓ التأمين من أخطار الحرائق والأخطار الملحقه
- ✓ تأمين الخسارة التبعية لتوقف الأعمال (فقدان الأرباح أو الإيجار)
- ✓ تأمين أخطار الممتلكات

(٢) التأمين الهندسي:

- ✓ تأمين أخطار المقاولين
  - ✓ تأمين أخطار التركيب
  - ✓ تأمين الخسائر التبعية لتوقف الأعمال (فقدان الأرباح أو الإيجار)
  - ✓ تأمين معدات وآلات المقاولين
  - ✓ التأمين من عطب الماكينات والأجهزة
  - ✓ التأمين من تلف المواد المخزنة / المواد الغذائية المتلجدة
- (٣) التأمين ضد الحوادث العامة: يهدف التأمين ضد الحوادث العامة إلى حمايتك من الخسائر المادية الناتجة عن الحوادث المفاجئة مثل:
- ✓ مخاطر السرقة والسطو
  - ✓ كسر زجاج المباني
  - ✓ حوادث السفر والعطلات
  - ✓ الحوادث الشخصية للأفراد والجماعات
  - ✓ التأمين الشامل على المكاتب
- (٤) تأمين أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها والمعدات الإلكترونية

✓ التأمين من مخاطر أجهزة الكمبيوتر وملحقاته

✓ التأمين من جرائم الكمبيوتر

٥) المسؤولية الشخصية والمهنية: وتشمل التالي:

✓ التأمين من أخطار المسؤولية المدنية العامة

✓ التأمين من أخطار المسؤولية المهنية

✓ تأمين إصابات العمل

✓ التأمين من مخاطر المنتجات

✓ التأمين من سوء العناية الطبية

✓ تأمين مسؤولية رب العمل

٦) التأمين التكافلي على الحياة

✓ وثيقة تأمين على الحياة مع نظام ادخار واستثمار.

✓ وثيقة تأمين على الحياة والأسرة والجماعات.

✓ غطاء حماية لضمان سداد الديون البنكية.

✓ التأمين الصحي (للأفراد والجماعات).

٧) التأمين الزراعي:

يختل التأمين الزراعي حماية للمزارعين من الأخطار التي تتعرض إليها المزارع.

يغطي التأمين الزراعي كافة الخسائر والأضرار التي قد تلحق بالخصائص الزراعية نتيجة لأية كوارث طبيعية مثل الجفاف، الرطوبة العالية، البرد والثلج، العواصف، أخطار الحريق، الفيضانات، الحشرات أو الآفات الزراعية.

(٨) تأمين المواشي:

يهدف تأمين المواشي إلى حماية قطعان الماشية (الجمال، الخراف، الأحصنة) من مخاطر النقل (براً أو جواً).

(٩) تأمينات الطاقة:

يغطي التأمين على الطاقة كافة أخطار مصادر الطاقة الهامة: الغاز، النفط، والكهرباء

(١٠) أية أخطار تحتاج للتغطية بما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية:

حيث لا يمنع الاستفادة من خدمات التأمين التكافلي لتغطية أى خطر يهدد العمل المهني أو الحرفي أو غيره طالما أن التغطية تتم طبقاً لمبادئ الإسلام الخفيف، ويحقق الخير والأمن لأفراد المجتمع ككل.

(٢/٢) صناديق التكافل الاجتماعي

(١/٢/٢) مفهوم صناديق التكافل الاجتماعي

تعتبر صناديق التكافل الاجتماعي صورة من صور صناديق التأمين الخاصة ولكنها تراول نشاط التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر صورة من صور التعاون والتضامن بين الأفراد الذين تربط بينهم رابطة ما قد تكون رابطة المهنة الواحدة مثل : صندوق التكافل الاجتماعي لأعضاء نقابة التجارين مثلاً، وقد تكون رابطة العمل الواحد مثل : صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بجامعة الأزهر مثلاً.

وقد أولى المشرع المصري اهتمامه لصناديق التأمين الخاصة، فوضع القوانين المحددة للإطار العام لأحكام إنشاء وتكوين وتنظيم أعمال الصناديق<sup>(١)</sup>. فوفقاً لقانون الإشراف

(١) د. سعد السيد عبد الرزاق «تطويع الأساليب الرياضية لترسييد الرقابة على صناديق التأمين الخاصة»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي عن مشكل نظم التأمين الاجتماعي المصري، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مارس ١٩٩٦م، ص ٢.

والرقابة على التأمين في مصر<sup>(١)</sup> يقصد بصندوق التأمين الخاص «كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى يتكون بغير رأسمال، ويعمل بإسلاكات أو خلافه بغرض أن يؤدي أو يترتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقاً تأمينية في شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة».

ونفس التعريف السابق ينطبق على صناديق التكافل الاجتماعي غير أنه يضاف له ضرورة أن يتم مزولة كافة الأنشطة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(٢/٢/٢) خصائص صناديق التكافل الاجتماعي:

في ضوء التعريف السابق لصناديق التكافل الاجتماعي يتضح أنها تتسم بعدة خصائص من أهمها ما يلي<sup>(٢)</sup>:

١- وجود علاقة تربط بين الأعضاء وتأخذ هذه العلاقة أشكالاً مختلفة فقد تكون علاقة عمل داخل المنشأة الواحدة مثل العاملين بالجامعة أو الشركة وقد تكون علاقة مهنية مثل أعضاء النقابات المهنية ؛ ويؤدي وجود علاقة تربط بين الأعضاء إلى تجانس وتقارب دخولهم نسبياً.

٢- عدم الحاجة إلى توافر رأس مال: لأنها لا تستهدف تحقيق أرباح من وراء نشاطها.

(١) انظر:

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ للخص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر.

- القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ «بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية» الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣.

(٢) لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- مجدي السيد أحمد مصد ترك «المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية تطبيقية»، مرجع سابق، ص ص ٩-١٢.

٣- مزاوله النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية: مما يجعلها منافس قوى لتأمينات الحياة التجارية والتي أثبت الباحث انخفاض أقساطها بالنسبة لاشتراكات الصناديق من واقع الأرقام المنشورة فى الكتاب السنوي عن نشاط سوق التأمين في ج.م.ع<sup>(١)</sup>.

وبحكم صناديق التكافل الاجتماعى فى أعمالها بالإضافة إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية القوانين المنظمة لها، واللوائح التنفيذية والداخلية.

ولقد أجمع الفقهاء<sup>(٢)</sup> على جواز نظم صناديق التكافل الاجتماعى لأنها تقوم على مبدأ التعاون على البر والتقوى الذى أشار الله إليه فى قوله تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢)، ولقد حث رسول الله ﷺ على ذلك بقوله: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» (رواه مسلم).

٤- تحديد نطاق المستفيدين من الحماية التأمينية: تنشأ صناديق التأمين الخاصة أساساً لحماية الأعضاء الذي تربطهم علاقة معينة.

٥- تقديم المزايا التأمينية للأعضاء: تتمثل المزايا التأمينية للصناديق في صورة دفع مبالغ نقدية معينة لأعضائها حسبما تنص الأنظمة الأساسية لها، وتكون المزايا التأمينية موحدة من حيث النوع داخل الصندوق الواحد.

٦- الإدارة الذاتية المنتخبة: يتم إدارة صندوق التأمين الخاص بواسطة مجلس إدارة منتخب من بين الأعضاء المشتركين فيه، ويتم انتخاب أعضاء مجالس الإدارة بالصناديق من بين أعضاء الجمعيات العمومية لها

(١) نفس المرجع، ص ٦.

(٢) لمزيد من التفصيل يرجع إلى: «فتوى المجمع الفقهي الإسلامي قس ١٠ شعبان ١٣٩٨هـ» - رابطة العالم الإسلامي.

٧- لا تهدف إلى تحقيق الربح: لا تهدف صناديق التأمين الخاصة إلى تحقيق الربح فغرضها الأساسي غرض تعاوني، وهو توفير الحماية لأعضائها دون غيرهم لتقوية الصلة والتعاون بينهم.

٨- تعني بتغطية أخطار الأشخاص: تغطي صناديق التأمين الخاصة الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص فقط

٩- توافر المبادئ الفنية للتأمين: ومعنى ذلك أنه يجب أن تتوافر فيه المبادئ الفنية للتأمين، وليس اتفاقاً يعقد على أسس غير علمية؛ حيث يجب أن يكون هناك خطر احتمالي، وأن يكون غير مركز، ويمكن حساب احتمالاته، وأن يترتب على تحققه خسارة مالية؛ ويعتبر نظام صناديق التكافل الاجتماعي مكماً لنظام التأمينات الاجتماعية الذي تطبقه الدولة ولا يتعارض معه.

#### (٣/٢/٢) أهداف صناديق التكافل الاجتماعي

يهدف نظام صناديق التكافل الاجتماعي إلى تحقيق مجموعة من المقاصد من أهمها مايلي:

١- تقوية روح التعاون والحب والمودة والعمل الجماعي بين أعضاء الصندوق باعتبارهم جسداً واحداً.

٢- يقوى المشاعر الصادقة للالتزام إلى المؤسسة التي يعملون بها باعتبارها الكيان التنظيمي الصادق لرعاية مصالحهم المهنية والاجتماعية وغيرها.

٣- يحقق النظام الأمن المعنوي لأعضاء المؤسسة التي ينتمون إليها، والذي يسعى كل إنسان لتحقيقه.

٤- يوفر الصندوق لمن تصيبه كارثة أو مصيبة مبلغاً من المال، أو معاشاً دورياً ليعينه على التخفيف من حدة الأزمة ولا سيما في حالة العجز الجزئي أو الكلي الذي يجعل الإنسان غير قادر على الكسب بالمقارنة مع حالته من قبل.



٥- يعتبر الصندوق أحد النماذج الاجتماعية الناجحة الذى يمكن تطبيقه فى كافة المؤسسات والوحدات والمنظمات كمكمل لنظام التأمينات الاجتماعية .

إن تحقيق هذه المقاصد السابقة موقوف على تعاون الأعضاء مع مجلس إدارة الصندوق وعلى صدق العزيمة والإخلاص فى النيات .

(٤/٢/٢) أسس صناديق التكافل الاجتماعى<sup>(١)</sup> :

تقوم نظم صناديق التكافل الاجتماعى على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلى :

١- أساس التعاون والتضامن فى تحمل المسؤولية: عند نزول الكوارث والمصائب وذلك بنية التبرع وروح الأخوة والمحبة وليس لتحقيق الربح .

٢- أساس شرعية النشاط: وذلك بخلوها من الربا بأنواعه وأشكاله وكذلك من الغرر والجهالة والمقامرة والمراهنة وأكل أموال الناس بالباطل .

٣- أساس الاستثمار الشرعى لفائض أموال المشتركين: وذلك وفقاً لضوابط وصيغ الاستثمار الإسلامى<sup>(٢)</sup> .

٤- أساس خدمة الأعضاء المشتركين فى المشروع وليس بغرض تحقيق الأرباح كما يحدث فى شركات التأمين التجارية المعاصرة .

٥- أساس العضوية المفتوحة للعضوية فى الصندوق والذين يقبلون الاشتراك بشروط ونظام ولوائح المشروع برضاء تام بدون إذعان .

٦- أساس ملكية الأعضاء للفائض إن وجد حيث يوزع عليهم حسب الوارد فى اللائحة الداخلية .

---

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى : د. حسين حسين شحادة «نظم التأمين المعاصرة فى ميزان الشريعة الإسلامية»، دار النشر للجامعات، مصر ط١، ٢٠٠٥م، ص ص ٥٤-٥٥ .

(٢) د. حسين حسين شحادة «محاسبة المصارف الإسلامية»، مكتبة للتقوى، الفصل الرابع، ١٩٩٢م .

٧- أساس انتماء الأعضاء إلى كيان قانوني مثل: نقابة أو شركة أو مؤسسة أو وحدة أو جامعة أو منظمة.

٨- أساس المشروعية القانونية من حيث الالتزام بقوانين الدولة المقام فيها الصندوق.

٩- أساس الشخصية الاعتبارية، باعتبار الصندوق شخصية معنوية مستقلة عن أعضائه وعن الجهة التي يوجد بها.

١٠- أساس المشاركة في إدارة المشروع، إذ لكل عضو حق الرشيح لمجلس الإدارة والمشاركة في التخطيط والمتابعة والرقابة واتخاذ القرارات.

١١- أساس الرقابة الشرعية، حيث تخضع معاملات بعض الصناديق للرقابة الشرعية للاطمئنان من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعتبر الأسس السابقة المستور الذي يضبط معاملات المشروع وعلى أساسها يتم تقويم أداء القائمين على أمره.

(٥/٢/٢) أنشطة صناديق التكافل الاجتماعي:

من أهم معاملات صناديق التكافل الاجتماعي ما يلي:

١- تحصيل الإيرادات ومن أهمها: رسوم العضوية، والاشتراكات، وعوائد الاستثمارات، والتبرعات والإعانات والهبات، والدعم الحكومي أو المؤسسي وغير ذلك.

٢- سداد الالتزامات للأعضاء ومن أهمها: الميزات التعويضية والمنح والمعاشات ونحو ذلك حسب الوارد في اللوائح التنظيمية الداخلية.

٣- سداد المصروفات العمومية والإدارية المختلفة اللازمة لتسيير أعمال الصندوق من: أجور، وإنجاز ومصاريف اتصالات ونظافة وانتقالات، وأنعاب مهنية، وصيانة وتصليلات، ومصروفات بنكية ونحو ذلك.

٤- استثمار فائض أموال الصندوق في المجالات المختلفة حسب القوانين واللوائح الداخلية وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الإدارة ونحو ذلك وذلك في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٥- أى معاملات أخرى والتي تختلف من صندوق لآخر ويصعب حصرها .

(٦/٢/٢) دور صناديق التكافل الاجتماعي في خدمة التعاونيات :

تتكون صناديق التأمين الخاصة على مستوى الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية وعلى مستوى المنظمات والمشروعات الاقتصادية لتوفر لأعضاء تلك الهيئات حقوقاً ومزايا تأمينية .

ونظراً لأهمية صناديق التأمين الخاصة التكميلية في تقديم تغطية إضافية للتغطية الموجودة في نظام التأمينات الاجتماعية عن طريق المزايا التي تقدمها هذه الصناديق ومعظم صناديق التأمين الخاصة في مصر قائمة لهذا الغرض .

لذلك فإن المزايا التي تقدمها هذه الصناديق يمكن أن تأخذ أياً من الصور التالية<sup>(١)</sup>:

١. أداء مبلغ من دفعة واحدة عند التقاعد
٢. معاش عند التقاعد مع أو بدون قيمة استبدالية
٣. مزايا في حالات التقاعد المبكر أو في سن متأخرة

(١) للتفصيل يرجع إلى:

- د. سامي نجيب: «الأسس التأمينية والاكتوارية لصناديق التأمين الخاصة»، بحوث محكمة في التأمين، الجزء الأول في التأمين للتجاري والخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٣ - ٩٥.
- محمد توفيق البلبليني «الأسس الفنية والاكتوارية لصناديق التأمين الخاصة» ندوة إدارة صناديق المعاشات ودور تكنولوجيا المعلومات القاهرة - جمهورية مصر العربية، مارس، ٢٠٠٤م.

٤. مبالغ من دفعة واحدة أو معاشات في حالات الوفاة والعجز المبكر وإعادة تأمينها

٥. المزايا في حالات انتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة والعجز المبكر وإعادة تأمينها

ومما سبق يتضح أن هذه الصناديق يمكن تكوينها لأداء خدمات التأمين الشخصي فقط، وإن كان من الممكن الاستفادة منها في تقديم تغطيات أخرى وفق الحاجة وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

## الخلاصة

لقد تناول البحث موضوع التأمين التكافلي ودوره في تحقيق الدعم للحركة التعاونية في مصر والعالم العربي، وتبين مدى أهمية نظم التأمين التكافلي في تحقيق التقدم التنموي المطلوب لاقتصادياتنا الناشئة، بالإضافة لما تحققه من أمن مادي ومعنوي لأصحاب الحرف والمهن المختلفة والمزارعين ممن هم في أمس الحاجة إلى هذه التغطية التكافلية بعد أن قصرت نظم التأمين التجاري والحكومي في تلبيةها. وفي خاتمة هذا البحث الموجز أشير إلى بعض الهامة:

١. ينبغي أن يقرر أن التأمين التعاوني لا يمكن أن ينتشر أو يحقق أهدافه - كغيره من المشروعات والنظم - إلا مع توافر كثير من الوعي العلمي والاقتصادي والكفاية الفنية في علم الرياضيات والإحصاء، كما يحتاج إلى إحسان في جمع مدخرات المستأمنين واستثمارها فهو صناعة تتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وإدارية.
٢. التأمين التعاوني الخالي من المخالفات الشرعية تأمين إسلامي بديل عن التأمين التجاري ،
٣. تنمية روح التعاون والمواطنة والتكافل.
٤. عقد ندوات وحوارات ومؤتمرات عن التأمين بين العلماء وتكثيف مشاركة العلماء والفقهاء لتقديم الأطر العملية لهذه النماذج التأمينية.
٥. قيام العلماء وأهل الاختصاص ومراكز البحوث وخبراء التأمين الإسلامي بتقديم مزيد من البحوث والدراسات لتطوير مشروعات وثائق التأمين التعاوني الإسلامي وتنويعها ومراجعة شروطها بما يحقق التطبيق الأمثل والصحيح لصيغ التأمين التعاوني من خلال حلقات عمل متخصصة وتقديم بحوث ودراسات معمقة.

٦. ضرورة تكاتف الجهود لدعم الفكر التكافلي الإسلامي الذي يعد أحد ركائز هذا الدين بما يساعد في النهوض بأمته وتحقيق التقدم المنشود.

وفي الختام أدعو الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في هذا العرض، فإن أصبت فمن الله سبحانه وتعالى وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان والله منه برئ. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## تطور التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية

دكتور/ محمد سعدو الجرف (\*)

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه

أجمعين

أما بعد:

فقد بدأ نشاط شركات التأمين في المملكة في أوائل الأربعينيات مع ظهور البترول ومع وجود شركات البترول، إلا إن تلك الشركات كانت تمارس التأمين التجاري وليس التأمين التعاوني، وهي شركات تنتمي إلى جنسيات عربية وأجنبية مختلفة بحسب دولة تسجيل كل منها، فهي لا تخضع لنظام موحد من حيث النشأة، ولا تخضع عند قدموها للمملكة لممارسة التأمين لأية إجراءات ولا يشترط فيها أي شرط، ولا تحتاج لممارسة النشاط التأميني في المملكة إلا للحصول على اسم تاجر سعودي مسجل في السجل التجاري السعودي، كما أن شركات التأمين العاملة في السوق السعودي تعمل دون أي رقابة منظمة من الدولة، وهي غير ملتزمة بإعلان أية بيانات مالية عن نشاطها كما لا توجد أية إحصاءات أو قوائم رسمية معلنة لها. وذلك لعدم وجود نظام تأمين سعودي في تلك الفترة ونظراً لأن وزارة التجارة لم تكن تسمح بتسجيل أي من شركات التأمين.

وقد مر نشاط التأمين التعاوني في السعودية بمرحلتين رئيسيتين: الأولى في نهاية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي حيث ظهرت شركات تأمين تعاونية لأول مرة تمارس العمل التأميني ومقارها خارج المملكة في السودان ودبي والبحرين وغيرها، والثانية في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي عندما ظهرت أول شركة تأمين تعاوني

سعودية. إلا إن السعودية لم تدخل في مرحلة تحديد الإطار النظامي إلا في عام ١٩٩٩ مع صدور نظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية، والذي تبعه نظام التأمين الإلزامي على رخص قيادة المركبات في عام ٢٠٠١، وتبعه أخيراً نظام مراقبة شركات التأمين ولائحته التنفيذية في العام ٢٠٠٣.

#### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان تطور التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية.

#### خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث تتناول الثلاثة الأولى منها مراحل تطور التأمين الثلاث الرئيسية وهي: المرحلة النظرية، والمرحلة التطبيقية أو العملية، والمرحلة التنظيمية، ويتناول الرابع منها الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطبيق نظام التأمين التعاوني.



## المبحث الأول

### المرحلة الأولى: المرحلة النظرية

١٩٧٩-١٩٧٧، ١٣٩٩-١٣٩٧

تعد المرحلة النظرية مقدمة زمنياً على المرحلتين التطبيقية والتنظيمية للتأمين التعاوني بالمملكة، حيث تمثل الركيزة الأساس لمرحلي ظهور شركات التأمين الإسلامية العاملة بالمملكة، ومرحلة التنظيم. وقد شهدت هذه المرحلة صدور بعض الفتاوى والقرارات عن هيئات دينية موجودة بالمملكة توضح حكم التأمين بعامة والتأمين التعاوني بخاصة في الشريعة الإسلامية، وذلك على النحو الآتي:

١. فتوى هيئة كبار العلماء بالمملكة رقم ٥١، في ٤/٤/١٣٩٧هـ:

تعد هذه الفتوى أول فتوى تصدر حول التأمين التعاوني عن هيئة إفتاء دينية بالمملكة العربية السعودية. كما تعد الركيزة الأساسية التي استند إليها بعض شركات التأمين الإسلامية مثل الشركة الإسلامية العربية للتأمين المعروفة باسم «إياك» حيث ورد النص على ذلك في بعض منشورات الشركة التعريفية. وتنص الفتوى على جواز عقود التأمين التعاوني لأنها من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر. فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر. وقد اقترحت الهيئة قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي أنشئ هذا التعاون من أجله، سواء كان القيام بذلك تبرعاً أم مقابل أجر معين. مع الالتزام بالفكر التعاوني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع من حيث تشغيله، ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسؤولية إدارة المشروع، وأن تقوم بذلك شركة مختلطة أي بمشاركة الدولة.

## ٢. القرار الخامس للدورة الأولى لمجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي

بمكة المكرمة المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ، وقد نص القرار على ما يلي:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى

بهدهاء .. أما بعد :

فإن المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الإسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك، وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤ هـ بقراره رقم ( ٥٥ ) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه. وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأي في ذلك قرر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع عدداً فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين التجاري بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك.

كما قرر مجلس المجمع بالإجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ( ٥١ ) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلاً عن التأمين التجاري المحرم والمنوه عنه آنفاً للأدلة الآتية :

الأول: أن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص يتبالغ تقديده تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية.

الثالث: إنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة مالية تجارية.

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين.

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية:

أولاً: الالتزام بالفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يركز للأفراد مسؤولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتي دور الدولة إلا كمنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها.

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسؤولية إدارة المشروع.

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وإيجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الإدارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في النجاح التأمين التعاوني، إذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر في المستقبل.

رابعاً: إن صورة الشركة المختلطة لا تجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل مشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم

أصحاب المصلحة الفعلية، وهذا موقف أكثر إيجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسؤولية.

ويرى المجلس أن يراعى في وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني الأسس الآتية:

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فروع في كافة المدن، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تغطيتها وبحسب مختلف فئات ومهن المتعاونين كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحي، وثاني للتأمين ضد العجز والشيخوخة ... الخ. أو يكون هناك قسم لتأمين الباعة المتجولين، وآخر للتجار، وثالث للطلبة، ورابع لأصحاب المهن الحرة كالمهندسين والأطباء والمحامين ... الخ.

الثاني: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة.

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة إذا اتفقت مع قواعد الشريعة.

الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء في المجلس ليساعد ذلك على إشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفسل.

الخامس: إذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقساط فتقوم الدولة والمشاركون بتحمل هذه الزيادة.

ويؤيد مجلس النجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن. والله ولي التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

## المبحث الثاني

### المرحلة الثانية: المرحلة التطبيقية أو العملية

١٣٩٩-١٤٢٥، ١٩٧٩-٢٠٠٤

وهي مرحلة ظهور شركات التأمين التعاوني في المملكة. ويمكن تقسيم هذه المرحلة الرئيسة إلى أربع مراحل فرعية وذلك كما يلي:

١. مرحلة ظهور شركات التأمين التعاوني غير السعودية ١٣٩٩/١٤٢٥هـ، ١٩٧٩/٢٠٠٤م:

يعد ظهور شركات التأمين الإسلامية من خلال فروعها العاملة بالمملكة بداية هذه المرحلة. وتعد شركة التأمين الإسلامية السودانية المحدودة أولى شركات التأمين الإسلامي ظهوراً في العالم الإسلامي حيث تأسست في الخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني وذلك في ٢٢ يناير ١٩٧٩. وقد تبع تأسيسها في الخرطوم ظهورها في المملكة من خلال فرعين للشركة في كل من جدة والرياض وذلك من خلال وكيلها بالمملكة مؤسسة محمد صالح باحارث.

وقد تبعها في الظهور بعد ذلك الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك) والتي تأسست في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي وآخرين في ٢٩/٤/١٩٧٩. وقد تبع تأسيسها في دبي ظهورها بالمملكة من خلال فرعين للشركة في كل من جدة والرياض وذلك من خلال وكيلها بالمملكة مجموعة دلة البركة.

وقد توالى ظهور فروع شركات التأمين التعاوني بالمملكة من خلال وكلاء لها مثل شركة التكافل للتأمين الإسلامي (التكافل، البحرين: ١٩٨٣/٨/٢٣) وهي إحدى شركات دار المال الإسلامي، وشركة الراجحي للتأمين التعاوني (الأمان، البحرين: ١٩٩١/٩/١٦)، وشركة التأمين الإسلامية العالمية (البحرين: ١٩٩٢/٦/٨) وذلك من خلال وكيلها مؤسسة سمو الأمير عمرو بن محمد الفيصل، وشركة التكافل وإعادة التكافل الإسلامية، والشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (إيريكو، البحرين) وذلك من خلال وكيلها مجموعة دلة البركة، والشركة السعودية المصرية للتأمين

التعاوني، وشركة التأمين الإسلامية الدولية (سلامات)، الجزر العذراء البريطانية) وذلك من خلال وكيلها مؤسسة مسند التجارية، وشركة حماية للتأمين التعاوني (حماية، البحرين) وذلك من خلال وكيلها شركة عبد اللطيف جميل.

كما شهدت هذه المرحلة خروج بعض الشركات من السوق مثل شركة التأمين الإسلامية الدولية (سلامات)، وتخلي بعض الشركات عن بعض برامجها مثل الشركة الإسلامية العربية للتأمين التي تخلت عن صكوك التكافل القائمة على مبدأ المضاربة لتكون بديلاً عن التأمين على الأشخاص.

## ٢. مرحلة ظهور شركات التأمين التعاوني الحكومية السعودية ١٤٠٥-١٤٢٥هـ:

تعد الشركة الوطنية للتأمين التعاوني أول شركة تأمين تعاوني سعودية. وقد تأسست في شكل شركة مساهمة سعودية مغلقة في مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٧/٠٤/١٤٠٥هـ وتم تسجيلها بتاريخ ١٨ يناير ١٩٨٦م الموافق ٠٧/٠٥/١٤٠٦هـ، بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦١٦٩٥ برأسمال قدره ٥٠٠ مليون ريال سعودي، المدفوع منه ٢٥٠ مليون ريال. والغرض من إنشاء الشركة هو مزاوله أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وهي شركة حكومية بالكامل حيث يمتلك صندوق الاستثمارات العامة ٥٠٪ من أسهم الشركة، ويملك كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد ٢٥٪ من رأس المال.

وقد تم تصنيف الشركة ضمن الفئة (أ) لشركات التأمين على مستوى العالم وذلك بحسب التقرير الدولي ستاندرد & بورس Standard & Boors في نهاية سبتمبر الماضي ٢٠٠٤ الخاص بالتأمين والذي يعد من أهم التقارير التي تعنى بتقييم وتصنيف شركات التأمين في العالم. وقد أكد التقرير على أن التعاونية للتأمين هي الشركة الوحيدة التي تم تصنيفها في الفئة (أ) على مستوى المملكة.

### ٣. مرحلة ظهور شركات التأمين التعاوني الخاصة السعودية ١٤٢٢-١٤٢٥هـ:

تعد الشركة السعودية للتأمين «ميثاق» والتي تأسست في عام ١٤٢٢هـ أول شركة تأمين تعاوني سعودية مملوكة للقطاع الخاص بالكامل. كما أنها أول شركة تأمين سعودية تحصل على شهادة الجودة العالمية (ISO2001) كأول شركة تأمين تعاوني إسلامي في هذا المجال.

وقد توالى بعد ذلك ظهور شركات التأمين التعاوني السعودية مثل: شركة الضمان التعاونية الوطنية، والشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني وإعادة التأمين (ساس).

### ٤. مرحلة تقديم التأمين التعاوني أو التكافلي من قبل البنوك ٢٠٠٢-الآن:

لقد كان تقديم منتجات التأمين التعاوني حكراً على شركات التأمين فقط، إلا إن مؤسسة النقد العربي السعودي سمحت للبنوك بتقديم منتجات التأمين. ويعد بنك الجزيرة أول بنك سعودي يطرح منتجات التأمين التعاوني في أوائل عام ٢٠٠٢ وذلك من خلال طرح برنامج التكافل التعاوني والذي يعد أول برنامج على الإطلاق في السوق السعودي يحصل على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) وموافقة الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة، إضافة إلى أنه الأول من نوعه عالمياً في تبني مفهوم عقد الوكالة. ويقدم البرنامج للمشاركين فيه فرصة التوفير بشكل دوري عبر صناديق بنك الجزيرة الاستثمارية المجاز لها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة الشرعية للبنك. وقد شملت المرحلة الأولى من البرنامج ثلاثة منتجات للأفراد وهي برنامج التقاعد، وبرنامج حد الحماية، وبرنامج ادخار تبرعات الوقف الخيري، وشملت منتجات الشركات وهما برنامج حد الحماية وبرنامج الحماية المدفوعة. كما تم في مرحلة لاحقة من نفس العام تقديم مجموعة أخرى من منتجات التكافل التعاوني هي برامج الحماية والادخار للتعليم ونفقات الزواج، وبرامج الادخار للسيدات وبرامج رأس المال. بالإضافة إلى برامج متنوعة تقتصر على الحماية فقط وسلسلة من العقود الملحقه والتي يمكن إضافتها إلى البرنامج الأساس. كما تم تقديم برامج التقاعد الجماعي كمنتج ثالث

بالنسبة لقطاع الشركات. ويمكن للبرامج المقدمة أن توفر كلاً من الحماية والادخار للأفراد وللمجموعات. وقد تم تصميم وتطوير نظام حاسب آلي متكامل وخاص بنك الجزيرة وذلك بهدف تسجيل جميع المشاركين المسجلين والعناية بهم بدءاً من لقاءهم بمندوبي البنك، ومروراً بتسلمهم في منازلهم أو مكاتبهم لقائمة الأسعار وتوقيع العقود، وصولاً إلى التقرير السنوي أو إصدار الطلبات أو المزايا.

وقد قام البنك الأهلي التجاري أيضاً بتصميم برنامج لمنتجات التكافل بالتعاون مع إحدى الشركات الألمانية إلا إنه تخلى عنه ولم يتم طرحه في السوق.

كما أنهى البنك السعودي الفرنسي إعداد برنامج للتكافل بالتعاون مع بعض الشركات الأجنبية وتحت إشراف هيئة رقابة شرعية. وينوي البنك طرح هذا البرنامج في السوق السعودي في أوائل عام ٢٠٠٥.



### المبحث الثالث

#### المرحلة الثالثة: المرحلة التنظيمية

١٤٢٠-١٤٢٥هـ

تضم هذه المرحلة عدة مراحل فرعية وذلك كما يلي:

##### ١. مرحلة ظهور نظام الضمان أو التأمين الصحي التعاوني ١٤٢٠-الآن:

تواجه المملكة العربية السعودية شأنها شأن سائر الدول في العالم كله مشكلة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية بشكل متسارع حيث تنفق ما يقرب من ١٠٪ من ميزانيتها السنوية العامة على الخدمات الصحية. وقد أدى التوسع في الخدمات الصحية وتزايد حجم الطلب عليها مع الارتفاع المتواصل في تكاليفها إلى حدوث شيء من الخلل في التوازن بين الموارد والتكاليف مما استلزم القيام بدراسة متأنية لوضع استراتيجية خاصة لتوفير بدائل للتمويل والتكاليف. وقد كان نظام الضمان الصحي التعاوني أكثر تلك البدائل مناسبة لظروف المملكة، نظراً لأنه يسهم في الحفاظ على المكتسبات الصحية وتطوير وتقنين الخدمات الصحية، كما أنه يكفل للمريض تلقي خدمات ضرورية بأسعار ملائمة، إضافة إلى إسهامه في إنعاش الاقتصاد الوطني وكذلك شركات التأمين التعاوني. وقد تم ظهور هذا النظام على مرحلتين، وتم تطبيقه على مرحلتين أيضاً وذلك كما يأتي:

##### ١. نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم ملكي رقم م/١٠ بتاريخ

١٤٢٠/٥/١هـ، بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ وتاريخ ١٤٢٠/٤/٢٧هـ،

الموافق ١٩٩٩/٨/١١:

وتتمثل أهم مواد هذا النظام فيما يلي:

### المادة الأولى:

يهدف هذا النظام إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين غير السعوديين في المملكة ويجوز تطبيقه على المواطنين وغيرهم بقرار من مجلس الوزراء.

### المادة الثانية:

تشمل التغطية بالضمان الصحي التعاوني جميع من ينطبق عليهم هذا النظام وأفراد أسرهم..

### المادة الثالثة:

مع مراعاة ما تقضي به المادتان السادسة والسابعة من هذا النظام يلتزم كل من يكفل مقيماً بأن يشترك لصالحه في الضمان الصحي التعاوني. ولا يجوز منح رخصة الإقامة، أو تجديدها إلا بعد الحصول على وثيقة الضمان الصحي التعاوني، على أن تغطي مدتها مدة الإقامة.

### المادة الرابعة:

ينشأ مجلس للضمان الصحي برئاسة وزير الصحة وعضوية ممثلين على مستوى وكيل وزارة عن وزارات الداخلية والصحة والعمل والشئون الاجتماعية والمالية والاقتصاد الوطني والتجارة ترشحهم جهاتهم، وممثل عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يرشحه وزير التجارة، وممثل عن شركات التأمين الصحي التعاوني يرشحه وزير المالية والاقتصاد الوطني بالتشاور مع وزير التجارة، وممثل عن القطاع الصحي الخاص، وممثلين اثنين عن القطاعات الحكومية الأخرى يرشحهم وزير الصحة بالتنسيق مع قطاعاتهم. ويتم تعيين أعضاء المجلس وتجديد عضويتهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

#### المادة الخامسة:

يتحمل صاحب العمل تكاليف علاج المستفيد من الضمان في الفترة التي تنقضي بين تاريخ استحقاق العلاج وتاريخ الاشتراك في الضمان الصحي التعاوني.

#### المادة السادسة:

يكون علاج العاملين في الجهات الحكومية المشمولين بهذا النظام وأفراد أسرهم في المرافق الصحية الحكومية متى كانوا متعاقدين مباشرة مع هذه الجهات ونحت كفالتها وكانت عقودهم تنص على حقهم في العلاج.

#### المادة السابعة:

يجوز بقرار من مجلس الضمان الصحي إعفاء المؤسسات والشركات التي تملك مؤسسات طبية خاصة مؤهلة من الاشتراك في الضمان الصحي التعاوني عن الخدمات التي تقدمها لمنسوبيها.

#### المادة الثامنة:

يحل المقيم غير المشمول بكفالة عمل محل صاحب العمل في الالتزامات المترتبة على هذا الأخير بموجب هذا النظام.

#### المادة التاسعة:

يتم تطبيق الضمان الصحي التعاوني عن طريق شركات تأمين تعاونية سعودية مؤهلة تعمل بأسلوب التأمين التعاوني على غرار ما تقوم به الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، ووفقاً لما ورد في قرار هيئة كبار العلماء رقم (٥٩) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ.

١.١. اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني الصادرة بقرار وزير الصحة

رقم ١٤٦٠/٢٣/ص وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٧هـ:

تتمثل أهم مواد اللائحة التنفيذية فيما يلي:

١. يخضع للضمان الصحي جميع الأشخاص غير السعوديين العاملين بأجر سواء لدى غيرهم أو لحساب أنفسهم دون اعتبار لمستوى دخولهم وطبيعة عملهم ومدة توظيفهم، وجميع الأشخاص غير السعوديين من غير العاملين المقيمين في المملكة، وأفراد أسرهم والحائزون على رخصة إقامة في المملكة.

٢. يستثنى من الضمان الصحي المنصوص عليه في المادة السابقة من هذه اللائحة ما يلي:

■ جميع الموظفين من غير السعوديين العاملين لدى أجهزة ومؤسسات حكومية لا يسمح لها نظامها بإبرام عقود مع مستشفيات خاصة لعلاج موظفيها، طالما كان الموظفون تحت كفالة تلك المؤسسات، ويرتبطون بعقود عمل معها بشرط أن تنص عقودهم على توفير العلاج الطبي في مستشفى حكومي، ويلزم من لا ينص عقد عمله على توفير الخدمة الصحية بالحصول على تغطية تأمينية خاصة تغطي احتياجاته الصحية الأساس.

■ جميع الموظفين من غير السعوديين العاملين لدى القطاع الخاص بموجب عقود عمل تنص على توفير العلاج الطبي في المرافق الصحية المؤهلة التابعة لصاحب العمل، وإذا تعذر توفير العلاج في المرافق المملوكة لصاحب العمل بما في ذلك الحالات الطارئة يلزم صاحب العمل بتوفير التغطية التأمينية التكميلية.

■ أفراد الأسرة الذين يعولهم الموظفون المحددة صفتهم في الفقرتين الأولتين من هذه المادة.

٣. يلتزم صاحب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي مع إحدى شركات التأمين تغطي المستفيدين الموجودين بالمملكة أو أي مستقدمين جدد يخضعون لهذا النظام. ولا يسمح لشركات التأمين المؤهلة برفض أي طلب لإجراء الضمان الصحي التعاوني طالما كان ذلك في حدود ملاءتها المالية.

٤. يلزم كل مستفيد ينتفع بخدمات طبية أن يشارك في دفع تكاليف العلاج في مراكز الخدمة، وذلك حسبما هو موضح في الوثيقة عدا في الحالات الإسعافية والتتويج.
٥. إذا قامت شركة التأمين بتوفير تلك الخدمات الصحية، واتضح فيما بعد أن فرع الأخطار المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يجب أن يغطي تلك الخدمات، تلزم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتعويض شركة التأمين عما دفعته من مصروفات.
٦. إذا قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتقديم خدمات صحية لشخص يرتبط بعقد تأمين مع شركة تأمين صحي على الرغم من كون الأخيرة ملزمة بتوفير تلك الخدمات فإن شركة التأمين تلزم بتعويض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المصروفات التي نشأت في هذا الصدد، ويكون التعويض ضمن الحدود التي تلزم بها شركة التأمين في توفير الخدمات غير المشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية.
٧. للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة التأمين إبرام عقد مشترك بينهما ينص على اتخاذ إجراءات محددة للوفاء بالخدمات الواردة في المادتين السابقتين.
٨. يتم تحديد قسط التأمين (الاشتراك) بالاتفاق بين شركة التأمين وصاحب العمل. وإذا اختلفت قيمة القسط عما تقدمت به الشركة في خطة العمل تلزم بأخذ موافقة الأمانة العامة للمجلس على قيمة القسط ويمكن للمجلس مراجعة القسط من وقت لآخر. ويكون حد المنفعة الأقصى لكل مستفيد مائتين وخمسين ألف ريال سعودي فقط.
٩. يلتزم صاحب العمل بدفع الأقساط عن موظفيه المتعاقد معهم وعن الأفراد الذين يعولونهم لشركة التأمين التي يختارها هذا الغرض، ويسري هذا الحكم على الأشخاص غير العاملين أو الأفراد الذين يعولونهم، ويكون صاحب العمل هو

وحده المسؤول عن دفع الأقساط، التي يجب أن تسدد في بداية كل سنة تأمينية ما لم يتفق على غير ذلك.

١٠. يتم تحويل جزء من فائض عمليات التأمين إلى صندوق الضمان الصحي التعاوني وفق مبادئ التأمين التعاوني، ويحتسب هذا الجزء على ضوء نتائج عمليات شركة التأمين وبعد موافقة الجهات الرقابية الأخرى.

١١. تتولى ممارسة أعمال الضمان الصحي شركات التأمين المصرح لها بمزاولة أعمال التأمين في المملكة، وتسري أحكام نظام الشركات وغيره من الأنظمة ذات العلاقة السارية في المملكة بالنسبة لأية أحكام لم يتم النص عليها في هذه اللائحة وفي أية لوائح لاحقة يتم إقرارها مستقبلاً.

١٢. يجوز لشركات التأمين العاملة في مجال التأمين الصحي حق ممارسة أعمال أخرى من التأمين على أن يتم الالتزام بفصل الجوانب المالية لأنشطة التأمين الصحي عن غيرها من الأنشطة وحسب ما تقره الجهة الرقابية.

١٣. لا يسمح لشركات التأمين بتملك أو تشغيل مرافق لغرض الرعاية الصحية للمؤمن عليهم وكذلك لا يسمح للمرافق الصحية الخاصة بامتلاك شركات تأمين صحي.

١٤. طرفا التعاقد في وثيقة التأمين هما حامل الوثيقة - صاحب العمل - وشركة التأمين.

١٥. تشكل لجنة أو أكثر بقرار من رئيس المجلس مكونة من ٦ أعضاء من وزارات الداخلية والصحة والعمل والمالية والعدل والتجارة تسمى لجنة مخالفات نظام الضمان الصحي التعاوني للنظر في مخالفات أحكام النظام وإقرار الجزاء المناسب ويوقع هذا الجزاء بقرار من رئيس المجلس ويجوز التظلم من هذا القرار أمام ديوان المظالم خلال ٦٠ يوماً من إبلاغه.

١٦. تنظر هذه اللجنة في المخالفات التي تنشأ بين المستفيدين وحملة الوثائق وشركات التأمين ومقدمي الخدمات.

١٧. تطبق هذه اللائحة على الشركات والمؤسسات الفردية التي يزيد عدد عمالها الأجنية عن ٥٠٠ شخص خلال عام من تاريخ صدور اللائحة. وتطبق على الشركات والمؤسسات التي يزيد عدد عمالها الأجنية عن ١٠٠ شخص خلال عامين من تاريخ صدور اللائحة. وتطبق على جميع أصحاب الأعمال والأفراد المشمولين بالنظام خلال ٣ سنوات من تاريخ صدور اللائحة.

١٨. في حالة إبرام وثائق تأمين قبل تنفيذ النظام فإن أطراف التعاقد تكون مسؤولة عن إنهاء التزاماتها خلال عام من صدور هذه اللائحة، ويجوز لهم الاستمرار بالالتزامات نفسها إذا حصلوا على موافقة المجلس بالاستمرار في تريتاتهم السابقة، ويشترط في هذه الحالة أن تكون شركة التأمين مؤهلة وأن يكون مقدم الخدمة معتمداً وأن يكون باستطاعتها مواصلة التزاماتها وفقاً لأحكام النظام واللائحة التنفيذية.

١٩. مرحلة تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على غير السعوديين ١٤٢٢-الآن:

بدأ تطبيق نظام الضمان الصحي على الشريحة الأولى من المقيمين اعتباراً من الخامس من سبتمبر ٢٠٠٢ الموافق ١٤٢٣/٦/٢٧ هـ طبقاً لللائحة التنفيذية بعد مرور الفترة التي حددت لها، على أن يشمل كافة المقيمين خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. وقد شمل التطبيق نحو مليون مقيم ينتمون لأكثر من ٦٠٠ شركة ومؤسسة أهلية. وسيمر التطبيق بمراحله الثلاث حيث يلزم المنشآت الخاصة بالعمل على تأمين منسوبيها إذ زاد عددهم عن ٥٠٠ عامل على أن يدخل التأمين الإلزامي للمنشآت التي يزيد عدد عمالها على مائة فرد في العام الذي يليه ثم يغطي النظام جميع المقيمين خلال السنة الثالثة.

١.٤. مرحلة تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على المواطنين السعوديين العاملين لدى الشركات والمؤسسات الخاصة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢ بتاريخ ١٤٢٢/٨/١٥هـ والذي ينص على ما يلي:

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الصحة حول موضوع تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على المواطنين السعوديين العاملين لدى الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد استناداً إلى المادة «الأولى» من نظام الضمان الصحي التعاوني قرر مجلس الوزراء ما يلي:

١. يطبق نظام الضمان الصحي التعاوني على جميع السعوديين العاملين في قطاع الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد المبرمة معهم عقود عمل بصرف النظر عن شكل الأجر الذي يتقاضونه ويكون التطبيق على مراحل يحددها مجلس الضمان الصحي التعاوني كما يحدد المدة الزمنية اللازمة التي تفصل بين كل مرحلة وأخرى على أن تبدأ المرحلة الأولى بعد سنتين من بدء تطبيقه فعلياً على غير السعوديين ويجوز تمديد هذه المدة سنة ثالثة.

٢. يشمل الضمان الصحي التعاوني أفراد أسر السعوديين المشار إليهم في الفقرة «١» من هذا القرار بحسب ما يحدده مجلس الضمان الصحي التعاوني وفقاً للفقرة «٢» من المادة «الخامسة» من نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم «م/١٠» وتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ.

٣. يجوز علاج السعوديين العاملين في القطاع المشار إليه المشمولين بالضمان الصحي التعاوني في المرافق الصحية الحكومية عند رغبتهم في ذلك على أن يكون ذلك على حساب شركات التأمين التعاوني.



## ٢. مرحلة التطبيق الإلزامي لتأمين المسؤولية المدنية (حوادث السيارات) ١٤٢٣هـ

الآن:

لقد تم تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ وتاريخ ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ القاضي بإلزام المركبات القادمة إلى المملكة وحاملي رخص القيادة السعودية من المواطنين والمقيمين بالتأمين على الرخص تجاه الغير اعتباراً من ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ. الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م.

## ٣. مرحلة صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ١٤٢٤هـ - الآن:

وقد تم صدور هذا النظام وتطبيقه على ثلاث مراحل وذلك كما يلي:

٣-١. مرحلة صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٢، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، وفيما يلي بيان أهم المواد:

### المادة الأولى:

يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها تعمل بأسلوب التأمين التعاوني على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، الصادر في شأنها المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤١٥/٤/١٧هـ، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### المادة الثانية:

مع مراعاة أحكام نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٠) والتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ، تختص مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام بما يأتي:

١. تسلم طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين التعاوني ودراساتها للتأكد من استيفاء تلك الطلبات للشروط والقواعد المطبقة في هذا الشأن، وفي حالة الموافقة على هذه الطلبات تقوم بإحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.

٢. الإشراف والرقابة الفنية على أعمال التأمين، وفقاً للأسس التي تحددها  
اللائحة التنفيذية لهذا النظام ووسائل الرقابة التي تباشرها المؤسسة.

#### المادة الثالثة:

لا يجوز تأسيس أي شركة تأمين أو شركة إعادة تأمين في المملكة العربية  
السعودية إلا بإرخيص يصدر بمرسوم ملكي بناءً على قرار من مجلس الوزراء  
وعرض وزير التجارة والصناعة وفقاً لما جاء في المادة (الثانية) من هذا النظام  
على أن يراعي ما يأتي:

١. أن تكون شركة مساهمة عامة.

٢. أن يكون الغرض الأساس لها مزاولة أي من أعمال التأمين وإعادة التأمين،  
ولا تباشر الشركة أغراضاً أخرى إلا إذا كانت لازمة أو مكملية ولا يجوز  
لشركات التأمين تملك شركات أو مؤسسات وسيطة إعادة التأمين، ومع  
ذلك يجوز لشركات التأمين - بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد  
العربي السعودي - تملك شركات أو مؤسسات تزاوّل أعمال وسيطة  
إعادة التأمين.

٣. ألا يقل رأس المال المدفوع لشركة التأمين عن مائة مليون ريال سعودي ،  
كما لا يقل رأس المال المدفوع لشركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي  
تزاوّل في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن مائتي مليون ريال  
سعودي، ولا يجوز تعديل رأس المال إلا بموافقة مؤسسة النقد العربي  
السعودي وطبقاً لنظام الشركات.

#### المادة الرابعة:

لا يجوز لأي من شركات التأمين أو شركات إعادة التأمين - بعد مباشرة أعمالها  
- التوقف عن مزاولة الأعمال التأمينية قبل الحصول على موافقة مؤسسة النقد

العربي السعودي، وذلك للتحقق من قيام شركات التأمين بعمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على حقوق المؤمن لهم والمستثمرين.

#### المادة الخامسة:

لا يجوز لشركة التأمين وشركة إعادة التأمين افتتاح أي فروع أو مكاتب في الداخل أو الخارج أو الاتفاق على الاندماج أو غلوك أي نشاط تأميني أو مصرفي أو السيطرة عليه أو امتلاك أسهم شركة تأمين أو إعادة تأمين أخرى إلا بموافقة مكتوبة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

#### المادة السادسة:

على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين الخاضعة لهذا النظام أن تودع في أحد البنوك المحلية ودیعة نظامية لأمر مؤسسة النقد العربي السعودي، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بهذه الودیعة.

#### المادة السابعة:

على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أن تخصص حصص من أرباحها السنوية لا تقل عن (٢٠٪) كاحتياط نظامي، وذلك إلى أن يصل إجمالي الاحتياط (١٠٠٪) من رأس المال المدفوع.

#### المادة الثامنة:

تشكل لجنة أو أكثر بقرار مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير المالية من ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص يكون أحدهم على الأقل مستشاراً نظامياً تتولى الفصل في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها، أو بين هذه الشركات وغيرها في حالة حلولها محل المؤمن له، والفصل في مخالفة التعليمات الرقابية والإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها، وفي مخالفات مزاولي المهن الحرة.. ويمثل الإدعاء أمام هذه اللجنة - فيما يتعلق بهذه

المخالفات - الموظفون الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية. ويجوز التظلم من قرارات هذه اللجان أمام ديوان المظالم.

#### المادة التاسعة:

دون إخلال باختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا النظام يختص ديوان المظالم فيما يأتي:

أ. الفصل في جميع المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أو فيما بين كل منها.

ب. الفصل في دعاوى المخالفات لهذا النظام وتطبيق العقوبة.

ج. النظر ابتداءً في الدعوى التي تطلب مؤسسة النقد أو اللجنة المشكلة في المادة التاسعة توقيع عقوبة السجن.

د. يمثل الإدعاء أمام ديوان المظالم الموظفون الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية.

#### المادة العاشرة:

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا النظام بقرار من وزير المالية، ويتم نشرها خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا النظام، ويبدأ العمل بها بتاريخ العمل بهذا النظام.

#### المادة الحادية عشرة:

مع مراعاة ما ورد في المادة (الأولى) من هذا النظام يسري نظام الشركات على كل ما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام، وذلك بالقدر الذي يتفق وطبيعة هذا النوع من الشركات.

## المادة الثانية عشرة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ نشره.

٣-٢. مرحلة صلبور اللانعة التفسيرية الصادرة بموجب قرار وزير المالية برقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ:

يهدف النظام واللائحة التفسيرية المتضمنة بهذا القرار إلى حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار وتغطيات منافسة، وتوطيد استقرار سوق التأمين، وتطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. ولعل أهم ما تضمنته اللائحة ما يلي:

- شروط منح الرخيص ولعل من أهمها تقديم ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ يعادل رأس المال المطلوب صادر لصالح المؤسسة من أحد البنوك المحلية يحدد تلقائياً حتى سداد رأس المال بالكامل.
- الاحتفاظ بما لا يقل عن (٣٠٪) من مجموع مبالغ الاشتراكات، وإعادة تأمين ما نسبته (٣٠٪) من مجموع الاشتراكات على الأقل داخل المملكة عند إعادة التأمين. وإذا تعذر ذلك أو رغبت الشركة الاحتفاظ بنسبة أقل فيجب عليها أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤسسة.
- إيداع ودیعة نظامية لدى المؤسسة تعادل (١٠٪) من رأس المال المدفوع، وللمؤسسة أن ترفع هذه النسبة بحمد أقصى إلى (١٥٪) وفقاً للمخاطر التي تواجهها الشركة، وعلى الشركة إيداع مبلغ الوديعة النظامية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ منح الرخيص في البنك الذي تحدده المؤسسة في حينه، ويتم استثمارها من قبل المؤسسة، وتعود عوائدها للمؤسسة.

- الاستثمار بالريال بما نسبته (٥٠٪) من مجموع الأصول المتاحة للاستثمار، وإذا رغبت الشركة في تخفيض هذه النسبة فيجب أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤسسة.
- أن تكون مدة الاستحقاق للأصول المستثمرة موازية لالتزامات الشركة حسب الوثائق المصدرة.
- ألا يتجاوز الاستثمار خارج المملكة (٢٠٪) من إجمالي الاستثمارات.

### ٢-٣. مرحلة تطبيق النظام:

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» أن «١٧» ذو القعدة ١٤٢٥ هـ هو آخر موعد لاستقبال طلبات الترخيص للشركات القائمة الراغبة في الحصول على ترخيص لممارسة نشاط التأمين في السعودية والتي لم تقدم بطلباتها للترخيص أو التي تقدمت بخطاب نوايا فقط ولم تكمل المتطلبات. وأكدت على الشركات التي لا تفي بهذا الموعد عدم بيع وثائق جديدة أو تجديدها بعد هذا التاريخ إلا بموافقة كتابية من المؤسسة. وحددت المؤسسة أيضاً «١» ذو الحجة ١٤٢٥ هـ كآخر موعد للشركات التي لا ترغب في الحصول على ترخيص أو لم تفي بالمهلة السابقة للتنسيق مع المؤسسة حيال وضعها في السوق وإلى خروجها منه. وحددت ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ آخر موعد لإكمال جميع متطلبات الترخيص لكافة شركات التأمين العاملة في السعودية موضحة أن على الشركات التي لا تفي بهذا التاريخ البدء في إجراءات إغلاق مكاتبها في المملكة وتصفية أعمالها مع احتفاظ المؤسسة بالحق في اتخاذ أي إجراء تراه مناسباً. كما أعلنت المؤسسة في وقت سابق الحد الأعلى لحصة الأجنبي المتاحة في الاستثمار بشركة التأمين بما لا يتعدى ٤٩٪ من رأس المال، وحصة المصارف بما لا تتعدى ٣٠٪ من رأس المال لكل مصرف.

وقد حصلت التعاونية للتأمين على أول ترخيص تمنحه مؤسسة النقد العربي السعودي حسب نظام التأمين التعاوني الجديد ولائحته التنفيذية. ويعطي الترخيص الشركة حق مزاوله التأمين التعاوني في المملكة بعد أن استوفت الشروط التي وضعها النظام الجديد للعمل داخل سوق التأمين السعودي. كما سوف يتم في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤م القادح طرح حوالي ٧ ملايين سهم تملكها الدولة في الشركة التعاونية للتأمين لبيع على المواطنين، تمثل كامل حصة صندوق معاشات التقاعد في الشركة والبالغة ٥٠٪ من رأس المال، إضافة إلى ٢٠ في المائة من رأس المال من الحصص المملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات والمؤسسة العامة للتقاعد. وتبلغ حصة القطاع الخاص في النهاية ٧٠٪ من رأس مال الشركة، وتبلغ حصة الدولة ٣٠٪ من رأس المال. ويأتي هذا الإجراء تنفيذاً لنظام المراقبة على شركات التأمين العاملة في السعودية الذي أقر زيادة رأس مال شركات التأمين إلى ١٠٠ مليون ريال وأن تكون الشركة الممارسة لهذا النشاط مساهمة عامة تطرح أسهمها للتداول في سوق الأسهم السعودي والذي سيجعل منها أول شركة تأمين يتم تداول أسهمها في البورصة السعودية.

كما تقدمت ثلاث شركات للحصول على تراخيص لمزاولة أعمال التأمين في السعودية برأسمال يزيد على ٥٠٠ مليون ريال لكل منها (إجمالي يزيد على ١,٥ مليار ريال للشركات الثلاث)، بالإضافة لنحو ١٦ شركة تأمين هي في طريقها للتقدم بطلباتها للحصول على تراخيص لمزاولة أعمال التأمين، فضلاً عن ١٠ شركات ترغب بالحصول على تراخيص لتقديم خدمات مساندة التأمين وهي الخدمات التي تشمل وسطاء وخبراء واستشاريي تأمين، وخبراء المعاينة وتسوية المطالبات على أن تقوم المؤسسة بدراسة كافة تلك الطلبات التي قد تستغرق نحو ٣ شهور، لكن من غير المعروف عدد الطلبات التي ستوافق عليها مؤسسة النقد، حيث ينتظر أن تعلن مؤسسة النقد السعودية خلال الربع الأخير من العام الجاري ٢٠٠٤ الموافقة على منح تراخيص لعدد من الشركات للعمل في السعودية يتوقع أن لا يتجاوز ١٠ شركات تأمين كمرحلة أولى، تقارب رؤوس أموالها ٣,٧٥ مليار ريال (مليار دولار أمريكي)، والتي يتوقع أن تبدأ أعمالها مع بداية الربع الأول من العام المقبل ٢٠٠٥. وينتظر عدد من الشركات

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد الخامس والعشرون

---

تعليمات مؤسسة النقد بشأن تحديد عدد الحصص المسموح بها للاستثمار الفردي وللشخصيات الاعتبارية.



## المبحث الرابع

### الآثار الاقتصادية لتنظيم قطاع التأمين

أكملت المملكة منظومة القطاع المالي بعناصره الثلاثة الرئيسية وهي النظام المصرفي، والتأمين، وسوق الأسهم والأوراق المالية الأخرى وذلك بعد صدور اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والتي تنظم بشكل تفصيلي شروط عمل شركات التأمين وإعادة التأمين في السعودية. وقد جاء نظام مراقبة شركات التأمين لينهي حالة الفوضى وعدم التنظيم في قطاع التأمين نظراً لعدم وجود غطاء قانوني سابق للشركات العاملة في السوق المحلي، وليعيد تنظيم ١١٠ شركات تأمين وخدمات تأمين مساندة تعمل أيضاً في السوق دون غطاء قانوني. ويتوقع أن يؤدي تطبيق النظام إلى الآثار الاقتصادية الآتي:

١. إحداث نقلة نوعية في قطاع التأمين ترفع إجمالي حجم السوق من وثائق التأمين من نحو ٤ مليارات ريال (١,٠٧ مليار دولار) بنهاية ٢٠٠٢، إلى ما لا يقل عن ٢٤ مليار ريال (٦,٤ مليار دولار) خلال الخمس سنوات المقبلة وذلك بعد التطبيق الفعلي لنظام التأمين الصحي التعاوني على الوالدين البالغ عددهم ٧ ملايين وافد وتنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بتطبيق نظام الضمان الصحي على السعوديين العاملين في القطاع الخاص وعددهم ٢,٥ مليون موظف وموظفة، وبعد اكتمال تطبيق التأمين على رخص قيادة المركبات وعددها نحو ٥,٥ ملايين رخصة، وكذلك بعد صدور وتطبيق نظام التأمين ضد الأخطاء الطبية.
٢. بلغت نسبة إسهام صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة في عام ٢٠٠٢ حوالي ٠,٧ في المائة، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٣,٧ في المائة بعد تطبيق الأنظمة.

٣. إيقاف تصدير نحو ملياري ريال (٥٣٠ مليون دولار) إلى الخارج لصالح شركات إعادة التأمين كانت مرشحة للزيادة مع ازدياد نشاط شركات التأمين في المملكة،

وذلك من خلال إنشاء شركات ضخمة للتأمين تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وإلى ازدهار القطاع الصحي الخاص.

٤. خروج عدد من الشركات والذي يتوقع أن يبلغ أكثر من ٦٠ شركة تأمين من السوق السعودي بصورة نهائية، مثل الشركة العربية الألمانية للتأمين والتي قامت بتصفية أعمال مجموعتها منتصف العام ٢٠٠٣.

٥. حدوث اندماجات بين عدد من الشركات الأخرى المتبقية في السوق من أجل زيادة ملائمتها المالية وتوفير متطلبات الحصول على الترخيص لمزاولة نشاطها بالسوق.

٦. دخول شركات سعودية ومشاركة جديدة إلى السوق. فقد بدأت مجموعتان من المستثمرين السعوديين تضمان أسماء معروفة بتأسيس شركتي تأمين تدخلان السوق لأول مرة، وتقدمتا بطلبين للحصول على ترخيص من مؤسسة النقد.

٧. الخروج من السوق بهدف إعادة التأسيس كما ستفعل شركتا التأمين الأردنية والشرق الأوسط للتأمين، حيث تسعى الأولى والتي تعمل في السوق السعودي منذ ١٩٦٤ من خلال ثلاثة فروع إلى تأسيس شركة جديدة يسهم فيها شركاء سعوديون أفراداً ومؤسسات وبنوك ونسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال. في حين تتفاوض الثانية حالياً مع شركات تأمين أجنبية قادرة على الاستمرارية في السوق السعودية بهدف توفيق أوضاعها.

٨. زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة. فقد تقدم عدد من الشركات الأجنبية العاملة في قطاع التأمين السعودي بالمشاركة مع مستثمرين سعوديين بطلبات للتخخيص بمزاولة أعمال التأمين. ومن أبرز هذه الشركات Royal Sun Alliance (البريطانية)، BUPA (الفرنسية)، Tokyo Marine اليابانية، فضلاً عن شركات عربية مختلفة تمارس أعمالها في السوق السعودية منذ سنوات.

٩. توفير حوالي ١٥ ألف فرصة عمل خلال الـ ١٥ عاما المقبلة يوجه الجزء الأكبر منها للسعوديين مقارنة بحوالي ٢٧٠٠ وظيفة فقط وفرها قطاع التأمين بنهاية ٢٠٠٢ حوالي. حيث تشترط اللائحة التنفيذية ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ٣٠٪ في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة.

١٠. تقليل حجم أموال التأمين التي تخرج خارج السوق السعودي، حيث يبلغ حجم هذه الأموال التي تخرج سنوياً من السوق بحوالي ملياري ريال وهي تشكل حوالي ثلثي حجم السوق الحالي، ذلك أن الشركات العاملة بالسوق هي وسطاء تأمين، مما يعزز بقاء أموال التأمين في السوق المحلي وتعزيز القنوات الاقتصادية للاقتصاد السعودي.

١١. دخول شركات تأمين أجنبية تطرح منتجات تأمينية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فقد سمح المجلس الاقتصادي الأعلى للشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع التأمين وذلك بعد صدور نظام مراقبة شركات التأمين. حيث ترغب تلك الشركات في الدخول في أسواق الدول الإسلامية من خلال طرح منتجات تأمينية تتوافق مع الشريعة الإسلامية نظراً لازدياد الطلب على المنتجات الإسلامية.

١٢. تعزيز فرص انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (WTO). فقد كان إصدار هذا النظام من الشروط المهمة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

١٣. أسهم تطبيق نظام التأمين الإلزامي على رخصة القيادة بالمملكة في ضخ أموال جديدة في قطاع التأمين قدرت بحوالي ٤٥٠ مليون ريال بنهاية ٢٠٠٢م هي إجمالي التأمين على ١,٥ مليون رخصة قيادة بسعر متوسط للوثيقة بلغ ٣٠٠ ريال. ويتوقع ضخ المزيد من الأموال لهذا القطاع حيث يبلغ عدد رخص القيادة في المملكة أكثر من ثلاثة ملايين رخصة قيادة.

١٤. توفير مصادر إيرادات جديدة للدولة حيث تشترط اللائحة إيداع وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تبلغ ١٠٪ من رأس المال الشركة المدفوع، وللمؤسسة أن ترفع هذه النسبة بحد أقصى إلى ١٥٪، وتكون إيرادات هذه الوديعة للمؤسسة.

١٥. توفير مصادر تمويل جديدة للاقتصاد السعودي حيث تشترط اللائحة ألا يتجاوز الاستثمار خارج الأراضي السعودية ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات، كما تشترط على شركات التأمين الاحتفاظ بما لا يقل عن ٣٠٪ من مجموع مبالغ الاشتراكات، والالتزام بإعادة تأمين ما نسبته ٣٠٪ من مجموع الاشتراكات على الأقل داخل المملكة.

## الخاتمة

مر نشاط التأمين التعاوني في السعودية بمرحتين رئيسيتين: الأولى في نهاية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي حيث ظهرت شركات تأمين تعاونية تمارس العمل التأميني ومقارها خارج المملكة في السودان وديبي والبحرين وغيرها، والثانية في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي عندما ظهرت أول شركة تأمين تعاوني سعودية. إلا إن السعودية لم تدخل في مرحلة تحديد الإطار النظامي إلا في عام ١٩٩٩ وذلك عند صدور نظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية، والذي تبعه نظام التأمين الإلزامي على رخص قيادة المركبات في عام ٢٠٠١، وتبعه أخيراً نظام مراقبة شركات التأمين ولائحته التنفيذية في العام ٢٠٠٣.

وقد تبين من الدراسة اتصاف السوق قبل صدور هذه الأنظمة بقدر كبير نسبياً من المنافسة بين الشركات نظراً لارتفاع عدد الشركات العاملة في السوق قبل صدور الأنظمة مقارنة بعدد الشركات العاملة في السوق بعد صدور الأنظمة، وبقدر كبير نسبياً من حرية الدخول إلى السوق بالنسبة للشركات.

وتبين أن الوضع السابق قد كفّل حرية الاختيار لكل من شركات التأمين وللمستهلكين. فقد تمتعت شركات التأمين بحرية الاختيار بين تطبيق صيغة التأمين التعاوني، وتطبيق صيغة التأمين التجاري. وتمتع المستهلكون بحرية الاختيار بين التأمين وعدم التأمين، وتمتعوا أيضاً بحرية الاختيار بين شراء وثيقة تأمين تعاوني وشراء وثيقة تأمين تجاري على افراض أنهم اختاروا التأمين.

كما تبين اتجاه أنظمة التأمين ولوائحها التنفيذية إلى تضيق مساحة المنافسة الموجودة بين الشركات من خلال قصر السوق على التأمين التعاوني فقط والذي يعني اتجاه السوق إلى الاحتكار المطلق بالنظر إلى نوعية التأمين المطبقة، وإلى تقييد حرية دخول المشروعات إلى السوق من خلال ما تضمنته من شروط مما يعني اتجاه السوق إلى نموذج احتكار القلة بالنظر إلى مواصفات السوق من حيث عدد الشركات العاملة فيه وبالنظر

إلى ضوابط دخول وخروج المشروعات من السوق، وإلى تقييد حرية الأفراد في الاختيار وذلك من خلال إلزامية التأمين الصحي وإلزامية تأمين الرخصة ومن خلال قصر صيغ التأمين المتاحة أمام المستهلك على صيغة التأمين التعاوني فقط، والتي تعني في مجموعها تضيق مبدأ سيادة المستهلك الذي يميز نظام السوق الحر.

كما تبين أيضاً تحقيق تلك الأنظمة لمصالح اقتصادية لكل من شركات التأمين والدولة والمستهلكين.

والله سبحانه وتعالى أعلم

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم

## قائمة المراجع

١. الراصد الأسبوعي. الاثنين ٢٠/٩/٢٠٠٤. العدد ١٨٢. السنة الرابعة.
٢. الرياض الاقتصادي. الأربعاء ١٧ جمادى الأولى ١٤٢٤. العدد ١٢٨٠٨ السنة ٣٩.
٣. الرياض الاقتصادي. الثلاثاء ٧ شعبان ١٤٢٥. العدد ١٣٢٤١ السنة ٤٠.
٤. صحيفة أخبار الخليج. السبت ١٣ نوفمبر ٢٠٠٤ الموافق ١ شوال ١٤٢٥هـ. العدد ٩٧٣١.
٥. صحيفة الاقتصادية. العدد ٤٠٥٤. ١٥/١١/٢٠٠٤.
٦. صحيفة الرياض. العدد ١٢٥٦٧ الأربعاء ١٥/٩/١٤٢٣هـ.
٧. صحيفة الشرق الأوسط. ٢٠ يوليو ٢٠٠٣.
٨. صحيفة الشرق الأوسط. ٥ أغسطس ٢٠٠٣.
٩. صحيفة الشرق الأوسط. ٢٣ أبريل ٢٠٠٤.
١٠. صحيفة الوطن. الأحد ١٠ رمضان ١٤٢٥ الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤م. العدد ١٤٨٦. السنة الخامسة.
١١. صحيفة الوطن. الاثنين ٢٤ شوال ١٤٢٥. ٦ ديسمبر ٢٠٠٤م. العدد ١٥٢٩. السنة الخامسة.
١٢. صحيفة أم القرى. العدد ٣٧٦٢ وتاريخ ٣٠ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ.
١٣. صحيفة أم القرى. العدد ٣٨٩٦ بتاريخ ١٠/٤/١٤٢٣هـ.
١٤. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. نشرة الأربعاء: ٢٨/١١/٢٠٠٤م.

١٥. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. نشرة الجمعية: ٢٠٠٤/١٢/٣م.

١٦. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. نشرة الأربعاء: ٢٠٠٤/١٢/٨م.

١٧. محرك البحث : [www.google.com](http://www.google.com)

١٨. محمد بن سليمان الجاسر. تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل. ندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)». وزارة التخطيط. الرياض. ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

١٩. موقع الشركة الإسلامية العربية للتأمين: [www.iaic.com](http://www.iaic.com)

٢٠. موقع الشركة الوطنية للتأمين التعاوني [www.ncci.com.sa](http://www.ncci.com.sa)

٢١. موقع بنك الجزيرة السعودي: [www.baj.com.sa](http://www.baj.com.sa)

٢٢. موقع مؤسسة النقد العربي السعودي: [www.sama.gov.sa](http://www.sama.gov.sa)

٢٣. موقع محامو المملكة ( موسوعة الأنظمة السعودية):

[www.mohamoon-ksa.com](http://www.mohamoon-ksa.com)

٢٤. موقع وزارة الصحة السعودية: [www.moh.gov.sa](http://www.moh.gov.sa)



سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة

د/ هاء الدين محمود محمد منصور

في موضوع الحوار بين الحضارات

(دفاعاً عن الإسلام وليس دفاعاً عن المسلمين).

## سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة

### في الحكم والإدارة

لكتور/ بهاء الدين محمود محمد منصور (\*)

#### ١- مقدمة:

الأصل في البيان الإسلامي هو ما جاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وفي موضوع السلطة والنفوذ وطرق اكتسابهما وتداولهما والتعامل معهما سواء كان الفرد حاكماً أو محكوماً، وسواء كان في وسط سلم السلطة فوفه أصحاب سلطة أو كان من أعلى سلم السلطة وتحت حكمه من يلقون أوامره ويستطيع أن يمارس نفوذاً عليهم، فقد بين القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أحكاماً لهذه العلاقات، هذه الأحكام واضحة تماماً وضوحاً لا لبس فيه، وذلك في الإطار العام للمعاملات الإسلامية المشروعة، ثم في الأحكام المخصصة في موضوع السلطة والحكم، وأخيراً في البيان العملي في السنة النبوية الشريفة التي هي نفسها ما اتبعه الخلفاء الراشدون في الحكم والإدارة.

وإذا كان الأمر كذلك، له إطار وأحكام مفصلة وسنة تبين أصول التطبيق، فلم زهد المسلمون عنه ومن أين وكيف ظهرت الأفكار والتنظيم السياسية المُسمّاة بالإسلامية من بعد الخلافة الراشدة مزاحةً لسنة الرسول الكريم ﷺ في الحكم والإدارة حتى كادت تطمسها في زحام ما يُعرض في الساحة السياسية الإسلامية.

موضوع هذه المقالة هو بيان الفاصل بين ما جاء به القرآن الكريم وبينه رسول الله ﷺ في سنته المشرفة وما يشيع من أفكار هي من إبداعات المسلمين وتسمى في الأدبيات

(\*) P.O. Box 109 Helwan, Zip code 11421 Cairo, Egypt  
e-mail: bahaamansour@hotmail.com

والعلوم الاجتماعية باسم الفكر السياسي الإسلامي والنظم السياسية الإسلامية، بينما  
تحتوي في حقيقة الأمر ضمناً أو صراحة ما يناقض أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم،  
وبين المدير وما يحق له في استخدام السلطة العامة كما بين الله وأوضح رسوله ﷺ،  
وسواءً كان ابتداء النظام سابقاً للفكر المبرور له أو كان الفكر هو الذي رُكِّد النظام  
فالتزاح بين الفكر والنظام السياسي المرافق والمبرر لوجوده لا يسمح بانفصالهما.

بعد هذه المقدمة، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ الأول منها يبين ما جاء في  
القرآن والسنة النبوية المشرفة عن موضوع علاقات الحكم والإدارة وإثبات أنها سنة  
واجبة الاتباع شأنها شأن باقي السنن النبوية التي يحرص المسلمون على اتباعها وهذا  
القسم يحتوي على ملخص عام لما جاء في المقال السابق «سنة الرسول الكريم وخلفائه  
الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحدث»<sup>(١)</sup>، والثاني الظروف التي أدت إلى  
انحراف المسلمين عن سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة مع  
بيان أهم ما أفرزه هذا الانحراف من إبداعات وابتداعات في الفكر السياسي لدى  
المسلمين، ومدى إمكان إلتصافها لما جاء في القرآن والسنة النبوية المشرفة في موضوع  
الحكم والإدارة، أما الثالث فيمثل تأملاً في الظروف السياسية المعاصرة ومدى الخير أو  
الضرر الناتج عن انتساب هذه الابتداعات للإسلام وتأثيرها على سمعته باعتباره ديناً  
عالمياً، وتأثيرها على مستقبل المسلمين أنفسهم نتيجة لاعتناقها بدلاً عن شرع الله  
الأمثل وسنة رسوله الكريم ﷺ في الحكم والإدارة، وما هي عناصر الظروف المعاصرة  
التي يمكن أن تاتسر على مستقبل هذه السنة النبوية الشريفة.

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحدث»،  
د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز  
صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة المصبعة - العدد الثاني  
والعشرون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

## ٢- القرآن والسنة النبوية المشرفة في موضوع الحكم والإدارة<sup>(١)</sup>:

من الثابت أن الإسلام تتكامل فيه العقيدة مع الشريعة ، والعقيدة تُبنى على توحيد الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء بيده الملك وهو على كل شيء قدير ، وأن له شريعةً كونية مبنية على العدل المطلق بين مخلوقاته والتكامل المطلق بين أدوارهم لإعمار الكون والحفاظ عليه ، فهو الخالق المهيمن الكبير المتعال وهو السلام الغفور الودود ، وعلى غرار شريعته الكونية جاءت شريعته السماوية في كل أديانه الكريمة عدلاً مطلقاً ووداً ورحمة لكل مخلوقاته.

الإسلام هو آخر الشرائع السماوية والمهيمن عليها بمعنى المرجع لكل ما جاء فيها ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جُنَاحًا مِّنْكُمْ شُرْعَةٌ وَمِنَاجَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَلَسْتَبْقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقد بين الله سبحانه وتعالى شريعته القيمة في القرآن الكريم ، وأكمل بيانه بأمثلة عملية واضحة في السنة النبوية المشرفة وعرفنا أنها وحي يوحى إلى رسوله الكريم ﷺ حتى نتبعها ونعلم موقعها من شريعة الله الكونية في العدل والرحمة ، ليس في الإسلام كهانة ولا كهنوت ولا إمامة مستقلة تشرع بما لم يأت به الله ورسوله ﷺ ، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] ، بمعنى أطيعوا الله ، فهو مصدر للتشريع ، وأطيعوا الرسول فهو مصدر للتشريع يوحى إليه ، ويكمل هذا المفهوم أنه معصوم من الخطأ ﴿وَالْتَجَمَ إِذَا هُوَ \* مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى \* وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى \* إِنْ هُوَ

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة» ،

د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

إلا وخي يوحى \* عَمَّة شَدِيدُ الْقُوَى» [النجم: ٥٠-١]، لأن هذه العصمة ضرورية طالما له حق التشريع، أما أولى الأمر منكم فأطيعوهم طالما أطاعوا الله ورسوله فهم ليسوا مصدرا للتشريع، وهذا ما حرص على بيانه، أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، عندما طلب كل منهما في بدء حكمه التقويم والنصيحة مبينين أنهما غير معصومين من الخطأ، فهذا أبو بكر في خطبته «إن الله اصطفى محمدا على العالمين وعصمه من الآفات؛ وإنما أنا متبع ولست بمبتدع؛ فإن استقممت فتابعوني، وإن زغت فقوموني»<sup>(١)</sup>، وهذا عمر «أعيتوني على نفسي بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإحضارني النصيحة فيما ولاني الله من أمركم»<sup>(٢)</sup>، هذا على الرغم من أنهما أعف الناس عن السلطة والمال العام، بل وأكثر الناس علما بالشريعة الإسلامية، لكنه إعلان للحقوق والواجبات لتعليم من يأتي من بعدهم<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يتضح أن هناك سنة واضحة ذات خصائص مميزة في الحكم والإدارة يتبعها كل من أراد أن ينزه نفسه عن الهوى، ويتأول معانيها كل من اتبع هواه وانحرف بنفسه عنها، سنة يجب على المسلمين اتباعها وشأنها في ذلك شأن باقي السنن النبوية الشريفة في العقائد والمعاملات، وإن كانت تختلف عن باقي السنن الأخرى في أن مغريات خرقها هائلة بالمقارنة بغيرها، فالسلطة هي أقرب الطرق للمتبع كلها بمجرد إصدار

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المجلد الثاني (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٢٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة). الجزء الأول؛ ص ٩٣، ٩٤.

(٣) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

الأوامر المباشرة فضلاً عن أنها أقرب الطرق لاقتناء المال والثروة بالترجح منها بطرق مباشرة وغير مباشرة<sup>(١)</sup>.

السنة النبوية المشرفة في الحكم والإدارة ليست إلا التطبيق الخاص لمبادئ وقواعد المعاملات الإسلامية في أمور الحكم والإدارة، وبالتالي فهي تلتزم بهذه المبادئ والقواعد ولا تخرج عن الإطار العام للمعاملات الإسلامية، وتلتزم أيضاً بما أمر الله به خاصة في موضوع الحكم والإدارة، ثم يأتي البيان العملي في الحكم والقيادة والإدارة كما أوحى الله به لرسوله الكريم ﷺ لتعليم المسلمين أمور دينهم على مدى ممارسته لهذا الأمر وخاصة تلك الفترة التي قاد وحكم فيها المسلمين على مدى عشر سنوات في المدينة المنورة.

## ٢-٩- الإطار العام للمعاملات في الإسلام

السنة النبوية الشريفة في الحكم والإدارة تستند أول ما تستند على مبادئ وقواعد المعاملات الإسلامية في العدل والرحمة كما جاءت في تعاليم القرآن الكريم وعموم السنة النبوية المشرفة، ولها إطار عام غير مسموح بالتعدي عليه وإلا خرجت الأعمال عن حدود الإسلام.

في موضوع الإطار العام للمعاملات الإسلامية، يهدف الإسلام إلى العدل في كافة المعاملات الخاصة بالسلطة وتداولها واستخداماتها، كما يهدف إلى ذلك أيضاً في كافة المعاملات المالية والاقتصادية؛ حيث يقول الله في محكم آياته ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْفُحْشَى يَعْظُمُ عَلَيْكُمْ لَنْ تَجْعُلُوا لِلنَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ صَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ صَبِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ولم يعط هذا الحق لأحد من الأنبياء وبالتالي لا حق لحاكم أو موظف عام بالبغى على محكوم من عارسون عليهم السلطة ويقول الله في محكم آياته ﴿هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ رَبِّيَ الْفَوَاحِشُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ مِنْطَقًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

أما بخصوص التعامل في الأموال والتبادل الاقتصادي فقد حرم الله أكل أموال الناس بالباطل حيث يقول في محكم آياته ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. أما عن التلاعب في الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم في تبادل السلع الاقتصادية، فأمر الله واضح ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا الصَّكَّانَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَخْصُوا الْفَسَّاسَ فِي شَيْءٍ لَهُمْ وَلَا تَغْشُوا فِي الْأَرْضِ فَسْعِينَ﴾ [هود: ٨٥] ، ويخص الله سبحانه وهو العليم الخبير بالتحذير للإدلاء بأموال الناس بالباطل للحكام ، ومن الناحية الأخرى فهو تحريم الربح من السلطة حيث يقول في محكم آياته ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَكَلَّوْا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِثْمٍ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وأوجب أيضاً تخاسية بين الناس على الأموال حفاظاً على حقوق العباد حيث يقول سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَلَّيْتُمْ بَيْنَ إِلَى لِحْجٍ مُمْسَى فَلَا تُكْنِبُوهُ وَلْيَكْتَسِبْ بَيْنَكُمْ كَتَبَ بِالْعَدْلِ وَلَا يَلْبِ كَتَبَ أَنْ يَكْتَسِبَ كَمَا عَلَّمَ اللَّهُ فَلْيَكْتَسِبْ وَيُمَكِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْحَسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مَسْفِيحًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمَكِّلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا

الْأُخْرَى وَلَا يَلْبِ الشُّهَادَ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْلَمُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ لِحْبِهِ  
ثَلَاثُ أَلْفِ سَطْرٍ عِنْدَ اللَّهِ وَالْقَوْمَ لِلشُّهَادَةِ وَأَلَسَ الْأَتْرَافُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً  
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ وَلَا يُضَارَّ كِتَابٌ وَلَا  
شَهِيدٌ وَإِنْ تَقْطَعُوا قِطْعَةً مِّنْهُ فَمِنَ الْبُغْثِ وَقُتِلُوا اللَّهُ وَيُعَذِّبُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ  
عَلِيمٌ [البقرة: ٢٨٢].

والشيء بالشيء يذكر، فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد حرم أكل أموال الناس  
بالباطل في تبادل السلع والخدمات المالية والاقتصادية بل يجب أن يتعفف من يستطيع  
أكل أموال الناس بالباطل عن ذلك ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى وابتغاء شرعه، فإن من  
باب أولى أن تكون طاعة الله في موضوعات السلطة وتداولها أشد لأن عدم العدل فيها  
ينتج عنه اعتداء على حرمان الأبرياء وحرمانهم، أي هو ارتكاب جرائم النفس بواسطة  
الأقوياء ظلماً وعدواناً على الضعفاء وهي أشد من ارتكابهم جرائم الأموال في حق  
الضعفاء ظلماً وعدواناً.

وهكذا وضع الله حدوداً للتعامل لا يتعداها أحد مسلماً أو غير مسلم، مثل جرائم  
القتل أو السرقة أو الزنا والاعتداء على الأنساب دون إقامة الحدود التي أوضحها الله  
سبحانه وتعالى في شرعه الخفيف، فضلاً عما هو محرم مما يندرج تحت صور البغى  
والتعدي على الآخرين، فإذا اختلفوا فإن أساس التقاضي العادل وأركانها يرعاها الله  
بنفسه في آيات محكمات ويتوعد الخارج عن هذه الأساس أشد العذاب، حيث تقع كل  
هذه المعاملات على أسس متين من وجوب القسط في الشهادة وعدم كتمها وتحريم  
قول الزور، وتلك أهم أساس إقامة العدل في جميع المعاملات بين الأفراد وفي ساحات  
القضاء، بل تكفي وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامة، حيث يأمر الله سبحانه من  
يتكلم أن يعدل فيما يقول، انظر الآية الكرعة ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ  
حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْثِ وَالْمِيزَانَ بَقِصْطٍ لَا تَكُلْ فَنسًا إِلَّا وَمَنْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا  
وَلَوْ كُنَّا ذَا قُرْبَىٰ وَبَعْدَ اللَّهِ لَوَقَرْنَا لَكُمْ وَمَنْعَكُمْ بِهِ لَعُنْكُمْ تَنْكُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]،

وأيضا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ تَتَلَوَّا أَخْلَاُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَتَقُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨] وأيضا أمر بعدم كتم الشهادة ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَغْضًا فليؤَدِّ الَّذِي لُوْثِمَ لِمَاقَلَتِهِ وَلْيُنَاقِ اللَّهَ رَيْتَهُ وَلَا تُكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَيَكْتُمْهَا فِيهِ أَمْرٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وحرّم قول الزور ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُظْمِرْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْاَنْعَامُ إِلَّا مَا يُنْفَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، أما القصاص فالمبدأ واضح ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كلّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصديق لقادتنا لاتباع الآخرين ولو خرقنا إحداها خرقا الآخرين، مثالٌ لذلك أنه لو فرض وأصدق الحكام المنحرفون عن شرع الله الخيف وسنة رسوله الكريم ﷺ في الحكم والإدارة شهاداتهم هم وأعوانهم من الوزراء وأعوان الوزراء والخبراء ولم يكتموها ويكتسبوا لعنة الله عليهم باعتبارهم شهود زور أو كانوا شهادة لما جرعوا على ارتكاب جرائمهم ضد المجتمع وضد الأفراد وما اقترفوه من أموال لا حق لهم فيها، فهم يعلمون بما لديهم من سطوة أنهم لن يضطروا إلى الإعلان عنها أو الاعتراف بها.

## ٢-٢- سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة<sup>(١)</sup>:

من داخل الإطار العام للمعاملات الإسلامية ومستنداً عليه، جاء البيان القرآني عن العدل في المعاملات عامة مع التعفف عن السلطة وعدم التربع منها باقتناء النفوذ أو اقتناص القرص والربح منها، وفي موضوع الحكم والإدارة جاءت الإشارة الخاصة

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.



بالشورى، وفي ذلك يقول سبحانه ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْبَأْ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَتَلَوِّزْهُمْ فِيَ الْأَمْرِ قَلِيلًا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ويؤكد الله عن مجتمع المسلمين ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وأقل ما يعنيه ذلك ألا يضار إنسان يعرض رأيه أمام حاكم طالما لا يؤذى الآخرين أو يضر الدولة والمجتمع، حتى لو اختلف فى الراى مع أصحاب السلطة، هذا فضلاً عن أن كثرة الراى وتنوعه تؤدى إلى الوصول إلى القرار الأمثل.

وعن عدم الريح من السلطة أو التسيد بها على الآخرين، كان الرسول الكريم ﷺ وبحق على خلق عظيم ورحمة للعالمين، فقد كان قرآنا يمشى على الأرض فلم يامر أصحابه بشيء إلا وطبقه على نفسه صغيراً كان أو كبيراً وعلى الرغم من مكانته العالية بين أصحابه إلا أنه لم يخص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال، وكما أنه سلك ذلك لكرمه وعظيم خلقه، فقد سلكه أيضاً امتثالاً لأمر الله حتى تكون واجباً على الحكام من بعده، ففي ذلك يأتى أمر الله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا \* وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]، ولم يذكر أنه مباح لأحد من أسرته بأن يؤثر نفسه بشئ لم يبيحه لجمهور المسلمين كافة، وعنه تنقل الأحاديث الشريفة فى تأكيد ذلك لدرء الشفاعة فى الحدود «والله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها» حيث لا اعتداء على أحد بقول أو عمل حتى أحبه أصحابه.

وفى ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذى توفى فيه عبرة ودروس للمسلمين عامة وللحكام وأصحاب السلطة والنفوذ خاصة، لم يذكر عن الرسول الكريم ﷺ موقف ظلم فيه أحداً من الناس مسلماً أو غير مسلم، قبل نزول الوحي عليه أو بعده،

وعند استشعاره الوفاة في مرضه الأخير حرص على وضع سنته الكريمة في رد المظالم قبل الوفاة ، أو مغادرة المنصب حيث ورد في تاريخ الطبري<sup>(١)</sup> عن الفضل بن عباس ، قال : جاءني رسول الله ﷺ فخرجت إليه فوجدته موعو كآ قد عصب رأسه ، فقال : خذ بيدي يا فضل ، فأخذت بيده حتى جلس على المنبر ، ثم قال : ناد في الناس . فاجتمعوا إليه ، فقال : أما بعد أيها الناس ، فإني أجد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ؛ وإنه قد دنا مني حقوقٌ من بين أظهركم ، فمن كنت جلدت له ظهراً فهذا ظهري فليستقد منه ، ومن كنت شتمت له عرضاً فهذا عرضي فليستقد منه ؛ ألا إن الشحنة ليست من طبعي ولا من شأني ، ألا وإن أحبكم إلى من أخذ مني حقاً إن كان له ، أو حللني فلقيت الله وأنا طيب النفس ؛ وقد أرى أن هذا غير مغني عني حتى أقوم فيكم مراراً .

قال الفضل ثم قام فصلى الظهر ، ثم رجع فجلس على المنبر ، فعاد لمقاتته الأولى في الشحنة وغيرها ، فقام رجل فقال يا رسول الله ؛ إن لي عندك ثلاثة دراهم ، قال أعطه يا فضل ، فأمرته فجلس ، ثم قال : أيها الناس ، من كان عنده شيء فليؤده ولا يقول فضوح الدنيا ، ألا وإن فضوح الدنيا أيسر من فضوح الآخرة<sup>(٢)</sup> .

ثم كانت الوصية التالية<sup>(٣)</sup> إني لكم بشير ونذير ، لا تعلوا على الله في عباده وبلاده ؛ فإنه قال لي ولكم : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَتْنًا فَنَعْبُدُ الْغَافِقِينَ ﴾ [القصص : ٨٣] . وقال ﴿ الَّذِينَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر : ٦٠] . فقلنا متى أجلك ؟ قال : قد دنى الفراق والمنقلب إلى الله وإلى سيرة المنتهى .

أما الثانية<sup>(٤)</sup> أنه كان عنده صلى الله عليه وسلم أول ما اشتد به المرض سبعة دنائير

(٢١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٢٢٧

(٣) للمرجع السابق، ص ٢٢٨ .

(٤) «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ (الطبعة السادسة عشرة) . ص ٥٠٣ .

خاف أن يقبضه الله إليه وما تزال باقية عنده ، فأمر أهله أن يتصدقوا بها . ولكن اشتغال أهله بتمريضه أنساهم تنفيذ أمره . فلما أفاق يوم الأحد الذي سبق وفاته من إغمائه سألمهم : ما فعلوا بها؟ فأجابت عائشة أنها ما زالت عندها . فطلب إليها أن تحضرها ، وضعها في كفه ثم قال : « ما ظن محمد بربه لو لقي الله وعنده هذه » . ثم تصدق بها جميعا على فقراء المسلمين<sup>(١)</sup> . بل إن رسول الله ﷺ قد أكد<sup>(٢)</sup> : « لا نورث ( ويقصد معشر الأنبياء ) ، ما تركناه فهو صدقة ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال<sup>(٣)</sup> » .

وهكذا كانت ولايته صلى الله عليه وسلم ، لا ظلم ولا قمع بسلطة ولا مال ، يأكل مما يأكل عامة المسلمين وليس مما يلبس عامتهم من يدخل عليه في أصحابه لا يعرفه من بينهم حيث لا يميز نفسه في مجلسه ولا ملبسه وعند الوفاة تصفية لأى حقوق تخص الغير وتقع لديه سواء من الحقوق الناتجة عن ممارسة السلطة والنفوذ أو الناتجة عن الولاية في المال العام ، ثم تأكيد لكل ذلك بأن يلقي ربه دون أن يورث شيئا لأهله .

## ٢-٣ : ولاية الخلفاء الراشدين للقيادة في المجتمع

قد علم الخلفاء الراشدون هذه السنة النبوية الكريمة في الحكم والإدارة واتبعوها بدقة ، حيث لم تختلف ولاية الخلفاء الراشدين عن ولاية رسول الله ﷺ من حيث العفة عن الاستفادة من أبهة السلطة أو التمتع بالنفوذ أو الربح من السلطة بأى شكل كان بل كانت أمانة وتكليفاً يحملوه أملاً في الثواب من الله سبحانه وتعالى ، كما حرصوا على مبدأ الشورى في الحكم والإدارة<sup>(٤)</sup> ، ولكن الإضافة التي حرص على إضافتها صاحباً رسول الله ﷺ ؛ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، خاصة أنهما تعاقبا على الحكم من بعده ولتكون دستوراً لمن يتولى أمر المسلمين من بعدهم ؛ هي حق الرعية في محاسبة الحاكم

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠٢ .

(٢، ٣) « تاريخ الطبري ، تاريخ الأمم والملوك » ، الطبري ، مرجع سابق . ص ٢٣٦ .

(٤) « سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة » ، بيان لعناصر الحديث ، د. بهاء الدين محمود منصور ، مرجع سابق .

على السلطة المفوضة إليه وتقويمه والمرجع في ذلك هو القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ .

انظر إلى أول ما نطق به سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه فور توليه الخلافة عن رسول الله ﷺ (١) . حيث قال : «يا أيها الناس إنما أنا مثلكم ؛ وإلى لا أدرى لعلكم متكلفوني ما كان رسول الله ﷺ يطيق ؛ إن الله اصطفى عمداً على العالمين وعصمه من الآفات ؛ وإنما أنا متبع ولست بمبتدع ؛ فإن استقممت فتابعوني ، وإن زغت فقوموني ؛ وإن رسول الله ﷺ قبض وليس أحد من هذه الأمة يطلبه بمظلمة ضربة سوط فما دونها ؛ ألا وإن لي شيطاناً يعزيني ؛ فإذا أناني فاجتنبوني ؛ لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم ، وأنتم تغدون وتروحون في أجل قد غيب عنكم علمه ؛ فإن استطعتم ألا يمضي عنكم هذا الأجل إلا وأنتم في عمل صالح فافعلوا» ثم استمر رضى الله عنه في موضوعات أخرى من الشئون والنصائح العامة (٢) .

أنظر أيضاً كيف تعفف عن أموال المسلمين وهو في الولاية (٣) ، حيث تعفف عن أخذ مقابل لعمله على الشأن العام للمسلمين وهو رئيس الدولة ، وعندما نصحه الناس بالنفخ لعمله في رئاسة الدولة وترك ما دون ذلك «فترك التجارة واستنق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوماً بيوم ، ويحج ويعتمر» . وكان الذي فرضوا له ستة آلاف درهم . فلما حضرته الوفاة ، قال : ردوا ما عندنا من مال المسلمين ؛ فباني لا أصيب من هذا المال شيئاً ، وإن أرضي التي يمكن كذا وكذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم ؛ فدفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه ، ولقوْحاً وعبداً صيقلاً ، وقطيفة ما تساوى خمسة دراهم ؛ فقال عمر رضي الله عنه : لقد أتعب من بعده .

(٢٠١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٢٤٤.

٢٤٥.

(٢٠٤) المرجع السابق. ص ٣٥٤ ، ٣٥٥.

وقال عليّ بن محمد - فيما حدثني أبوزيد عنه في حديثه عن القوم الذين ذكرت روايته عنهم - قال أبوبكر رضي الله عنه: انظروا كم أنفقت منذ وليت من بيت المال فاقضوه عني. فوجدوا مبلغه ثمانية آلاف درهم في ولايته<sup>(١)</sup>.

وهكذا كانت ولايته رضي الله عنه، تماماً على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا ظلم ولا تمتع بسلطة ولا مال يأكل مما يأكل عامة المسلمين وليس مما ليس عامتهم، من يدخل عليه في أصحابه لا يعرفه من بينهم حيث لا يميز نفسه في مجلسه ولا ملبسه مع التأكيد من لحظة بداية ولايته على الفرق بين الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم المزيّد بالوحي والمعصوم من الخطأ وذلك الذي يخلفه من البشر، مرجعه اتباع القرآن والسنة ولا يشدع؛ فإن استقام فليتبعه المسلمون، وإن زاغ فليقوموه (وهذا يعني أن من حقهم محاسبته على السلطة العامة المفوضة إليه)، وعند الوفاة تصفية لأي حقوق تخص الغير وتقع لديه سواء من الحقوق الناتجة عن ممارسة السلطة والنفوذ أو الناتجة عن الولاية في المال العام، ثم تأكيد لكل ذلك بأن يلقي ربه دون أن يورث شيئاً لأهله مما حصل عليه من المال العام.

هذا سيدنا أبوبكر رضي الله عنه، فماذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ من أراد أن يفهم عمر رضي الله عنه فعليه أن يستحضر الحديث الشريف: «جعل الله الحق على لسان عمر وقلبه»<sup>(٢)</sup>، وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم «عمر معي وأنا مع عمر»، والحق بعدى مع عمر حيث كان»<sup>(٣)</sup>. فكان شديداً في الحق على نفسه أولاً وعلى أهل بيته ثانياً ثم على ولاته وكبار دولته، ينتصر للعدل طاعة لله سبحانه وحجاً في العدل جُبل عليه حتى أصبح علماً على ذلك، يلوذ به الضعفاء والمظلومون فينتصر لهم على كل جبار وظالم.

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٣٥٤، ٣٥٥.  
(٢) «الفروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثالثة). القلاف

(٣) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٢٢٧

هذا أول خطاب له يخرج به إلى الناس في المسجد في ثالث أيام ولايته، يرسم به سياسة دولته<sup>(١)</sup>: «ثم إنني وليت أمرركم أيها الناس. فاعلموا أن تلك الشدة قد أضعفت، ولكنها تكون على أهل الظلم والتعدي على المسلمين. فأما أهل السلامة والدين والقصد فانا ألين لهم من بعضهم لبعض، ولست أدع أحداً يظلم أحداً أو يتعدي عليه حتى أضع عنده على الأرض، وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يدعن بالحق. واني بعد شدتي تلك أضع خدي على الأرض لأهل العفاف وأهل الكفاف. ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخلووني بها:

لكم على ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه. ولكم على إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا بحقه، ولكم على أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم إن شاء الله تعالى، وأسد ثغوركم. ولكم على ألا ألقىكم في المهالك، ولا أجركم في ثغوركم (أي جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم)، وإذا غبتم في البعث فانا أبو العيال.

فاتقوا الله، عباد الله، وأعينوني على أنفسكم بكفها عني، وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإحضاري النصيحة فيما ولاني الله من أمركم. أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم»<sup>(٢)</sup>.

وقد مثل يوماً عما يحل له من مال الله، فقال: «أنا أخبركم بما استحل منه؛ يحل لي حلتان: حلة في الشتاء وحلة في القيظ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قریش ليس بأغناهم ولا أفقرهم. ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم». وكان يقول: «إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم، فإن استغيت عففت عنه، وإن التفرت أكلت بالمعروف»<sup>(٣)</sup>. وكان تعفقه عما في بيت

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة

الثامنة). الجزء الأول؛ ص ٩٣، ٩٤.

(٢) المرجع السابق؛ ص ٩٣، ٩٤.

(٣) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ١٩٤.

المال يبلغ به في بعض الأحيان حد الحرج. اشتكى يوما فوصف له العسل، وفي بيت المال عكة منه، فلما كان على المنبر قال: «إن أذنتم لي فيها وإلا فإنها عليّ حرام»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>. ورأى المسلمون ما رأوا من شدته على نفسه، فذهبوا إلى ابنته حفصة أم المؤمنين. فقالوا لها: «أبى عمر إلا شدة على نفسه وحصرأ، وقد بسط الله الرزق فليسط في هذا الفضي فيما شاء منه، وهو في حل من جماعة المسلمين». وكأنا قاربهم حفصة في هواهم، فلما دجّل عليها عمر أخبرته بالذي قالوا، فكان جوابه: «يا حفصة بنت عمر، نصحت قومك وغششت أباك. إنما حق أهلي في نفسي ومالي، فأما في ديني وأمانتي فلا»<sup>(٣)</sup>.

يستطيع القارئ أن يتأكد من صدق عمر عليه السلام في تطبيق هذا الدستور في الحكم من مراجعة سيرته<sup>(٤)</sup>، والتأكد من عدله ورحمته وأمانته وعفته عن السلطة والمال العام وتطبيقه هذه المبادئ على نفسه أولا ثم أهل بيته ثم كبار رجال دولته ثم عامة الناس. هذا هو عمر عليه السلام، لكن نذكر من كل سيرته العطرة تلك الواقعة كيان عملي لكل سمات عصره<sup>(٥)</sup>:

«جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر ك نصيب واحد منهم. قيل: واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا، فندب الناس للجهاد، فقال له رجل: لا سمعنا ولا طاعة. فقال عمر: ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا؛ لقد خرج في نصيبك من الأبرار اليمنية

(١) المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٢) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق، ص ٥٦٩.

(٣) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٤) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق.

- «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، مرجع سابق.

- «عقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق.

(٥) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ١٩٤.

بُرد واحد ، وهو لا يكفيك ثوبا ، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل ؟ فالتفت عمر رضي الله عنه إلى ابنه قائلاً: أجه يا عبد الله. فقال عبد الله رضي الله عنه: لقد ناولته من بردى فأتم قميصه منه. قال الرجل: أما الآن فالسمع والطاعة<sup>(١)</sup>.

تأمل هذه الواقعة وتعجب ، هذا رئيس الدولة يتعامل مع المال العام باعتبار أن له حرمة كحرمة مال الجيم فلم يأخذ منه إلا ما تشتد حاجته إليه ومثله مثل غيره ، ثم هذا رجل من العامة يحاسبه على المال العام فيجيب عليه ولا يتكبر . رئيس الدولة يسير بين الناس ويتحاور معهم بلا حراسة ولا جند ولا حملة مياخر يسكنون له الناس بالذوق وبالعافية ، وهذا يعنى أيضاً حرمة السلطة العامة حرمة مساوية لحرمة المال العام ؛ أى لا تستخدم إلا فيما فوضت له. أما عن قبول مبدأ محاسبة رئيس الدولة (و ما دونه من الموظفين العموميين ) من قبل رعايا الدولة فمبدأ كان ينقله عمر ببساطة وعفوية وكان الناس قد جبلت عليه.

وعمر رضي الله عنه هو الذى قال لعمر بن العاص: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وهو يقتض من لصالح أحد أبناء البلاد التى فتحت فى عهده وهو المصرى الذى ضربه ابن عمرو وهو يظن نفسه ابن الأكرمين، وهو نفسه الذى طلب من المصرى أن يضرب عمرو قائلاً: «أحلها على صلعة عمرو، فوالله ما ضربك ابنه إلا بفضل سلطانه»<sup>(٢)</sup>.

ثم هذا عمر رضي الله عنه وأرضاه ، وجازاه عنا كل خير ، هذا عمر يحرم الاعتقال أو الضرب بدعوى تأديب الرعية أو غيره<sup>(٣)</sup>:

(١) «الغاروق عمر»، محمد حسين هيكل، الجزء الثامن، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٨.

— «عبقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق، ص ٥٦٧.



خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: «يا أيها الناس؛ إني والله ما أرسل إليكم عمالاً ليضربوا أبشاركم (أي وجوهكم)، ولا ليأخذوا أموالكم؛ ولكني أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم؛ فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إلى؛ فوالذي نفس عمر بيده لأقصنه منه». فوثب عمرو بن العاص، فقال: يا أمير المؤمنين؛ أرايت إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعية، فأذّب بعض رعيته، إنك لتقصه منه! قال: «إي والذي نفس عمر بيده إذا لأقصنه، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه! ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تجمروهم فتفتنّوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم».

ثم نؤكد على نفس المبادئ بالتأمل في واقعة اغتياله من قبل أبو لؤلؤة الجهمي<sup>(١)</sup>؛<sup>(٢)</sup>:

كان الرسول صلى الله عليه وسلم مبعثاً بين أصحابه وكان أبو بكر رضي الله عنه كذلك، أما عمر رضي الله عنه فقد كان إضافة لذلك، ومقاييس الدنيا، رئيس أكبر دولة في عصره ومع ذلك عفا الجميع عن التمتع بالسلطة على رؤوس الرعية وتعاملوا مع المال العام كأحسن ما يتعامل الوصي مع مال اليتيم وساروا بين الناس يسمعون منهم ويتحاورون ويتشاورون ويتبعون أحسن ما يعلمون لما يصلح شئون الدين والدنيا ويقرر أبو بكر في أول عبارة عامة يخطبها حق الرعية في محاسبته كرئيس للدولة تشديداً على أنه ليس معصوماً من الخطأ مثل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ويعيدها عمر رضي الله عنه في ولايته ويفلها كأحسن ما تنفذ على نفسه وعلى ولاته وكبار رجال دولته<sup>(٣)</sup>.

٤-٢: خصائص سنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة

لم يعرف الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون نظاماً سياسياً متقدماً فهذا لا

(١) المرجع السابق. ص ٥٥٧

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»،

د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

يدخل في مجال التشريع ، ولكنهم علموا الناس الحقوق والواجبات بين الحكام  
والمحكومين وهذا هو صميم ما يؤخذ عن السنة الشريفة لأنه هو مجال التشريع ، وفي  
هذا الشأن وما سبق عرضه في هذه المقالة نستطيع أن نستخلص الخصائص الآتية لسنة  
الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة:

#### العدل:

العدل والمساواة والرحمة والخلق العظيم مع جمهور المسلمين ، فلم يأمر الرسول  
الكريم ﷺ أصحابه بشيء من الأوامر والنواهي ولا الحقوق ولا الواجبات إلا وطبقه  
على نفسه صغيراً كان أو كبيراً وعلى الرغم من مكانته العالية بين أصحابه إلا أنه لم  
يخص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال فيها ليها النبي قل لأزواجك إن كنتم  
تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً\* وإن كنتم تردن الله  
ورسوله والدار الآخرة فإن أعدا للمضينغ منكم أجراً عظيماً\* [الأحزاب: ٢٨-  
٢٩]، ولا اعتداء على أحد بقول أو عمل، وذلك ما فعله واتبعه الخلفاء الراشدون  
وألزموا أنفسهم به ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى.

#### الشورى:

جاء أمر الله بعباد الشورى لشخص الرسول الكريم ﷺ ولكل جمهور المسلمين  
حكماً ومحكومين بناءً على الآيتين الكريمتين ﴿لَهُمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنِ الْفَتْوَىٰ  
عَلَيْهِ الْقَلْبُ لَافْتَوَىٰ مِنْ حَوَالِكُمْ فَاعْتَبِرْ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَلُّهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ  
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ  
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنزَلُوهُمْ سُورَىٰ بِبَيِّنَاتٍ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وأقل ما  
يعنيه ذلك ألا يضار إنسان يعرض رأيه أمام حاكم ظالماً لا يؤذى الآخرين أو يضر الدولة  
والمجتمع ، حتى لو اختلف في الرأي مع أصحاب السلطة.

### التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو الريع منها

كان الرسول الكريم ﷺ وبحق رحمة وعلى خلق عظيم، وقد حرم الله ذلك على أزواجه إن كنَّ يردن الله ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسْرَحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ وإن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذِّكْرَ الْآخِرَ فَإِنَّ اللَّهَ أَغْنَى لِّلْمُحْسَنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٨، ٢٩)؛ ولم يذكر أنه سمح لأحد من أسرته بأن يؤثر نفسه بشيء لم يبيحه لجمهور المسلمين كافةً، وعنه نقل الأحاديث الشريفة في تأكيد ذلك لدرء الشفاعة في الحدود «والله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها»، وعن سيرته العطرة أيضاً لم يذكر أنه اعتدى على أحد بقول أو عمل حتى أحبه أصحابه، وكذلك التزم خلفاؤه الراشدون.

### السلطة أمانة لا تُستعمل لغير الغرض الذي أُوضحت من أجله

قصة محاسبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمر بن العاص وابنه على ضرب المصري الذي سبق ابن عمرو، ورفضه لطلب عمرو الإقرار بمبدأ تأديب الرعية .

وقصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالوصية بعدم إيذاء أو تعذيب أبي لؤلؤة المجوسى بعد ارتكابه جريمة اغتيال عمر رضي الله عنه والتوصية بالانتظار لمعرفة ما مستسفر عنه الجريمة لتحديد حجم القصاص بقدر الضرر كما شرع الله سبحانه وتعالى، بما يعنى أن جريمة التعذيب للمستجوبين السياسيين، بل والمعارضين السياسيين هي جريمة لا يرتكبها مسلم يتبع شرع الله وسنة رسوله<sup>(١)</sup>.

الاعتراف للرعية بمقها في محاسبة الحاكم ومراجعتها على السلطة العامة وعلى المال العام خطبتى استهلال الحكم من أبى بكر وعمر رضي الله عنهما بطلب التقويم والنصيحة

### قصة المرأة التي راجعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على مهوور النساء

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة»، بيان لعناصر الحديث، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

وقصة الرجل الذي حاسب عمر رضي الله عنه على طول حلقته

رد المظالم قبل مفادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك

لم يذكر عن الرسول الكريم ﷺ موقفاً ظلم فيه أحداً من الناس مسلماً أو غير مسلم سواءً كان ذلك قبل نزول الوحي أو بعده، وعند استشعاره الوفاة في مرضه الأخير حرص علي وضع سنته الكريمة في رد المظالم قبل الوفاة، أو مفادرة المنصب، وفي ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذي توفي فيه<sup>(١)</sup> الدروس والعبر، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون عند الوفاة ومحاسبة كلٍّ منهم نفسه وسواهم عن جلد له ظهراً أو شتم له عرضاً أو كان له درهماً في ذمته.

هذه المبادئ التي اتبعها الرسول الكريم ﷺ وخلفاؤه الراشدون في الحكم والإدارة تصلح لأن تكون المبادئ الدستورية لدى أحدث الدول في عصرنا الحديث في القرن الواحد والعشرين<sup>(٢)</sup>، وقد اتبعها الرسول الكريم ﷺ وخلفاؤه الراشدون في القرن السابع الميلادي بينما كانت أقوى الدول المعاصرة لهم وأكثرها تحضراً وهما الفرس والروم يحكمهما كسرى وقبصر بسلطات مطلقة لا يجزؤ أحد على مناقشتها ويأخذون من مواطنيهم كل شيء، قريباً مما كان يفعل فرعون وهامان وجنودهما ممن كانوا تحت سلطتهم، لقد كانت تلك أحدث معطيات الحكم والثقافة والفلسفة والنظم السياسية في ذلك العصر، قد اتبع الرسول الكريم ﷺ وخلفاؤه الراشدون المبادئ الإسلامية

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره. ص ٢٢٧

(٢) «حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق»، د. أحمد الرشيدى، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م.

- «مبادئ نظم الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة»، د. عبد الحميد بدوي، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٧٧م.

- «الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة»، د. أحمد محمد أمين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

الإيفية في الحكم والإدارة وأعطوا المحكومين حقوقهم لأنها أوامر إلهية جاءت بالقرآن الكريم وتبينت تفصيلاً في سنة الرسول الكريم ﷺ التي أوحى الله بها ، لقد تعفوا عن فعل غير ذلك إرضاءً لله سبحانه وتعالى وإتباعاً لشرعه الكريم ، هذا على الرغم من أن كلاً منهم كان يستطيع أن يحصل من هم تحت حكمه ما يأخذه كل من كسرى وقيصر من مواطني دولهم ونخص بالذكر منهم الرسول الكريم ﷺ لأنه كان مبعثاً إلى أبعد الحدود من أتباعه وعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد كان رئيس أكبر دولة في عصره بعد أن هزم كسرى وقيصر ، كل هذا ما كان ليحدث في ذلك العصر المتخلف حضارياً نتيجة لأي ثقافة بشرية معاصرة لهم، وما نذكر هذا الأمر في مقامنا هذا إلا لأنه مثل فجوة ثقافية وحضارية تجعل من استمرار هذا النمط من الحكم والإدارة أمراً غير متوقع لأن اليُسْرَ المنوط بهم تنفيذه من بعد الخلفاء الراشدين لن يستوعبوا مراميه ولا قيمه ، حكماً ومحكومين ، بما فتح الطريق إلى أحداث الفتنة الكبرى .

### ٣- الفتنة الكبرى واضطراب مذهب المسلمين في الحكم والإدارة:

برؤية عصرنا الحديث ومعطياته العلمية والثقافية ، لو لم تكن هناك فجوة حضارية بين سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة ومعطيات عصرهم في الثقافة العامة وثقافة السياسة والإدارة وعلومهما وتكنولوجيا التنقل والاتصال وتداول المعلومات بما يسمح بتطبيق مبدأ الشورى بطريقة سليمة وتفهم مراميه وقيمه لكان من الممكن أن تنمو الدولة الإسلامية من بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالاتجاه نحو بناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية في الدولة الناشئة بما يضمن العلاقة بين الحكام والمحكومين وعدم خروج أحد منهم عن الإطار المسموح به بالخطوات المنطقية الآتية:

- وضع صيغة تبين ما تم استخلاصه من المبادئ الفقهية التي تقوم عليها العلاقة بين الحكام والمحكومين في الدولة.

- وضع الإطار والصياغة القانونية الحكيمة التي تتفق مع هذه المبادئ بما يعنى تطبيقها فى ظل أقل ما يمكن من الاختلاف على المفاهيم والمبادئ .

- وضع البناء المؤسسى للنظام السياسى والإدارى بما يتفق مع هذه المبادئ ويضعها موضع التنفيذ .

- وضع الآلية القانونية والمؤسسية التي تفسر وتفصل فى الخلافات التي تنشأ عند تطبيق هذه المبادئ.

ولكن بالرجوع إلى القرن السابع الميلادى، نجد أن معطيات الثقافة النيسابية وعلوم ونظم السياسية والإدارة فى ذلك العصر والتقنيات القانونية، إلى آخر كل تلك المنظومات المتكاملة، ما كانت تسمح بفهم مرامى ومبادئ الخلافة الراشدة ولا كيفية التعامل معها ولو قيل الخليفة بالتعفف عن مكاسب السلطة وأبقتها والريح منها تقوى لله وحياً فيه لما فهم معاونوه من الوزراء والمعاونين والخفراء، وما وجدوا غرضاً فى الالتفاف عليه، أما الشورى فأمر لم تسمح به تقنيات التنقل والاتصال وتداول المعلومات، بما أدى إلى قطع التجربة ومنع غوها القانونى والمؤسسى. لقد استمر حكم الرسول الكريم ﷺ وصاحبيه أبو بكر وعمر حتى عام ٢٤ هجرية، هى عمر التجربة، حيث مرت بعد ذلك بعهدين انتقاليين؛ هما ولاية سيدنا عثمان ؓ حيث تسلسل الأمويون إلى مراكر الدولة العليا، وانتهى بعهد سيدنا على بن أبى طالب ؓ. من عام ٣٥ هجرية حتى قتل عام ٤٠ هجرية وكانت كلها فترة المنازعات والفتن على النحو المعلوم فى التاريخ، والذى انتهى بزوال دولة الخلفاء الراشدين الشرعية الفاضلة وظهور الدول الإسلامية التاريخية، التي تختلط فيها توازنات القوى مع بعض النزوع إلى الثقافة الإسلامية فى الحكم والإدارة تزيد وتنقص حسب الظروف والأمرجة .

١-٣: اغتيال عمر بن الخطاب ؓ وفتح الباب إلى أحداث الفتنة الكبرى

لقد تم اغتيال عمر بن الخطاب ؓ بجرعة ارتكبتها أبو لؤلؤة الجرمسي وهو أحد الوالدين على مجتمع المدينة المنورة مما أذن ببدء عهد جديد يتكاثر فيه الواقدون الجدد

من أهل الأمصار والأقطار المفتوحة ومن قبلهم الطلقاء يوم فتح مكة مما جعل من تربوا على يد رسول الله الكريم ﷺ قلة وسط هذا الكم الهائل الذي أسلم ولم يتفقه في الدين ، ففهم منه بقدر ما استطاع فإذا تعلق الأمر بموضوع يصعب استيعابه بثقافة العصر ويزداد صعوبة بالتعفف عن الكثير مما تتيحه السلطة، أصبح الطوفان مؤكداً على يد هؤلاء ممن يجهلون ما دق عليهم وصعب فهمه، ولم يبق إلا أن تصل القيادة والأحداث إلى نهاية محترمة.

### ٣-٧: بداية الفتنة الكبرى في ولاية سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى اغتياله

في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، بدأ اقرباب غير من تربوا على يد رسول الله الكريم ﷺ إلى رئاسة الحكم في الدولة الإسلامية بتقارب بنوا عمومة سيدنا عثمان رضي الله عنه من بنى أمية إليه وتقديمهم أنفسهم باعتبارهم أقدر الناس على مساعدته في أمور الحكم والإدارة وقد كانوا أهلاً لذلك منذ كانوا سادة مكة لعهود طويلة من قبل فتحها ، وانتهى الأمر بتمكنهم من مناصب الدولة الإسلامية العليا على النحو الثابت فيما كتبت عن تاريخ تلك الحقبة ، وانتشرت مظالمهم ولم يعتادوا العفة في استخدام السلطة العامة ولا العفة عن المال العام مما أدى إلى تصاعد التلمز من أفعالهم وتصاعد الاحتجاج على أعمالهم من قبل الرعية المشتاقة إلى عدل الإسلام والمطالبة بالعودة إلى ما في سنة الرسول الكريم ﷺ والشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بينما سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه يتميز بين اقتناعه بسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة وعدم قدرته على تنفيذ الكثير منها بعد أن تمكن معاونوه من بنى أمية وعلى رأسهم مروان بن الحكم من كل الأمور التنفيذية في دولته، وقد كانت نشأة مثل هذا الخلفاء حتمية كما يحدث في أي دولة وأي مجتمع.

إذن فقد نشأ الخلفاء كما يحدث في الأمور اليومية لكل دولة، ولكن عجز الدولة الإسلامية عن إنشاء الإطار القانوني العام للدولة بما يستند على الإطار العام للمعاملات في الإسلام ويعكس الفقه الناشئ عن السنة النبوية الشريفة والخلفاء الراشدين في

الحكم والإدارة ويضع البناء المؤسسي الذي يتفق مع هذه المبادئ ويطبقها ويكمل ذلك بوضع الآلية القانونية والمؤسسية التي تفسر وتفصل في الخلافات التي تنشأ عند تطبيق هذه المبادئ بين الحكام والمحكومين، لهذا العجز عن إنشاء هذه المنظومة هو الذي أدى إلى اتساع الخلاف بدلاً من إيجاد صيغة للفصل فيه وإيجاد الفتنة في مهدها كما يحدث في الدول الحديثة اليوم، حيث تنشأ خلافات تماثل ما بدأت به الخلافات في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ولكن مبدأ الشورى وحرية الرأي مع توفر البناء المؤسسي السياسي والقانوني في الدول الحديثة بما يحدد اختصاصات رئيس الدول ومعاونيه، ويحصر الخلافات بينهم وبين المحكومين في الإطار القانوني والفقهى والسياسي لا تتعداه ويصل بها إلى بر الأمان والحل دون التصاعد إلى صراع مسلح أو اغتيالات كما يحدث عند فشل الشورى والقانون والفقه في حل هذه الخلافات.

مع بدء أول خلاف حقيقى في دولة الخلفاء الراشدين على عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يأت الفشل في التوصل إلى الحل نتيجة لاختلافه مع المحكومين على شرعية حقوقهم في الشورى والعفة عن المال العام، ولكن جاء الفشل نتيجة لعدم وجود الآليات القانونية والمؤسسية لتنفيذ هذه المبادئ الشرعية حتى تُحل الخلافات ويُفصل في الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، وما كانت لتتواجد هذه الآليات القانونية ولا المؤسسية التي يمكن أن تستوعب خصائص السنة الشريفة في الحكم والإدارة في مثل هذا العصر البدائي الذي لم يسبقه ولم يعاصره في تراث البشرية تطبيق ولا فكر يشبهه أو يماثله.

### ٣-٣: الفتنة الكبرى في ولاية سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه حتى القضاء على الخلافة الراشدة

بدأت ولاية سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه وهناك جماعات المصالح صاحبة النفوذ في الدولة لا يروق لها التعفف عن استخدام السلطة ولا التعفف عن الاعتداء على المال العام، وهناك جموع من حديثي العهد بالإسلام لا يفقهون شيئاً من مرامي سنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة يفرحون بخدمة



جماعات المصالح لقاء فئات الموائد ، وهناك غياب الإطار والآلية القانونية والمؤسسية التى تحمل الخلافات وتفصل فيها، كل هذا تصاعد بالخلاف الذى بدأ قابلاً للحل إلى حيث تم اغتيال الخليفة سيدنا عثمان بن عفان ؓ بعد عشر سنواتٍ من ولايته بما يفتح الباب إلى ما هو أسوأ .

إذن هناك غياب الإطار والآلية القانونية والمؤسسية التى تحمل الخلافات وتفصل فيها، بما يؤدى إلى تصاعد الخلافات فى الدولة إلى حد الاقتتال ، حتى ولو كانت الخلافات الناشئة قابلة للحل من حيث المبدأ ، وقد أدى ذلك إلى وقوع القتال من جماعتين ضد الخليفة سيدنا على ؓ كرم الله وجهه .

الجماعة الأولى: هى جماعة طلحة والزبير ومعهما السيدة عائشة رضى الله عنها، ونستطيع من حيث المبدأ أن نقول إنها جماعة اختلفت مع الخليفة على موضوع القصاص من قتل عثمان ؓ ووجوب تنفيذه فوراً دون أى اعتبارات سياسية أو قانونية أو عملية قد تستوجب التأخير والمناورة ، وقد انتهى الخلاف بموقعة الجمل ، حيث تشتت جمع المعارضين وانهمز بينما سلك على بن أبى طالب ؓ سلوك من يقدّر اختلافهم معه ، يريد أن يتلافى القتال قبل بدنه ويحصره فى أقل القليل للدفاع عن النفس فقط ولا يطاردهم بعد هزيمتهم ، بل ويدأوى جرحاهم ويدفن موتاهم ، ثم يبعث مع السيدة عائشة رضى الله عنها من يصحبها معززة مكرمة إلى المدينة المنورة وتلك نهاية أحداث هذا الاختلاف ، إذن هو خلاف من داخل دولة الخلافة الراشدة لم يحدث إلا بسبب غياب آليات حل الخلافات فى إطار من مؤسسات الدولة السياسية والقانونية ، ولكن خلاف هذه الجماعة ، حتى لو التمسنا له حسن النية وسلامة القصد إلا أنه نال من هيبة الدولة وسعته رئيسها .

الجماعة الثانية: هى جماعة من جماعات المصالح شديدة الخطورة المتجهت إلى قيادة حديثى العهد بالإسلام وجهلاء الأمة إلى حيث قوضت دعائم دولة الخلافة الراشدة وقضت عليها نهائياً. لقد تقدم هذه الجماعة معاوية بن أبى سفيان بن حرب رضى الله عنهما وساعده عمرو بن العاص ؓ، وقد كان لكل منهما إرهابات واشتياق للسلطة

وأبعتها منذ أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولكن جرى تحجيمها في مهدها فمما يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قدم إلى الشام راكباً على حمار فلتقاه عاملة معاوية في موكب عظيم فانتقده عمر رضي الله عنه فرد بأن أهل هذه البلاد بينهم جواسيس للعدو كثيرون فإن لم تتخذ مظهر القوى القادر استخف بنا العدو، وكذلك الأمر بالنسبة للمحكومين فقد اعتادوا على أن يكون حكامهم ظاهري القوة والمنعة والثراء وإلا طمع المحكومون في الخروج عليهم فما كان من عمر رضي الله عنه إلا أن قال له «لأن كنت صادقاً فإنه رأى لييب، وإن كنت كاذباً فإنه خدعة أريب، لا أملك ولا أنهاك»<sup>(١)</sup>، وعمر بن العاص رضي الله عنه هو الذي قال له عمر رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وهو يقتص منه لصالح أحد أبناء البلاد التي فتحت في عهده وهو المصري الذي ضربه ابن عمرو وهو يظن نفسه ابن الأكرمين، وهو نفسه الذي طلب من المصري أن يضرب عمرو قائلا: «أحلها على صلعة عمرو، فوالله ما ضربك ابنه إلا بفضل سلطانه»<sup>(٢)</sup>.

ثم هذا عمرو بن العاص رضي الله عنه ثانية يطلب من عمر بن الخطاب رضي الله عنه حقاً لأمراء المسلمين في تأديب الرعية، فرد عليه عمر رضي الله عنه: «إي والذي نفس عمر بيده إذا لأقصنه، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ألا لا تضربوا المسلمين فتدلوهم، ولا تجمروهم فتقتوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم»<sup>(٣)</sup>.

يستطيع كل باحث أن يتابع أحداث الفتنة الكبرى من مصادر كثير، نسوق منها على سبيل المثال ما جاء بالمراجع<sup>(٤)</sup> ولا يهمنا من أمرها اليوم إلا آثارها التي لم تبارح

(١) «عبقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سبق ذكره. ص ١٤٠-١٤١

(٢) «الفروق عمر»، محمد حسين هيكل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ١٩٨.

- «عبقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق. ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٥٦٧.

(٤) «الفتنة الكبرى، الجزء الأول، عثمان»، طه حسين، مرجع سبق ذكره. =

حياة المسلمين حتى اليوم فكل صور الفكر السياسي الذي تتداوله اليوم في القرن الواحد والعشرين تحت مسمى الفكر السياسي الإسلامي نجد جذوره فيما نتج عن الفتنة الكبرى وأحداثها وظروف نشأتها ، ولا يهمننا أن نتقّد أحداً من أطراف تلك الأحداث فكل منهم قد وفاه الله حسابه فور قيامته الصغرى بالوفاة فعرف ما له وما عليه مما قدّم وما صرّح وما أخفى ، ولكن نخل ما يلزمننا في مقامنا اليوم لتعلم أين اخفى الشرع الإسلامي الحنيف وسنة رسوله الكريم ﷺ في موضوع الحكم والإدارة، ولماذا لم يتبوأ موقعه الرفيع ويتسيد في الفقه والفكر والنظم ذات الطابع السياسي وهل هناك احتمال لأن يظهر ثانية بطبيعة تداعي الأيام والأحداث أم أنه ذهب إلى غير رجعة.

لقد قامت الأحداث مع هذه الجماعة في بدايتها في صورة خلاف شكلي على قتلة عثمان ؓ ووجوب القصاص منهم، وكأنها امتداد للأحداث التي انتهت مع جماعة طلحة والزبير، حيث تلكا معاوية بن أبي سفيان بن حرب رضى الله عنهما وهو رأس الأمويين وأمير الشام عن مبايعة عليّ بن أبي طالب ؓ خليفة للمسلمين حتى أرسل له عليّ ؓ مندوبه جرير بن عبد الله البجلي يطلب منه البيعة فلم يعطه ما أراد وتلكأ في الرد<sup>(١)</sup>، ثم أرسل إلى عليّ بن أبي طالب ؓ كتاباً يتهمه فيه بحسد السابقين من الخلفاء والبغى عليهم والتلكؤ في البيعة لهم حتى يضطر إليها اضطراراً ويقاد إليها كارهاً ثم أنهى كتابه بعبارات قاطعة «وقد بلغني أنك تنفي من دم عثمان ؓ وتبرأ منه . فإن كنت صادقاً فادفع إلينا قتلته نقتلهم به، ثم نحن أسرع الناس إليك. وإلا فليكن بيننا

= «الفتنة الكبرى، الجزء الثاني، عليّ وبنوه»، طه حسين، مرجع سابق.

- «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق.

- «التاريخ الإسلامي، العهد الأموي»، محمود شكري، المجلد الرابع، المكتبة الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١) «الفتنة الكبرى، الجزء الثاني، عليّ وبنوه»، طه حسين، مرجع سابق. ص ٦٣،

ص ٦٥-٦٧، ص ٦٧ - ٧٠.

وبينك السيف. ووالذي لا إله غيره لنظلمن قتلة عثمان عليه السلام في الجبال والرمال والبحر حتى نقتلهم أو تلحق أرواحنا بالله. والسلام»<sup>(١)</sup>.

لم يترك معاوية رضي الله عنه أى مساحة للتسامح مع خطابه هذا فقد اتهم علياً رضي الله عنه بمحسد الخلفاء والبغي عليهم والتكبر في البيعة ثم حتى يقاد إليها كارهاً ، وعليه أن يدفع إليه بقتلة عثمان رضي الله عنه وإلا فينهما السيف ، وجاء الرد من علي بن أبى طالب رضي الله عنه ليذكر معاوية رضي الله عنه بمآثر آبائه وأسرته في محاربة الإسلام حتى اضطروا إليه يوم فتح مكة ، وذكره بما كان من أبيه أبى سفيان رضي الله عنه حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وباع الناس أبا بكر رضي الله عنه ، حيث قال لعلي رضي الله عنه : «أنت أحق الناس بهذا الأمر ، فأبسط يدك أبايعك» ، ولكن علياً رضي الله عنه أبى ذلك مخافة الفرقة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا استبان للجانبين أن ليس من الحرب بُد ، فكانت موقعة صفين بأحداثها<sup>(٣)</sup> ، وأهم ما فيها مبارزة علي رضي الله عنه لعمر بن العاص<sup>(٤)</sup> ، وقتل عمار بن ياسر وهو من أنصار علي رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> ، واقتراب النصر من علي بن أبى طالب رضي الله عنه وتهرب أنصار معاوية رضي الله عنه من الهزيمة برفع المصاحف طلباً لتحكيم ما فى القرآن على موضوع الخلاف بين الجانبين ، ثم واقعة التحكيم المفجعة ، وهكذا دخل فى الواقع السياسى للمسلمين سلوكيات لم يألفوها ، أدخلها إليهم معاوية رضي الله عنه وعمر بن العاص وبلغت أوجها فى واقعة التحكيم وإعلان عمرو نتائج للتحكيم غير التى اتفق عليها مع أبى موسى الأشعري<sup>(٦)</sup> ،<sup>(٧)</sup> ،<sup>(٨)</sup>.

١-٣) المرجع السابق. ص ٦٣ ، ص ٦٥-٦٧ ، ص ٦٧ - ٧٠ ، ص ٧٠-٧٩

- «تاريخ الطبرى ، تاريخ الأمم والممالك» ، الطبرى ، مرجع سابق. ص ٧٠ - ١٠٩

٤) «تهج البلاغة» ، الإمام على ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٧

٥) «الفتنة الكبرى» ، الجزء الثالث ، على وينوه ، طه حسين ، مرجع سابق. ص ٧٧

٦) المرجع السابق. ص ١٠٠ .

٧) «تاريخ الطبرى ، تاريخ الأمم والممالك» ، الطبرى ، مرجع سابق. ص ١١٣

٨) واقعة التحكيم بالصورة المشار إليها لم تثبت ، وقد قتها كبار المحققين ولم يكن المعروض حينئذ : هل الخلافة لعلي رضي الله عنه أم لمعاوية رضي الله عنه ؟ إذ أن معاوية رضي الله عنه لم يكن =

لقد سلك سيدنا عليّ بن أبي طالب ﷺ سلوك الورع والزهد في الدنيا وفي المنصب، واتقاً من حواري علمه وصحة عمله فلم يكن يهمه اسرّاء أحدٍ مادام قد أَرْضَى الله الذي كان وراء كل قصيدٍ من أعماله وأقواله ، ولا شك أن رجلاً كهذا في عصر ضعفت فيه القوى وتمكنت من النفوس الأطماع وحب الدنيا لم يكن ليمر عليه الزمن إلا ليضعف موقفه بخسارة الأنصار الذين يهربون منه إلى حيث الصفقات والمآرب وتقسيم الغنائم مع معاوية ﷺ، وهكذا تجنب معاوية ﷺ الهزيمة بطلب الهدنة من خلال التحكيم واستفاد من عامل الوقت الذي كان لصالحه فقد كان هذا عصر معاوية ﷺ وعمرو ولم يكن عصر عليّ ﷺ وأمثاله.

لقد ضعف معسكر عليّ ﷺ وازدادت الانشقاقات بداخله وكان أخطرها انشقاق الخوارج، وقوى معسكر معاوية ﷺ وازداد ضغطه على معسكر عليّ ﷺ وانتهى الأمر نهائياً بقتل عليّ بن أبي طالب ﷺ على يد الخوارج واستتاب الأمر لمعاوية ﷺ والقضاء نهائياً على دولة الخلافة الراشدة وظهور نطٍ جديد في الحكم والإدارة .

لقد جاءت أحداث الفتنة الكبرى التي قادها معاوية بن أبي سفيان بن حرب رضي الله عنهما وزملاؤه بنتائج خطيرة في مسيرة الدين الإسلامي، ولا يخلف مؤلف هذه المقالة مع القائلين بحتمية حدوثها انقلاباً على سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة ، فلم يكن لهذه السنة من مند في ذلك العصر إلا تقوى الله وطاعته، التي كان من المتوقع أن تضعف مع بُعد العهد عن رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين أمام توازنات القوى السياسية وضغوط جماعات المصالح التي لا يتوفر لديها كل هذا المطلب من كم التقوى لاتباع سنة الرسول الكريم ﷺ في الحكم والإدارة كاملة ، بل هم رجال دولة وسياسة يأخذون من المنصب ومن المحكومين كل ما تطوله أيديهم ، وكذلك يفعل كل رجل دولة وكل رجل حكم في كل زمان ومكان ، يحرف مهنة السياسة ويتكسب

=يطلب الخلافة وقتها، حتى تكون نتيجة التحكيم تثبيتته وخلع علي ﷺ كما تقول الرواية (التحريد).

منها، ويتلون سياسيًا بما يخدم قيادته للشعب ويعطيهم بقدر ما يستطيعون أخذه منه ، وليس بقدر حقوقهم كما كان يفعل الرسول الكريم ﷺ وخلفاؤه الراشدون في الحكم والإدارة .

وحيث إن موضوع هذه المقالة هو نمط الحكم السني الذي بينه الرسول الكريم ﷺ واتبه خلفاؤه الراشدون وخصائصه في الحكم والإدارة وأين ذهبوا واختفت من الدولة الإسلامية ولماذا ، فإنه تمييزاً بينه وبين ذلك النظام الذي استحدثه معاوية بن أبي سفيان بن حرب رضي الله عنهما ، فإن مؤلف هذه المقالة سوف يطلق على نظام معاوية المستحدث هذا اسم «النظام الأموي في الحكم والإدارة» ويتابع بيان ملامحه واختلافاته عن تلك التي تميز الخلافة الراشدة .

### ١-٣ : النظام الأموي في الحكم والإدارة

كما تبين سقطت دولة الخلافة الراشدة لسببين الأول هو الفارق الكبير بين ثقافة العصر ونظمه السياسية وتقنياته مقابل المبادئ التي تقوم عليها الخلافة الراشدة والثاني هو عدم استطاعة دولة الخلافة الراشدة تطوير إطار قانوني ونظام سياسي من بعد استقرار مبادئها في سنة الرسول الكريم ﷺ ومعاملات أبي بكر وعمر رضي الله عنهما استقراراً يبين الأحكام بغير لبس ، ولم يكن مصدر عدم الاستطاعة إلا هو نفسه السبب الأول لأن مثل هذا النمط من الخصائص في الحكم والإدارة لم يكن له سابقة في الفكر السياسي ولا النظم السياسية .

وهكذا مع الحاجة الملحة لتطوير النظام السياسي في الدولة المزمرة الأطراف تقدم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بابتداع نظام في الحكم يتفق مع الظروف السائدة في دولته وبما يحقق طموحاته الشخصية ، لقد وعى تماماً بأنه يقود شعباً يتعلق قلبه بالإسلام بينما لا يسعفه من الثقافة ولا الأطر القانونية ولا النظم السياسية المعاصرة له إلا ما يمثل تلك التي قام عليها ملك كسرى وقيصر باعتبارهما أكثر ما في ذلك العصر من حداثة وتحضر وتقنية إدارية .

وبذلك ومع سيادة الأغلبية من حديثي العهد بالإسلام ونقص من الصحابة وتقدم في العهد بما أدى إلى سيادة حب الدنيا على حب الآخرة في المعاملات بين البشر، وبالتالي أصبح استمرار الحكم بسنة الخلفاء الراشدين وما فيها من بساطة وعفوية أمراً غير مؤكد، حيث قام النظام الجديد في الحكم على تقليد أركان الإسلام الخمسة كما هي في سنة الرسول الكريم ﷺ ولكن أنشأ فرقة دولة يحكمها رجال ينعمون بقيادة دولة ذات نظام بمثل نظامي كسرى وقیصر ويتمتعون بسلطات تماثل ما كان لهما وهي سلطات ونعم لم يسمح بها الله لرسوله ﷺ ولا لخلفائه الراشدين، فهم ملتزمون بالإطار العام للمعاملات الإسلامية الذي يأمر بالعدل والإحسان والتكافل بين البشر جميعاً في الحقوق والواجبات والأقدار حتى ولو كانوا حكاماً من أصحاب السلطة ومحكومين تسرى عليهم أوامرهم<sup>(١)</sup>.

وهكذا كان هذا هو المذهب الرئيس الذي حل محل سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، وقد أشاع عليه منشؤه ومن أعجبهم أتباعه اسم المذهب السنّي في الحكم، بينما هو يختلف اختلافاً جلياً عن سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في علاقات الحكم والإدارة مع المحكومين في الخصائص والأمر الآتية<sup>(٢)</sup>:

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

٢١٨-٢٤٥.

(٢) الفتنة الكبرى، الجزء الثاني، علي وينوه، طه حسين، مرجع سابق.

- «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق.

- «التاريخ الإسلامي، العهد الأموي»، محمود شكري، مرجع سابق.

- «ألب الشيعة، إلى نهاية القرن الثقل الهجري»، د. عبد الحسيب طه حميدة،

الزهران للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

- «الشيعة والتصحيح، الصراع بين الشيعة والتشيع»، الدكتور موسى الموسوي،

الزهران للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

منع الشورى، سواء بمعنى حرية إبداء رأى لكل فرد من أفراد الرعية ، وهذا أقل ما فى الأمر الإلهى بالشورى ، أو بمعنى محاسبة أولى السلطة على ما يمارسونه من أوامر السلطة العامة كما بين أبو بكر وعمر رضى الله عنهما.

التحول إلى الملكية يورث الحكم، وهو أمر لم يعرفه الإسلام على الإطلاق لا فى عهد الرسول الكريم ﷺ ولا فى سنة حكمه ولا فى سنة خلفائه الراشدين .

التمتع بالسلطة ببعض صور البغى والتكبر على الرعية والضعفاء فى الدولة ، وهو الأسلوب الظاهر مثل سكنى القصور من المال العام واتخاذ المراكب ، وما منع الشورى والانفراد بسلطة الحكم والبطش بمن يتجرأ من الخصوم السياسيين إلا قمة البغى والتكبر بغير الحق.

الزبح من السلطة، عدم وضع حدود لاستحقاقات رئيس الدولة نظير أعباء الوظيفة كما فعل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، مما أدى إلى انعدام التفرقة بين ما يمتلكه بشخصه وما يمتلكه الدولة ، ثم انتقال العدوى إلى الموظفين العموميين بعدم التفرقة بين ما يجوز وما لا يجوز فى موضوعات المال العام .

عدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره ، بما فتح الباب أمام الموظفين العموميين، كما يفعل ملوكهم ، إلى التوغل فى المظالم ، فلا رد لها لا الآن ولا غداً والحساب مؤجل لدى الغفور الرحيم الذى يغفر الذنوب جميعاً إلا الشرك به.

بهذه الاختلافات الجذرية ، تم إفراغ الاتباع لسنة الرسول الكريم ﷺ فى الحكم والإدارة من المضمون، ومن أهم ما فى الأمر من حقوق للرعية والله ورسوله ﷺ من حدود بما يحفظ للدولة الإسلامية وما للإسلام وللسنة من تميز دينى وإنسانى ، وإذا كان

---

= «تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه»، الأستاذ أحمد الكتب، دار الشورى للدراسات والإعلام، لندن، ١٩٩٧م.

- «الحقائق الغائبة بين الشيعة وأهل السنة»، الأستاذ سالم البهنسماوى، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، للطبعة الرابعة ١٩٩٨م.



هذا الابتداع على شرع الله وسنة رسوله ﷺ في الحكم والإدارة يجحد بعض المير تحت دعوى الضرورات التي تبيح المخطورات قديماً، إلا أنها اليوم ، في القرن الواحد والعشرين تعتبر سبة في جبين الشرع الإسلامي لو تم انتسابها إليه وتقوّل على رسول الله ﷺ بأن مثل هذه الممارسات تنتمي بأى صورة من الصور إلى السنة ، بما يستوجب التصحيح.

لم ينكر أتباع هذا المذهب في الحكم والإدارة شيئاً على مذهب الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، ولم يزدوا عليه شيئاً ولم ينكروا منه شيئاً، ولكنهم اختلفوا في تطبيقه من الداخل، حيث طلبوا من المحكومين الصبر على مظالم الحكام والتغاضي عن منعهم الشورى ورفضهم الخاسبة أو رد المظالم في الممارسة، أو الانحراف في جباية الضرائب وإصدار التشريعات ، كل ذلك حرصاً على سلامة الدولة الإسلامية ووحدة الصف في مواجهة الأعداء والمزبسين في الداخل والخارج، باعتبار أن ذلك من الضرورات التي تبيح المخطورات طالما لم ينكر الحكام شيئاً من العقيدة أو الشريعة الإسلامية جهراً وصراحةً، ولذلك سبّوا أنفسهم مذهباً سنياً، ولو من الناحية النظرية.

ونستطيع أن نلخص الموقف في كونه ممارسات حكام وتأويلات فقهاء لكي يتسع الشرع الإسلامي السني لهذه الممارسات ، أو هي الحاكم يفعل ما يشاء والفقهاء يسمي وراءه ويرر أفعاله .

والسؤال الذي يفرض نفسه ، هل يمثل منع الشورى والتحول إلى الملكية بتوريث الحكم وعدم وجود حدود بين اقتناء المال عن طريق السلطة أو بالطرق الشرعية الإسلامية وعدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره تحولاً يخرج عن الإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية ، أم أنه صورة من صور التطبيق لسنة الرسول الكريم ﷺ في الحكم والإدارة ولا تؤدي إلى تناقض رئيس مع ثوابت الشرع والحدود الإسلامية.

لم يمر عهد طويل على خروج من حكموا بهذا المذهب عن سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة إلا واضطروا إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية، وكان ذلك بقتل خنجر بن عدي في السنة الحادية والخمسين من الهجرة على يد معاوية بن أبي سفيان بن حرب رضي الله عنهما نفسه وبعد توليته الحكم بإحدى عشرة سنة<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

لم يختلف معاوية رضي الله عنه، ولا من استحسن مستحدثاته في الحكم والإدارة من بعده حتى يومنا هذا، مع شيء مما جاء بالإسلام والسنة عقيدةً وشرعةً واعرفوا بكل ما جاء في سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة وأبقوا عليها كلها 'مخلصين' أشد الإخلاص إلا ما تعلق بالحكم والإدارة فقد تم نقض خصائصه ومبادئه واخذةً تلو الأخرى عند التطبيق وفي صمت تحت دعاوى مختلفة، حتى وجد الناس أنفسهم أمام هذا النظام في الحكم والإدارة متسرلاً بعباءة السنة مراوغاً في تطبيقها عند الحكم والإدارة تخصيصاً، حتى لو أدى هذا التطبيق إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية.

مؤلف هذه المقالة لا يريد أن يشغل أحداً بامثلة ممن سبقوا من حكام المسلمين، ولكن في العصر الحديث، لا يوجد حاكم يتبع هذا المذهب في الحكم والإدارة ويمارسه يمكن أن يستمر في السلطة دون قمع معارضيه بالضرب والاعتقال والتعذيب في السجون، ثم إنكار ذلك بالكذب وشهادة الزور منه ومن مناصريه لأنه لا يستطيع التجاهل بما يفعله ويمارسه. وبالتالي يتحول السؤال ليكون هل الكذب وشهادة الزور تخرج عن الإطار العام للمعاملات الإسلامية أم لا، في العصر الحديث لا يوجد رئيس دولة ولا موظف عام يستطيع أن يعرف بممارسة السلطة للتعذيب في السجون للمعارضين. والاعتقال دون جريمة وتجرد الاختلاف في الرأي هو حقيقة صورة من

(١) للفتنة الكبرى، الجزء الثاني، على وينوه، طه حسين، مرجع سابق، ص ٢١٨ -

(٢) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، الطبري، مرجع سابق، ص ٢١٨ - ٢٢٨

صور التعذيب والحرابة، مع ملاحظة أن من المفهوم بدهاء أنه لو كان يستطيع أن يقنع مواطنيه بحكمه طوعية منهم لما احتاج إلى منع الشورى وحرية الرأى، أيضاً لن يقمع حاكم مواطنيه ما لم يكن لديه ما يخفيه من أموره، وأول ما يخفيه هو أسرارته المالية، وبالتالي فإن الحاكم مانع الشورى، هو في حقيقة الأمر متعدي على حدود الله، وإلا ما فعلها وكم الأفواه التي كانت ستشكره لو كان صالحاً حقيقة، وباستعادة المذاكرة في موضوع مقتل حجر بن عدى نستطيع أن نقول بأن الشرع الإسلامى متكامل ولا يمكن الأخذ ببعضه وترك البعض الآخر وسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة هي التطبيق الخاص للقواعد الإسلامية العامة في المجال الخاص بالحكم والإدارة ونقض شيء من هذه المبادئ يقود بالضرورة إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية.

والسؤال الثانى الذى يفرض نفسه عن الإسلام الذى هو كما يعلم الجميع عقيدةً وشرعية، فما أثر الاستمرار فى اتباع هذا المذهب على مدى قابلية الشريعة الإسلامية نفسها على الإستمرار فى المستقبل من الناحية العملية طالما يقدم المسلمون هذا المذهب إلى العالم باعتباره سنة عن الرسول الكريم ﷺ على الرغم مما يحتويه هذا المذهب من مظالم وتجاوزات تصبغ القيادة السياسية، وتشريعات الدولة ومؤسساتها بصفتها، وبالتالي الإعلام ونظام التعليم، مع ملاحظة أنه نظام لا يسمح بطبيعته بالشورى (حرية الرأى)، ولا محاسبة أصحاب السلطة، وهى كلها أمور لم تعد مقبولة على الإطلاق فى عصرنا هذا، وترفضها جملة وتفصيلاً علوم السياسة والإدارة الحديثة، ولا توجد دولة معترفة فى العصر الحديث يمكن أن تدار بهذه الطريقة، ولا يوجد فكر سياسى محرم يمكن أن يقدم للناس وفيه مثل هذه التجاوزات، وبالتالي فإن تقديم هذا المذهب فى الحكم والإدارة باعتباره من السنة، هو إهانة لسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين وتعدى عليهم بالقول، وصد عن سبيل الله فى عصرنا وفيما سيأتى من بعده.

بعد القضاء على الخلافة الراشدة وإنشاء هذا المذهب فى الحكم والإدارة، ظهرت مجموعة من المذاهب والجماعات ذات التوجهات السياسية المختلفة، تماماً مثل الزلزال

وتوابعه الرئيسة والفرعية، حيث تحفّت أغلب التوابع ولا يبقى إلا أقل القليل من ردود الأفعال التي تملك القدرة على الصمود مع الزمن، لقد كان تحفى هذا المذهب فى الغلاف السنّى هو سبب بقاته حتى اليوم، أما توابع الزلزال فأكبرها شأنًا هو المذهب الشيعى المعارض، ومن بعده توابع اخفت جميعها بعد ظهورها بزمن قليل كان أكبرها فكر الخوارج، ولذلك لن نذكر هنا إلا الفكر الشيعى باعتباره الباقي من توابع الزلزال الذى أودى بالخلافة الراشدة وجعلها تاريخًا بلا حاضر.

### ٣-٢: المذهب الشيعى فى الحكم والإدارة

الشيعية الأوائل هم المناصرون لسيدنا على بن أبى طالب عليه السلام المدافعون عن الخلافة الراشدة المحبون لعلى عليه السلام بكل ما يمثله من الزهد والورع والتقوى والعفة عن عرض الدنيا الرائل، ولو بقى الحال على ذلك لوجدنا جلوة الخلافة الراشدة على حالها تجدد من يرعاها حتى يظهرها الله، ولكن أتباع المذاهب الشيعية فى عصرنا هذا يختلفون فى كثير من فكرهم عن أولئك المناصرين الأوائل فما الذى حدث وكيف.

الكثير من المراجع<sup>(١)</sup> يعرض تاريخ هذه الجماعة وتطور فكرها والأحداث التى مرت بها، ولكننا فى مقالنا هذا لن نتعرض إلا لما يمس موضوع الحكم والإدارة، لقد جاءت مكيدة التحكيم من معسكر معاوية بأول الانشقاقات فى معسكر على فخرج منه من خطأً علنيًا عليه السلام فى قبول التحكيم وسمى هذا الفريق بالخوارج، وبعد واقعة

(١) الفتنة الكبرى، الجزء الثلقى، على وينوه، طه حسين، مرجع سابق.

- «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، للطبرى، مرجع سابق.

- «أدب الشيعة، إلى نهاية القرن الثلقى الهجرى»، د. عبد الحبيب طه حميدة، مرجع سابق.

- «تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه»، الأستاذ أحمد الكاتب، مرجع سابق.

- «الحقائق الغلبة بين الشيعة وأهل السنة»، الأستاذ سالم اليهنسماوى، مرجع سابق.

إعلان التحكيم المساوية<sup>(١)</sup>، اتضح أن علياً بن أبى طالب ؑ وسنة الخلفاء الراشدين يواجهون زمناً لا يؤازر مثل هذا النمط فى الحكم والإدارة ولا يستوعبه ، ووسط كل مناعب عليّ ؑ هذه من خارج معسكره بأعمال معاوية ودخل معسكره الذى أصبح لكل من فيه فكر ومقال جاء قتله على يد أحد الخوارج بينما فشل الخارجى الذى ذهب لقتل معاوية لأن علياً ؑ يسير بغير حراسة على سنة الخلفاء الراشدين ومعاوية يسير فى حراسة كافية كما يفعل الحكام فى كل زمان ومكان .

بقتل عليّ بن أبى طالب ؑ أصبح المدافعون عن الخلافة الراشدة والمشتاقون لعدلها بلا قيادة تجمعهم، لم يفرق المناصورون لسيدنا عليّ بن أبى طالب ؑ ولكن شعورهم بالاضطهاد وجهم لعلّيّ ؑ وأهل بيته حول ولاعهم من مناصرين للحق وللخلافة الراشدة إلى مناصرين للأفراد هم أهل بيت عليّ ؑ يلغوم حولهم وينقلون ولاعهم من وريث إلى وريث وذلك فى مواجهة توريث الحكم بين الأمويين ومن بعدهم العباسيين الذين تبوؤا الحكم بعد أن انتقموا من الأمويين لأنفسهم ولكن غط الحكم لم يتغير عما أقامه معاوية، فاستمرت معاناة مواطنى الدولة وأتباع شيعة عليّ ؑ دون اختلاف .

لا يهمننا من أمر الشيعة إلا ما يخص متابعة خصائص الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة، أين ذهبت وكيف؟، وقد علمنا ما استحدث معاوية وأتباعه من فى الأمر إلى يومنا هذا، فهل حافظ الشيعة على ولائهم لمبادئ الخلافة الراشدة أم استحدثوا فيها التغيرات كما فعل الآخريين؟، أول التغيرات هو التحول الخطير من الانتصار للخلافة الراشدة وإحياء خصائصها فى الحكم والإدارة إلى ولاء لأشخاص عليّ ؑ وأهل بيته، وتبرير أحقيتهم فى الحكم بالأسانيد المختلفة، وهذا هو الرد على توريث الأمويين للحكم لأبنائهم، وهو أيضاً من معطيات ذلك العصر (القرن السابع الميلادى) الذى يصعب فيه الدعوة للولاء للأفكار لأنها تتطلب قدراً من الثقافة بينما يسهل فيه الدعوة

للولاء لأشخاص معلومين من ذوى القبول ، وما أسهل الدعوة لأهل البيت ، وأصبح هذا هو محور أفكار المذاهب الشيعية، حب أهل بيت علي بن أبي طالب ﷺ وأتباعهم وأتباع أتباعهم.

ومع طول العهد وشدة الاضطهاد وممارسة الفكر في السر والخفاء ، تشعب أصحاب هذا المذهب من التمسكين بالسنة الحقيقية عقيدة وشرعية وخلافة راشدة إلى فرق كثيرة تختلف عن ذلك أشد الاختلاف، حيث أدى طول انغلاقهم على أنفسهم إلى الغلو في حب علي وأهل بيته مع تولد أفكار دخيلة على جماعتهم ، لم يعرفها الأوائل مثل الوصاية ، والرجعة ، والمهدية ، والتقية ، ونظرية الوراثية إلى آخره وكلها مبادئ لحفظ ثمانك الجماعة واستمرار عملها في ظروف العمل السياسي السري تحت الخوف من اضطهاد الدولة ، فضلاً عن أن إخفاء الفكر والانغلاق عليه لمدة طويلة وعدم مناقشته علناً يؤدي إلى الحرمان من فرص تصويبه وتعميقه وإثرائه .

الإمامة الدينية في المذهب الشيعي هي الرد المقابل للزعامة السياسية لدى أتباع المذهب الذي تسيّد نظم الحكم في الدول الإسلامية بعد هدم الخلافة الراشدة، أما العصمة لدى الإمام الديني حسب المذهب الشيعي فهي الرد على حصانة الزعيم السياسي من الخاسبة والذي يدعوا له أتباعه من رجال الدين في كل مجلس ومسجد ، وتلك كلها نظرات فطرية من رؤى القرن السابع الميلادي وتوارثتها الأجيال<sup>(١)</sup>.

(١) «أدب الشيعة: إلى نهاية القرن الثامن الهجري»، د. عبد الحسيب طه حميدة، مرجع سابق.

- «الشيعة والتصحیح، الصراع بين الشيعة والتشييع»، الدكتور موسى الموسوي، مرجع سابق.

- «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه»، الأستاذ أحمد الكاتب، مرجع سابق.

- «الحقائق الغائبة بين الشيعة وأهل السنة»، الأستاذ سالم البهنسلي، مرجع سابق.

من الثابت أن أئمة أهل البيت الأوائل ؛ على بن أبى طالب وإبنه الحسن والحسين رضى الله عنهم لم يؤمنوا إلا بصحيح مبدأ الشورى وأن المسلمين وحدهم أصحاب الحق فى مبايعة من يروونه إماماً لهم وخليفةً سياسياً عليهم ، وهذا ما كانوا يعلمونه للناس فى المدينة المنورة وفى العراق وعلى رؤوس الأشهاد وكان على وأبناؤه رضى الله عنهم ينكرون مبدأ النض والوصية سواء فى الإمامة وقيادة الأمة أو فى الخلافة وتولى السلطة ، وهذا ما سار عليه واتبعه الشيعة الأوائل<sup>(١)</sup> ،<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً كان من نتائج الفتنة الكبرى ذلك الفريق الصغير الذى اختفى بسرعة بعد نشأته ويكاد ألا يوجد له أثر اليوم وهم الخوارج ، تلك الفئة التى انشقت من معسكر على بن أبى طالب ؑ احتجاجاً على قبوله التحكيم يوم موقعة صفين ، لقد اختلفوا مع غيرهم من الفرق على الفكرة فقد رأوا أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين وأصلح الناس أولاهم للناس حتى ولو كان غير عربى وعلى ضوء هذا حاربوا أعداءهم من (أمويين وشيعة وعباسيين) لأنهم حكموا الناس بالسيف وجعلوها وراثية ، وهى آراء شرعية ولكنهم أسرفوا وبالفوا فى حل الآخرين على تنفيذ ما اعتنقوه وتميزوا بالقسوة فى ذلك فهم قتلوا على بن أبى طالب ؑ حتى كرههم الناس وانتهت دعوتهم .

إذن فقد أدت أحداث الفتنة الكبرى وهدم دولة الخلافة الراشدة إلى تفرق حول أشخاص من يتولى الخلافة فهم القرشيون كما قال الأمويون ، أم أهل بيت رسول الله ﷺ عامة كما قال العباسيون ، أم على وأهله كما قال شيعة على حتى ذهب فريق منهم إلى تأثر نظام التوريث فى عرفهم لإثبات حق على وفاطمة رضى الله عنهما فى الخلافة<sup>(٣)</sup> ،

(١) «تطور الفكر السياسى للشيعة من الشورى إلى ولاية الفقيه» ، الأستاذ أحمد الكاتب ، مرجع سابق. ص ٩ - ٤٦ .

(٢) «الشيعة والتصحيح ، الصراع بين الشيعة والتشيع» ، الدكتور موسى الموسوى ، مرجع سابق. ص ٤٤ - ٤٦ .

(٣) «أدب الشيعة» ، إلى نهاية القرن الثلقى الهجرى ، د. عبد الحميد طه حميدة ، مرجع سابق. ص ٦٣ .

وهكذا لم يبق من زلزال الفتنة الكبرى إلا نظم هذا الحكم، ونظم الحكم الشيعية وفكر المذهبيين، أما خصائص نظام الخلافة الراشدة فهي في وجدان الناس جميعاً يتوقون إلى مثالياتها ولا سبيل إلى الوصول إليها .

### ٣-٣: الخروج من النص وتداعياته

هذه هي التداعيات التي أعقبت أحداث الفتنة الكبرى وما بعدها ، وبالنظر للموضوع اليوم نستطيع أن نقول أن نظام الخلافة الراشدة قد اندثر منذ إسقاطه على النحو والأسباب التي ذكرناها، وحل محله فكر سياسى ونظم سياسية تتبع أحد النهجين السابقين، ولم يشذ عن الحكام المسلمين فى ذلك إلا سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله، فقد أحيى سنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ويُعتبر فى ذلك خامس الخلفاء الراشدين ليكون حجة على كل من يستمرئ منع الشورى ويبطش بمن يخالفونه فى رأى ويستبيح السلطة العامة والمال العام للأغراض الشخصية ويدعى أن هذا لأسباب الضرورة والواقع.

درج الناس على تسمية الدول التي تتبع النهج الأموى فى الحكم والإدارة بأنها تتبع أحد المذاهب السنية ، ويعلم الفاهمون أن المقصود هنا هو اتباع العقائد والعبادات السنية ، وهذا صحيح ولكنه لا يندرج على العلاقة بين الحكام والمحكومين فقد تم نقض خصائص الخلافة الراشدة من فكر ونظم حكم ، إنها قبول لكل الشكل ونقض أجزاء منه تخص موضوع الحكم ، وفى استخدام وصف السنة على هذه النظم دون توضيح ، خلط للمفاهيم لدى من لا يعلمون من المسلمين وغير المسلمين ، خاصة أن هذه الممارسات يفعلها الحاكم وأعدائه وهم قطاع كبير من نسيج المجتمع وطبقاته طولاً وعرضاً ، بل ويرى الناس رجال الدين يحضون بهم أشد الحفاوة مما يجعل غير الفاهمين يظنون أن عدم التعفف عن السلطة وعن المال العام لاكتساب منافع خاصة ليس فيه حرج من وجهة نظر السنة.



أما بخصوص الشيعة فيسمون فكرهم ونظمهم السياسية باسمها ، إنهم شيعة ويحملون فى ذلك المسؤولية الأدبية عما يفعلون ، ولا تتداخل بينهم وبين غيرهم فى التعريف .

وأما فلول الخوارج ، إن شعر بهم أحد ، فهم أفراد يتنشر بعض أجزاء من فكرهم ويتداخل مع الغاضبين بإسراف على حال المسلمين .

ومن الغريب أن الجميع يستندون فى التذليل على صحة فكرهم بتأويلات قد تكون لنفس النصوص من القرآن والسنة ، فمثلاً الآية الكريمة ﴿لَهَا لَّذِينَ آمَنُوا﴾ طيعوا الله واطيعوا الرسول وأولئك الأئمة منكم ﴿النساء: ٥٩﴾ ، يستخلصها المؤمنون فى التذليل على وجوب طاعة الحكام ورجال الدولة ، بينما يقول علماء الشيعة أن المقصود من أولى الأمر فى الآية الكريمة إنما هو الخليفة أو الإمام الشرعى الذى هو الإمام عليّ ؑ ومن بعده أولاده حتى الإمام المهدي ، وفى غيبة الإمام المهدي تكون الولاية للفقهاء المجتهدين الذين يحملون محل الإمام وهم النواب العامون<sup>(١)</sup> .

وهكذا بينما كان الأولي بالمسلمين أن يتبعوا سنة الرسول الكريم ﷺ ويحموا خصائص الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة تشريعاً بين الحكام والمحكومين وممارسةً ، أدى الاعتماد عنها إلى كثير من الخلط فى المفاهيم والتأويلات لدى المسلمين ولو أخلصوا النية لفسروا الجزء ثم قاسوا النتائج النهائية للتفسيرات والتأويلات ، فإن أدت إلى تثبيت صحيح خصائص السنة النبوية الشريفة عن الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ، فهو وحده الذى يؤخذ عنه صحيح السنة ، فهى صحيحة ، وإن لم يحدث وجب التصحيح ، وبالتالي يكون لدينا المعيار لاكتشاف المغالطات والوصول إلى صحيح التأويلات والتفسيرات ، أى أن المعيار هو اتساق الجزء

(١) «الشيعة والتصحيح، الصراع بين الشيعة والتشييع»، الدكتور موسى الموسوى،

مع الكل ولا ندع الكثير من الجزئيات المراكمة تسحبنا إلى بعيد فتفاجأ بضياح الكل ونحن نظن أن كل جزء صحيح.

وهكذا انساق كثير من المسلمين ، سواء بحسن نية أو بسوء نية ، وراء التفسيرات الجزئية بدون معيار النظر إلى تداعياتها وآثارها على النسق الكلي والقياس عليه باعتباره معياراً أساساً لصحة التأويل والتفسير ، وقد رأينا كيف أدى ذلك ببعض الفرق إلى الخروج الفكري عن صحيح أصل العقائد والعبادات الإسلامية كما أمر بها الله وبينها رسول الله ﷺ ، ومن لم يخرج عن صحيح أصل العقائد والعبادات وجد نفسه خارجاً عن الإطار العام للمعاملات الإسلامية كما حدث لمعاوية بن أبي سفيان بن حرب رضى الله عنهما عندما وجد نفسه منزلاً إلى قتل حجر بن عدى لجرد أنه يعارض سياساته ، ويشق مؤلف هذه المقالة أن النظم التي لا تقيم خصائص الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة تجرد نفسها منزلة إلى الكثير من هذه الخروقات لصحيح الإطار العام للمعاملات الإسلامية ، يفعلها الصغار والكبار في الدولة وبالنظر إلى أنهم هم أفراد من نسيج المجتمع ، نجد عدم مراعاة الأمانة في استخدام السلطة والتعامل معها وبها داء منتشر في نسيج المجتمع كله دون أن يعارض مع صحيح إخلاص الناس لله عقيدة وعبادة، بل ومعاملات عدا ما يخص موضوع السلطة وملحقاته.

كل هذا يقودنا إلى ما ذكرناه في هذه المقالة من قبل من أن الإسلام عقيدة وشريعة هو كل متكامل ونقض جزء منه يقود إلى نقض وتشوهات في الكل .

#### ٤- الفجوة الحضارية الحالية وأثرها المحرك في موضوع الحكم والإدارة

يرث المسلمون اليوم ثلاثة مناهج رئيسة في الحكم والإدارة يتصف كل منها بأنه إسلامي، أولهم وهو الأصل هو السنة النبوية الشريفة في الحكم والإدارة، وهي صحيح ما اتبع الخلفاء الراشدون في الحكم والإدارة وتتميز باحترام مبدأ الشورى وحرية الرأي والعدل والمساواة والرحمة والشورى وحرية الرأي والتعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو التزج منها ، والسلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض الذي فوضت من أجله مع الاعتراف للرعية بحقوقها في محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاء أو

بغير ذلك، وهى نفسها المبادئ الدستورية لدى أحدث الدول فى عصرنا الحديث فى القرن الواحد والعشرين<sup>(١)</sup>.

وثانيهم هو من أهم إفرازات أحداث الفتنة الكبرى، تلك الأحداث التى نتجت عن الضغوط التى أحدثتها قصور ثقافة ومفاهيم وتقنيات ذلك العصر فى القرن السابع الميلادى عن التجاوب مع صحيح مبادئ الخلافة الراشدة وإدراك معانيها، وهذا المنهج هو أكثر المناهج انتشاراً وتطبيقاً فى بلاد المسلمين؛ وهو النهج القائم على صحيح الإسلام كما جاء بالقرآن والسنة النبوية الشريفة ولكنه يختلف أشد الاختلاف فى موضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين حيث يمنع الشورى ويورث الحكم ويمنع حرية الرأى ولا يوجد فيه حدود بين استخدام المال العام والمال الخاص، ولا فى استخدام السلطة والتكبر بها والتزيح منها وفوق ذلك لا حساب على السلطة ولا على المال العام ولا رد للمظالم عند مغادرة المنصب بالدرك أو الوفاة، دون تعفف فى شيء من كل ذلك، وهذا المذهب لا يزيد عن كونه المفهوم البشرى بثقافة وعلوم القرن السابع الميلادى لموضوع الحكم والإدارة عند تفاعله مع المعطيات الإسلامية.

أما ثالثهم فهو المذهب الشيعى الذى استحدثته ورثة شيعة على بن أبى طالب كرم الله وجهه، لقد كان على والحسن والحسين رضى الله عنهم وشيعتهم المعاصرين هم أهل السنة الحقيقون والمدافعون عن الخلافة الراشدة، ولكن طول العهد بورثة هذا المذهب أدى بهم إلى التماسك حول اتباع على وأبنائه أكثر من التماسك حول الخلافة الراشدة والشوق إلى عدلها، لأن الدعوة إلى التماسك حول أشخاص لهم الحب والقبول أسهل

---

(١) «حقوق الإنسان، دراسة مقارنة فى النظرية والتطبيق»، د. أحمد الرشيدى، مرجع سابق.

- «مبادئ نظام الحكم فى الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة»، د. عبد الحميد بدوى، مرجع سابق.
- «الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة»، د. أحمد محمد أمين، مرجع سابق.

فى الفهم ولا يحتاج إلى ثقافة مثل الدعوة إلى التماسك حول أفكار تحتاج إلى فهم وثقافة تساندها، وهكذا أصبح حب على وأهل بيته وأتباعهم هو محور الفكر الشيعى لأسباب عاطفية وأسباب منطقية ذات طابع سياسى، أيضاً استحدثت ورثة شيعة على فكرة عصمة أئمة الشيعة فى مواجهة حصانة الزعيم السياسى من الخامسة والذى يدعو له أتباعه من رجال الدين فى كل مجلس ومسجد، وتلك كلها نظرات فطرية من رؤى القرن السابع الميلادى وتوارثتها الأجيال<sup>(١)</sup>.

لقد سقطت دولة الخلافة الراشدة لأن علوم وتقنيات وثقافة ذلك العصر الذى نشأت فيه لم تسعفها بما يلزم لبناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية لوضع خصائص العلاقة بين الحكام والمحكومين بما يتفق وتلك التى بينها الرسول الكريم وأتبع خلفاؤه الراشدون، وكيف أدى غياب آليات التنفيذ والتفسير وحل الإشكاليات لما يختلف عليه الناس فى تطبيق هذه المبادئ وتفسيراتها إلى تصاعد خلافات من داخل دولة الخلافة الراشدة نفسها، ذلك الخلاف الذى نشأ بين سيدنا على بن أبى طالب ؓ وطلحة والزبير ولم توجد فى الدولة الناشئة آلية للتفسير وحل المشاكل حتى تصاعد إلى القتال، بل وعجز أغلب المسلمين ممن لم يربوا على الإسلام مع رسول الله ﷺ ولم يمارسه عن قرب فى مجتمع المدينة المنورة عن فهم خصائص الخلافة الراشدة ومراميها بما جعلهم يتقادون وراء جماعات المصالح التى قادت أحداث الفتنة الكبرى حتى هدمت دولة الخلافة الراشدة نهائياً ليحل محلها فى ديار المسلمين وفى فكرهم نهج الفكر والتأويل

١) «أدب الشيعة، إلى نهاية القرن الثلقى الهجرى»، د. عبد الحبيب طه حميدة، مرجع سابق.

- «الشيعة والتصحیح، الصراع بين الشيعة والنضیع»، الدكتور موسى الموسوى، مرجع سابق.

- «تطور للفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه»، الأستاذ أحمد الكتب، مرجع سابق.

- «الحقائق الغائبة بين الشيعة وأهل السنة»، الأستاذ سالم البهنسلى، مرجع سابق.

لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مناقضين لصحيح فكر وخصائص السنة النبوية الشريفة وخلفائها الراشدين فى الحكم والإدارة .

لقد كانت هناك فجوة حضارية حقيقية بين واقع ذلك العصر ( القرن السابع الميلادى بمعطياته الثقافية والعلمية والتقنية ) وسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ، وكانت هذه الفجوة نفسها هى اى محرك والدافع إلى هدم دولة الخلافة الراشدة فى ذلك الوقت ، وأدى استمرار هذه الفجوة لقرون بعد ذلك إلى إعطاء الخصائفة والقبول والاثبات للنظم والأفكار السياسية والإدارية التى نشأت على أنقاض دولة الخلافة الراشدة وخصائصها .

ولكننا فى عصرنا الحديث هذا ، فى القرن الواحد والعشرين ، نجد أن الفجوة الحضارية فى فكر ونظم الحكم والإدارة هى لصالح التوافق والقبول للمعطيات الثقافية والعلمية والتقنية لسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة مقارنة بالموروث من الفكر والنظم السياسية ذات النهج المخالف ، بينما تم معطيات هذا العصر دولة الخلافة الراشدة بما يلزمها من علوم وتقنيات وآليات حديثة فى الحكم والإدارة لى تقيم ما عجزت عنه قبل أحداث الفتنة الكبرى ، إذن دولة الخلافة الراشدة جاهزة لأن تبعث الآن بفعل هذه الفجوة القائمة فى عصرنا الحالى .

منذ بدأ احتكاك المسلمين بالدول الأوروبية الحديثة فى القرن التاسع عشر وما بعده ونحن نشهد انقسام المسلمين إلى قطاعات ، ينكر إحداها صلاحية الشرع الإسلامى فى موضوع الحكم والإدارة وذلك لسوء تجربتهم مع نظم المسلمين الموروثة ويدعون إلى النقل عن النظم الغربية كاملة فى ذلك الموضوع ، بينما يتشدد قطاع آخر ويطلب العودة الكاملة لأحد النظم الموروثة عن أى دولة إسلامية سابقة ولا يفرق فى طلبه هذا بين صحيح سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة والنظم الموروثة عن المنهجين اللذين طبقا تاريخيا ، وتزداد الأمور تعقيدا واختلاطا عندما لا يفرق بين النسق الفكرى وخصائص النظم ومبادئه من جانب وهى كلها متكاملة ، وآلياته ومؤسساته على الجانب الآخر ، وعلى الأغلب لا يدرك أن الخلط بين بعض ما فى السنة

النبوة الشريفة وخلافتها الراشدة في الحكم والإدارة مع بعض مبادئ النظم السابقة لن يقود إلى نظام متسق مع نفسه وسيقود مؤسسه إلى حيث الانزلاق إلى غير صحيح الإطار العام للمعاملات الإسلامية على نحو ما تبين لنا في مقالنا هذا من معاوية رضي الله عنه مع حجر بن عدي ، وتابعيه مع المحكومين .

والذي يراه مؤلف هذه المقالة هو أن يتم الاستفادة بكل معطيات عصرنا الحديث هذا من علوم وتقنيات تخلم موضوع الحكم والإدارة مفرقين في ذلك بين موضوع العلوم الإنسانية والاجتماعية وفلسفاتها وهو المخصص لكشف طبائع البشر وطبائع مجتمعاتهم وهذا نستفيد مما فيه من موضوعية وعلم ، وما هو مخصص لدعم رؤى جماعات يعينها لخدمة توجهاتها ، وفي ذلك نستطيع أن نبدأ من حيث انتهت دولة الخلافة الراشدة ، وبلغه العصر يتم إحياء هذه الدولة بوضع الإطار القانوني والدستوري الذي يشمل على كل خصائصها ولا يتم إهدار إحداها وهي الشورى وحرية الرأي ومحاسبة الحكام على كامل السلطة المفوضة إليهم سواء كانت سلطة سياسية أو إدارية أو مالية عامة مع التشدد في رد المظالم عند ترك المنصب بانتهاء المدة أو الوفاة ، مع وضع النظام المؤسسي والقانوني والآليات المناسبة لصحيح تنفيذ كل ذلك ، وفوقه نظام فعال يفكره الواضح ونظامه وآلياته للتفسير وحل المنازعات سلمياً ومن داخل النظام ، لن يجد المسلمون صعوبة في إنشاء هذه الدولة لأن خصائص دولة الخلافة الراشدة هي نفسها المبادئ الدستورية للدولة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، والعلوم والنظم والآليات التي تقوم عليها هذه الدول الحديثة هي نفسها التي تستطيع أن تسعف دولة الخلفاء الراشدين إذا قدر الله لها أن تبعث في القرن الواحد والعشرين فما استقر في الفكر السياسي الحديث بدءاً من عصر التنوير (القرن السابع عشر حتى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر) وتطور عن سيادة الدولة (القرن السادس عشر ، بودان<sup>(1)</sup> والفصل بين السلطات (القرن الثامن عشر ، منتسكيو<sup>(2)</sup>) ، والعقد الاجتماعي

1) «Political thought from Plato to the presents», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, 1994. p. 209.

2) Ibid., pp. 263-291.

والإرادة العامة ( القرن الثامن عشر ، جان جاك روسو<sup>(١)</sup> ) ، ونظرية المنفعة لجون ستوارت ميل<sup>(٢)</sup> ) ، مما أدى إلى تطور الدساتير الحديثة والنظم السياسية لتشمل المساواة وحرية إبداء الرأى ، إلى آخر ما هو متعارف عليه من حقوق للإنسان الطبيعى الذى خلقه الله حرّاً ولا يناقض طباعه الشخصية ، وتم تحصين هذه الحقوق فى مواجهة طغيان الدولة أو القائمين عليها بآليات المراجعة والتوازن Checks and balances المستقرة فى الدول الحديثة التى تمارس الديمقراطية وغير ذلك من العلوم والتقنيات الحديثة ، كلها تساند ما تحتاجه دولة الخلفاء الراشدين من علوم وتقنيات لمساندة مبادئ الشورى وحرية الرأى والتصفى عن الاستفاد من السلطة والنفوذ والريخ منهما وأخيراً إيجاب الحكام على رد المظالم والقصاص من الظالم منهم ، وهى كلها أمور مطبقة بنجاح فى الدول الحديثة ويصططش المسلمون لرؤيتها فى دولهم بعد أن فقدوها منذ القضاء على دولة الخلافة الراشدة .

وفى هذا الشأن نستطيع أن نبين من مصطلحات العصر الحديث أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، وهى فى ذلك تضع الأطر السياسية والتنظيمية والآليات لتجعل القائمين على الدولة يديرونها تبعاً للإرادة العامة للشعب (بآليات صناديق الانتخاب على الأغلب) ومن خلال تنظيمات للدولة تكفل لها السيادة على أرضها وشعبها ولكن دون طغيان أو تجاوز لدورها بالفصل بين السلطات وآليات المراجعة والتوازن ، أى أن الديمقراطية تهدف إلى تحديد سلطة رئيس الدولة ليقوم بدور الوكيل عن الأمة لتنفيذ ما تهدف إليه الإرادة العامة للشعب، ولو كان الشعب مسلماً حسن الإسلام لكان هذا الرئيس هو الرئيس الشرعى للدولة الإسلامية، حيث يقرر الشيخ السيد سابق «إن الحاكم فرد من أفراد الأمة ، لا يتميز عن غيره إلا كما يتميز الوصى أو الوكيل ، ويجرى عليه ما يجرى على سائر الأفراد»<sup>(٣)</sup>.

1,2) Ibid., pp. 292-318, p.379, p. 379

(٣) «فقه السنة»، الشيخ السيد سابق، المجلد الثالث (الجزء التاسع)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٧م. ص ٤٩. «الفتاوى للمستورى، =

أيضاً يجب أن نفرق بين الديمقراطية والليبرالية التي تعنى إعلاء حرية الفرد إلى أقصى الحدود الممكنة حتى لو وصل بها الغلو في الحرية الشخصية إلى درجة الشذوذ ، تاريخياً نشأت الديمقراطية في أحضان الفكر الليبرالي ولكن الفرق بين الاثنين كبير ، ففي شأن المرجعية عموماً والإسلامية خصوصاً ، نجد أن المرجعية الديمقراطية تقبل أن تكون لذكثورية الأغلبية، ولو كانت الأغلبية حسنة الإسلام لكان رد المرجعية إلى الأسس الإسلامية بطبيعة الأمر ، أما الليبرالية فلها مرجعيتها الخاصة، وهي عدم وضع أى قيود على الحرية الشخصية للفرد، وهكذا نستطيع أن نقول إن الإسلام يتفق مع الديمقراطية فكراً وفلسفة وتقنية ويستفيد من كثير من تجاربها حيث يتفق الإسلام والديمقراطية في وجوب الشورى بمعنى حق المواطن في حرية إبداء الرأى والمشاركة السياسية ومحاسبة الحكام ، ولكنه لا يتفق مع الليبرالية في كل شيء بل يتفق بتحفظ ، فالإسلام من حيث المبدأ هو دين الفطرة والإنسان حر ومسئول، طالما لم يناقض فطرته، وهذه نقطة تحتاج إلى من يتناولها بالبحث لبيان تفصيلات ما هو صحيح وما هو مغالطة من وجهة نظر حقوق الإنسان ولماذا، ولا نريد أن نذهب بعيداً في هذا الأمر لأن موضوع بحثنا هو العلاقة بين الحكام والمحكومين .

وهكذا ، بين الإسلام في القرآن وسنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين حدود الحقوق والواجبات بين الحكام وأصحاب السلطة والنفوذ والمحكومين ومن لا يملكون سلطة ولا نفوذاً ، ولكن الدولة كانت شديدة البدائية يحكم ذلك العصر فاعتمدت العلاقة على ورع الحكام لكي يتعفوا عما تتيحه لهم السلطة والنفوذ، وليأخذوا من المحكومين ما سمح لهم به الشرع الإسلامي فقط ، إتباع السنة عن دولة الخلافة الراشدة يكون في الالتزام بالحقوق والواجبات الشرعية في موضوع الحكم والإدارة، وليس في تنظيم الدولة ولا آلياتها ، وقد سقطت العلاقة بين الحكام



والحكومين الذي اتبعه الخلفاء الراشدون بعد أن اتسعت الدولة وضعف الورع في نفوس الحكام والحكومين .

لن يمر وقت طويل حتى تنبئ الأمة الإسلامية إلى أهمية إحياء سنة الرسول الكريم ﷺ وسنة خلفائه الراشدين في الحكم والإدارة وإحياء الشورى وحرية الرأي والمساواة، والتعفف عن التكبر بالسلطة والزيغ منها، ووضع محاسبة الحكام على السلطة والمال العام موضع التنفيذ، ورد المظالم، وبناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية لوضع خصائص العلاقة بين الحكام والحكومين بما يتفق وهذه المبادئ مستفيدة من معطيات العصر الحديث في موضوع الديموقراطية، ومتوافقة مع ثقافة القرن الواحد والعشرين السياسية ومعطياتها، خاصة أنها مطبقة بنجاح منذ قرون وعقود في الدول الحديثة لحماية الحقوق والواجبات في الحكم والإدارة .

وتطبيق المجموعة القياسية المتكاملة من المبادئ والخصائص التي تشكل سنة الرسول الكريم ﷺ وسنة خلفائه الراشدين في الحكم والإدارة مع ما يساندها من الإطار العام للمعاملات الإسلامية دون التطرق إلى كل ما يشملها الشرع الإسلامي من مجموعات قياسية أخرى مثل مجموعة الحدود كمثالٍ يثير الجدل، هذا التطبيق بهذه الصورة جائز ويمكن بدليل تطبيق نظام الموارث الإسلامي كمجموعة قياسية واحدة دون مشاكل التداخل مع غيره من المجموعات الأخرى، وفي ذلك يستطيع غير المسلمين أن يستفيدوا أيضاً من هذه التجربة إن أراد الله .

إذن هناك فجوة حضارية تدفع الدول الإسلامية للتحدث بالانتقال من النظم الموروثة إلى تطبيق سنة الرسول الكريم ﷺ وسنة خلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، وهذه السنة في الحكم والإدارة مستندة على الإطار العام للمعاملات الإسلامية يكونان معاً مجموعة قياسية واحدة قابلة للتطبيق دون انتظار للجدل حول المجموعات القياسية الأخرى مثل إقامة الحدود وخلافه .

## ٥- الخلاصة:

الإسلام لا نعرفه إلا مما عرفنا به الرسول الكريم ﷺ نقلاً عن الله سبحانه وتعالى من القرآن الكريم وبياناً في سنته النبوية الشريفة، والقرآن والسنة هما وحدهما المرجعية الفاصلة لكل ما يختلف عليه المسلمون، وموضوع مقالنا هذا هو سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، ملاحظها وخصائصها ومن أي شيء نبعت وإلى أي شيء تستند، ثم ظروف سقوطها وأسبابه، وماذا حل محلها في بلاد المسلمين ومن أين وكيف ولماذا اكتسب هذا الاستبدال هذه الحصانة والثبات والاستقرار في بلاد المسلمين، وهل هناك احتمال لبعث نبط سنة الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة وكيف ولماذا؟.

الإسلام عقيدة وشرعية هكذا علمنا رسول الله ﷺ، وقد عاش سيدنا محمد ﷺ بين الناس بعد البعثة من سن الأربعين إلى أن توفاه الله بمارس الحياة بين الناس فرداً منهم وقائداً لجماعتهم، ثم تحول إلى قائد لدولتهم في مجتمع المدينة، كى يعلم الناس شريعة العلاقة بين الحكام والمحكومين في السنة النبوية الشريفة، وهذا ما استوعبه وأحسن فهمه الخلفاء الراشدون فاتبعوه، وليس هناك اختلاف حقيقة بين معايير وخصائص نظام الخلافة الراشدة والإطار العام للمعاملات الإسلامية، بل هي التطبيق الخاص للإطار العام للمعاملات الإسلامية في مجال العلاقة بين الحكام والمحكومين.

فالإطار العام للمعاملات الإسلامية أساماته هي العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات ﴿إِنَّ لِلَّهِ يَلْمُزُ بِالْغُلُوبِ وَالْإِصْنَافِ وَإِنِّي أَنَا الَّذِي لَقُيْتُ عَنْ لِقَائِهِمْ وَتَمَنَّى وَلَقِيَنِي بِعَظْمٍ لَعَنَ تَكُونُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿إِنَّ لِلَّهِ يَلْمُزُكُمْ لَنْ تُؤْتُوا الْأُمُتَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ لَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعْظُمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغي بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، أما بخصوص التعامل في الأموال والتبادل الاقتصادي فقد حرم الله أكل أموال

الناس بالباطل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مَعَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] ، وحرّم الغلب في الكيل والميزان وبغس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم في تبادل السلع الاقتصادية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا الصَّكَّاتِ الْمُبْتَالِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَقْرُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥] ، وحرّم الإدلاء بأموال الناس بالباطل للحكام ﴿وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَلَوَّا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨] ، وأوجب أيضا الحراسة بين الناس على الأموال حفاظاً على حقوق العباد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَلَّيْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلِكْتُوبَةٍ وَلِكْتُوبٌ بَيْنَكُمْ كِتَابٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَلْبِسْ كِتَابٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مَفْزُوعًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِكْ وَلْيُهُ بِالْعَدْلِ وَلْيُشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَلْبِسْ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْلَمُوا أَنْ تَكْتُمُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَلَّتِي أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كِتَابٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَقَلَّوْا فَإِنَّهُ لَسَوَى بِكُمْ وَقَرُّوا اللَّهَ وَيُعْظِمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أما آداب القاضى وواجباته فهي القسط في الشهادة ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكُلْ فَنسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْلَمُوا وَلَا تَكُنْ ذَا قُرْبَىٰ وَيَعْهَدَ اللَّهُ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَلَّامٌ بِهِ لَعَنَكُمْ مَنْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَرَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا أَعْلَمُوا هُوَ اقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨] ، وعلم كتابها، وتحريم قول الزور ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي لَوِثَمَنَ أَمَقَّتْهُ وَيَتَّقِ اللَّهَ وَرَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أَمَّ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

٢٨٣]، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتُ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُطِيتَ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا بَيَّنَّا عَلَيْكُمْ فَلْيَتَّقُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ وَلْيَتَّقُوا الزُّورَ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِالْغَوِّ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، وفي القصص عاقبوا بطل ما عوقبهم به ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ صَبِرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

وهكذا وضع الله حدوداً للتعامل لا يتعداها أحد مسلماً أو غير مسلم، مثل جرائم القتل أو السرقة أو الزنا والاعتداء على الأنساب دون إقامة الحدود التي أوضحها الله سبحانه وتعالى في شرعه الخفيف، فضلاً عما هو محرم مما يندرج تحت صور البغي والتعدي على الآخرين، فإذا اختلفوا فإن أساس التقاضي العادل وأركانه يراعها الله بنفسه في آيات محكمات، ويتعد الخارج عليها أشد العذاب، حيث تقع كل هذه المعاملات على أساس متين من وجوب القسط في الشهادة وعدم كتمها وتحريم قول الزور، وتلك أهم أسس إقامة العدل في جميع المعاملات بين الأفراد وفي ساحات القضاء، بل تكفي وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامة.

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلٌّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصديق لقادتنا لاتباع باقي قواعدها ولو خرقنا إحداها خرقنا الآخرين، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين في السنة النبوية الشريفة نجد أنها هي نفسها التي اتبعها الخلفاء الراشدون في الحكم والإدارة، ونجد أن خصائصها وأسسها هي:

العدل: والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم ﷺ العالية بين أصحابه إلا أنه لم يخص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكُمْ إِن كُنْتُنَّ تُحِبُّنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّنَّهَا فَعَلَّانَ لَأَمَتَّكُمْ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ وإن كُنْتُنَّ تُرِيدُنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨، ٢٩].

الشورى: أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء في الآيتين الكريمتين ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَلِّهِمْ فِي أَمْرِهِمْ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ لِلَّهِ يَجِبُ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأي.

لضعف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو الريح منها كان الرسول الكريم ﷺ عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كنَّ يردن الله ورسوله والدار الآخرة أن يكن مثله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِي كَنُتَنٌ تَرْدُنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعُنَّ وَأُسَرِّحُنَّ مَرْحَلًا جَمِيلًا﴾. وإن كنَّ كنَّ تَرْدُنَ الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨، ٢٩].

السلطة أمانة لا تُستخيم لغير الغرض التي فوضت من أجله.

الأعراف للرعية بحقها في محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضح من خطبتي استهلال الحكم من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بطلب التقيوم والنصيحة، وقصة المرأة التي راجعت عمر بن الخطاب ﷺ على مهوور النساء، وقصة الرجل الذي حاسب عمر ﷺ على طول جلسته.

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاء أو بغير ذلك وهذا واضح من ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذي توفي فيه<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما عند الوفاة ومحاسبة كلٍّ منهم لنفسه وسؤالهم عن جلد له ظهر أو شتم له عرضاً أو كان له درهماً في ذمته .

(١) «تاريخ الطبري ، تاريخ الأمم والملوك»، الطبري، مرجع سابق. ص ٢٢٧

هذه المعايير والخصائص والمؤشرات لنظام الخلافة الراشدة تصلح هي نفسها لأن تكون المبادئ الدستورية لأي دولة حديثة في القرن الواحد والعشرين ، مما خلق فجوة حضارية بين دولة الخلافة الراشدة وهذه وثقافة ومعايير ذلك العصر الذي نشأت فيه (القرن السابع الميلادي)، مما أدى إلى أحداث الفتنة الكبرى حيث انتهت بالقضاء على دولة الخلافة الراشدة، وقام على أنقاضها نهجان رئيسان في الحكم والإدارة اكتسبا ثباتاً مع الزمن واستمرّاً في بلاد المسلمين حتى اليوم ، وهما النهج الذي أنشأه معاوية في دولته الأموية واتبه العباسيون وأغلب دول المسلمين حتى اليوم ويلقب بالسنة، والآخر هو الذي أنشأه ورثة أصحاب عليّ بن أبي طالب عليه حيث تحول هؤلاء الورثة عما كان عليه الأوائل، من مناصرين للدولة الخلافة الراشدة إلى مناصرين لحق أبناء عليّ عليه وورثته في الحكم ويلقب بالشيعية ، ثم وبعد ذلك جماعات صغيرة ظهرت مؤقّتة وانتهت بلا عمق مثل توابع الزلزال وأهمها جماعة الخوارج .

أما النهج الذي استحدثه معاوية عليه ومن تبعه فقد أعلن أتباع صحيح السنة في العقائد والعبادات والشريعة الإسلامية في كل أمور الدين الإسلامي عدا ما يخص العلاقة بين الحكام والمحكومين ، فقد تمّ نقض صحيح سنة الرسول الكريم ﷺ وخلقائه الراشدين في الحكم والإدارة جزءاً وراء جزء إعلان صريح وبتأويلات للنصوص القرآنية والأحاديث والسيرة حتى وجد المسلمون أنفسهم تحت حكم نظام يتميز بمنع الشورى وتوريث الحكم وعدم وجود حدود بين استخدام المال العام والمال الخاص دون تعفّف في ذلك ولا في استخدام السلطة والتكبر بها والتزبح منها وفوق ذلك لا حساب على السلطة ولا على المال العام ولا رد للمظالم. وهكذا وجد المسلمون أنفسهم يحكمون بنظام ذو خصائص مناقضة لنظام الخلفاء الراشدين ولكنه اكتسب ثباتاً وقوة كنموذج للحكم ويلقبه الناس بأنه نظام سني ، وساعد على قبول الناس له واستمراره وثباته أن الفجوة الحضارية بين نظام الخلافة الراشدة وما هو متوفر لدى البشر من علم ونظم سياسية قد استمرت قرونًا بعد إنشاء معاوية لنظامه .

وفى هذا الشأن نشير إلى أن خصائص النظام السننى الصحيح كما بين الرسول الكريم ﷺ وخلفاؤه الراشدون تستند على الإطار العام للمعاملات الإسلامية فى تكامل واحد وأن نقض أحدهما يؤدى إلى نقض الآخر وهذا ما حدث لنظام الحكم الذى اضطر إلى التصاعد فى إجراءاته لإسكات حُجَر بن عدى وإيقافه عن الجهر بمعارضته حتى وجد نفسه منزلاً إلى قتلته على النحو الثابت فى كتب التاريخ ، وكذلك يضطر كل من يتبع هذا النظام بخصائصه فى الحكم والإدارة فى كل زمانٍ ومكان.

وبحسبنا هذا ، وحتى لا يلتبس الأمر على المسلمين وغير المسلمين نتيجة استخدام نفس اللقب لنظامين متناقضين فى موضوعاتٍ جوهرية فى الحكم والإدارة ، وتؤدى بالضرورة إلى المساس بالإطار العام للمعاملات الإسلامية ، فقد تم نسبة النظام الذى استحدث إلى صاحبه تمييزاً له عن النظام الذى عُرف عن الرسول الكريم ﷺ وسنته الشريفة واتبعه الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة ، وتنزيهاً للرسول الكريم ﷺ عما ينزلق إليه مُتبعوا ذلك النظام فى الحكم والإدارة .

من بقايا الرجال الأفاضل الذين ناصرُوا عليّ بن أبى طالب ﷺ ودافعوا معه عن الخلافة الراشدة ورفضوا أن ينشقوا عليه حتى سقط شهيداً وسقطوا هم فى برائن الدولة الأموية تلبيةً لهم ألواناً من الاضطهاد حتى يُسلموا لها القياد ، هؤلاء الرجال الأفاضل كانوا هم السنة الحقيقيون فى ذلك العصر ، ولكن بانقضاء زمانهم جاء ورثتهم بالولاء لشخص عليّ ﷺ وورثته ، وهكذا تحول الولاء من ولاء لفكرة الخلافة الراشدة إلى ولاء لأشخاص عليّ ﷺ وورثته وهذا اختلافٌ جوهرى عن أصل ما كانوا عليه .

ورثة أتباع عليّ ﷺ هم مؤسسوا وأتباع المذهب الشيعى فى الحكم والإدارة ، وأساس مذهبهم هو أحقية عليّ ﷺ وأهل بيته فى وراثة الخلافة والإمامة عن الرسول الكريم ﷺ ، يتوارثون الخلافة والإمامة إماماً بعد آخر حتى انقضى نسلهم الذى يعرفونه باختفاء الإمام الثانى عشر فيما يُعرف بالفية الكبرى فتحولت الإمامة وتفرقت خارج أهل البيت ليعهدوا بها إلى أناسٍ من غير أهل البيت ، ولا يهمننا من سيرة الشيعة إلا ما

يخص الحكم والإدارة ، حيث بدأت ولاية دينية وفقهية وأحياناً قيادة ثورية غيرّة على أهل البيت وحياً لهم ، ولكنهم بالمقابل ولمواجهة الحكومات الباطشة بهم فرض الأئمة حقوقاً كثيرة على أوليائهم ، لكى يستطيع الشيعة القيام بأعباء الاستمرار كحزب خارج الدولة ومناوئ لها بغير رضائها وأحياناً تحت سيف بطشها وقيل أتباع المذهب الشيعي تفويض الأئمة سلطات إدارية ومالية على من تولوهم للإدارة وللقيام بأعباء مسئولياتهم.

وهكذا أدت الفجوة الحضارية إلى سقوط نظام الخلافة الراشدة وفقد المواطن العادى فى الدولة حرية الرأى والشورى ومحاسبة الآخرين على مساهماته العامة من الجهد أو المال إلى آخر ما يتبع ذلك من تبعات سواءً لأنه يبرز تحت سلطة الدولة أو لأنه معارض لها وعليه أن يمارس معارضته فى الخفاء ، وما يحصل عليه الحاكم هو وأعدائه من المحكومين مالاً ونفوذاً بغير محاسبة ، كذلك يمكن أن يحصل الأئمة على مثيله من الأتباع ، واستمر هذا الوضع إلى اليوم.

وإذا تذكرنا أن معايير وخصائص ومؤشرات نظام الخلافة الراشدة تصلح هى نفسها لأن تكون المبادئ الدستورية لأى دولة حديثة فى القرن الواحد والعشرين ، وإذا لاحظنا أن تطبيقها يجعل الحاكم يحصل على القليل من وظيفته فى الحكم والسلطة أدر كنا أن هناك طريقان لتحجيم ما يحصل عليه الحاكم ليتقارب من ذلك المستحق لهم فى دولة الخلافة الراشدة؛ إما بسيادة الورع والتقوى فى سلوك ومعاملات الناس حكماً وكذلك المحكومين كما فعل الخلفاء الراشدون وألزموا أنفسهم بالحقوق الشرعية للرعية ورد المظالم، وإما بآليات النظم الحديثة فى الانتخاب لأصحاب السلطة ومراقبة أدايتهم ومحاسبتهم على السلطة العامة والمال العام والطريق إلى ذلك يكون يتضمن مبادئ وخصائص الخلافة الراشدة نفسها فى المبادئ الدستورية لتحديث الدولة واللاحاق بالقرن الواحد والعشرين بهدف المحافظة على حقوق الرعية حيث تمنع تجاوزات الحكام بآليات النظام السياسى فى الانتخابات وفصل السلطات وإقامة نظم المراجعة والتوازن بين القوى داخل المجتمع ، كل ذلك مستند على علوم وثقافة العصر الحديث.



وهكذا انقلب اتجاه الفجوة الحضارية ، إن ثقافة العصر الآن وتقنياته والمناخ العام يتآزرون لدعم حصول المحكومين على كامل حقوقهم كما شرعها الله في سنة الرسول الكريم ﷺ واتباع الخلفاء الراشدين في الحكم والإدارة ، إن لم يكن ورعاً وتقوى من الحكام فهو تجاوزاً مع العصر الحديث وضغوطه في الداخل والخارج .

وبذلك نلخص النتائج في أن تدلى الثقافة والعلوم والتقنيات في القرن السابع الميلادي قد أعاق نمو دولة الخلافة الراشدة وتسبب في فجوة ثقافية أدت إلى سقوطها فيما يعرف بأحداث الفتنة الكبرى التي قادتها جماعات المصالح ، واليوم في القرن الواحد والعشرين لتسبب ثقافة العصر وعلومه وتقنياته في فجوة ثقافية معاكسة الاتجاه تشد الأحداث داخل بلاد المسلمين في اتجاه إزالة أصحاب المصالح من السلطة لتمكن المحكومين من استعادة حقوقهم قريباً مما شرع لهم الله في السنة النبوية الشريفة وتفتح الطريق لاحتمالات بعث دولة الخلافة الراشدة وسبحان الله إذ يقول ﴿مَنْزِلُهُمْ آتَيْنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] .



## العوامل المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية وأثرها على الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل بالتطبيق على الطلاب بجامعة الملك خالد

دكتور / إبراهيم محمد أبو سعد (\*)  
دكتور / عبد الله بن يحيى الحسين (\*\*)

### مقدمة:

من الأمور المتعارف عليها أن علم الإدارة بما يحتوي عليه من مبادئ ومفاهيم يشكل الأساس النظري لإدارة المنظمات مهما كان نوعها، وعليه فإن إدارة المنظمات التعليمية بشكل عام تعتبر ميداناً تطبيقياً لهذه المفاهيم والمبادئ.

وتعد دراسة أحوال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وأساليب تطويره من أهم الأولويات التي يجب الاهتمام بها وذلك للملاحقة التغيرات المتسارعة والتي من أبرزها التغير السريع في تكنولوجيا المعلومات، عولمة العملية الإنتاجية، وإذكاء روح التنافسية الحادة، وزيادة قيمة المعرفة كعامل حاسم للإنتاج... الخ.

وقد أفرزت تلك التغيرات عدة تحديات بيئية حاکمة لعمل المنظمات بشكل عام هذه التحديات لن يتم التصدي لها إلا من خلال رأسمال بشري دائم الترقى سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات حتى يمكن للمجتمع المشاركة في العالم الجديد من موقع الاقتدار وفي ظل سباق تنافسي بالغ الحدة.

ويمثل التعليم مدخلاً أساسياً لذلك وفي تحقيق التنمية الشاملة من خلال إعداد القوى العاملة الواعية والقادرة على استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي الحادث في

---

(\*) مدرس إدارة الأعمال بكلية لتجارة جامعة الأزهر والمعالم لجامعة الملك خالد  
بالمملكة العربية السعودية.

(\*\*) أستاذ الإحصاء للتطبيق للمساعد بجامعة الملك خالد.

معدات وأدوات الإنتاج لتحقيق زيادة في الاقتصاد القومي، كذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتماسك القومي بين أفراد المجتمع.

ويمثل شباب الجامعات أهم قوة بشرية متوقعة فهو العمود الفقري لنمو أى مجتمع حيث يشكلان الشريان الرئيسى فى عملية التنمية الشاملة، ولهذا يحظى التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية بعناية خاصة وتحشد الدولة له كل ما يحتاجه من خبرات وتغويل.

وإعانةً من الباحثين بهذه الأهمية فقد أجرياً هذا البحث للتعرف على العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر على مستوى كفاءة العملية التعليمية وأثر تلك العوامل على مخرجات نظام التعليم الجامعى باعتبار أن الطالب هو المنتج الذى تقدمه الجامعة للمجتمع فى سوق العمل.

ولقد اختير التعليم الجامعى بشكل عام وجامعة الملك خالد بشكل خاص كمجال للدراسة لما يلى :

(١) ما يحظى به التعليم باهتمام كبير من قبل المسؤولين حيث تسخر له المملكة ميزانيات كبيرة فى سبيل تحقيق الأهداف التعليمية والتى تزيد عاماً بعد عام حتى بلغت ميزانية التعليم فى الخطة الخمسية الأخيرة ربع الميزانية العامة تقريباً<sup>(١)</sup>.

(٢) إن جامعة الملك خالد هى أحدث جامعة فى المملكة والتى أنشئت عام ١٤١٩ هـ بالأمر السامى رقم ٧٨/٧ م<sup>(٢)</sup> واليوم أصبحت جامعة الملك خالد على قدم المساواة مع وصيقاتها فى جميع المستويات والواجبات.

(٣) إن جامعة الملك خالد هى الجامعة الوحيدة بمنطقة عسير التى تزيد مساحتها عن أربعمئة ألف كيلو متر مربع، وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق المملكة من حيث عدد المدن حيث تعبر من أكبر مراكز الاستيطان البشرى<sup>(٣)</sup> وتحيط بمنطقة عسير ثلاث مناطق إدارية أخرى تضاهيها مساحة وسكانا وليس بها جامعات.

(٤) سهولة جمع البيانات حيث يعمل الباحثان ضمن الهيئة التدريسية بجامعة الملك خالد.

### ١- مشكلة البحث:

يمكن إرجاع أبرز المشكلات التي تواجه التنمية الشاملة في الدول العربية بشكل عام إلى القصور الشديد في تهيئة العنصر البشري بها، فالنقص في القوى البشرية المؤهلة من حيث الكيف واللازمة لمشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الأمية بينها، وعجز نظم التعليم والتدريب المختلفة عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وكذلك عن إضباع حاجة الاقتصاد الوطني، يقف عقبة في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة<sup>(٥)</sup>.

وبصفة عامة يعتبر طلاب الجامعات من أهم المخرجات المتوقعة للجامعات في سوق العمل هذه المخرجات تعتبر مدخلات لبرامج التنمية الشاملة والتي تتأثر بدوره بمدى جودة تلك المدخلات إلا أن الواقع يعكس عدم وجود تخطيط وتنسيق مسبق بين برامج التعليم الجامعي وسوق العمل في الوقت التي تنادى به الحكومة بإحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة، الأمر الذي يظهر بوضوح عدم مواءمة المناهج التعليمية مع طبيعة الأعمال وكذلك التخصصات بسوق العمل.

ولعل ما يؤكد ذلك أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة المملكة لرفع كفاءة الجامعات إلا أن التعليم الجامعي لازال يعاني من العديد من المعوقات التي تحد من القيام بدوره في إعداد النوعية المناسبة من الخريجين<sup>(٥)</sup>.

وتعد جامعة الملك خالد إحدى المؤسسات الأكاديمية بالمملكة العربية السعودية التي تهتم بخلق الكوادر المؤهلة التي لها دورها الهام في عمليات التنمية الوطنية. ونتيجة لخبرة الباحثين في العمل بجامعة الملك خالد كأعضاء هيئة تدريس

وكإداريين<sup>(\*)</sup> وقريبهم وتفاعلهم مع الطلاب من خلال العمل لوحظ زيادة نسبة الرسوب بين الطلاب، وانخفاض نسبة الطلاب الحاصلين على معدلات مرتفعة، وارتفاع ظاهرة التسرب سواء بترك الدراسة أو بالتحويل إلى كلية أو إلى جامعة أخرى، وجموع العديد من الطلاب إلى بعض الوسائل الدفاعية كالاعتذار عن دخول الاختبار أو التمارض بهدف عقد اختبار بديل له... الخ. هذا علاوة على وجود حالة من الإحباط لدى بعض الطلاب نتيجة توقعهم بعدم حصولهم على وظائف بعد التخرج حيث بدأ سوق العمل يضع شروطاً معينة لقبول الخريجين قد لا تكون متوفرة لديهم. ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدم موازنة المناهج الدراسية التي يتلقاها الطالب بالجامعة، وكذلك طرق التدريس مع طبيعة الأعمال والتخصصات التي تحتاجها قطاعات الدولة والقطاع الخاص في التوظيف، لذلك كان لا بد من دراسة ومعرفة العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة الطلاب بجامعة الملك خالد وأثر تلك العوامل عليهم كقوة عمل متوقعة بسوق العمل.

ومن هنا قام الباحثان بدراسة استطلاعية اعتمدا فيها على البيانات المنشورة التي يصدرها المركز الإعلامي بالجامعة، والتقارير التي تصدرها إدارة التخطيط والميزانية، والبيانات الإحصائية لعمادة القبول والتسجيل بالجامعة، والمؤتمرات والندوات التي عُقدت عن التعليم بالجامعة، وأيضاً المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكذلك مع بعض المسؤولين في عدد من الشركات، وأيضاً مع عددًا من الطلاب بهدف التعرف على العوامل التي قد تحد من كفاءة العملية التعليمية وأثر تلك العوامل على الطلاب كمخرجات للجامعة في سوق العمل.

(\*) حيث عمل أحد الباحثين مرشداً أكاديمياً للكلية لفترة، والآخر يعمل الآن وكيلاً للشئون الإدارية والطلابية بالكلية.

واستناداً إلى هذه الدراسة الاستطلاعية توصل الباحثان مبدئياً إلى التأكيد من وجود المشكلة.

وقد دفع ذلك الباحثين إلى محاولة إجراء هذه الدراسة الميدانية على جامعة الملك خالد للتعرف على أسباب هذه الظاهرة ومحاولة اقتراح الأسلوب العلمي للقضاء عليها أو على الأقل التقليل من حدتها. عموماً فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- (١) هل هناك بعض العوامل التي قد يكون لها تأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية؟
- (٢) هل توجد فروق معنوية بين درجة الموافقة على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل الراكمي للطلاب؟
- (٣) هل لتلك العوامل تأثير محتمل على الخريجين كقوة عمل متوقعة في سوق العمل؟
- (٤) هل يوجد اختلاف بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً محتملاً لتلك العوامل على الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك من حيث نوع الدراسة، والمستوى الدراسي، والمعدل الراكمي، ونوع التعليم الثانوي، والسكن؟

### ٣- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث يعالج مشكلة هامة وحساسة لشريحة هامة من شرائح المجتمع وهي شريحة الشباب الجامعي باعتبارهم قوة عمل متوقعة للمجتمع سوف يتحملون أعباءه وعلى كاهلهم سوف يقوم بنيانه نظراً

لكثرة عددهم<sup>(\*)</sup> ووفرة طاقاتهم، لذلك فإن هذه الفئة جديرة بالدراسة لإشعارهم بالاهتمام ومنحهم الثقة بأن الجامعة لن تبخل عليهم بالجهد والآراء والدراسة والبحث لعلاج مشاكلهم الحالية لتمهيد طريق المستقبل أمامهم من خلال إعدادهم إعداداً طيباً يؤهلهم لتحمل مسئولياتهم في التنمية الوطنية على اعتبار أنهم أهم أصول المؤسسات على الإطلاق مستقبلاً مما قد يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

كما تأتي أهمية هذا البحث أيضاً من كونه يهتم بالعوامل التي قد يكون لها تأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد وأثر تلك العوامل على الخريجين كقوة عمل متوقعة في سوق العمل، وذلك لفئة عمرية هامة من المجتمع السعودي تمثل عماد التنمية، ولعل هذه الدراسة تلقى مزيداً من الضوء على ما يعانيه الطلاب بالجامعة من نقص في عناصر العملية التعليمية سواء من حيث القائمين بالتدريس أو الكتب الدراسية أو الوسائل التعليمية أو الاختبارات ووسائل التقييم أو الإدارة أو من حيث الخدمات المقدمة لهم، وبالتالي التعرف على مستوى تفكير الطلاب واتجاهاتهم ومقرحاتهم بما يفيد في وضع الأنظمة بالجامعة وتعديلها وتطويرها ليس فقط على حسب وجهة نظر المسؤولين بها ولكن أيضاً حسب وجهات نظر الطلاب وذلك لأن أفضل طريقة لمعرفة مستوى جودة الخدمة المقدمة هو سؤال متلقي الخدمة نفسه.

كما يمكن الاسترشاد بنتائج هذه الدراسة في كيفية وضع نظام لإعداد الطلاب للحياة العملية في ظل التنافس في سوق العمل وخاصة أن معظم هؤلاء الطلاب من الطامحين إلى الاعتماد على ذواتهم وقدراتهم، ومؤملاتهم حيث يعتبرون

---

(\*) حيث بلغ عدد الطلاب المقبلين خلال العلم الدراسي ١٤٢٣/٢٢ هـ حوالي (٢٢،٤١٣) طالباً وطالبة حسب إحصائية عمادة القبول والتسجيل.



العوامل المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية وأثرها على الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل بالتطبيق على الطلاب بجامعة الملك خالد  
د/ إبراهيم محمد أبو سعد، د/ عبد الله بن يحيى الحسين

العمل هو السبيل إلى الكسب الحلال وإلى اكتساب احترام المجتمع، حيث تخرج من جامعة الملك خالد من عام (١٤٢٠هـ - ١٤٢٣هـ) ٨٠٤٢ طالباً وطالبة (١).

كما تبرز أهمية البحث من الزيادة المستمرة والتطور الهائل المدهل والسريع في جامعة الملك خالد من زيادة عدد الكليات وأعداد أعضاء هيئة التدريس وإجمالي الميزانية... الخ. وذلك كما هو مبين من الجدول التالي رقم (١)

جدول رقم (١) التطور في جامعة الملك خالد

خلال الفترة من ١٤١٩ - ١٤٢٦ (١)

البيان	المستويات	١٤١٩	١٤٢٦	معدل التطور
عدد الكليات في الجامعة	٤	١٨	٣٥٠	%
عدد أعضاء هيئة التدريس	٥٥١	١٠٠٧	٨٢	%
عدد المعيين والمحاضرين	١٦١	٣٧٠	١٣٠	%
عدد الباحثين للدراسات العليا	٧٦	١٦٤	١١٥	%
عدد الطلاب المقبولين	١٥٢١	٧٢٩٠	٣٧٩	%
إجمالي الميزانية	٣٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٩٩,٨٦٩,٠٠٠	٩٧	%
	ريال	ريال		

كما يتضح أهمية هذه الدراسة أيضاً من نقص الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع بالتطبيق على الجامعات العربية والسعودية بشكل عام وجامعة الملك خالد بشكل خاص حيث أن معظم الدراسات ركزت على التعليم قبل الجامعي وعلى موضوعات أخرى (٢).

● جامعة الملك خالد، تقارير متابعة للخطة علم (١٤٢٣/٢٢هـ) من دليل الخريجين لنفس العلم.

●● جامعة الملك خالد، أرقام وحقائق لمحة موجزة عن التطور في جامعة الملك خالد خلال فترة من علم ١٤١٩/١٤٢٦هـ.

هذا فضلاً عن أن هذه الدراسة سوف تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات حول الموضوع سواء بالتطبيق على الجامعات السعودية الأخرى أو العربية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر إضافة أكاديمية ومحاولة لسد النقص في هذا المجال وإثراء المكتبة العربية بكل ما يستخلص من نتائج في هذا المجال.

### ٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في تحديد وتحليل العوامل التي قد يكون لها تأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية، والأثر المحتمل لتلك العوامل على الخريجين في سوق العمل، وذلك من خلال ما يلي :

(١) حصر العوامل التي لها تأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد.

(٢) تحديد مدى معنوية الفروق بين درجة الموافقة على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي للطلاب.

(٣) تحديد ما إذا كان لتلك العوامل تأثير محتمل على الخريجين كقوة عمل متوقعة في سوق العمل.

(٤) قياس درجة الاختلاف بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً محتملاً لتلك العوامل على الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك من حيث نوع الدراسة، والمستوى الدراسي، والمعدل التراكمي، ونوع التعليم الثانوي، والسن.

(٥) محاولة اقتراح أساليب وطرق التغلب على التأثير السلبي لبعض العوامل على مستوى كفاءة العملية التعليمية بالجامعة.

(٦) وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن الخروج بالعديد من التوصيات التي يمكن للمخططين وواضعي السياسات العامة بجامعة الملك خالد بشكل خاص والتعليم العالي بشكل عام أن يستغلونها بها عند اتخاذ قراراتهم.

## ٤- فروض البحث:

يعمل البحث على اختبار أربعة فروض (تم تطويرها من خلال الدراسات السابقة، والدراسة الاستطلاعية) تتمشى مع الأهداف الخاصة به، وهذه الفروض هي:

(١) توجد مجموعة من العوامل لها تأثير على كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد مثل (١): مستوى كفاءة القائمين بالتدريس، والكعب الدراسية، والوسائل التعليمية، والاختبارات وطرق التقييم، وإدارة الأقسام العلمية، والخدمات العامة للطلاب.

(٢) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة الطلاب على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي لهم.

(٣) تؤثر العناصر الأساسية المكونة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد على الطلاب الخريجين كفاءة متوقعة في سوق العمل.

(٤) لا يوجد اختلاف بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك حسب الخصائص المميزة لهم (٢).

## (٥) أسلوب الدراسة: (منهج البحث)

فيما يلي عرض العناصر المختلفة التي تضمنها أسلوب الدراسة:

١/٥- أنواع البيانات ومصادرها:

- تم التوصل إلى هذه العناصر أو العوامل وكذلك المتغيرات المختلفة على كل عنصر من خلال الدراسة الاستطلاعية والمنشآت مع الزملاء من أعضاء هيئة التدريس.
- خصائص تعليمية: مثل نوع الدراسة (نظرية، عملية)، والمستوى الدراسي، والمعدل التراكمي، ونوع التعليم (حكومي، خاص)، وخصائص شخصية: كالجنس. ولم تتعرض للجنس نظراً لأن الطالبات بمرکز دراسة الطالبات لم يصلن إلى المستوى الخامس بعد.

تعتمد الدراسة على النوعين التاليين من البيانات:

١/١/٥ - البيانات الثانوية:

وقد تمثلت في مراجعة الاتجاهات والمبادئ العلمية وذلك من خلال الإطلاع على المراجع العلمية من البحوث والدوريات العربية منها والأجنبية ذات الصلة بالموضوع محل البحث، وكذلك تم الرجوع إلى التقارير والنشرات التي تنشرها جامعة الملك خالد (إدارة التخطيط والميزانية، عمادة القبول والتسجيل، المركز الإعلامي، عمادة شؤون الطلاب)، وكذلك الغرفة التجارية الصناعية بأبها، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع البحث.

٢/١/٥ - البيانات الأولية:

تمثلت في الآتي :

١/٢/١/٥ - الدراسة الاستكشافية التي قام بها الباحثان بفرض التعرف على العوامل التي قد تحد من كفاءة العملية التعليمية وبالتالي من كفاءة الطلاب وأثر تلك العوامل على الطلاب كمخرجات للجامعة في سوق العمل، وذلك من خلال بعض المقابلات التي أجريت سواء مع الطلاب أو مع بعض أعضاء هيئة التدريس أو المسئولين بالجامعة.

٢/٢/١/٥ - الدراسة الميدانية لجمع البيانات الأولية اللازمة للتحقق من فروض البحث وتحليلها.

٢/٥ - مجتمع البحث والعينة.

١/٢/٥ - مجتمع البحث:

يمثل مجتمع البحث في جميع الطلاب المقيدين بجامعة الملك خالد للعام الجامعي (١٤٢٥هـ / ١٤٢٦هـ) موزعين حسب الكلية واتضح أن العدد الإجمالي هو (١٤,٦٩٨)<sup>(٣)</sup> طالباً .

### ٢/٢/٥- عينة البحث:

حدد حجم العينة على أساس (٣٧٧) مفردة مستخدماً في ذلك جدول تيميد أحجام العينة<sup>(٨)</sup> عند مستوى معنوية ٠,٠٥ و حدود ثقة ٠,٩٥ مع الافتراض بأن الخصائص المطلوب دراستها في المجتمع متوافرة بنسبة ٥٠٪، وقد تم اختيار العينة بحيث تمثل قطاعات المجتمع (طلاب كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، وكلية الشريعة، كلية اللغات والترجمة، وكلية العلوم، كلية الحاسب الآلي، كلية الهندسة، كلية الطب) وعلى ذلك تم توزيع العينة على طلاب المستويات الأخيرة ابتداء من المستوى الخامس وحتى الثامن وكذلك السنوات النهائية لطلاب كلية الطب بالنسبة والتناسب حسب أعداد الطلاب بكل منها.

وبالنسبة لاختيار مفردات العينة عشوائياً، فقد تقرر اختيار مجموعة من القاعات عشوائياً بالنسبة لكل كلية حسب المستويات السابقة فيما عدا طلاب كلية الطب حيث لا ينقسمون إلى مستويات، وقد روعي اختيار المواعيد المسائية للتدريس لضمان تمثيل جميع المستويات بقدر الإمكان<sup>(٩)</sup>.

### ٣/٥- نماذج جمع البيانات: (أدوات البحث).

فقد تم إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الميدانية من أفراد العينة وتكون هذه القائمة من (٥) أسئلة للتعرف على العوامل التي قد تحد من كفاءة العملية التعليمية وبالتالي من كفاءة الطلاب والتي قد يكون لها تأثير على مستوى الخريجين كمنخرجات للجامعة في سوق العمل، وقد روعي في تصميم القائمة القواعد الخاصة بوضع الأسئلة وصياغتها واستخدام أسئلة من النوع المغلق والمفتوح، كما تم قياس الإجابة على بعض الأسئلة على المقياس المتدرج لـ «ليكرت» Likert scaling Method بحيث تضمنت بعض الأسئلة عدداً من العناصر وتم استخدام مقياس من خمس

(٨) بتابع هذا الأسلوب يمكن القول أن عينة البحث جمعت بين عينة طبقية Stratified

Sample وبين عينة مجموعات Cluster Sample.

نقاط، تعني النقطة (١) اتجاهاً أو ميلاً ضعيفاً نحو العنصر وتدل النقطة (٥) على اتجاه أو ميل قوي للعنصر أو العبارة محل القياس. وقد اتسمت الأسئلة بالسهولة وتجنب الأسئلة الإيجائية، وكذلك روعيت النواحي الشكلية الخاصة بتصميم قوائم الاستقصاء.

وقد تم إجراء اختبار مسبق «pre-test» للقائمة بعد الانتهاء من تصميمها للتأكد من صلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة على عينة صغيرة قبل توزيعها وقد نتج عن ذلك إدخال بعض التعديلات على القائمة.

#### ٤/٥ - طريقة جمع ومراجعة البيانات:

اعتمدت عملية جمع البيانات على أسلوب المقابلات الشخصية مع الاستقصاء المكثوب وبعد فرز القوائم التي تم استيفائها ومراجعتها تم استبعاد (٦٤) استمارة لم تستكمل من بعض افراد العينة. أي أن معدل الردود بلغ (٨٥٪) من حجم تلك العينة وبالتالي أصبحت العينة الإجمالية الصالحة للتحليل (٣١٣) مفردة.

#### ٥/٥ - ترميز وإدخال البيانات وتحليلها:

فقد تم ترميز البيانات في استمارة الاستقصاء بعد ذلك تم تفريغها يدوياً في قوائم خاصة بذلك تمهيداً لإدخالها إلى الحاسب الآلي، وتم بعد ذلك إدخال البيانات ومراجعتها وتحليلها بواسطة الحاسب الآلي باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية الجاهزة المعروفة باسم (SPSS/PC) بواسطة الباحثين، حيث تم تطبيق الاختبارات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وفروض البحث لمعاونة الباحثين في تحليل البيانات وتفسيرها فقد تم استخدام النسب والتكرارات، والمتوسط المرجح، واختبار (Z) واختبار (كاي<sup>٢</sup>) واستخدم أيضاً الأسلوب الإحصائي (ANOVA) في عملية التحليل واختبار الفروض.

#### ٦ - حدود الدراسة:

- ١- اقتصرَت الدراسة على بعض كليات جامعة الملك خالد المتواجدة في مدينة أبها فقط وهي كلية الطب، كلية العلوم، كلية الحاسب الآلي، كلية اللغة العربية

والعلوم الاجتماعية والإدارية، كلية الشريعة، كلية الهندسة، كلية اللغات  
والدرجة.

٢- نظراً لتشابه طبيعة الدراسة بين كلية الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، فقد تم  
الاكتفاء بكلية الطب ضمن الدراسة.

٣- لم يتم الاستعانة بمركز دراسة الطالبات ضمن الدراسة وذلك لأن العينة تم  
اختيارها في المستويات الأخيرة ابتداء من المستوى الخامس وحتى الثامن علماً  
بأن الدراسة بمركز الطالبات ما زالت في مراحلها الأولى حيث بدأت الدراسة به  
مع بداية العام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ<sup>(١)</sup>.

٤- اقتصرت الدراسة على طلاب المستويات الأخيرة فقط وذلك لضمان مضي  
سنتين لدراسة الطالب بالجامعة لإتاحة أكبر فرصة أمام الطلاب لتكوين آرائهم.

## ٧- أقسام الدراسة:

بعد التقديم السابق ينقسم البحث إلى ما يلي :

- القسم الأول : الإطار النظري.

- القسم الثاني: نتائج الدراسة الميدانية.

- القسم الثالث: النتائج والتوصيات.

### أولاً: الإطار النظري:

يهتم هذا القسم بمراجعة ما سبق أن كتب من دراسات حول هذا الموضوع من  
قبل الباحثين وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين هما:

١- دراسات اهتمت بعناصر العملية التعليمية.

٢- دراسات اهتمت بمخرجات العملية التعليمية.

وفيما يلي موجز لأهم هذه الدراسات:

## ١- الدراسات التي اهتمت بعناصر العملية التعليمية:

١/١- دراسة (ناجى عام ١٩٨٣)<sup>(١٠)</sup> والتي أجريت بهدف حصر المتغيرات التي تسبب عدم رضا الطلاب وتصنيفها في مجموعات تمثل كل منها عنصراً من عناصر نظام التعليم وقياس درجة الرضا عن نظام التعليم بشكل عام وتحديد العلاقة بين درجة الرضا العام بين كل عنصر من عناصر نظام التعليم، وهل يختلف الرضا العام للطلاب حسب خصائصهم، وذلك على عينة مكونة من (١٠٠٠) مفردة من طلاب الفرق الأربعة بكلية التجارة جامعة القاهرة، وقد اتضح من نتائجها أن الطلاب يحملون اتجاهات سلبية تجاه (٥٥٪) من العوامل المتعلقة بعناصر نظام التعليم، وأن الطلاب يعتبرون راضين بصفة عامة عن غالبية العناصر الرئيسية المكونة لنظام التعليم وإن تفاوتت متوسطات رضائهم، وأن هناك تأثيراً لبعض خصائص الطلاب على درجة رضائهم.

٢/١- دراسة (عفاف عام ١٩٩٤)<sup>(١١)</sup> والتي كان الهدف منها التعرف على نمط المناخ التنظيمي السائد في إدارة بعض مؤسسات التعليم الجامعي، ومدى اختلاف المناخ باختلاف الجنس والمؤهل وذلك على عينة من المدرسين، وقد اتضح من نتائجها أنه لا يوجد نمط محدد للمناخ التنظيمي السائد في إدارة تلك المؤسسات، كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في أبعاد المناخ التنظيمي بين الربويين الأكاديميين وغير الأكاديميين.

٣/١- دراسة (Kenneth, 1995)<sup>(١٢)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على المشكلات المهنية والربوية التي يعاني منها طلاب الجامعة وذلك من خلال استقصاء (٦٥) مرشداً يعملون في كليات المجتمع، وقد أظهرت النتائج أن أكثر المشكلات حدة في المجال الشخصي للطلاب هي المشكلات الأسرية، والإدمان، وتقدير الذات، وتحديد الأهداف، وسوق العمل في المجال المهني، وإدارة الوقت.

٤/١- دراسة (عبد النبي عام ١٩٩٦)<sup>(١٣)</sup> بهدف تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي المصري باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة، واستخدم في هذه



الدراسة المنهج الوصفي في تحليل مدخل إدارة الجودة الشاملة في ضوء الفكر الإداري المعاصر وكيفية تطبيق هذا المدخل في التعليم الجامعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات المصرية بوضعها الراهن غير قادرة على مواكبة التغيرات والتحولات العالية ومن ثم تظهر ضرورة الأخذ بمدخل إدارة الجودة الشاملة حيث طرحت الدراسة تصوراً مقترحاً لآليات جديدة لإدارة الجودة الشاملة بالجامعة وما يتطلبه من ضمانات وإجراءات أساسية تسهم في كفاءة وفعالية التنظيم الإداري المقترح.

٥/١ - دراسة (Butzo, 1997)<sup>(١٤)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين اتجاهات الطلاب نحو طريقة التدريس ودرجة التحصيل الدراسي، وذلك على عينة قوامها (١٠٣) مفردة من الطلاب المسجلين في مادة الكيمياء. وقد تبين من نتائجها وجود علاقة متبادلة موجبة بين الاتجاه نحو طريقة التدريس وعدد الوحدات التي أنجزها الطالب والدرجة النهائية للمادة والمعدل التراكمي للمواد التي درسها الطالب.

٦/١ - دراسة (عوض عام ١٩٩٨)<sup>(١٥)</sup> حيث كان الهدف منها هو التعرف على المواقف التي تواجه كليات المعلمين السعودية سواء المتعلقة بالإدارة أو بأعضاء هيئة التدريس، أو العاملين أو تلك المتعلقة بالطلاب والوسائل التعليمية، والتي أجريت على جميع عمداء ووكلاء ومديري كليات المعلمين التابعة للإدارة العامة لكليات المعلمين بالملكة، وقد تبين من نتائجها تدني المستوى الوظيفي لعمداء ووكلاء تلك الكليات حيث وجد أن (٧٦,٩٩٪) منهم غير حاصلين على درجة الدكتوراه ولن يحصلوا على أي دورات تدريبية، كما أن المعيدتين يقومون بتدريس مقررات في غير تخصصاتهم.

٧/١ - دراسة (Ramsden, 1999)<sup>(١٦)</sup> حيث كان الهدف منها بحث العلاقة بين بيئة العمل الأكاديمي وأساليب التعليم في أستراليا وذلك على عينة قوامها (١٤٩٠) طالباً، وقد أسفرت نتائج التحليل العامل عن ظهور ثلاثة عوامل

الأول يربط المدخل السطحي ودافعية الإنجاز ببعد التأكيد على التحليل الأكاديمي الشكلي، والثاني يربط المدخل العميق والمدخل نحو بلوغ الهدف بالاستقلال في التعلم ووضوح الهدف، والثالث فكان مشابهاً للعامل الثاني، كما تبين وجود علاقة سببية بين طرق التدريس وتبنى الطلاب لمدخل دراسية مختلفة.

٨/١- دراسة (أبو النور ١٩٩٩)<sup>(١٧)</sup> والتي هدفت إلى تحديد مدى معنوية الفروق بين الرضا عن العناصر المختلفة للخدمة التعليمية للطلاب حسب درجة التفوق الدراسي لهم، وكذلك تحديد أهم العوامل التي تحدد مستوى رضا الطلاب عن الخدمة التعليمية، والأسباب التي تؤدي إلى إغراض الطلاب عن الالتحاق بقسم إدارة الأعمال، وذلك على عينة مكونة من (٥١٦) مفردة من قسم المحاسبة وقد اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل لعدد (٢٨) طالباً من قسم الإدارة، (٢٣) طالباً من قسم التأمين، وقد تبين من النتائج أن هناك فروقاً جوهرية بين مستويات رضا الطلاب عن معظم العناصر الرئيسية للخدمة التعليمية للطلاب حسب درجة تفوقهم الدراسي، كما توجد مجموعة من العوامل تحد من مستوى رضا الطلاب عن الخدمة التعليمية، وأن من أهم أسباب إحجام الطلاب عن الالتحاق بقسم الإدارة هو الاعتقاد بضعف فرص العمل بعد التخرج، وانخفاض وعي الطلاب بأهمية التخصص.

٩/١- دراسة (غنيم عام ٢٠٠٠)<sup>(١٨)</sup> بهدف التحقق من تأثير إدراك طلاب الجامعة للمناخ الأكاديمي بإقسامهم (المقررات، طرق التدريس، أساليب التقييم) على تبنيهم مداخل مختلفة للدراسة، وذلك على عينة من (٨٨٩) طالباً من طلاب الفرقة الرابعة في عدد من كليات جامعة الزقازيق، وقد تبين من النتائج أن طرق التدريس والتقييم وتنظيم اختوى تعتبر مسئولة عن تبني الطلاب لمدخل الدراسة المختلفة، كما وأن التحول من استخدام الطرق الرسمية في التدريس

إلى إتباع طرق جديدة لا تقوم على التلقين توفر حرية كبيرة في التعلم والاطلاع والوصول إلى استنتاجات صحيحة.

١٠/١- دراسة (Struthers, 2000)<sup>(١١)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على علاقة الاختبارات كأحدى عناصر العملية التعليمية بالضغط الأكاديمية ودافعية الإنجاز لدى طلاب الجامعة، وذلك على عينة من الطلاب قوامها (٢٠٣) طالباً جامعياً وقد تم تصميم مقياس لذلك، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الضغط الأكاديمية للطلاب ونوع المواد الدراسية، كما وجد أن هذه الضغوط تؤثر سلباً على الدافعية الإنجاز والتحصيل للمواد الدراسية للطلاب.

١١/١- دراسة (آل مشرف عام ٢٠٠١)<sup>(١٢)</sup> والتي كان الهدف منها الكشف عن مشكلات الطلاب بجامعة صنعاء باليمن حيث استخدمت قائمة مشكلات الطالب الجامعي وحاجاته الإرشادية، وذلك على عينة مكونة من (٢٥٧) طالباً وطالبة في السنة الدراسية الأولى والرابعة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن طلاب جامعة صنعاء يشاركون غيرهم من طلبة الجامعات الأخرى في الكثير من المشكلات وقد اتضح أن طلاب التخصصات العلمية يعانون مشكلات أكثر من طلاب التخصصات النظرية.

١٢/١- دراسة (بلوى ٢٠٠٢)<sup>(١٣)</sup> بهدف تحديد العلاقة السببية المتبادلة بين الأنسبائية/العصبية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي ودافعية الإنجاز والضغط الأكاديمية كما يدرها الطلاب في الجامعات، وذلك على عينة من (٣٢٠) طالباً بالفرقة الثالثة بجامعة قناة السويس، وقد تبين من نتائج الدراسة أن العصبية لها تأثير سالب دال كمتغير مستقل على دافعية الإنجاز نتيجة الخوف والقلق لدى الطلاب، كما وأن دافعية الإنجاز لها تأثير سالب دال في عوامل الضغوط الأكاديمية والاقتصادية على الطلاب، كما تبين عدم وجود تأثير

للدافعية على الانبساطية بينما يوجد تأثير دال من الانبساطية على دافعية الإنجاز وتأثير سالب لدافعية الإنجاز على العصابية.

١٣/١- دراسة (نجيب عام ٢٠٠٣)<sup>(٢٢)</sup> حيث كان الهدف منها هو الكشف عن العلاقة بين اتجاه التحرر / المحافظة ودافعية الإنجاز لدى طلاب كلية التربية النوعية بالقيوم ومدى اختلاف تلك العلاقة باختلاف الجنس، والصف الدراسي، والتخصص، على عينة مكونة من (٣٧٠) مفردة، وقد أبرزت نتائجها عن وجود علاقة موجبة بين الاتجاه نحو التحرر ودافعية الإنجاز لدى الطلاب ترجع إلى النشأة الأولى لهم، كما كشفت النتائج عن وجود فروق بين الجنسين في الدرجة الكلية على مقياس التحرر لصالح الإناث.

١٤/١- دراسة (شاكر ٢٠٠٤)<sup>(٢٣)</sup> والتي هدفت إلى اقتراح منظومة إعادة الهندسة من منظور أدبيات الإدارة بالاعتماد على المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى تقديم منظومة مقروحة يحكمها منطقتان الأول أن إعادة الهندسة تمثل مداخلًا جديدًا وفعالاً لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، والثاني أنه يمكن تطبيق ركائزها الأساسية على مختلف المنظمات، وبناء على ذلك اقترح الباحث منظومة إعادة الهندسة لتطوير أداء المنظمة التعليمية وهي تتألف من ثلاثة نظم فرعية متفاعلة فيما بينها هي الأهداف، والبيئة الهيكلية، وإجراءات تطوير الأداء.

٢- الدراسات التي اهتمت بمخرجات العملية التعليمية.

فيما يلي عرض مختصر لأهم الدراسات التي تمت في هذا المجال:

١/٢- دراسة (خان عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)<sup>(٢٤)</sup> بهدف التعرف على اتجاهات طلاب وطالبات معاهد التمريض بالفرقة النهائية بالملكة العربية السعودية نحو مهنة التمريض، وهل توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق باتجاههم نحو العمل بهذه المهنة، وذلك على عينة بلغت (٢٢٥) طالباً، (٢٠٧) طالبة، وقد أظهرت

النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائية في الاتجاه نحو العمل بمهنة التمريض بين الطلاب والطالبات، كما وجد فروقاً إحصائية بين الفئتين لصالح الطالبات.

٢/٢- دراسة (Johnson, 1989)<sup>(٢٥)</sup> في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أجريت بهدف معرفة الاتجاه نحو مهنة التمريض، وذلك على عينة من خريجي كلية المجتمع بلغت (٣٤١) طالباً بمدينة تكساس حيث احتوت العينة على (٩٤) طالباً من التمريض، (٢٤٧) طالباً من تخصصات أخرى، وقد تبين من نتائج الدراسة أن ٩٨٪ من طلاب التمريض يشعرون بالرضا نحو تخصصهم وأهم إذا لم يوفقوا في برنامج التمريض في هذه الكلية سوف يلتحقون بنفس التخصص في مكان آخر، كما أظهر طلاب التخصصات الأخرى اتجاهًا إيجابيًا نحو هذه المهنة.

٣/٢- دراسة (Westwood & Leung, 1996)<sup>(٢٦)</sup> وذلك بهدف دراسة آراء الأفراد حديثي التخرج من الجامعات الصينية نحو الانتماء التنظيمي لهم والعدالة التوزيعية والميل نحو المخاطرة المهنية، حيث اتضح من نتائجها اتجاه آراء المستقضى منهم إلى أن الأفراد في الشركات الوطنية لديهم انتماء ودافع إلى العمل ضعيف مقارنة بالأفراد في الشركات الخاصة، وأن العلاقة بين الأداء والمكافآت الموزعة في الشركات الوطنية ضعيفة جداً وهذا يمثل غمطاً لعدم العدالة التوزيعية، كما اتضح أيضاً أن العمل بالشركات الخاصة يصاحبه فرص مهنية أكبر ومخاطر أكبر مقارنة بالعمل في الشركات الوطنية.

٤/٢- دراسة (سعد ١٩٩٧)<sup>(٢٧)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على المشكلات التي يختشئ أن يواجهها الطلبة والطالبات بعد التخرج من الجامعة، وذلك على عينة قوامها (٢٢٤) مفردة من طلبة وطالبات جامعة الأزهر وجامعة عين شمس، وقد تبين من نتائج البحث أن المشكلة الرئيسية التي يختشئها الطلبة بعد التخرج هي البطالة وعدم وجود وظائف لهم سواء بأجهزة الدولة أو بالقطاع الخاص مما قد يدفعهم إلى العمل بمهن غير مناسبة والمشكلة الثانية كانت نقص امتلاك المادة

التي تقف حائلاً دون تكوين أسرة في المستقبل أو المشاركة في مشروعات خاصة، كذلك مشكلة افتقاد القدوة والمثل الأعلى.

٥/٢- دراسة (الفامدى عام ١٩٩٨)<sup>(٢٨)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على الاتجاه نحو مهنة التدريس وعلاقته بالتحصيل التربوي، وتحديد ما إذا كان ذلك متغيراً من متغيرات الرشح للقبول بكليات المعلمين بالملكة العربية السعودية، وذلك على عينة اشتملت على (٢٠٥) طالباً من كلية المعلمين في الطائف، حيث أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة بين مستوى تحصيل المقررات التربوية ومستوى الاتجاه نحو مهنة التدريس حيث تلعب النواحي النفسية دوراً كبيراً في عملية الاتجاه فقد وجد أن الأفراد الذين لديهم اتجاه موجب نحو المهنة كان ذلك بسبب حبهم ورغبتهم في مزاوتها.

٦/٢- دراسة (Turban, 2001)<sup>(٢٩)</sup> حيث كان الهدف منها هو بحث اتجاهات طلاب الجامعات في الصين نحو العمل في الشركات المختلفة بعد التخرج من حيث عدة عوامل هي شهرة المنظمة، والجاذبية التنظيمية، والميل نحو تجنب المخاطرة، والعائد المادي من الوظيفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاب يفضلون البحث عن العمل في المنظمات المعروفة لكسب احترام الآخرين لهم، كذلك اتضح أن التفاعل بين الخصائص التنظيمية وخصائص الشخصية هام في تحديد الجاذبية التنظيمية، كما وأن الأفراد ذوي الميل المرتفع لتحمل المخاطرة أكثر انجذاباً للمنظمات المشهورة، كما أثبتت الدراسة أن الحاجة إلى الأجر لا تعدل العلاقة بين شهرة المنظمة والجاذبية التنظيمية، وقد توصل كسل من (Bjorkman & Lu, 1997)<sup>(٣٠)</sup>، و (Kristof, 1996)<sup>(٣١)</sup> إلى نتائج مماثلة في دراسة كل منهما.

٧/٢- دراسة (Eric & Mark, 2001)<sup>(٣٢)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على مدى تأثير درجة المحافظة على نتائج التعليم أثناء التحاق بعض الطلاب بالعمل، وأسباب ترك بعض الطلاب الدراسة والالتحاق بالعمل، وذلك على عينة من

الطلاب الذين يدرسون ويعملون في نفس الوقت بالولايات المتحدة، حيث تبين من نتائجها أن العمل التجريبي لبعض الطلاب أثناء مراحل الدراسة قد يكون من نتائجها المتوقعة ترك الدراسة في مقابل راتب العمل، وأن ذلك يرتبط بالحالة الاقتصادية للأسرة كمبرر لذلك، وأن معظم الطلاب الذين لجأوا إلى هذا الأسلوب نتاجهم معقولة في الدراسة.

٨/٢- دراسة (الجعفري عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)<sup>(٣٣)</sup> بهدف التعرف على الاتجاه نحو مهنة التدريس وعلاقته بالريية العملية، وذلك على عينة مكونة من (٣٠٠) مفردة من طلاب وطالبات جامعة أم القرى، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين الطلاب والطالبات في درجات مواد الريية العملية يرجع إلى الرغبة في الحصول على وظيفة مضمونة بنسبة كبيرة جداً في المستقبل وليس لرغبتهم في مهنة التدريس.

٩/٢- دراسة (الكثيرى عام ٢٠٠٢)<sup>(٣٤)</sup> وذلك بهدف التعرف على الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجامعة، وتحديد ما إذا كانت الجامعة نجحت في تطوير نظمها وتحديد برامجها وتحديث مناهجها وتجهيز مخرجاتها بشكل يحقق مطالب التنمية، حيث استخدم في الدراسة المنهج الوصفي، وقد اتضح من الدراسة أن هناك قصوراً في استجابة برامج الجامعات ومناهجها لمطالب التنمية نتيجة عدم التوازن بين توجيه الأعداد المناسبة من الطلاب وفقاً لاحتياجات التنمية فضلاً عن تباطؤ عملية التطوير بسبب عدم المرونة المتاحة للجامعات سواء في نظمها أو إجراءاتها الإدارية والأكاديمية.

١٠/٢- دراسة (الشعبي ٢٠٠٢)<sup>(٣٥)</sup> والتي تهدف إلى تسليط الضوء على مدى قدرة مؤسسات وبرامج التعليم السياحي والفندقي العالي ومدى تلبية احتياجات سوق العمل، واعتمد الباحث في الدراسة على الأسلوب المكتبي لعرض وتحليل البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تعوق توسع التعليم السياحي والفندقي في المملكة لفيى باحتياجات سوق العمل في

الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على التعليم العالي وتنخفض فيه الطاقة الاستيعابية لها.

١١/٢- دراسة (عواد عام ٢٠٠٣)<sup>(٣٦)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على تفضيلات طلاب جامعة عين شمس بشأن رغبتهم في العمل مستقبلاً بعد التخرج وذلك بالاعتماد على أربع خصائص تنظيمية هي نمط الملكية، وشهرة المنظمة، والمركزية، ونظم المكافآت، وذلك على عينة من (٣٤٨) طالباً بمرحلة البكالوريوس والليسانس، وقد تبين من نتائجها أن الطلاب يفضلون العمل في المشروعات الخاصة المشهورة التي تسهم بارتفاع درجات اللامركزية والتي يعتمد فيها الأجر على الأداء الوظيفي، كما اتضح وجود فروق بين الطلاب بخصوص الميل نحو تجنب المخاطرة.

١٢/٢- دراسة (Dean, 2005)<sup>(٣٧)</sup> والتي أجريت بهدف التعرف على مدى وجود إستراتيجية للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات التوظيف المختلفة في سوق العمل، وذلك على عينة من الشركات العامة والخاصة والمسؤولين الإداريين بالجامعات حيث تبين من نتائج تلك الدراسة عدم وجود تنسيق وتخطيط مسبق بين برامج التعليم العالي وسوق العمل وكان من أهم أسباب ذلك القصور في تخطيط القوى العاملة على المستوى القومي وعدم مشاركة رجال الأعمال بالجامعات في اللقاءات السنوية التي تعقد لها لهذا الغرض، ورفض شركات القطاع الخاص الكبرى قبول طلبات التدريب التعاوني من قبل الطلاب.

١٣/٢- دراسة (الشرقاوى عام ٢٠٠٥)<sup>(٣٨)</sup> والتي كان الهدف منها هو التعرف على التحديات التي تواجه عملية تدريب ما بعد الجامعة، ودور عملية التدريب بعد التخرج في سقل مهارات الخريجين، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تخطيط مسبق بين كل من الجامعة وسوق العمل والخريجين الأمر الذي يعكس أهمية الاعتماد على التدريب بعد التخرج خاصة في مجال تخصصاتهم



لإكسابهم المعارف الخاصة بالعمل والعمل على تذليل التحديات أمام تلك العملية الإدارية.

١٤/٢ - دراسة (الوكستالي عام ٢٠٠٥)<sup>(٢٩)</sup> بهدف تقييم دور الجامعات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم من خلال دراسة مدخلات التعليم ومخرجاته لتلبية احتياجات سوق العمل، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من التحديات التي أبرزت الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وذلك بتعديل مسار التعليم الجامعي بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم حيث أن سوق العمل بدأ يضع شروطاً معينة لقبول الخريجين قد لا تكون متوفرة لديهم بسبب عدم مواءمة المناهج التعليمية مع طبيعة الأعمال.  
ومن العرض السابق للدراسات السابقة يتضح لنا ما يلي:

١- إن هذه الدراسات (في حدود المسح المتاح) ركز بعضها على دراسة عنصر أو أكثر من عناصر العملية التعليمية (أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الكتاب الجامعي، الوسائل التعليمية، الاختبارات وطرق التقييم، إدارة الأقسام العلمية، الخدمات العامة للطلاب) فقط.

٢- إن هذه الدراسات (في حدود المسح المتاح) ركز بعضها على مخرجات العملية التعليمية (الخريجين) في سوق العمل.

٣- لم تتطرق أى دراسة من تلك الدراسات لبحث العوامل المؤثرة على مستوى كفاءة العملية التعليمية وأثرها المحتمل على الخريجين كقوة عمل متوقعة في سوق العمل، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية.

#### ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

يعرض هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن اختبار صحة الفروض الخاصة بها. وسوف يتم ذلك بالنسبة لكل فرض على حده.

#### ١- نتائج اختبار الفرض الأول من فروض الدراسة:

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة على «توجد مجموعة من العوامل لها تأثير على كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد مثل: مستوى كفاءة القائمين بالتدريس، والكعب الدراسية، والوسائل التعليمية، والاختبارات وطرق التقويم، وإدارة الأقسام العلمية، والخدمات العامة للطلاب».

وقد تطلب اختبار صحة هذا الفرض تطبيق اختبار (Z) لتحديد معنوية الفروق بين إجابات المستقصى منهم.

وتوضح الجداول اللاحقة من الجدول رقم (٢) وحتى رقم (٧) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال. حيث يتبين من الجدول رقم (٢) النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تأثير تلك العوامل على مستوى كفاءة الطلاب بجامعة الملك خالد والخاصة بأعضاء هيئة التدريس حيث يتضح منه أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم من الطلاب بالنسبة لجميع العوامل الخاصة بأعضاء هيئة التدريس يبلغ (٣,٣٤) وهو أكبر من المتوسط المتوقع، حيث اعتبرت نقطة المنتصف على المقياس (٣) هي المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجابة المستقصى منهم نحو الموافقة على أن تلك العوامل الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لها تأثير إيجابي على مستوى كفاءتهم العلمية.

ويتبين من قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسط العام والمتوسط المتوقع والتي بلغت (٧,٦٢) بمستوى دلالة يبلغ (٠,٠٠٠) أن هذا الفرق معنوي مما يؤكد اتجاه آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على أن العوامل الخاصة بأعضاء هيئة التدريس لها تأثير إيجابي على مستوى تحصيلهم العلمي.

وعلى الرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على وجود تأثير لتلك العوامل على مستوى كفاءتهم إلا أنه يلاحظ وجود اختلافات بينهم من حيث درجة الموافقة على كل منها فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث الموافقة «أن أعضاء هيئة التدريس يلتزمون بالاحضرات» (المتوسط = ٤)، وفي المرتبة الثانية «أعضاء هيئة

التدريس يقومون بإعلام الطلاب في بداية كل فصل بمعلومات عامة عن المقرر الدراسي» (المتوسط = ٣,٨٩)، أما المرتبة الثالثة فقد كانت «أن أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية على درجة عالية من الكفاءة» (متوسط = ٣,٥٤)، أما بخصوص «السماح للطلاب بالناقشات العلمية أثناء المحاضرات» فقد احتل المرتبة الرابعة (المتوسط = ٣,٤٨)، وفي المرتبة الخامسة «أعضاء هيئة التدريس يديرون المحاضرات بكفاءة» (المتوسط = ٣,٤١)، وفيما يتعلق بأن «أعضاء هيئة التدريس يتواجدون خلال الساعات المكتبية وسهولة مقابلتهم لاستشارتهم» فقد جاء في المرتبة السادسة (المتوسط = ٣,٢٣)، وفي المرتبة السابعة «تسهيل أسلوب إيصال المادة العلمية من خلال طريقة الشرح بوضوح» (المتوسط = ٣,١٣)، أخيراً يأتي «أنه توجد علاقات طيبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب» (المتوسط = ٣,٠٩)، وبالرغم من ذلك فإن المستقصى منهم لا يوافقون على أن «أعضاء هيئة التدريس يستخدمون الوسائل التعليمية المختلفة في الشرح»، و «إعطاء المعيد الأهمية في توصيف المواد والشرح ووضع الاختبارات والتقييم» (متوسط = ٢,٦٨، ٢,٩٧) على التوالي لكل منهم.

ويتضح من قيمة (Z) المسحوبة للفرق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المتوقع لكل متغير (عبارة) أن كل من هذه الفروق في أغلبها معنوية مما يؤكد أن المستقصى منهم يميلون إلى الموافقة على وجود مجموعة من العوامل الخاصة بأعضاء هيئة التدريس لها تأثير إيجابي على كفاءة العملية التعليمية.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أيضاً النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تأثير العوامل الخاصة بالمقررات والكتب الدراسية على مستوى كفاءة العملية التعليمية حيث يتبين لنا أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة لجميع العناصر يبلغ (٣,٦٤) وهو أعلى من المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجاباتهم نحو الموافقة على أن تلك العوامل الخاصة بالكتب والمقررات الدراسية لها تأثير سلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية لهم.

## جولول رقم (٢): العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة العملية

### التعليمية بجامعة الملك خالد والخاصة بأعضاء هيئة التدريس

العوامل	المتوسط *	الانحراف المعياري	نتائج الاختبار	
			Z**	مستوى الدلالة النتيجة
١- أعضاء هيئة التدريس بالقسم على درجة عالية من الكفاءة العلمية.	٣,٥٤	١,١١	٨,٨٢	معنى غير
٢- توجد علاقة طيبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب	٣,٠٩	١,١٨	١,٣٦	معنى
٣- أعضاء هيئة التدريس يخبرون المحاضرات بكفاءة	٣,٤١	١,٠٧	٦,٨٤	معنى
٤- أعضاء هيئة التدريس يقومون بإعلام الطلاب في بداية كل فصل بمعلومات عامة عن المقرر الدراسي.	٣,٨٩	١,١١	١٤,٥	معنى
٥- أعضاء هيئة التدريس يستخدمون الوسائل التعليمية المختلفة في الشرح.	٢,٦٨	١,٢٧	٤,٥٠	معنى
٦- السماح للطلاب بالمناقشات العلمية أثناء المحاضرات.	٣,٤٨	١,١٦	٧,٦	معنى
٧- تسهيل أساليب إيصال المادة العلمية من خلال طريقة الشرح بوضوح.	٣,١٣	١,١٣	٢,١٢	معنى
٨- تواجد أعضاء هيئة التدريس خلال الساعات المكتبة وسهولة مقابلتهم لاستشارتهم.	٣,٢٣	١,٢٣	٣,٣٩	معنى غير
٩- إعطاء المصلين الأحياء في توصيف المواد والشرح ووضع الاختبارات والتقييم.	٢,٩٧	١,٢٢	٠,٤٠	معنى
١٠- التزام أعضاء هيئة التدريس بالمحاضرات.	٤,٠٠	١,١١	١٦,٣	معنى
إجمالي النتائج (الإجابات)	٣,٣٤	١,٠٨	٧,٦٢	معنى

- تم استخدام مقياس من (٥) نقاط يتراوح ما بين (١-٥) بحيث يشير (١) إلى عدم الموافقة المطلقة و(٥) إلى الموافقة التامة، وسوف ينطبق ذلك على كل الجداول اللاحقة.

\* وحيث أن المدى المستخدم (٥) درجات نلاحظ أنه كلما انخفض المتوسط عن (٣) درجات - نقطة المنتصف - دل ذلك على وجود اتجاه نحو عدم الموافقة، وإذا زاد المتوسط عن (٣) درجات دل ذلك على وجود اتجاه نحو الموافقة.

\*\* نظرا لأن اختبار الفروض يتم باستخدام مستوى معنوية (٠,٠٥) فإن النتائج تعتبر معنوية قيمة (Z) إذا ما كان هذا المستوى أقل من أو يساوي (٠,٠٥).

ويتبين من قيمة (Z) انحسوبة للفرق بين المتوسط العام والمتوسط المتوقع والتي تبلغ (١٤,٤٤) بمستوى دلالة يبلغ (٠,٠٠٠) أن هذا الفرق معنوي مما يؤكد اتجاه آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على أن العوامل الخاصة بالمقررات والكتب الدراسية لها تأثيراً سلبياً على كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى تحصيلهم العلمي.

وعلى الرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على وجود تأثير لتلك العوامل على مستوى كفاءة العملية التعليمية إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة الموافقة فقد جاء في المرتبة الأولى «صعوبة فهم واستيعاب بعض المقررات الدراسية» (المتوسط = ٣,٩٩)، وجاء في المرتبة الثانية «علم جلدوى لتدريس بعض المقررات بالقسم» (المتوسط = ٣,٩٥)، أما في المرتبة الثالثة كان «تعلمر استيعاب المقررات دون تطبيقات أو تدريبات عملية» (المتوسط = ٣,٩٤)، وفيما يتعلق «بتكرار دراسة بعض الموضوعات في أكثر من مقرر» فقد جاء في المرتبة الرابعة (المتوسط = ٣,٨٧)، أما بالنسبة «للاعتما د بشكل أساسى على المذكرات المصورة - الملخصات - أكثر من الكتاب المقرر»، و«علم توالر معظم الكتب المقررة بالمكتبة وصعوبة استعارتها» فقد احتلا المرتبة الخامسة (بمتوسط = ٣,٨٠) لكل منهما، وفي المرتبة السادسة جاء «علم التنا سب بين مجمل المادة العلمية وقطرة الطالب» (المتوسط = ٣,٥٣)، يليها في المرتبة السابعة «إقرار أكثر من كتاب للمادة الواحدة أحياناً» (المتوسط = ٣,٣٠)، وفي المرتبة الأخيرة يأتي «علم توافق موضوعات الكتب المقررة مع المحاضرات» (المتوسط = ٣,٣٠)، وبالرغم من ذلك فإن المستقصى منهم يتجهون بالرأى نحو الموافقة الإيجابية تجاه كل من «جودة الكتاب المقرر من حيث الشكل» و«جودة الكتاب المقرر من حيث المحتوى العلمي» (بمتوسط = ٣,٣٣، ٣,٣١) على التوالي لكل منهم.

ويتضح من قيمة (Z) انحسوبة للفرق بين المتوسط الفعلى والمتوسط المتوقع لكل عبارة أن كل هذه الفروق معنوية مما يؤكد أن المستقصى منهم يميلون إلى الموافقة

بوجود مجموعة من العوامل الخاصة بالقررات والكتب الدراسية لها تأثير سلبي على كفاءة العملية التعليمية بالجامعة محل البحث.

جدول رقم (٣) العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد والخاصة بالقررات والكتب الدراسية

العوامل:	المتوسط	الانحراف المعياري	فالتجيب الاختبار	
			Z	مستوى النتيجة
١- صعوبة فهم واستيعاب بعض المقررات الدراسية	٣,٩٩	١,١٢	١٦,١٠	معنوي
٢- صعوبة استيعاب المقررات دون تطبيقات أو تدريبات عملية.	٣,٩٤	١,١٥	١٤,٨١	معنوي
٣- عدم جدوى تدريس بعض المقررات بالقسم.	٣,٩٥	١,٢٧	١٣,٥٤	معنوي
٤- عدم التناسب بين حجم المادة العلمية وقدره الطالب.	٣,٥٣	١,٢٣	٧,٨٦	معنوي
٥- تكرار دراسة بعض الموضوعات في أكثر من مقر	٣,٨٧	١,١٥	١٣,٨٢	معنوي
٦- جودة الكتاب المقرر من حيث الشكل وقللة الأخطاء المطبعية.	٣,٣٣	١,٢٣	٤,٩٣	معنوي
٧- يعتبر الكتاب المقرر جيداً من حيث المحتوى العلمي.	٣,٣١	١,١٩	٤,٧٦	معنوي
٨- عدم توافق موضوعات الكتب المقررة مع المحاضرات.	٣,٢٤	١,٣٣	٣,٢٣	معنوي
٩- إقرار أكثر من كتاب للمادة الواحدة أحياناً	٣,٣٠	١,٥٤	٣,٤٧	معنوي
١٠- الاعتماد بشكل أساسي على المذكرات للصورة (الملخصات) أكثر من الكتاب المقرر.	٣,٨٠	١,٣٨	١٠,٦٥	معنوي
١١- عدم توافق معظم الكتب المقررة بالكتب وصعوبة استعارتها.	٣,٨٠	١,٣٨	١٠,٤٦	معنوي
إجمالي النتائج (الإيجابيات)		٣,٦٤	١,١٩	١٤,٤٤
معنوي				

أيضاً يتضح من الجدول رقم (٤) النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تأثير العوامل الخاصة بالوسائل التعليمية على مستوى كفاءة العملية التعليمية

حيث يتضح منه أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة لجميع العوامل يبلغ (٢,٧٠) وهو أقل من المتوسط المتوقع (٣) مما يشير إلى اتجاه إجابات المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على توفر العوامل الخاصة بالوسائل التعليمية بالجامعة محل البحث مما قد يكون له تأثير سلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى تحصيلهم العلمى.

وبالرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على وجود أو توفر العوامل الخاصة بالوسائل التعليمية إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة عدم الموافقة على كل منها حيث جاء في المرتبة الأولى من حيث عدم الموافقة «أن قاعة المحاضرات بها أثاث مناسب» (المتوسط = ٢,٣٣)، وجاء في المرتبة الثانية «أن أسلوب التعليم بالكلية يدفع الطالب إلى حفظ المادة العلمية وليس فهمها» (المتوسط = ٢,٤٠)، وجاء في المرتبة الثالثة كل من «قاعة المحاضرات مناسبة من حيث الاتساع»، و«كفاية وسائل الإيضاح المستخدمة في توصيل المعلومات» (متوسط = ٢,٦٨) لكل منهما، وفي المرتبة الرابعة فكان «أن قاعة المحاضرات جيدة من حيث التهوية أو التدفئة» (المتوسط = ٢,٧٠)، وفيما يتعلق «بوجود آلة لعرض الشرائح - البروجكتور - بقاعة الدرس» فقد احتل المرتبة الخامسة من حيث عدم الموافقة (المتوسط = ٢,٧٥)، يليها في المرتبة السادسة «أن المعامل مزودة بالأجهزة بحيث يستطيع كل طالب استخدامها» (المتوسط = ٢,٨٣)، وفي المرتبة الأخيرة يأتي «أن السبورة المستخدمة في الشرح بحالة جيدة» (المتوسط = ٢,٩١)، وبالرغم من ذلك فإن هناك موافقة ضعيفة من المستقصى منهم نحو «قاعة المحاضرات جيدة من حيث الإضاءة» (المتوسط = ٣,٠٥).

ويتضح من قيمة ( $Z$ ) المحسوبة للفرق بين المتوسطين (الفعلى، والمتوقع) بالنسبة لكل عبارة أن كل من هذه الفروق في أغلبها معنوياً مما يؤكد أن المستقصى منهم ميلون إلى عدم الموافقة نحو توفر العوامل الخاصة بالوسائل التعليمية وبالتالي فإنها تؤثر سلبياً على مستوى كفاءة العملية التعليمية.

جدول رقم (٤) العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة الطلاب بجامعة الملك خالد  
والخاصة بالوسائل التعليمية

العوامل :	المعوسط	الانحراف المعيارى	نتائج الاختبار		النتيجة
			Z	مستوى المعنوية	
١- قاعة المحاضرات جيدة من حيث الإضاءة	٣,١٥	١,٥١	١,٥٨	٠,٥٦	غير معنوى
٢- قاعة المحاضرات جيدة من حيث التهوية/ التدفئة.	٢,٧١	١,٥٠	٣,٦١-	٠,١٠٠٠	معنوى
٣- قاعة المحاضرات مناسبة من حيث الاتساع.	٢,٦٨	١,٤٣	٤,١٥-	٠,١٠٠٠	معنوى
٤- قاعة المحاضرات بها أثاث مناسب.	٢,٣٣	١,٤٢	٨,٦-	٠,١٠٠٠	معنوى
٥- السبورة المستخدمة فى الشرح بحالة جيدة.	٢,٩١	١,٤٢	١,١٦	٠,٢٤	غير معنوى
٦- توجد بقاعة الدرس آلة لعرض الشرائح (بروجكتور)	٢,٧٥	١,٥٧	٢,٩١-	٠,٠٠٤	معنوى
٧- المعامل مزودة بالأجهزة بحيث يستطيع كل طالب استخدامها.	٢,٨٣	١,٣٩	٢,٢٦-	٠,٠٢٤	معنوى
٨- كفاية وسائل الإيضاح المستخدمة فى توصيل المعلومات.	٢,٦٨	١,٢٥	٤,٦٨-	٠,١٠٠٠	معنوى
٩- أسلوب التطعيم بالكلية يدفع الطالب إلى فهم المادة العلمية وليس حفظها.	٢,٤٠	١,٣٥	٨,١١-	٠,٠٠٠٠	معنوى
إجمالي النتائج (الإجابات)	٢,٧٠	١,٥١	٤,٣٥-	٠,١٠٠٠	معنوى



والجدول رقم (٥) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية والخاصة بالاختبارات والتقييم حيث يتبين منه أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة لجميع العوامل يبلغ (٣,٦١) وهو أكبر من المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجاباتهم نحو الموافقة على أن تلك العوامل لها تأثير سلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى التحصيل العلمي لهم.

وتظهر قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسط العام والمتوسط المتوقع والتي بلغت (٨,٤٠) بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) أن هذا الفرق معنوي مما يؤكد اتجاه آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على أن العوامل الخاصة بالاختبارات والتقييم لها تأثير سلبي على كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى تحصيلهم العلمي.

وعلى الرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو الموافقة على وجود تأثير سلبي لتلك العوامل على مستوى كفاءة العملية التعليمية إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة الموافقة على كل منها، فجاء في المرتبة الأولى «صعوبة توقع أسئلة الامتحانات نظراً لتنوعها وشموها» (المتوسط = ٣,٩٨)، وفي المرتبة الثانية جاء «عدم التناسب بين محتوى الاختبار والوقت المخصص له» (المتوسط = ٣,٩٤)، وفي المرتبة الثالثة «عدم التناسب بين محتوى الاختبار والجهود الذي يبذله الطالب في المذاكرة» (المتوسط = ٣,٩٠)، أما بالنسبة «لصعوبة الاختبارات في الأعمال الفصلية» فقد احتلت المرتبة الرابعة (المتوسط = ٣,٧٦)، وجاء في المرتبة الخامسة «أن المقاعد المتاحة في القاعة لا تمكن الطالب من الجلوس والكتابة براحة أثناء الاختبار» (المتوسط = ٣,٥٨)، وفي المرتبة السادسة كان كل من «خروج الأسئلة عن نطاق الكتاب المقرر أحياناً»، و«أن طريقة المراقبة أثناء الاختبارات تقلق بعض الطلاب» (المتوسط = ٣,٤٥) لكل منهما، وأخيراً كان «تفشي ظاهرة الغش بين الطلاب بشكل ملحوظ» (المتوسط = ٣,٤٣)، وبالرغم من ذلك كان هناك علم موافقة ضعيفة جداً تجاه «الدقة

والموضوعية من قبل الأساتذة أثناء الاختبارات بحيث يأخذ كل طالب حقه» (المتوسط = ٢,٩٩) يقرب من المتوسط المتوقع (٣).

جدول رقم (٥) العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة الطلاب بجامعة الملك خالد والخاصة بالاختبارات والتقييم

العوامل :	المتوسط	الانحراف المعياري	نتائج الاختبار	
			Z	النتيجة
١- صعوبة الاختبارات في الأعمال الفصلية.	٣,٧٦	١,١٥	١٢,٠٥	معنوي
٢- صعوبة توقع أسئلة الامتحانات نظراً لتنوعها وتنوعها.	٣,٩٨	١,٠٧	١٦,٦٨	معنوي
٣- خروج الأسئلة عن نطاق الكتاب المقرر أحياناً.	٣,٤٥	١,٣٦	٥,٩٤	معنوي
٤- طريقة المراقبة أثناء الاختبارات تقلق بعض الطلاب	٣,٤٥	١,٤٠	٥,٧٧	معنوي
٥- المقاعد الدراسية المتاحة في القاعة لا تمكن الطالب من الجلوس والكتابة براحة أثناء الاختبار.	٣,٥٨	١,٤٠	٧,٤٨	معنوي
٦- عدم تناسب بين محتوى الاختبار والوقت المخصص له.	٣,٩٤	١,٢٦	١٤,٥	معنوي
٧- عدم تناسب بين محتوى الاختبار والمجهود الذي يبذله الطالب في المذاكرة.	٣,٩٠	١,١٤	١٣,٢٥	معنوي
٨- تفتى ظاهرة الغش بين الطلاب بشكل ملحوظ.	٣,٤٣	١,٣٤	٥,٨٢	معنوي
٩- الدقة والموضوعية من قبل الأساتذة أثناء الاختبارات بحيث يأخذ كل طالب حقه.	٢,٩٩	١,٤٢	١,٥٥	غير معنوي
إجمالي النتائج (الإجابات)	٣,٦١	١,٣٥	٨,٤٠	معنوي

ويتبين من قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المتوقع بالنسبة لكل عبارة أن كلاً من هذه الفروق في معظمها معنوياً مما يؤكد أن المستقصى

منهم يميلون إلى الموافقة على أن العوامل الخاصة بالاختبارات والتقييم لها تأثير سلبي على كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

أيضاً يتضح من الجدول رقم (٦) النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تأثير العوامل الخاصة بإدارة الأقسام العلمية على مستوى كفاءة العملية التعليمية، والذي يوضح أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة لجميع العوامل يبلغ (٢,٨٠) وهو أقل من المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجابات المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على توفر العوامل الخاصة بإدارة الأقسام العلمية بالجامعة محل البحث مما قد يكون له تأثير سلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

وبالرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على وجود أو توفر العوامل الخاصة بإدارة الأقسام العلمية إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة عدم الموافقة على كل منها فجاء في المرتبة الأولى «أن الأقسام العلمية تسعى إلى حل المشكلات الشخصية التي تواجه بعض الطلاب» (المتوسط = ٢,٤٢)، وجاء في المرتبة الثانية «أنه توجد لقاءات دورية بالطلاب لتعريفهم باللائحة المنظمة للدراسة والاختبارات» (المتوسط = ٢,٤٣)، أما بالنسبة «لأن الأقسام العلمية تسعى دائماً إلى حل المشكلات العلمية والأكاديمية للطلاب» فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدم الموافقة (المتوسط = ٢,٧٠)، وفي المرتبة الرابعة جاء «سهولة الاتصال برئيس القسم» (المتوسط = ٢,٧٤).

جدول رقم (٦) العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة الطلاب بجامعة الملك خالد والخاصة بإدارة الأقسام العلمية

العوامل :	المتوسط	الانحراف المعياري	نتائج الاختبار	
			Z	النتيجة
١- يسمى القسم دائماً إلى حل المشكلات العلمية والأكاديمية للطلاب.	٢,٧٠	١,٣٨	٣,٩٥-	معنوي
٢- يسمى القسم دائماً إلى حل المشكلات الشخصية التي تواجه بعض الطلاب.	٢,٤٢	١,٣٢	٧,٩٠-	معنوي
٣- الخطط الدراسية بالقسم واضحة ومعلومة لجميع الطلاب.	٣,١١	١,٣٤	١,٥	معنوي
٤- سهولة الاتصال برئيس القسم.	٢,٧٤	١,٤٨	٣,١٧-	معنوي
٥- الحرص على انتظام المحاضرات من اليوم الأول للدراسة.	٣,١٨	١,٤٢	٢,٣١	معنوي
٦- التأكد من تنفيذ الخطط الدراسية بطرق متعددة.	٣,٠٥	١,٢٩	٠,٦٩	معنوي
٧- هناك لقاءات دورية بالطلاب لتعريفهم باللائحة المنظمة للدراسة والاختبارات	٢,٤٣	١,٣٤	٧,٧٧-	معنوي
إجمالي النتائج (الإجابات)	٢,٨٠	١,٤٩	٤,٩٣-	معنوي

وبالرغم من ذلك فإن هناك موافقة من المستقصى منهم تجاه كل من «حرص الأقسام على انتظام الدراسة من اليوم الأول»، و«أن الخطط الدراسية بالقسم واضحة ومعلومة لجميع الطلاب»، «التأكد من تنفيذ الخطط الدراسية بطرق متعددة» (المتوسط = ٣,١٨، ٣,١١، ٣,٠٥) على التوالي.

ويتضح من قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسطين (الفعلي، والمتوقع) بالنسبة لكل عبارة أن كلاً من هذه الفروق في أغلبها معنوياً مما يؤكد أن المستقصى منهم يعملون

إلى عدم الموافقة نحو توفر العوامل الخاصة بإدارة الأقسام العلمية مما قد يكون له تأثير سلبي على كفاءة العملية التعليمية.

ومن الجدول رقم (٧) والذي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية والخاصة بالخدمات العامة المقدمة للطلاب يتضح لنا أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة لجميع العوامل يبلغ (٢,٥) وهو أقل من المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجابات المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على توفر العوامل الخاصة بالخدمات العامة المقدمة للطلاب مما قد يكون له تأثير سلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية وبالتالي على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

وبالرغم من ميل آراء المستقصى منهم نحو عدم الموافقة على وجود أو توفر العوامل الخاصة بالخدمات العامة المقدمة للطلاب إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة عدم الموافقة فقد جاء في المرتبة الأولى «انتظام الحصول على المكافآت الشهرية» (المتوسط = ١,٧٥)، وفي المرتبة الثانية كان «تقديم المساعدات المالية والقروض لبعض الطلاب لمواجهة الظروف الطارئة» (المتوسط = ٢,١٤)، وجاء في المرتبة الثالثة «معالجة المشاكل الاجتماعية التي تطرأ لبعض الطلاب» (المتوسط = ٢,٣٧)، أما بالنسبة «لتقديم جميع صور الرعاية الصحية للطلاب» فقد احتلت المرتبة الرابعة (المتوسط = ٢,٤٢)، وفي المرتبة الخامسة «أن وحدة الإرشاد الأكاديمي بالكلية تعمل على حل المشاكل العلمية الاجتماعية التي تعترض الطلاب» (المتوسط = ٢,٤٣)، وبالرغم من ذلك كان هناك موافقة من قبل المستقصى منهم نحو «وجود مطعم أو بوفيه يوفر التغذية للطلاب» (المتوسط = ٣,٣٧)، وكذلك موافقة ضعيفة جداً تجاه «أن الطلاب يمارسون أنشطة متعددة كالنشاط الثقافي والرياضي والفني... الخ» (المتوسط = ٣,٠٢)

جدول رقم (٧) العوامل ذات التأثير على مستوى كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد والخاصة بالخدمات العامة المقدمة للطلاب

العوامل :	المتوسط	الانحراف المعياري	نتائج الاختبار	
			Z	مستوى المعنوية
١- يتم تقديم جميع صور الرعاية الصحية للطلاب.	٢,٤٢	١,٤٤	٧,٣٤	معنوي
٢- يوجد مطعم أو بوفيه يوفر التغذية للطلاب.	٣,٣٧	١,٣٣	٤,٩٦	معنوي
٣- يتم معالجة المشاكل الاجتماعية التي تطرأ لبعض الطلاب.	٢,٣٧	١,٢٧	٨,٨٧	معنوي
٤- يمارس الطلاب أنشطة متعددة كالرياضة				غير معنوي
الثقافية والرياضية والفنية... الخ.	٣,٠٢	١,٣٧	٠,٢٠١	معنوي
٥- انتظام الحصول على المكافآت الشهرية.	١,٧٥	١,٣٢	١٧,١٤-	معنوي
٦- يتم تقديم المساعدات المالية والقروض لبعض الطلاب لمواجهة الظروف الطارئة.	٢,١٤	١,٣٧	١١,٣٤-	معنوي
٧- تعمل وحدة الإرشاد الأكاديمي بالكلية على حل المشاكل العلمية والاجتماعية التي تواجه الطلاب	٢,٤٣	١,٢٩	٨,٠٣-	معنوي
إجمالي النتائج (الإجابات)	٢,٥	١,٢٣	١٠,٦-	معنوي

ويتضح من قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المتوقع بالنسبة لكل عبارة أن كل من هذه الفروق في أغلبها معنوياً مما يؤكد أن المستقصى منهم يميلون إلى عدم الموافقة نحو توفر العوامل الخاصة بالخدمات العامة المقدمة لهم وبالتالي التأثير السلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية.

ومن ذلك وفي ضوء التحليل السابق لنتائج الفرض الأول من فروض الدراسة، يمكن استنتاج صحة هذا الفرض والذي ينص على ما يلي:

«توجد مجموعة من العوامل لها تأثير على كفاءة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد مثل: القائمون بالتدريس، والكتب الدراسية، والوسائل التعليمية، والاختبارات وطرق التقييم، وإدارة الأقسام العلمية، والخدمات العامة للطلاب».

## ٢- نتائج اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني من فروض الدراسة على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة الطلاب على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي لهم».

وقد تطلب اختبار صحة هذا الفرض استخدام الأسلوب الإحصائي «ANOVA» وذلك لقياس مدى معنوية الفروق بين درجة موافقة الطلاب على العوامل المختلفة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد، وذلك حسب المعدل التراكمي لهم.

ويوضح الجدول رقم (٨) النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بقياس معنوية الفروق بين درجة الموافقة على العوامل الرئيسية المؤثرة على مستوى كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي للطلاب المستقصى منهم. حيث يتضح من هذا الجدول أن هناك اختلافاً بين متوسط المربعات للعناصر الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حيث كان متوسط المربعات مرتفعاً لكل من «إدارة الأقسام العلمية»، و«الخدمات العامة المقدمة للطلاب»، و«الوسائل التعليمية»، و«أعضاء هيئة التدريس»، وأيضاً كان متوسط المربعات منخفضاً لكل من «الاختبارات والتقييم»، و«المقررات والكتب الدراسية» مما يشير إلى وجود فروق معنوية في إجابات المستقصى منهم ذات دلالة إحصائية بين درجات الموافقة على العوامل الرئيسية للعملية التعليمية، وذلك حسب المعدل التراكمي للطلاب.

ولعل ما يؤكد ذلك أنه بالرجوع إلى الجدول سالف الذكر يتبين لنا أن قيمة (F) المحسوبة وفقاً لإجمالي أبعاد المقياس تبلغ (٣,٨٣) بمستوى دلالة يبلغ (٠,٠١٠) وهو بذلك أقل من (٠,٠٥) بما يعني أن مستويات موافقة المستقصى منهم عن العوامل

الرئيسية للعملية التعليمية تختلف - بصفة عامة - اختلافاً جوهرياً باختلاف المعدل التراكمي للطلاب.

جدول رقم (٨) قياس معنوية الفروق بين درجة الموافقة على العناصر الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي للطلاب. «ANOVA» «درجة الحرية ٣ درجات»

عناصر العملية التعليمية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	نتائج الاختبار	
			F	مستوى المعنوية
١- أعضاء هيئة التدريس	٢٣١,٦٢	١٤٣,٨	٢,٩	٠,٠٤٠
٢- المقررات والكتب الدراسية	٩٣,٦٤	٣١,٢١	٠,٧٨١	٠,٥٠٥
٣- الوسائل التعليمية	١٥٩٥,٨	٥٣١,٩	٧,٤١	٠,٠٠١
٤- الاختبارات والتقييم	٣٦,٧٤	١٢,٢٤	٠,٣١٤	٠,٨١٥
٥- إدارة الأقسام العلمية	٩٤٠,٣٧	١٦٣,٤٥	٣,٨٩	٠,٠٠٥
٦- الخدمات العامة للطلاب	٤٨٣,٩٣	١٦١,٣١	٣,٧٧	٠,٠١١
إجمالي أبعاد المقاييس	٦٤٤٣,٣٥	٢١٤٧,٧٨	٢,٨٣	٠,٠١٠

ويتضح أيضاً أن قيمة (F) المحسوبة لكل عنصر من العناصر الرئيسية على حده جاءت في معظمها معنوية مما قد يؤكد هذه النتيجة، وذلك باستثناء كل من العنصر الخاص «بالمقررات والكتب الدراسية» وأيضاً العنصر الخاص «بالاختبارات والتقييم» حيث اتضح عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات موافقة المستقصى منهم حسب المعدل التراكمي لهم، حيث كان متوسط المربعات منخفضاً بالنسبة لهم.

وبناء على ذلك، وفي ضوء التحليل السابق فإن النتائج تؤكد صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والقاضي بـ «أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة الطلاب على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية حسب المعدل التراكمي لهم».



### ٣- نتائج اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة على أنه «تؤثر العناصر الأساسية المكونة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد على الطلاب الخريجين كقوى متوقعة في سوق العمل».

وقد اقتضت عملية اختبار صحة هذا الفرض تطبيق اختبار (Z) لتحديد معنوية الفروق بين الإجابات الخاصة بالمستقصى منهم.

وبين الجدول رقم (٩) النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تأثير العناصر المكونة للعملية التعليمية على الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل، حيث يتضح منه أن المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم من الطلاب يبلغ (٣,٩٨) وهو أكبر من المتوسط المتوقع مما يشير إلى اتجاه إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة على أن عناصر العملية التعليمية (أعضاء هيئة التدريس، الكتب الدراسية، الوسائل التعليمية، إدارة الأقسام العلمية، الخدمات العامة للطلاب) لها تأثيراً سلبياً عليهم كمخرجات متوقعة في سوق العمل.

ولعل ما يؤكد اتجاه آراء المستقصى منهم على ما سبق أن قيمة (Z) المحسوبة للفرق بين المتوسط العام والمتوسط المتوقع والتي بلغت (١٨,٣٥) بمستوى دلالة يبلغ (٠,٠٠٠)، أن هذا الفرق معنوياً.

وعلى الرغم من ميل آراء المستقصى منهم (الطلاب) نحو الموافقة على أن برامج التعليم الحالية بالجامعة لها تأثير سلبي محتمل (متوقع) عليهم في سوق العمل إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف بينهم من حيث درجة الموافقة فجاء في المرتبة الأولى «غياب التخطيط والتنسيق المسبق بين الجامعة وقطاعات التوظيف العامة والخاصة» (المتوسط = ٤,٣١)، وفي المرتبة الثانية «انخفاض فرص العمل أمام خريجي هذه الجامعة بالمؤسسات والمصالح الحكومية» (المتوسط = ٤,٢٠)، أما في المرتبة الثالثة فقد كان «انخفاض المهارات والخبرات المكتسبة من الدراسة بالكلية مما يكون له تأثيراً سلبياً على الخريج في سوق العمل» (المتوسط = ٤,١٨)، وفيما يتعلق بأن «سوق العمل يضع شروطاً معينة

قد لا تكون متوفرة لدى الخريج بسبب عدم مواءمة المناهج مع طبيعة الأعمال والتخصصات» فقد احتلت المرتبة الرابعة (المتوسط = ٤,١٦)، وفي المرتبة الخامسة فقد كان «انخفاض فرص العمل أمام خريجي هذه الجامعة بالقطاع الخاص» (المتوسط = ٣,٨٩)، يليها في المرتبة السادسة «انخفاض فرص العمل المهني الحر لخريجي هذه الجامعة مثل فتح المكاتب المتخصصة أو العيادات... الخ» (المتوسط = ٣,٨٨)، أما بخصوص أن «نظام التعليم الحالي بالجامعة لا يلبي احتياجات سوق العمل» فقد احتلت المرتبة السابعة (المتوسط = ٣,٨١)، وفي المرتبة قبل الأخيرة كان «أن الجامعة تقوم

### جدول رقم (٩) مدى تأثير العناصر المكونة للعملية التعليمية

#### على الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل

البيانات	المتوسط	الانحراف المعياري	نتائج الاختبار	
			Z	معنى النتيجة
١- انخفاض المهارات والخبرات المكتسبة من الدراسة بالكلية مما يكون له تأثيراً سلبياً على الخريج في سوق العمل.	٤,١٨	١,١٠	١٩,٤٠	معنوي
٢- نظام التعليم الحالي بالكلية لا يلبي احتياجات سوق العمل.	٣,٨١	١,٢٣	١١,٩٢	معنوي
٣- نظام التعليم الحالي بالكلية لا يحقق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات التنمية.	٣,٦٨	١,١٥	١٠,٧٢	معنوي
٤- سوق العمل يضع شروطاً معينة قد لا تكون متوفرة لدى الخريج بسبب عدم مواءمة المناهج مع طبيعة الأعمال والتخصصات.	٤,١٦	١,٠٧	١٩,٧٦	معنوي
٥- انخفاض فرص العمل أمام خريجي هذه الجامعة بالمؤسسات والمصالح الحكومية.	٤,٢٠	١,١٠	١٩,٨١	معنوي
٦- انخفاض فرص العمل أمام خريجي هذه الجامعة بالقطاع الخاص.	٣,٨٩	١,١٤	١٤,١٣	معنوي
٧- انخفاض فرص العمل المهني الحر لخريجي هذه الجامعة مثل فتح المكاتب المتخصصة أو العيادات	٣,٨٨	١,١٩	١٣,٣٥	معنوي
٨- تقوم الجامعة بإعداد الطلاب في مجالات قد تكون مطلوبة في الوقت الحالي لكنها غير مطلوبة في المستقبل.	٣,٧٤	١,٢٣	١٠,٨٧	معنوي
٩- غياب التخطيط والتنسيق المسبق بين الجامعة وقطاعات التوظيف العامة وخاصة.	٤,٣١	١,٠٧	٢٢,٠٦	معنوي
إجمالي النتائج (الإجماليات)		٣,٩٨	١,١٢	١٨,٣٥

باعداد الطلاب في مجالات قد تكون مطلوبة في الوقت الحالي لكنها غير مطلوبة في المستقبل» (المتوسط = ٣,٧٤)، وفي المرتبة الأخيرة جاء أن «نظام التعليم الحالي بالجامعة لا يحقق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات التنمية» (المتوسط = ٣,٦٨).

ويتضح من قيمة ( $Z$ ) الحسوبة للفرق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المتوقع لكل عبارة أن كلا من هذه الفروق معنوية مما يؤكد أن المستقبلي منهم يميلون إلى الموافقة على أن عناصر العملية التعليمية لها تأثير سلبي عليهم مستقبلاً في سوق العمل. ومن ذلك وفي ضوء التحليل السابق لنتائج الفرض الثالث من فروض الدراسة، يمكن استنتاج صحة هذا الفرض والذي ينص على ما يلي: «تؤثر العناصر الأساسية المكونة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد على الطلاب الخريجين كقوة عمل متوقعة في سوق العمل».

#### ٤- نتائج اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع من فروض الدراسة على أنه «لا يوجد اختلاف بين الطلاب الذين يرون بأن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك حسب الخصائص المميزة هؤلاء الطلاب».

وقد تطلب اختبار صحة هذا الفرض تطبيق اختبار ( $\chi^2$ ) لتحديد معنوية الفروق بين خصائص الطلاب موضع البحث من حيث مجموعة من الخصائص مثل نوع الدراسة بالكلية، والمستوى الدراسي، والمتعدل التراكمي، نوع التعليم الثانوي، والسن. ويوضح الجدول رقم (١٠) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

#### ١/٣- نوع الدراسة بالكلية:

يوضح الجدول رقم (١٠) أن (٦, ٩٣٪) من الطلاب الذين يدرسون بالكلية النظرية يرون بأن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على

الخريجين في سوق العمل، بينما تبلغ نسبة الطلاب من نفس الفئة والذين لا يرون ذلك (٦٣,٥٪)، وبالتالي فإن (٣٦,٤٪) من طلاب الكليات العملية يرون بوجود تأثير مستقبلي محتمل مقابل (٣٦,٥٪) منها لا يرون ذلك.

وبحساب قيمة (كما<sup>٢</sup>) للدراسة معنوية هذا الفرق نجد أنها تبلغ (٥٠,٥٠) بمستوى دلالة يبلغ (٩٨٥,٠) (\*) بما يعني أنه ليس هناك اختلافاً معنوياً لتوزيع الطلاب بالنسبة لنوع الدراسة.

### ٢/٢- المستوى الدراسي:

يوضح الجدول رقم (١٠) أيضاً أنه بالنسبة للمستوى الدراسي، نلاحظ أن (٥٢,٥٪) من الطلاب الذين يرون بأن لعناصر العملية التعليمية تأثير محتمل على الخريجين هم بالمستوى الخامس والسادس من الدراسة، بينما تبلغ ما نسبته (٤٨٪) من الطلاب من ذات الفئة يرون غير ذلك، وعلى الجانب الآخر، فإن الطلاب بالمستوى السابع والثامن تصل نسبتهم (٤٧,٥٪) من إجمالي الطلاب الذين يرون وجود تأثير محتمل، بينما كانت نسبة هذه الفئة من بين الطلاب الذين لا يرون ذلك حوالي (٥٢٪).

ويتبين من قيمة (كما<sup>٢</sup>) التي بلغت (٢,٠٣٧) بمستوى دلالة غير معنوي يبلغ (٥٦٥,٠)، مما يؤكد عدم وجود اختلاف معنوي بين الطلاب الذين يرون وجود تأثير مستقبلي وبين الذين لا يرون ذلك من حيث المستوى الدراسي.

### ٣/٣- المعدل التراكمي:

أيضاً يوضح الجدول رقم (١٠) أن (٥٢,٢٪) من الطلاب الذين يرون بأن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الخريجين في سوق العمل يراوح معدلهم التراكمي ما بين (٢,٥ إلى أقل من ٣,٥)، بينما تبلغ نسبة ذات الفئة

(\*) كلما كان مستوى المعنوية (٠,٠٥) فأقل قلت قيمة (٢١) معنوية.

(٦٥٪) من الطلاب الذين لا يرون ذلك. وفي المقابل فإن ما نسبته (٤٧,٥٪) من الطلاب الذين يرون وجود تأثير مستقبلي محتمل من كل من فئات الطلاب الذين تقل معدلاتهم التراكمية عن (٢,٥) وكذلك فئة من تراوح معدلاتهم ما بين (٣,٥ إلى ٥) مقابل (٣٥٪) من نفس الفئات التي لا تقر بوجود تأثير محتمل.

وبالرجوع إلى قيمة (كا<sup>٢</sup>) لدراسة معنوية هذا التوزيع نجد أنها بلغت (٥,٦١٥) بمستوى دلالة يبلغ (٠,١٣٢) مما يعني أن ليس هناك اختلافاً معنوياً لتوزيع الطلاب بالنسبة للمعدل التراكمي.

#### ٣/٤- نوع التعليم الثانوي:

من بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح لنا أن (٩٠٪) من الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً هم خريجو مدارس حكومية ثانوية، بينما تبلغ نسبة هذه الفئة من الطلاب الذين لا يرون ذلك حوالي (٩٤٪)، بينما كانت نسبة الطلاب خريجي المدارس الثانوية الأهلية (الخاصة) حوالي (١٠٪)، و(٦٪) للمجموعتين على التوالي مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين الفئتين بالنسبة لنوع التعليم الثانوي.

ومن خلال الجدول رقم (١٠) تؤكد قيمة (كا<sup>٢</sup>) الحسوية ذلك، حيث بلغت (٠,٦٥٧) بمستوى معنوية (٠,٤١٨)

#### ٣/٥- السن:

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن (٥٥٪) من الطلاب الذين يرون وجود تأثير مستقبلي محتمل لعناصر العملية التعليمية على الخريجين في سوق العمل تراوح أعمارهم ما بين (١٨ إلى أقل من ٢٣ سنة) وأن (٧١٪) من ذات الفئة لا ترى ذلك، بينما تبلغ نسبة الطلاب في فئة السن (من ٢٣ إلى ٢٨ سنة) والتي ترى وجود تأثير مستقبلي محتمل حوالي (٤٥٪) فيما كانت ذات الفئة من الطلاب الذين لا يرون ذلك حوالي (٢٩٪) من إجمالي الطلاب.

كما كانت قيمة (كأ) حوالى (٤,٩٢) بمستوى معنوية يبلغ (٠,٠٨٥) مما يؤكد عدم وجود اختلافاً معنوياً لتوزيع المستقصى منهم من الطلاب حسب السن.

ومما سبق يمكن أن نستنتج عدم وجود تأثير خصائص الطلاب على درجة موافقتهم ويمكن أن نرجع عدم الاختلاف المعنوي بين الفئتين من الطلاب فيما يتعلق بمدى وجود تأثير مستقبلى محتمل لعناصر العملية التعليمية على الخريجين فى سوق العمل إلى وجود حالة من الإحباط لدى بعض الطلاب نتيجة توقعهم بعدم حصولهم على وظائف بعد التخرج نظراً لعدم مواءمة بعض عناصر العملية التعليمية مع طبيعة الأعمال والتخصصات التى تحتاجها قطاعات الدولة والقطاع الخاص فى التوظيف.

ومن ذلك، وفى ضوء التحليل السابق لنتائج الفرض الرابع من فروض الدراسة، يمكن استنتاج صحة هذا الفرض والذى ينص على ما يلى:

«لا يوجد اختلاف معنوي بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الخريجين فى سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك حسب الخصائص المميزة لهؤلاء الطلاب».

العوامل المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية وأثرها على الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل بسبب التطبيق على الطلاب بجامعة الملك خالد  
د/ إبراهيم محمد أبو سعد، د/ عبد الله بن يحيى الحسين

جدول رقم (١٠) الاختلاف بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك

نتائج الاختبار			التأثير المستقبلي المحتمل				البيان
			لا		نعم		
النتيجة	مستوى المسعى	كاف	%	ع	%	ع	الخصائص
غير مدعوى	٠,٩٨٥	٠,٥٠	٦٣,٥	٣٣	٦٣,٦	١٦٦	١- نوع الدراسة بالكلية:
			٣٦,٥	١٩	٣٦,٤	٩٥	• نظرية
			٪١٠٠	٥٢	٪١٠٠	٢٦١	• عملية
المجموع:							
غير مدعوى	٠,٥٦٥	٢,٠٣٧					٢- المستوى الدراسي:
			٣١	١٦	٣٣	٨٧	• الخامس
			١٧	٩	١٩,٥	٥١	• السادس
			٢٥	١٣	١٧	٤٤	• السابع
			٢٧	١٤	٣٠,٥	٧٩	• الثامن
المجموع:							
غير مدعوى	٠,١٣٢	٥,٦١٥					٣- للعمل الراكبي:
			١١,٥	٦	١٨,٥	٤٩	• أقل من ٧,٥
			٦٥	٣٤	٥٢,٥	١٣٧	• من ٧,٥ إلى أقل من ٣,٥
			١٥,٥	٨	٢٤,٥	٦٤	• من ٣,٥ إلى أقل من ٤,٥
			٨	٤	٤,٥	١١	• من ٤,٥ فأكثر
المجموع:							
غير مدعوى	٠,٤١٨	٠,٦٥٧					٤- نوع التعليم الثانوي:
			٩٤	٤٩	٩٠	٢٣٦	• حكومي
			٦	٣	١٠	٢٥	• أهلي (خاص)
المجموع:							
غير مدعوى	٠,٠٨٥	٤,٩٢٦					٥- السن:
			٧١	٣٧	٥٥	١٤٤	• من ١٨ إلى أقل من ٢٣ سنة
			٢٩	١٥	٤٣	١١٣	• من ٢٣ إلى أقل من ٢٨ سنة
			-	-	٢	٤	• من ٢٨ سنة فأكثر
المجموع:							

### ثالثاً: النتائج والتوصيات:

#### ١- نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها ما يلي:

١/١- أبرزت الدراسة أن هناك عدداً من العوامل التي لها تأثير على كفاءة العملية

التعليمية بجامعة الملك خالد سواء بالإيجاب أو السلب مثل:

١/١/١- العوامل الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. حيث اتضح وجود تأثير إيجابي

لتلك العوامل على كفاءة العملية التعليمية مثل:

- التزام أعضاء هيئة التدريس بالمحاضرات.
- قيام أعضاء هيئة التدريس بإعلام الطلاب في بداية كل فصل بـ معلومات عامة عن المقرر الدراسي.
- الكفاءة العلمية العالية لأعضاء هيئة التدريس.
- السماح للطلاب بالمناقشات العلمية أثناء المحاضرات.
- إدارة المحاضرات بكفاءة من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية ومساهمة مقابلتهم لاستشارتهم.
- تسهيل أسلوب إيصال المادة العلمية من خلال طريقة الشرح.
- العلاقات الطيبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- ١/١/٢- العوامل الخاصة بالمقررات والكتب الدراسية.
- فقد تبين وجود تأثير سلبي لتلك العوامل على كفاءة العملية التعليمية من أهمها:
- صعوبة فهم واستيعاب بعض المقررات الدراسية.



- عدم جدوى تدريس بعض المواد بالقسم.
  - تعذر استيعاب بعض المقررات دون تطبيقات أو تدريبات عملية.
  - تكرار دراسة بعض الموضوعات في أكثر من مقرر.
  - الاعتماد بشكل أساسي على المذكرات (الملخصات) المصورة أكثر من الكتاب المقرر.
  - عدم توافر معظم الكتب المقررة بالمكتبة وصعوبة استعارتها.
  - عدم التناسب بين مجمل المادة العلمية وقدرة الطالب.
- ٣/١/١- العوامل الخاصة بالوسائل التعليمية.

حيث اتضح وجود تأثير سلبي لتلك العوامل على كفاءة العملية التعليمية من أهمها ما يلي :

- عدم وجود أثاث مناسب بقاعة المحاضرات.
  - أسلوب التعليم يدفع الطلاب إلى حفظ المادة العلمية وليس فهمها.
  - عدم مناسبة قاعة المحاضرات من حيث الاتساع.
  - عدم كفاية وسائل الإيضاح المستخدمة في توصيل المعلومات.
  - عدم مناسبة قاعة المحاضرات من حيث التهوية/ التدفئة.
  - عدم وجود آلة لعرض الشرائح (البروجكتور) بقاعة الدرس.
  - المعامل غير مزودة بالأجهزة بحيث يستطيع كل طالب استخدامها.
- ٤/١/١- العوامل الخاصة بالاختبارات والتقييم.
- فقد تبين وجود تأثير سلبي لتلك المجموعة من العوامل على كفاءة العملية التعليمية من أهمها ما يلي :

- صعوبة توقع أسئلة الاختبارات نظراً لتنوعها وشمولها.
  - عدم التناسب بين محتوى الاختبار والوقت المخصص له.
  - عدم التناسب بين محتوى الاختبار والجهد الذي يبذله الطالب في المذاكرة.
  - صعوبة الاختبارات في الأعمال الفصلية.
  - لا تمكن المقاعد المتاحة في القاعة الطالب من الجلوس والكتابة براح أثناء الاختبار.
  - خروج الأسئلة عن نطاق الكتاب المقرر أحياناً.
  - طريقة المراقبة أثناء الاختبارات تقلق بعض الطلاب.
  - نقشي ظاهرة الغش بين الطلاب بشكل ملحوظ.
- ٥/١/١- العوامل الخاصة بإدارة الأقسام العلمية.
- حيث اتضح أن لتلك المجموعة من العوامل تأثير سلبي على كفاءة العملية التعليمية ومن أهمها ما يلي :
- لا تسعى الأقسام العلمية إلى حل المشكلات الشخصية التي تواجه الطلاب.
  - لا توجد لقاءات دورية بالطلاب لتعريفهم باللائحة المنظمة للدراسة والاختبارات.
  - لا تسعى الأقسام العلمية إلى حل المشكلات العلمية والأكاديمية للطلاب.
  - صعوبة الاتصال برؤساء الأقسام.
- ٦/١/١- العوامل الخاصة بالخدمات العامة المقدمة للطلاب.
- فقد تبين من الدراسة عدم توفر الخدمات العامة المقدمة للطلاب وبالتالي التأثير السلبي على مستوى كفاءة العملية التعليمية ومنها ما يلي :

- عدم انتظام الحصول على المكافآت الشهرية.
  - صعوبة الحصول على المساعدات المالية والقروض لمواجهة الظروف الطارئة لبعض الطلاب.
  - عدم الاهتمام بمعالجة المشاكل الاجتماعية التي تطرأ لبعض الطلاب.
  - القصور في تقديم صور الرعاية الصحية للطلاب.
  - وحدة الإرشاد الأكاديمي لا تعمل على حل المشاكل العلمية والاجتماعية التي تعرض الطلاب.
- ٢/١- أوضحت الدراسة أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة الطلاب على العوامل الرئيسية المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية (أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الوسائل التعليمية، الاختبارات والتقييم، إدارة الأقسام العلمية، الخدمات العامة للطلاب) حسب المعدل التراكمي لهم.
- ٣/١- كما أبرزت الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً للعناصر الأساسية المكونة للعملية التعليمية (أعضاء هيئة التدريس، الكتب الدراسية، الوسائل التعليمية... الخ) على الطلاب الخريجين كمخرجات متوقعة للجامعة في سوق العمل ومن المؤشرات الدالة على ذلك ما يلي :
- غياب التخطيط والتنسيق المسبق بين الجامعة وقطاعات التوظيف العامة والخاصة.
  - انخفاض فرص العمل أمام خريجي الجامعة بالمؤسسات والمصالح الحكومية.
  - انخفاض المهارات والخبرات المكتسبة من الدراسة بالجامعة.
  - عدم مواكبة المناهج مع طبيعة الأعمال والتخصصات المتاحة بسوق العمل.
  - انخفاض فرص العمل بالقطاع الخاص أمام خريجي الجامعة.

- انخفاض فرص العمل المهني الحر لخريجي الجامعة مثل فتح المكاتب المتخصصة أو العيادات... الخ.
  - نظام التعليم بالجامعة لا يلبي احتياجات سوق العمل.
  - قيام الجامعة بإعداد الطلاب في مجالات مطلوبة في الوقت الحالي لكنها غير مطلوبة مستقبلاً.
  - نظام التعليم بالجامعة لا يحقق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات التنمية.
- ٤/١- كما أوضحت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين الطلاب الذين يرون أن هناك تأثيراً مستقبلياً محتملاً لعناصر العملية التعليمية على الطلاب الخريجين في سوق العمل، وبين الذين لا يرون ذلك حسب الخصائص المميزة لهؤلاء الطلاب مثل نوع الدراسة بالكلية (نظرية، عملية)، المستوى الدراسي، المعدل التراكمي، نوع التعليم الثانوي (حكومي، خاص)، السن.

## ٢- التوصيات :

من خلال استعراض نتائج الدراسة الحالية يمكن وضع عدد من التوصيات التي يمكن أن يستفيد منها المسئولون ورواضعوا السياسات في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

١- العمل على الحد من التأثير السلبي لبعض العوامل ذات التأثير على كفاءة العملية التعليمية، وذلك من خلال ما يلي :

١/١- الاهتمام بتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في استخدام وسائل التعليم الحديثة في توصيل المعلومات عن طريق التدريب المستمر .

٢/١- إنشاء لجان مركزية إلى جانب اللجان العلمية للأقسام لدراسة المقررات ومدى علاقتها بإعداد الطالب مهنيًا لبحث إمكانية تطويرها .

٣/١- إعادة النظر في الكتاب الجامعي من حيث جودته ومدى توفره وتطويره من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالتأليف المشترك فذلك يساعد على التعاون وزيادة جودة الكتاب، كما يساعد على التنسيق بين الشعب حيث يتقرر نفس الكتاب على جميع الشعب، أيضاً يساعد تدريس الكتاب المعد من قبل عضو هيئة التدريس على زيادة كفاءته في توصيل المعلومات .

٤/١- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالإضافة للتأليف المشترك القيام بإعداد تطبيقات وحالات عملية وغاذاج للأسئلة المتنوعة والإجابة النموذجية على بعض منها لتدريب الطلاب عليها وذلك بهدف الحد من الاعتماد على المختصات والدروس الخصوصية .

٥/١- ضرورة التخلي عن طرق التدريس التقليدية المستخدمة في أغلب الأقسام الأكاديمية بالجامعة واستبدالها بالطرق التي تشجع الطلاب على التناول الناقد للمواد المقررة من خلال الإطلاع على العديد من المصادر مما يؤدي

بهم إلى الوصول إلى الامتتجات بأنفسهم وبالتالي تعديل مداخلهم للدراسة من التوجه نحو السطحية إلى التوجه نحو العمق.

٦/١- تحسين ظروف العمل داخل قاعة الدرس من حيث الإضاءة والتهوية وتوفير الأثاث المناسب والوسائل التي تساعد الأستاذ في نقل المعلومات إلى الطلاب.

٧/١- أن يتضمن الاختبار جميع أنواع الأسئلة (السابق تدريب الطالب عليها من حيث الشكل) بما يمكن من قياس قدرات الطالب موضوعياً من جميع الجوانب ويزيد من العدالة ودقة التقييم.

٨/١- تشكيل لجنة استشارية لكل قسم من عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة يمكن لرئيس القسم الرجوع إليها في بعض الأمور الإدارية وغيرها وبالتالي يمكن إلغاء ما يسمى بوظيفة وكيل (منسق) القسم فذلك يبعد عضو هيئة التدريس المكلف بهذا العمل عن عمله الأصلي على أن يقوم بهذا العمل موظف مختص متفرغ لتلك الأعمال ويجيد التعامل مع الحاسب الآلى.

٩/١- عقد مؤتمر سنوى على مستوى الجامعة في بداية كل عام جامعى يحضره جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين وبعض الطلاب وإدارة الكليات والجامعة لتقييم الأداء للعام المنصرم، وكذلك المشكلات التي تحد من فعالية العمل التعليمى للاستفادة منها في وضع مقترحات لتطوير نظام التعليم، وتجويد الخدمة التعليمية على أن يؤخذ في الاعتبار أمرين أولهما التحديات العالمية وأخيلة بما يؤهل الطالب أو الخريج من مواجهة هذه التحديات ثانيهما ربط الخدمة التعليمية المقدمة بسوق العمل.

٢- العمل على وضع استراتيجية ملائمة لمواجهة حالة الإحباط لدى بعض الطلاب نتيجة توقعهم بعلم حصولهم على وظائف بعد التخرج، وذلك من خلال ما يلى :

١/٢- التوسع في المشروعات الإنمائية وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة لفتح مجالات جديدة أمام الخريجين للعمل بها بحيث يشعرون بالأمان وعدم الخوف من المستقبل.

٢/٢- دراسة آراء مسئولى وخبراء سوق العمل فيما يتعلق بتحليلد ماهية الخدمة التعليمية التى يجب أن تضطلع بها الجامعة.

٣/٢- تصنيف فرص ومجالات العمل التى يستطيع الخريج الوطنى أن يحل محل العامل الوافد فيها بنفس الكفاءة من خلال تشكيل فريق عمل من قسم العلوم الإدارية بالتعاون مع عمادة خدمة المجتمع بالجامعة لدراسة مخرجات الجامعة فى ضوء متطلبات سوق العمل من أجل التوصل إلى فرص العمل التى يستطيع الخريج شغلها كما وكيفاً.

٤/٢- العمل على تغيير اتجاهات الطلاب والخريجين بخصوص النظرة الاجتماعية الدولية لبعض الأعمال المهنية والفنية كاعمال الميكانيكا والسباكة والطلاء... الخ عن طريق المناهج التعليمية وإقامة الندوات واللقاءات والمؤتمرات للطلاب فى هذا المجال فذلك من شأنه توسيع دائرة فرص العمل لهم.

٥/٢- إعداد برنامج لتدريب الخريجين وفقاً لحاجة سوق العمل يشرف على تنفيذه عمادة خدمة المجتمع بالجامعة بالتعاون مع الأقسام العلمية حسب التخصص على ألا يحصل الخريج على شهادة التخرج إلا بعد اجتيازه البرنامج المعد لذلك، ويجب اعتبار ذلك إحدى مسوغات التعيين له سواء بالحكومة أو القطاع الخاص.

٦/٢- ضرورة قيام الجامعة بفتح قناة اتصال بين عنصرى سوق العمل (القطاع الخاص، الطالب) باعتبار أن الطلاب هم المخرجات المتوقعة للجامعة فى سوق العمل والتى تعتبر مدخلات لبرامج التنمية الشاملة والى تتأثر بدورها بمدى جودة تلك المدخلات. وذلك من خلال قيام الجامعة بعقد لقاءات

دورية مفتوحة بين رجال الأعمال والطلاب لعرض فرص ومجالات العمل المتاحة في القطاع الخاص للخريجين والشروط المطلوبة لشغل هذه الفرص على أن تقوم الجامعة بتغطية تلك الشروط من خلال تعديل بعض المناهج وكذلك من خلال برنامج تدريب الخريجين (السابق الإشارة إليه).

٣- استمرار البحث في هذا المجال.

وتقترح الدراسة مجموعة من الدراسات والبحوث المستقبلية وهي:

- دور تخطيط القوى العاملة على المستوى القومي في تحديد مدخلات نظام التعليم الجامعي.
- دور التدريب التحويلي في المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
- دراسة وتحليل الأداء الحالي للمؤسسات الأكاديمية وأثره على فعالية العمل التعليمي.
- أثر التهيئة الميدنية للعاملين بالجامعات على تطبيق منظومة إعادة الهندسة.
- أثر المناخ الأكاديمي على مستوى رضا الطلاب عن الخدمة التعليمية.
- مدى إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لهم.



## هوامش البحث :

(١) د. عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لمواجهة تحديات التنمية، بحث مقدم إلى ندوة التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-٥ مارس، ٢٠٠٢. ص ٣٩.

(٢) جامعة الملك خالد، المركز الإعلامي، طموح وإنجاز، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢. ص ٨.

(٣) الغرفة التجارية الصناعية بأبها، عسر السياحة، ملتقى السياحة السعودي الأول، مايو ٢٠٠٣. ص ٧-١٠.

(٤) د. محمد أحمد محمد عوض، معوقات إدارة كليات المعلمين بالملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية، مجلة البرية، الجمعية المصرية للإدارة التعليمية، العدد الأول، ١٩٩٨. ص ٦٩.

(٥) يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ - نفس المرجع السابق. ص ٦٤.

ب د. حبيب الله بن محمد رحيم الزكستاني، الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بحث مقدم إلى مؤتمر وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، خلال الفترة من ٣٠ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٥، ص ٤٤.

ج د. عيد لافي العتيبي، وآخر، نحو الارتقاء بطرق إعداد وتقديم وعرض المادة العلمية ومواكبتها للتطورات الحديثة في ظل التحديات التي يشهدها التعليم العالي: تجربة جامعة الملك خالد، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وثيقة الآراء للأمير عبد الله حول

التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، خلال الفترة من

٣٠ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٥، ص ٩٧-١٠٠.

(٦) انظر على سبيل المثال:

د. أحمد إبراهيم أحمد، رفع كفاءة الإدارة المدرسية بمدارس

التعليم الأساسي: دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث

الربوية، القاهرة، ١٩٨٤- ص ١-٣٧.

بد. بدرية كمال أحمد، معلموا المرحلة الابتدائية، دراسة في

الاتجاهات نحو مهنة التدريس والبرنامج التأهيلي الحائلي، مجلة

علم النفس، عدد ٣، ١٩٩٢، ص ١٧.

ج.د. محمد المرشدي المرسى، التوافق وتقدير الذات لدى مجموعة

من تلاميذ المرحلة الابتدائية ذوي صعوبات التعليم والعاديين،

مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، عدد ١٧، ١٩٩٣ ص ٥١ -

٨٧.

د.د. سعد عبد الله بردي الزهراني، معلم التعليم العام في المملكة

العربية السعودية - قضايا الأعداد وعوائق التخطيط، بحث

مقدم إلى المؤتمر الثاني لإعداد معلم التعليم العام في المملكة

العربية السعودية، كلية التربية جامعة أم القرى، الجزء الثاني،

١٤١٣هـ.

(٧) جامعة الملك خالد، عمادة القبول والتسجيل.

(٨) د. محمود صادق باززع، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات

التسويقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨. ص ٢٨٠.

(٩) جامعة الملك خالد، المركز الإعلامي، طموح وإنجاز، ١٤٢٣هـ، ص ٢٩.

(١٠) د. السيد عبده ناجي، اتجاهات الطلاب ودرجة رضائهم عن نظام التعليم بكلية

التجارة - جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، عدد

٢٩، ١٩٨٣، ص ٥١ - ٨٢.

(١١) د. عفاف محمد سعيد، المناخ التنظيمي السائد في إدارة بعض مؤسسات التعليم

العالي - دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، العدد ١٨، ١٩٩٤،

ص ٣٩٣ - ٤٢٥.

(12) Kenneth. M.C.: Career, Personal and educational Problems of  
Community college Students Severity & Frequency. **Research  
and Teaching in Developmental Education**, Vol. (32), No.(4)  
1995. PP.270- 278.

(١٣) د. معاد بسيوني عبد النبي، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التعليم الجامعي

بمصر، مجلة كلية التربية، عدد ٢٠، ١٩٩٦، ص ٩-٤٩.

(14) Butzo, IW.,: Study of interrelation of attitude and achievement  
Measures in Audio - Tutorial College chemistry course- **Journal  
of research in science teaching**, vol. (67), 1997. PP. 45-60.

(١٥) د. محمد أحمد محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص ٦١-٩٧.

(16) Ramsden, P., Martin, E., and Bowden, J.: School environment  
and sixth from pupils' approaches to learning. **Br.J. Educ.  
Psychol.**, Vol. (59), 1999. PP. 129- 142.

(١٧) د. إبراهيم أبو النور محمد، الرضا عن الخدمة التعليمية والتفوق الدراسي

للطلاب - دراسة تطبيقية على طلاب كلية التجارة جامعة القاهرة

فرع بنى سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، مجلد ٢،

١٩٩٩، ص ١١ - ٥٨.

(١٨) د. محمد أحمد إبراهيم غنيم، وآخر، إدراك الطلاب للمناخ الأكاديمي وعلاقته

بمداخلهم للدراسة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، عدد ٢٥،

يناير ٢٠٠٠، ص ١٢٠-١٦٢.

- (19) Struthers, C. W., Perry, R P. & Menec, V. H.,: An Examination of the relationship among academic stress, coping, motivation, and performance in college. **Research in higher education**. V. (41), No.(5). 2000. PP. 92-108.

(٢٠) د. فريدة عبد الوهاب آل مشرف، مشكلات طلبة جامعة صنعاء وحاجاتهم الإرشادية، *المجلة التربوية*، عدد ٥٤، شتاء ٢٠٠١. ص ١٧١-٢٠٧.

(٢١) د. زينب عبد العليم بدوى، النموذج السببي للعلاقة بين الانبساطية – العصائية والمستوى الاجتماعي – الاقتصادي ودافعية الإنجاز والضعف الأكاديمية على طلاب الجامعة، *مجلة كلية التربية*، عدد ٢٦، ٢٠٠٢، ص ٩-٦٤.

(٢٢) د. محمد السيد نجيب، العلاقة بين اتجاه التحرر والحفاظ ودافعية الإنجاز لدى عينة من طلاب كلية التربية النوعية، *مجلة كلية التربية*، عدد ٢٩، ٢٠٠٣، ص ٩٧-١٣٣.

(٢٣) د. شاكر محمد فتحي، تطوير أداء المنظمة التعليمية من منظور إعادة الهندسة: تصور مقترح، *المجلة التربوية*، عدد ٢٦، ٢٠٠٤، ص ٩-٣٧.

(٢٤) د. محمد حمزة أمير خان، اتجاه طلاب وطالبات معاهد التمريض نحو مهنة التمريض في المملكة العربية السعودية، *مجلة رسالة الخليج العربي*، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص ١٠٥-١٥٥.

- (25) Johnson. M. Good, S & Canada, B.,: Attitudes Toward Nursing as Expressed by nursing abd Non – Nursing college Males, **Journal of Nursing Education**. Vol. (23), No. (9), 1989. pp. 387-392.

- (26) Westwood, R. I. And Leung, S. M. «Working under the Reforms: the Experience and Meaning of work in a time of Translation». **China Review**. Vol. (18), 1996. PP. 367- 423.

(٢٧) د. سيده إبراهيم سعد، المشكلات والاهتمامات دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلبة وطالبات الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، عدد ٢، يوليو ١٩٩٧. ص ١٥٠-١٨٥.

(٢٨) د. سراج محسن الغامدى، الاتجاه نحو مهنة التدريس وعلاقته بالتحصيل الربوى لدى طلاب كلية المعلمين بالطائف، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الرابع، عدد ١٥٥، يوليو ١٩٩٨. ص ١٣٥ - ١٥١.

- (29) Turban, D.B., Organizational Attractiveness of Firms in the People's Republic of China : A person -Organization Fit Perspective, **Journal of Applied Psychology**, vol. (86), 2001. PP. 194 - 206.

(30) Bjorkman, I. and Lu, Y., Human Resource Management Practices in Foreign Invested Enterprises in China: What has been Learned? , **Advances in Business Journal Studies**. Vol.(5), 1997. PP. 155 - 172.

- (31) Kristof, A. L., Person - Organization Fit: An Integrative Review of its conceptualization Measurement, and Implications,. **Personnel Psychology**, Vol. (49), 1996. PP. 1-49.

(32) Eric R. Eide and Mark H. Showalter., the Effect of grade retention on educational and labor market outcomes, **Economics of Education Review**. Vol. (20), No.6, 2001. PP. 563- 576.

(٣٣) د. عبد الرحيم حسين الجعفرى، وآخر، الاتجاه نحو مهنة التدريس فى علاقته بمواد الإعداد الربوى والتربية العملية لدى طلاب وطالبات جامعة أم القرى - بحث مقدم إلى مؤتمر المعلم، جامعة أم القرى، المجلد ٣، ١٤١٣هـ، ص ١٢٣.

(٣٤) د. راشد بن حمد الكثيري، برامج ومناهج التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية، بحث مقدم لندوة التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-٥ مارس ٢٠٠٢. ص ٢٧.

(٣٥) د. علي بن عيسى الشعبي، التعليم العالي الأهلي السياحي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-١٥ مارس ٢٠٠٢. ص ٢٧.

(٣٦) د. عمرو محمد أحمد عواد، العوامل المؤثرة في الجاذبية التنظيمية لطلاب جامعة عين شمس، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، عدد ٢، ٢٠٠٣. ص ٥٩٠-٦٢٧.

(37) Dean Elmuti, Michael Abebe & Marco Nicolosi. An overview of strategic alliances between universities and corporations *Journal of Workplace Learning*. Vol. (17), 2005. PP. 115-130.

(٣٨) حسن عبد السلام الشرفاوي، تدريب ما بعد الجامعة، وأثره على العمل: تحديات وحلول إدارية، بحث مقدم إلى مؤتمر وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي، المنعقد خلال الفترة من ٣٠ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٥، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ص ٦٤.

(٣٩) د. حبيب الله بن محمد رحيم الزكستاني، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

## مراجع البحث:

### أولاً - المراجع العربية:

(١) د. إبراهيم أبو النور محمد، الرضا عن الخدمة التعليمية والتفوق الدراسي للطلاب

— دراسة تطبيقية على طلاب كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بنى

سوف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، مجلد ٢، ١٩٩٩.

(٢) د. أحمد إبراهيم أحمد، رفع كفاءة الإدارة المدرسية بمدارس التعليم الأساسى:

دراسة ميدانية، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة،

١٩٨٤.

(٣) د. السيد عبده ناجى، اتجاهات الطلاب ودرجة رضائهم عن نظام التعليم بكلية

التجارة — جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، عدد

٢٩، ١٩٨٣.

(٤) الغرفة التجارية الصناعية بأبها، عسير السياحية، ملتقى السياحة السعودى الأول،

مايو ٢٠٠٣.

(٥) بدرية كمال أحمد، معلموا المرحلة الابتدائية، دراسة فى الاتجاهات نحو مهنة

التدريس والبرنامج التأهيلي الحالى، مجلة علم النفس، عدد ٣٥،

١٩٩٢.

(٦) جامعة الملك خالد، المركز الإعلامى، طموح وإنجاز، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

(٧) جامعة الملك خالد، عمادة القبول والتسجيل.

(٨) د. حبيب الله بن محمد رحيم الرخستاني، الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق

العمل، بحث مقدم إلى مؤتمر وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد

العزیز حول التعليم العالی، جامعة الملك عبد العزيز، خلال الفترة

من ٣٠ يناير — ١ فبراير، ٢٠٠٥.

(٩) حسن عبد السلام الشراقوى، تدريب ما بعد الجامعة، وأثره على العمل: تحديات وحلول إدارية، بحث مقدم إلى مؤتمر وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالى، المنعقد خلال الفترة من ٣٠ يناير - ١ فبراير، ٢٠٠٥.

(١٠) د. راشد بن حمد الكثرى، برامج ومناهج التعليم الجامعى ومتطلبات التنمية، بحث مقدم لملتقى التعليم فى عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-٥ مارس، ٢٠٠٢.

(١١) د. زينب عبد العليم بدوى، النموذج السببى للعلاقة بين الانبساطية العصبانية والمستوى الاجتماعى - الاقتصادى ودافعية الإنجاز والضغط الأكاديمية على طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، عدد ٢٦، ٢٠٠٢.

(١٢) د. سعاد بسيونى عبد النبى، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التعليم الجامعى بمصر، مجلة كلية التربية، عدد ٢٠، ١٩٩٦.

(١٣) د. سعد عبد الله برذى الزهرانى، معلم التعليم العام فى المملكة العربية السعودية - قضايا الأعداد وعوائق التخطيط، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى لإعداد معلم التعليم العام فى المملكة العربية السعودية، كلية التربية جامعة أم القرى، الجزء الثانى، ١٤١٣هـ.

(١٤) د. سراج محسن الغامدى، الاتجاه نحو مهنة التدريس وعلاقته بالتحصيل التربوى لدى طلاب كلية المعلمين بالطائف، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الرابع، عدد ١٥، يوليو ١٩٩٨.

(١٥) د. سيده إبراهيم سعد، المشكلات والاهتمامات دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلبة وطالبات الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، عدد ٢، يوليو ١٩٩٧.



(١٦) د. شاكر محمد فتحي، تطوير أداء المنظمة التعليمية من منظور إعادة الهيكلة:

تصور مقترح، المجلة الربوية، عدد ٢٦، ٢٠٠٤.

(١٧) د. عبد الرحيم حسين الجعفري، وآخر، الاتجاه نحو مهنة التدريس في علاقته

بمواد الإعداد التربوي والتربية العملية لدى طلاب وطالبات جامعة

أم القرى، بحث مقدم إلى مؤتمر المعلم، جامعة أم القرى، المجلد ٣،

١٤١٣هـ.

(١٨) د. عبد السلام مصطفي عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لمواجهة تحديات

التنمية، بحث مقدم إلى ندوة التعليم في عهد خادم الحرمين

الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-٥ مارس

٢٠٠٢.

(١٩) د. علي بن عيسى الشعي، التعليم العالي الأهلي السياحي وسوق العمل في

المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة التعليم في عهد خادم

الحرمين الشريفين، جامعة الملك خالد، خلال الفترة من ٣-٥ مارس

٢٠٠٢.

(٢٠) د. عمرو محمد أحمد عواد، العوامل المؤثرة في الجاذبية التنظيمية لطلاب جامعة

عين شمس، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، عدد ٢، ٢٠٠٣.

(٢١) د. عفاف محمد سعيد، المناخ التنظيمي السائد في إدارة بعض مؤسسات التعليم

العالي - دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، العدد ١٨، ١٩٩٤.

(٢٢) د. عيد لا في العتيبي، وآخر، نحو الارتقاء بطرق إعداد وتقديم وعرض المادة

العلمية ومواكبتها للتطورات الحديثة في ظل التحليلات التي

يشهدها التعليم العالي: تجربة جامعة الملك خالد، ورقة عمل مقدمة

لمؤتمر وثيقة الآراء للأمير عيد الله حول التعليم العالي، جامعة الملك

عبد العزيز، خلال الفترة من ٣٠ يناير - ١ فبراير، ٢٠٠٥.

(٢٣) د. فريده عبد الوهاب آل مشرف، مشكلات طلبة جامعة صنعاء وجاجاتهم الإرشادية، *المجلة العربية*، عدد ٥٤، ٢٠٠١.

(٢٤) د. محمد أحمد إبراهيم غنيم، وآخر، إدارك الطلاب للمناخ الأكاديمي وعلاقة بمدخلهم للدراسة، *المجلة المصرية للدراسات النفسية*، عدد ٢٥، يناير ٢٠٠٠.

(٢٥) د. محمد أحمد عوض، معوقات إدارة كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية، *مجلة العربية*، الجمعية المصرية للإدارة التعليمية، العدد الأول، ١٩٩٨.

(٢٦) د. محمد السيد نجيب، العلاقة بين اتجاه التحرر والخافضة ودافعية الإنجاز لدى عينة من طلاب كلية التربية النوعية، *مجلة كلية التربية*، عدد ٢٩، ٢٠٠٣.

(٢٧) د. محمد المرشدي المرسى، التوافق وتقدير الذات لدى مجموعة من تلاميذ المرحلة الابتدائية ذوي صعوبات التعليم والعاديين، *مجلة كلية التربية*، الجزء الثاني، عدد ١٧، ١٩٩٣.

(٢٨) د. محمد حمزة أمير خان، اتجاه طلاب وطالبات معاهد التمريض نحو مهنة التمريض في المملكة العربية السعودية، *مجلة رسالة الخليج العربي*، الرياض، ١٤٠٩هـ.

(٢٩) د. محمود صادق باززع، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- (30) Bjorkman, I. And Lu, Y., Human Resource Management Practices in Foreign Invested Enterprises in China: What has been Learned? *Advances in Business Journal Studies*. Vol. (5), 1997.

- (31) Butzo, JW.,: Study of interrelation of attitude and achievement Measures in Audio – Tutorial College chemistry course – **Journal of research in science teaching**, Vol. (67), 1997.
- (32) Dean Elmuti, Michael & Marco Nicolosi. An overview of strategic alliances between universities and Corporations. **Journal of Workplace Learning**. Vol. (17), 2005.
- (33) Eric R. Eide and Mark H. Showalter.,: The Effect of grade retention on educational and labor market outcomes, **Economics of Education Review**. Vol. (20), No. 6. 2001.
- (34) Johnson. M. Good, S & Canada, B.,: Attitudes Toward Nursing as Expressed by nursing abd Non-Nursing College Males, **Journal of Nursing Education**. Vol. (23), No. (9). 1989.
- (35) Kenneth. M.C.: Career, Personal and educational Problems of community college Students severity & Frequency. **Research and Teaching in Developmental Education**, Vol. (32), No. (4) 1995.
- (36) Kristof, A. L., Person – organization Fit: An Integrative Review of its Conceptualization Measurement, and Implications,. **Personnel Psychology**, Vol. (49). 1996.
- (37) Ramsden, P., Martin, E., and bowden, J.,: School environment and Sixth from Pupils' approaches to learning. **Br. J. Educ. Psychol.**, Vol. (59), 1999.
- (38) Struthers, C. W., Perry, RP. & Menec, V.H., : An Examination of the relationship among academic Stress, Coping, motivation, and performance in College. **Research in higher education**. V. (41), No. (5). 2000.
- (39) Turban, D.B., Organizational Attractiveness of Firms in the people's Republic of China: A Person-Organization Fit Perspective, **Journal of Applied Psychology**, Vol. (86), 2001.
- (40) Westwood, R. I. and Leung, S.M. «Working Under the Reforms: The Experience and Meaning of work in a time of Translation». **China Review**. Vol. (18), 1996.



# ثانياً المقالات



## فلسفة الإسلام في حقوق الحيوان

دكتور/ محفوظ عزام (\*)

### أ - مقدمة:

تهتم الأمم الغربية بدراسة الحيوانات ولاسيما الأليفة منها، مثل الكلاب والقطط وبعض أنواع الطيور، وقد أنشأت جمعيات كثيرة للاهتمام بالرفق بالحيوان. وقد يظن بعض الناس أن ذلك الاهتمام أمر طارئ على ثقافتنا الإسلامية وينبغي لنا أن نتفهمه، ولكن الحقيقة أن الرفق بالحيوان أمر توجبه الشريعة الإسلامية؛ لأنه أحد جوانب الرفق في التعامل مع كل خلق الله، من الناس والنبات والحيوان، وحتى الجماد.

فقبل أن يهتم العلم الحديث بالحيوان، ويخصص له الدراسات المستقلة، كان القرآن الكريم قد سبق بالدعوة إلى دراسته وتوجيه النظر إلى ملاحظته، ومتابعته، ومراقبته، وتأمل حياته، للوقوف على بعض أسرار معيشته، وما يتاح للإنسان من بدائع حياته.

يضاف إلى ذلك أن الرسول ﷺ قد دعا إلى الرفق بالحيوان وحمايته من ظلم الإنسان، والشفقة عليه، وإطعامه متوعداً من يعذبه أو يحبس دون إطعام بعذاب النار. بل إن الإسلام قد قرر للحيوان «حقوقاً» قبل أن يعرف العالم شيئاً عن «حقوق الإنسان»، ومن هنا فهو سابق لكل النظم والقوانين والبيانات التي تتحدث عن الحقوق، لأن الإسلام دين الرفق والرحمة الشاملة.

وتحمل لنا حضارة الإسلام تراثاً ضخماً يبين مدى اهتمام العلماء والمفكرين المسلمين بكل ما يتعلق بالحيوان بكافة أصنافه وأنواعه.

على أية حال سنتناول في هذا البحث شيئاً عن دراسة الحيوان في الفكر الإسلامي. ممثلاً في القرآن الكريم والحديث الشريف وعلم الفقه والعلوم الطبيعية والعقلية، مع كلمة موجزة عن فلسفة الحقوق في الإسلام بصفة عامة، ثم فلسفة الإسلام في حقوق

(\*) أستاذ ورئيس قسم الفلسفة الإسلامية - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

الحيوان، وتناول بعض هذه الحقوق، ثم الإتيان بشيء من التطبيق العملي لهذه الفلسفة في الدولة الإسلامية.

#### ب- دراسة الحيوان في الفكر الإسلامي:

لقد اهتم الفكر الإسلامي بدراسة الحيوان اهتماماً كبيراً، فالناظر في القرآن الكريم يجد اهتمامه الكبير بعالم الحيوان، ويكفيه أن هذا القرآن قد أطلق أسماء بعض أصناف الحيوان على بعض سورته الشريفة، فأولى سور القرآن بعد فاتحة الكتاب هي سورة «البقرة» وهناك سورة «الأنعام»، وسورة «النحل»، وسورة «النمل»، وسورة «العنكبوت»، وسورة «العاديات»، وسورة «الفيل».

وسوف نجد الناظر تكرر ذكر الدابة في آيات القرآن الكريم، وأن الحيوانات ذكرت بأسماء أصنافها، وأن الطير تكرر ذكره عشرين مرة، وذكر بعض أنواع من الطير مثل: الغراب، والهدأة، وذكر من الحشرات: النمل، والذباب، والجراد، والضفادع، والعنكبوت، والقمل، والضفادع، والحية، والنحل.

كما ذكر القرآن اللحم الطري الذي يوجد في البحار وهو السمك، ومن أنواعه الحوت الذي ذكره خمس مرات.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما للحيوان من أهمية في حياة الإنسان الذي نزل من أجل هدايته القرآن.

وكذلك نجد الحديث الشريف يحفل بأحاديث كثيرة تتحدث عن الحيوانات وتدعو إلى الرفق بها، وتعتقد بعض المقارنات بينها وبين الإنسان وهي تجعلنا - في الواقع - نؤمن أن الإسلام دين الرحمة بالإنسان والحيوان معاً.

أما في الفقه الإسلامي فإننا نجد الفقهاء قد تناولوا الحيوان بالدراسة في أبواب «الطهارة» و«التجاسة» و«الزكاة» و«الحلود» و«الجنائيات» و«الإجارة» و«الأطعمة» و«الصيد» و«الأضحية» و«المسابقة» و«التفقة».



وفي مجال العلوم الطبيعية والعقلية نجد إنتاجاً ضخماً لدى علماء المسلمين: من ذلك كتاب «الحيوان» للجاحظ الذي خصه «ج. فان فلوتن» يبحث بوصفه عالم حيوان، إذ له بحث ترجمة «رشر» إلى الألمانية من الهولندية بعنوان: «عالم طبيعي عربي في القرن التاسع». وكتب «أسين بلايوس»: «كتاب الحيوان للجاحظ<sup>(١)</sup>» في مجلة Isis سنة ١٩٣٩م.

كما نجد «ابن قتيبة» يعقد فصولاً في كتابه «عيون الأخبار» عن الحيوان ترجمها إلى الألمانية ودرسها «فيدمن» في بحوث بعنوان: «بحوث في العلوم الطبيعية عند ابن قتيبة»، وترجم هذا القسم إلى الإنجليزية «كوبف» بعنوان «قسم التاريخ الطبيعي من عيون الأخبار لابن قتيبة».

ونجد في كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي معلومات وفيرة عن الحيوان ترجمها إلى الإنجليزية «ل. كوبف L. Kopf» سنة ١٩٥٦م. أما «الدميري»، فقد كرس «دي سوموجي» عدة أبحاث لكتابه «حياة الحيوان<sup>(٢)</sup>».

وغير هؤلاء العلماء كثير، ممن كتبوا عن الحيوان ودرسوه دراسة مستفيضة:

#### جـ - فلسفة الحقوق في الإسلام:

لقد رتب الإسلام حقوقاً لكل نوع من الكائنات التي خلقها بقدرته سبحانه، هذا بالإضافة إلى حقوقه - سبحانه - على عباده.

والإسلام يولي مسألة الحقوق أهمية بالغة، لأنها من الأمانات التي أمر الله سبحانه أن تؤدي إلى أهلها. وهذا يعني أن الإنسان يتحمل المسؤولية في كل عمل يؤديه، سواء

(١) د. عبد الرحمن بنوي: دراسات ونصوص في الفلسفة والطبوع عند العرب - المؤسسة العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م، ص ٢٨-٢٩.

(٢) المرجع السابق.

كان هذا العمل يتعلق بالله عز وجل، أو بالناس أو بالطبيعة، وما فيها من جماد ونبات وحيوان.

أما حقوق الله تعالى فهي أن يؤمن به رباً واحداً، وأن نعبد وحده، وأن نعمل في كل حياتنا وفق كتابه الكريم وسنة نبيه ﷺ.

ومن الجدير بالذكر القول بأن أداء حقوق الناس والكائنات الأخرى هو في حقيقته أداء لحقوق الله عز وجل.

وأما حقوق البيئة الطبيعية بما فيها من أنهار وبحار وأودية وجبال وزروع ناضرة وحدائق ذات بهجة، وحيوانات تجمع بين النفع والجمال أن نحافظ عليها ألا تعرضها للتخريب والفساد، فإهلاك الحرث والنسل من أقبح صور الفساد التي يبغضها الله تعالى، والرسول ﷺ يدعو كل إنسان لأن يدل ما يستطيع من جهد لكي يجعل الأرض خضراء وجميلة حتى في أشد الأوقات حرجاً «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها»<sup>(١)</sup>. بل إن إتاحة الزروع والثمار للناس والحيوان والطير أمر يثاب عليه الإنسان «لا يغرس مسلم غرساً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

والقرآن الكريم مليء بالآيات التي توفق في وجدان الإنسان الإحساس بالجمال الموجود في الطبيعة، والتي تدعوه إلى اعتبار هذا الجمال من أعظم نعم الله على الإنسان.

ومن هنا فإن من حق البيئة الطبيعية بما فيها من زروع وأشجار وثمار جميلة أن نحافظ عليها ألا نخربها أو نفسدها، وألا نترك الأرض دون زرع.

أما الإنسان فقد قرر له الإسلام كثيراً من الحقوق سواء كان ذلك في حالة السلم أو في حالة الحرب، وقد سبق بذلك الإسلام كل البيانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان والتي لم تعرف إلا في العصور الحديثة.

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه الشيخان.

#### د - فلسفة الإسلام في حقوق الحيوان:

إن للإسلام فلسفته الخاصة بحقوق الحيوان، وتتلخص هذه الفلسفة فيما يلي:

١- ينطوي الإسلام على مبدأ عام هو الرفق والرحمة بكل الكائنات وحسبنا في هذا الصدد ما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله» وفي رواية مسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على سواه» وروى مسلم بسنده: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»<sup>(١)</sup>. والأحاديث في ذلك كثيرة، كلها تنص على أن الرفق مبدأ إسلامي يبنى عليه التشريع الإسلامي قواعده وأصوله.

٢- إن مفتاح موضوع حقوق الحيوان في الإسلام هو الرحمة والرفق مطلقاً والكرامة لبعض الحيوان. فلقد لفت الإسلام الأنظار إلى أهمية بعض الحيوانات في حياة الناس، وأثنى عليها وطلب المسلمين بالرفق بها، فمن ذلك ما روى البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup> ووقع في رواية ابن إدريس عن حصين في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: «والإبل عز لأهلها، والغنم بركة»<sup>(٣)</sup>. وروى النسائي عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ، قوله: «لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة»<sup>(٤)</sup>. وفي رواية: «فإنه يدعو للصلاة».

٣- إن الإسلام يدخل الحيوان والإنسان مع بقية الأحياء الأخرى في شجرة تصنيفية واحدة فالقرآن الكريم يقول: «وَلِلَّهِ خَلْقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ

(١) صحيح مسلم - كتاب البر - حديث رقم ٢٥٩٤.

(٢) متفق عليه.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ٢٩٥/٦.

(٤) رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه.

يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع  
يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير<sup>(١)</sup>.

فهذه الآية الكريمة تشير هنا إلى تصنيف الحيوانات، مع التذكير بقدرته الله الذي خلق هذه الأنواع من الحيوانات على اختلاف أشكالها وألوانها وحرركاتها وسكناتها من ماء واحد، فالصنف الأول: «من يمشي على بطنه» وهو الزواحف كالحية وما شاكلها، والصنف الثاني: «من يمشي على رجلين» كالإنسان والطير، والصنف الثالث: «من يمشي على أربع» كالأنعام وسائر الحيوانات<sup>(٢)</sup>.

كما يقرر الله - سبحانه - في آية أخرى أن كل جماعة من الحيوانات أو الطيور إنما هي أمة مماثل أمة البشر حيث يقول سبحانه: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجنحيه إلا أمة أمثلكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون﴾<sup>(٣)</sup>.

ولقد حدد الله - عز وجل - الغاية من خلق الحيوان، وهي حاجة الإنسان ومنفعته فقال سبحانه: ﴿والأنعام خلقها لكم فيها نفع ومنافع ومنها تأكلون\* ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تمسخون\* وتحمل أثقالكم إلى بلد اسم تكونوا بالقيه إلا بشرى الأتس إن ربكم لرؤوف رحيم\* والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النور: الآية ٤٥.

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم جـ ٣ ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٤) سورة النحل: الآيات ٥-٨.

٤- إن الإحسان إلى الحيوان والرفق به وإعطاءه حقوقه عبادة من العبادات التي قد تصل في بعض الأحيان إلى أعلى الدرجات وأقوى أسباب المغفرة: وإذا كان الأمر كذلك فإن الإساءة للحيوان تعد معصية تؤدي بصاحبها إلى أعمق دركات الإثم والعذاب.

فقد غفر الله لبغي ذنوبها بسبب سقيها لكلب أخرج لسانه من شدة العطش، وقد عذبت امرأة في هرة حبستها ولم تطعمها ولم تسقها، ولم تركها تأكل من خشاش الأرض.

٥- إن هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام وجميعات الرفق بالحيوان في نظرة كل منهما إلى الرفق بالحيوان من ناحيتين:

الأولى: السبق الزمني والعمق التاريخي.

الثانية: عمق النظرة الإسلامية وكيفيةها.

فإذا كانت أول «جمعية للرفق بالحيوان» قد أسست في إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر فإن الإسلام قد سبق ذلك بقرون طويلة، هذا فضلاً عن اختلاف النظرتين إلى الحيوان؛ فنظرة تلك الجمعيات تقوم على أسس أخلاقية، وقواعد إنسانية عامة، بينما تقوم نظرة الإسلام على أسس تشريعية، ولها خلفية فقهية تنظم مسائلها، وترتب عليها الثواب لعافلها والعقاب لمخالفيها.

٦- إن الإسلام يحرم تعذيب الحيوان بأي لون من ألوان التعذيب، ويلعن المخالفين على مخالفتهم، فقد مر النبي ﷺ على حمار قد وسم في وجهه فقال: «لعن الله الذي وسمه!». وفي رواية: «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه، وعن الوسم في الوجه»<sup>(١)</sup>.

وروى: «أن رسول الله ﷺ لعن من يسم في الوجه»<sup>(١)</sup>.

وهناك أحاديث كثيرة في النهي عن الكي في الوجه أو الضرب تدل دلالة قاطعة على أن الإسلام دين رحمة وشفقة، ويحرم التعذيب وقتل الحيوانات صبراً، وذلك بحبسها لرمي حتى تموت.

ويضاف إلى ذلك أن الإسلام قد حرم «المثلة» وهي قطعة أطراف الحيوان، فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان»<sup>(٢)</sup>.

إن هذه الأحاديث وأمثالها تؤكد تحريم تعذيب الحيوان، والتحرير يقتضي العقاب، والعقاب أثر من آثار الجريمة، وهذا يعني أن الإساءة إلى الحيوان، وتعذيبه، وعدم الرفق به يعد جريمة في شريعة الإسلام.

#### هـ- حقوق الحيوان:

لقد أقر الإسلام حقوقاً كثيرة للحيوان على الإنسان، من هذه الحقوق:

١- أن نطعمه ونسقيه؛ فيجب على مالك الدابة علفها، ورعيها، وسقيها لغرامة الروح، فقد «دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت، فلا هي أطعمتها وسقتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»<sup>(٣)</sup>. وعن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «إن امرأة بغياً رأت كلباً في يوم حار يطيف بينر قد أدلح لسانه من العطش (أخرجه لشدة العطش) فنزعت له بموقها (أى استقت له بحمها) فغفر لها»<sup>(٤)</sup>. وعن محمود بن الربيع أن سراقاً بن جشعم قال: يا رسول الله: إن الضالة ترد على حوضي، فهل من أجر إن سقيتها؟ قال: «أسقها فإن في كل ذات كبد حراة أجراً»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه الطبراني.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه البخاري.

(٤) رواه مسلم.

(٥) رواه ابن حبان وابن ماجه والبيهقي.

فإن لم تكن الدابة ترعى لزم صاحبها أن يعلفها، ويسقيها: وإن كانت ترعى لزمة إرسالها حتى تشبع، وتروى، وإن احتاجت البهيمة إلى السقي، ومعه ماء يحتاج إليه لطهارته سقاها وتيمم؛ وإن امتنع صاحب الدابة من العلف أجبر على البيع أو العلف أو الذبح إن كانت مأكولة، فإن لم يفعل فعل الحاكم ما فيه المصلحة. والإسلام يقول إن إتاحة الزروع والثمار للناس والحيوان والطير أمر يشاب عليه الإنسان، حيث «لا يفرس مسلم غرساً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

ويقول الإسلام لنا إن «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وما أكلت العافية (كل طالب رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر) منها فهو له صدقة»<sup>(٢)</sup>.

٢- ألا نؤذيه أو نعلبه؛ فقد روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فانطلق لحاجته، فرأينا حمرة (طائر مثل العصفور) معها فرخان ناهما، فجاءت الحمرة تعرش (ترفر)، فلما جاء صلى الله عليه وسلم قال: من فجع هذه بولدها؟ ردوا ولدها إليها»<sup>(٣)</sup>. وقد مر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بفتيان من قريش وقد نصبوا طيراً واتخذوه غرضاً (أي هدفاً يتعلمون عليه الرمي بالسهم)، فقال: «إن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً»<sup>(٤)</sup>. وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً»<sup>(٥)</sup>. فهذا الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والنهي للتحريم لأنه أصله، ويزيده قوة حديث «لعن الله من فعل هذا» لما مر رسول الله ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه ووجه حكمة النهي أن فيه إيلاًماً للحيوان، وتضييعاً لما ليته، وتقويةً لذكائه إن كان

(١) متفق عليه.

(٢) رواه الدارمي وابن حبان وأحمد.

(٣) رواه أبو داود.

(٤) رواه الشيخان وأبو داود.

(٥) رواه مسلم.

نما يذكي ولمنفعة إن كان غير مذكي<sup>(١)</sup>. وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ضرب الحيوان أو كيه في وجهه أو قتله صراً.

٣- ألا تتخذ من تعذيب ملهاة نلهو بها. فقد نهى النبي ﷺ عن التحريش (أي إغراء الحيوان بعضها ببعض لتقاتل) بين البهائم<sup>(٢)</sup>. وهذا ما نراه في بعض المجتمعات من عمل مسابقات بين الديكة لتصارع وتقاتل، ومصارعة الثيران والكباش في مباريات دموية. وهذا أمر يحضه الإسلام بل يحرمه لأن فيه تعذيباً للحيوان وإيلاًماً له، وقد نهى الإسلام عن تعذيب الحيوان وإيلاًمه بأي شكل من أشكال التعذيب أو الإيلاًء سواء كان ذلك للهو والمتعة أو لغير ذلك. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على رقي الإسلام وعلى أنه دين حضاري بكل معنى الكلمة.

٤- ألا نلعه أو نسه؛ ففي صحيح مسلم «أن امرأة كانت على ناقه فضجرت فلعتها، فسمع رسول الله ﷺ فأمر بإعراء الناقة مما عليها، وإرسالها عقوبة لصاحبها»<sup>(٣)</sup>. كما نهى النبي ﷺ عن سب «الديك» حيث قال: «لا تسبوا الدين فإنه يوقظ للصلاة»<sup>(٤)</sup> وفي رواية أخرى: «أنه يدعو للصلاة».

٥- أن نعتني بنظافته؛ فلا نتركه يعاني من القذارة والأوساخ. وكيف لا نفعل ذلك والرسول ﷺ كان يفعل هذا؟ فقد روى عن يحيى بن سعيد أن رسول الله ﷺ رني وهو يمسح وجه فرسه بردائه.. فستل عن ذلك، فقال: «إنني عوتبت الليلة في الخيل»<sup>(٥)</sup>.

٦- ألا تتخذ من ظهور الدواب منابر نقف عليها؛ فقد روى عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر، فإن الله إنما سخرها لكم لتبلفكم

(١) الصنعلى: مبدل السلام - مكتبة الحلبي، القاهرة سنة ١٩٦٠م، ج٤، ص ٨٦.

(٢) رواه أبو داود والترمذي.

(٣) رواه مسلم.

(٤) رواه أبو داود، وأحمد.

(٥) رواه مالك في الموطأ.



إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس، وجعل لكم في الأرض مستقراً، فعليها فاقضوا حاجاتكم»<sup>(١)</sup>.

٧- ألا نحملها ما لا تطيق، فقد «نهى رسول الله ﷺ أن يركب ثلاثة على دابة»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز الركوب على ما لم يخلق للركوب كالبقرة، ولا خلاف في أن البقر لا يجوز أن يحمل عليها، ويكفيها إثارة الأرض، وسقى الحرث، وإنتاج اللبن.

٨- أن تتيح لها فرصة الرعي والاستراحة في السفر الطويل، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سافرت في الحصب فأعطوا الإبل حظها من الأرض»<sup>(٣)</sup>.

٩- أن نحسن ذبحه، ولا نذهب الذبيحة، ولا نذبح حيواناً أمام حيوان آخر: فقد وجه النبي ﷺ المسلمين إلى هذا الحق فقال: «... وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»<sup>(٤)</sup>. وهناك آداب كثيرة للذبح حفلت بها كتب الفقه الإسلامي تدل على رفعة الإسلام وشمول رحمته.

١٠- ومن حق الدابة ألا يكون مقودها ضاراً بها، وأن توفر لها الجو الهادئ، فلا نزعجها، ولا نثيرها، ولا نعرضها للتلف في الحر الشديد، أو البرد القارس، إن هي إلا اسم أمثالنا خلقها الله، وسخرها لنا، وعلينا أن نستشعر هذه النعمة ونشكر الخالق عز وجل عليها بالقول والفعل.

تلكم هي بعض الحقوق الخاصة بالحيوان كما جاء بها الإسلام الخفيف منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان الأمر الذي جعل العلماء والمفكرين ورجال الحكم يطبقون هذه الحقوق في دولة الإسلام في العصور السابقة، وما أحوجتنا لتطبيقها في وقتنا الراهن.

(١) رواه أبو داود والبيهقي. (٢) رواه الطبراني. (٣) متفق عليه.

(٤) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدرمي وأحمد.

### و- التطبيق العملي لهذه الفلسفة:

لقد حرص علماء الشريعة في الدولة الإسلامية على أن يوصوا الأطباء البيطريين بالحيوان، لأن البيطرة أصعب من وظيفة الأطباء البشريين، ومن هذه الوصايا تلك الوصية التي تقول: «لأن الدواب ليس لها نطق تعبر به عما تجد من المرض والألم، وإنما يستدل على عللها بالخس والنظر .. فلا يعاطى البيطرة إلا من له دين يصده عن التهجم على الدواب بقصد أو قطع أو كي .. فيؤدى إلى هلاك الدابة أو عطبها».

وتطبيقاً لفهم فلسفة الإسلام في حقوق الحيوان، ضرب المسلمون أروع الأمثال في الرفق بالحيوان، فقد وجد منهم من أجاز الجراد، ومنهم من كان يفت الخبز للنمل، ويقول: إنهن جارات ولهن حق، ومنهم من كان يرى أن الطريق مشترك بينه وبين الكلب، وليس من حقه أن ينحيه عنه، ولا عجب فقد تلقوا مبادئ الرفق بالحيوان من الرسول الكريم الذي جعل الإحسان إلى الحيوان والرفق به عبادة من العبادات تكاد تصل إلى أعلى الدرجات.

وتطبيقاً لهذا الفهم - أيضاً - فقد وجد في الدولة الإسلامية «أوقاف» على الحيوانات، بعضها في دمشق الشام، ومصر، والمغرب وغيرها من بلاد الإسلام، فقد كان في دمشق عدا دور المجانين والمجاذيب والمجاذيم، أوقاف على الحيوانات، ويقال إن «مرجة» دمشق التي كانت منتزه أهل الحاضرة، كانت وقفاً على الخيل التي تعبت في الجهاد وأسنت، يطول لها فيها دون غيرها. ووجد في مصر وقف لسكنى الأيتام، ووقف آخر لكسوة أولاد الفقراء، ووقف لإطعام الكلاب<sup>(١)</sup>.

هذه بعض النماذج التي تمثل لنا فهم المسلمين لفلسفة الإسلام فيما يتعلق بحقوق الحيوان وتطبيقهم لهذا الفهم.

(١) شكيب أرسلان: مقال الدعوة الإسلامية في إفريقيا، ضمن كتاب لوثرروب مستودارد الأمريكى، نقله إلى العربية الأستاذ عجاج نسويح - دار الفكر - ١٩٧٣م، ج ٣ - ص ٧، ٨، ٩.

**ثالثاً**

**ملخص الرسائل**



عرض رسالة ماجستير:

## مشكلة الإغراق .. دراسة مقارنة

للباحث/ محمد محمد عطية الغزالي (\*)

عرض الباحث/ علي أحمد شيخون (\*\*)

### أولاً: أهمية الموضوع:

١- بعد أن أصبح العالم صغيراً وأصبحت العولمة هي الأداة الشرعية للتدخل والتسلط على شئون ومصائر الدول الضعيفة . بدأت تلك العولمة تؤتي ثمارها لصالح الأقوياء فأفرزت أساليب وممارسات جديدة يتحكم بها الأقوياء في الضعفاء وتكتمل لهم السيطرة على مقدراتهم وأقواتهم، ومن بين تلك الإفرازات كان التوجه إلى نظام السوق، ومن أهم الأسس التي يقوم عليها هذا النظام المنافسة التي تسعى إلى جذب أكبر عدد من المشترين لتحقيق أكبر قدر من الأرباح بغض النظر عن الوسيلة الموصلة إلى ذلك، ومن تلك الوسائل ما قد يكون سيئاً وضاراً مثل أسلوب الاحتكار والإعلانات الكاذبة والمضللة والممارسات لإعاقة التجارة ، وكل ما يؤدي إلى إقصاء الآخرين عن السوق بأساليب المنافسة غير المشروعة.

٢- إذا كان الأصل في نظام السوق أن يقوم على تفاعل قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار إلا أن العولمة ورواسمالية السوق الحرة أفرزت بعض الممارسات والأساليب من جانب قوى العرض للتأثير على تحديد الأسعار لصالح تلك القوى على المدى المتوسط والطويل ، ومن أهم هذه الممارسات (الإغراق) ولما لهذه الأساليب من آثار مينة اقتصادياً واجتماعياً نشطت المنظمات المحلية والدولية لمكافحة هذه الأساليب على المستوى المحلي والدولي ، من خلال الاتفاقيات والتشريعات والإصلاح الاقتصادي

(\*) نال بها الباحث درجة التخصّص (الماجستير) من كلية الشريعة جامعة الأزهر - طنطا.

(\*\*) باحث مساعد بالمركز.

وإنشاء أجهزة مكافحة وفرض العقوبات على استخدام هذه الأساليب ، ولذا كان لزاماً أن ينشط فقهاء الشريعة والقانون والاقتصاد لبيان أحكام تلك الأساليب التي من أهمها أسلوب الإغراق ويوضحوا الآثار الاقتصادية لتلك الممارسات . ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا الموضوع وكونه مشكلة يجب بحلها .

٣- محاولة لوضع الموضوع في منظومة متكاملة محددة المعالم والتفاصيل في جوانبه الشرعية والاقتصادية ، متبعاً في ذلك أسلوب المقارنة بين تشريعات النظام الاقتصادي الإسلامي وجهوده في تحقيق مبدأ شرعية المنافسة وعدالتها ، وتشريعات النظم الاقتصادية الوضعية التي تحكم ذلك الموضوع .

٤- تمشياً مع سنة التطور الكونية كان لزاماً على المسلمين أن يتطوروا باستمرار في كافة المجالات التي يجوز الاجتهاد فيها ، مع الأخذ في الاعتبار وجوب استنباط الأحكام الشرعية لكافة المسائل والمستجدات التي أفرزتها تطورات الحياة العلمية والتكنولوجية .

### ثانياً: فروض البحث :

اختبار مدى أثر تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول واختبار مدى انعدام الحاجة إلى أية قيود حمائية في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية .

اختبار مدى انتشار ممارسات الإغراق في التجارة الدولية .

اختبار مدى انتشار ممارسات الإغراق في التجارة المحلية .

اختبار مدى كفاءة وفاعلية وسائل مكافحة الإغراق .

إثبات أن للإسلام تشريعاته العاملة على مكافحة الإغراق والمؤدية إلى ممارسة المنافسة والتجارة على المستويين المحلي والدولي بأفضل الأساليب العادلة .

### ثالثاً: أهداف البحث :

إظهار أحكام الشريعة الإسلامية في الممارسات الضارة بالمنافسة العادلة والتجارة

الحرّة .

إظهار الآثار الاقتصادية السلبية للإغراق.

عمل موازنة بين سلبيات الإغراق وإيجابياته لاستنتاج الحكم عليه بالنفع أو الإباحة.

إظهار موقف التقنيات والنظم الوضعية من مشكلة الإغراق محليا ودوليا .

توضيح مدى عدم كفاية التدابير التي سنتها النظم والاتفاقيات الدولية لمكافحة الإغراق والقضاء عليه .

إيجاد حل جزئى لمشكلة من أهم مشاكل المنافسة والتبادل التجارى المحلى والدولى وهى الإغراق  
وابعاً : منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين أساسيين هما:

المنهج الاستقرائى:

وتمثل فى دراسة الواقع المعاصر للتجارة الدولية والمحلية وتحليله بهدف التحقق من جوهر سياسة الإغراق ومدى تحقق انتشارها وبيان آثارها الإيجابية والسلبية والحكم عليه من خلال نتيجة هذا التحليل ثم استقراء أفضل الوسائل لمكافحته محليا ودوليا .

المنهج الاستنباطى :

وتمثل فى دراسة وتحليل النظم الوضعية المعاصرة ، والنظام الإسلامى فى مجال المنافسة والتجارة ، واستنباط ما تقوم عليه تلك النظم من مفاهيم وأسس تحكم المنافسة والتجارة ، وتقييمها فى ضوء الظروف المعاصرة . معتمدا فى ذلك على مصادر الفقه والفكر الإسلامى وآراء وأبحاث فقهاء الإسلام المحققين الثقات سواء من السلف الصالح أو السادة المعاصرين ، وخاصة الاقتصاديين منهم . وعلى مصادر الفكر الوضعى من دراسات ورسائل وأبحاث وكتب علمية ومقالات وندوات ومؤتمرات أعدت فى مجال المنافسة والتجارة وخاصة موضوع الإغراق .

### خامساً: خطة البحث :

قسم الموضوع إلى أربعة فصول الأول منها يتناول حقيقة الإغراق وبيان مفهومه وجوهره. وفي الفصل الثاني بيان آثار الإغراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي الفصل الثالث نتناول أحكام الإغراق في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية. وفي الفصل الرابع أتحدث عن مكافحة الإغراق على المستويين المحلي والدولي. ويتبع ذلك خاتمة البحث وتشمل النتائج والتوصيات وذلك كما يلي :

#### الفصل الأول : الإغراق

المبحث الأول :- الإغراق مفهومه وأسبابه وأهدافه وتاريخه.

المبحث الثاني :- مقدمات الإغراق وصوره وأنواعه ونطاقه.

المبحث الثالث :- الفرق بين الإغراق وأشباهه.

#### الفصل الثاني : آثار الإغراق

المبحث الأول :- الآثار الاقتصادية للإغراق.

المبحث الثاني :- الآثار الاجتماعية للإغراق.

المبحث الثالث :- الآثار السياسية للإغراق.

#### الفصل الثالث : أحكام الإغراق.

المبحث الأول :- حكم الإغراق في الشريعة.

المبحث الثاني :- الإغراق في النظم الوضعية.

المبحث الثالث :- المسئولية عن الإغراق.

#### الفصل الرابع : مكافحة الإغراق

المبحث الأول: تشريعات مكافحة الإغراق.

المبحث الثاني: اتفاقية الجات ومكافحة الإغراق.

المبحث الثالث :- أجهزة مكافحة الإغراق.



## الختاتمة

اتفاق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي للإغراق إلى حد كبير، حيث أن كلا منهما مجاوزة للحد في فعل الشيء.

الإغراق يحدث على مستويين . المستوى المحلي ويسمى بالتسعير الضار أو الضار أو الإغراق الداخلي . والمستوى الدولي وهو المراد عند إطلاق مسمى الإغراق.

من خلال الدراسة تبين خلو الاقتصاد الإسلامي من تعريف خاص بالإغراق ، وأن كل ما أورده علماء الاقتصاد الإسلامي من تعريفات للإغراق إن هي إلا تأكيد وتكرار لما قدمته الاتفاقيات الدولية وعلماء الاقتصاد الوضعي من تعريفات ؛ مما دعى إلى وجوب بذل الجهد في استنباط تعريف جامع مانع يراعي البعد الشرعي في بيان مفهوم الإغراق .

استنتجت الدراسة عدم صحة الادعاء بوجود ما أسموه بالإغراق الاجتماعي ، حيث اتضح أن ذلك ادعاء يهدف إلى حرمان الدول التي تنخفض فيها أجور العمالة نظراً لكثرة سكانها من هذه الميزة ، التي تعد من أهم الميزات النسبية التي حباها الله بها. مثلها مثل أي من الموارد الطبيعية الأخرى التي تؤدي كثرتها في دولة ما إلى تميز هذه الدولة بإنتاج رخيص للمنتجات التي تعتمد كلية على وجود هذه الموارد . والحق أنه لا يمكن أن يطلق على ذلك اسم الإغراق ، لا في العرف التجاري الدولي ولا في الاتفاقيات الدولية. والقول بغير ذلك يؤدي إلى حرمان كثير من الدول من الموارد التي ميزها بها الله قياساً على كثرة الأيدي العاملة . كما أنه يؤدي إلى إهدار مبدأ التخصص الدولي الذي قام على تفاوت الموارد من دولة إلى أخرى ومن بينها الأيدي العاملة. وواقع الأمر أن هذه محاولة في شبه إدعاء من الدول قليلة السكان التي ترتفع فيها الأجور؛ لحرمان غيرها من الدول من هذه الميزة النسبية التي تمكنها من المنافسة الدولية. وجود أكثر من صورة في الممارسات التجارية متشابهة إلى حد كبير في كثير من جوانبها مع صور الإغراق . وقد بينت أحكامها بدقة الشريعة الإسلامية منذ زمن بعيد،

مما ينم عن سبق وتفوق النظام الاقتصادي الإسلامي بوضعه قواعد وضوابط حماية دقيقة  
لحرية التجارة والمنافسة والأسواق في إطار من التعاون والتوازن والعدالة.

أظهرت الدراسة مدى ضعف الوعي لدى كثير من الدول والمؤسسات والأفراد  
بمفهوم الإغراق وأسبابه ودوافعه ، ومن ثم هناك الكثير منهم عن جهل ، والبعض عن  
عقد وسوء قصد ، يقومون بإجراءات عديدة سواء على مستوى الإنتاج ، أو على  
مستوى التسويق ، من شأنها أن تؤدي حتما إلى ممارسة الإغراق بمستوياته الخلى  
والنولى. مثل : التوسع غير المدروس في الإنتاج ، وتوجيه الإنتاج نحو مشاريع تشبعت  
الأسواق بمنتجاتها ، وتتركيز تسويقهم في مناطق محدودة وأسواق بعينها لا يتمكن  
الطلب فيها من امتصاص أية زيادة في العرض ، هذا بالإضافة إلى قيام كثير من الدول  
بالغاء كافة أشكال الحماية عن إنتاجها الوطنى ، وعن أسواقها بالرغم من انعدام  
قدراتها التنافسية ؛ مما يجعلها فريسة سهلة لممارسة الإغراق ضد إنتاجها في أسواقها  
وفي أسواق التصدير.

أثبتت الدراسة مدى جسامه الأضرار التي يخلقها الإغراق سواء من الناحية  
الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على  
وجوب التصدى بكل وسيلة للإغراق بحيث تمنع حدوثه ، أو نقضى عليه قبل أن ينتج  
آثاره.

من خلال الدراسة أمكن استنتاج الآثار السلبية الضارة التي تلحق بالدول  
والمؤسسات والأفراد من جراء ممارسة الإغراق ضد منتجهم ، سواء كانت آثار  
اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية ، وتبين لنا مدى ترابط هذه الآثار وترتب حدوث  
كل منها على الآخر ، كما تبين لنا سعى الدول الكبرى في تحقيق هذه الآثار بممارستها  
الإغراق بصورة كبيرة فيما بينها وبين الدول النامية والمتخلفة ، وفيما بينها وبين  
بعضها ، فكل دولة من الدول الكبرى تسعى لصالح نفسها ضد أى دولة أخرى ، ولكنها  
تتفق مجتمعة على الدول النامية والمتخلفة . فاستخدمت سلاح مكافحة الإغراق كإداة  
شرعية لغلق أسواقها في وجه منتجات الدول النامية عندما تتمتع هذه المنتجات بميزة

نسبية أو تنافسية تجعلها متوافقة على منتجات الدول الكبرى. فالدول الكبرى تستخدم سلاح الإغراق بحجبه. الأول : ممارسته ضد غيرها من الدول لتظل دائما في حالة تخلف وتبعية. والثاني : تطبيق اجراءات مكافحة الإغراق ضد منتجات غيرها من الدول عند دخولها إلى أسواقها بصورة عشوائية وبدعوى غير واقعية . لتدمر أى قطاع من قطاعات الإنتاج الذى تميزت فيه غيرها من الدول . ولا مانع لدى الدول الكبرى من استخدام سلاح الإغراق بحجبه فيما بينها وهو ما أكدته الواقع فى كثير من قضايا الإغراق.

اتضح أن السعر العادل المتوازن الناتج عن تفاعل قوى العرض والطلب الحرة هو الأساس فى التسعير فى كافة الأنظمة الاقتصادية ، مما يقتضى وجوب سيادته والعمل على حمايته بكافة الضوابط.

ظهر خلال البحث مدى انتشار ممارسة الإغراق محليا ودوليا بشكل كبير ، خاصة فى ظل ذلك التطور الإنتاجى المنهمل ، وفى ظل انفتاح الأسواق وانعدام الحماية والقيود تحقيقا لشعار حرية التجارة والمنافسة . مما أدى إلى وجود المئات من دعوى الإغراق التى تقام فى كثير من الدول كل عام بالحق وبالباطل.

اتضح أيضا الجانب الإيجابى للإغراق متمثلا فى الآثار التى بينهاها والتى تعود على من يمارسه لو تمكن من توسيع حصته فى الأسواق واحتكارها . كما تبين لنا أن هذه المصالح لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من أضرار الإغراق ؛ مما يرجع القول بوجوب دفع هذه الأضرار وتقديم ذلك على ما يجلبه من مصالح.

تبين خلو الكثير من تقنيات الدول من أية نصوص خاصة بالإغراق ؛ مما يجعلها فريسة سهلة لممارسة الإغراق فى أسواقها . سواء كان إغراقا محليا ، أو دوليا قادما إليها من الخارج . وحتى بعد دخول أغلب دول العالم فى اتفاقية الجات ، وما نتج عنها من اتفاق لمكافحة الإغراق إلا أن الكثير من هذه الدول ما زالت قوانينها خالية من أية نصوص خاصة بالإغراق محليا أو دوليا . مما يعنى أنها لا زالت غير مدركة لماهية الإغراق وآثاره الضارة ولا علم لها بسبل مكافحته وإذا ما واجهت حالة إغراق ربما لم تدركها ،

وإن أدركتها فلا سبيل أمامها إلا أن تلجأ إلى لجنة تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية إن كانت على علم بذلك ويجازئاته.

يستتج من قواعد وضوابط حماية الشريعة للمنافسة العادلة والأسواق الحرة أنها لم تجر على حقوق الملكية الخاصة ، بل ضبطتها في إطار الموازنة بين الصالح العام والصالح الخاص ، فلم تقيد حرية الملكية الخاصة في التصرف إلا في الحالات التي يؤدي تصرفها إلى وقوع ضرر عام ، أو ضرر خاص يكون أكبر بكثير من المصلحة التي تعود على من يتسبب في هذا الضرر من جراء معيه في تحقيق صالح نفسه ، ومن ثم كان الحكم بتجريم الإغراق ؛ نظرا لما يخلفه من آثار ضارة بالصالح العام ، وبالصالح الخاص ، ولا تتناسب البتة مع المصلحة التي تتحقق من وراءه لمن يمارسه.

بينت الدراسة مدى سبق وتفوق النظام الاقتصادي الإسلامي في سياسته العقابية في حالات الممارسات الضارة بالتجارة والمنافسة والأسواق ومنها ممارسة الإغراق ، حيث قدمت نصوصا تحوى في طياتها الكثير من الجزاءات الكفيلة بوقاية السوق وعلاجه من ممارسة الإغراق وغيره من الممارسات الضارة ؛ لم تطبق هذه النصوص بفاعلية وعناية. وذلك على خلاف النظم الأخرى التي وضعت نصوصا عقابية ما أسهل التفلت منها والتحايل عليها.

توصلت الدراسة إلى توافر أركان قيام المسؤولية عن تعويض المضرور من ممارسة الإغراق. ومن ثم فإنه يحق لمن يمارس الإغراق ضده أن يرفع دعوى تعويض عما أصابه من أضرار ، ويتحمل من مارس الإغراق تعويضه إذا ثبت أن هذه الأضرار كانت بسبب الإغراق الذي مارسه المدعى عليه. وعلى الدولة في الداخل أن تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة بالتعويض، وكذلك لو كانت الدعوى مقامة على أجنبي وجب على دولته تنفيذ الأحكام بالتعويض بعد التأكد من صحة الدعوى وإجراءاتها.

وضح وبجلاء سبق وتفوق الاقتصاد الإسلامي بفضل تشريعاته في حماية السوق والمنافسة والتجارة الحرة ، حيث حرمت كافة الممارسات التي تقيد الحرية المنضبطة في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وحرمت صراحة وضمنا كل الممارسات الضارة بالتجارة

والمنافسة والأسواق ، من خلال النصوص العامة والخاصة ، ويقاعد المصلحة . فحرمت الاحتكار وكل وسيلة تؤدي إليه ، كما حرمت كل أنواع الضرر وكل وسيلة تؤدي إليه ، ورجحت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وقدمت دفع الضرر على جلب المصلحة .

تبين أن التشريعات الإسلامية ومنها تحريم الاحتكار وكل ما يتوصل به إليه كفيلة وحدها بسد باب الإغراق . بوصفه أحد الوسائل الموصلة للاحتكار ، وكفيلة بمنع الإغراق. لذاته بوصفه أحد الممارسات التي تجلب الضرر الذي حرمته الشريعة بكل أنواعه . هذا من الناحية الوقائية . ومن الناحية العلاجية فإن تشريع التسعير واقراره وغيره من التشريعات المحرمة للممارسات الضارة بتشريعات عقابية تناسب كل فعل منها هو كفيل بالقضاء على الإغراق تماما وقائيا وعلاجيا .

أظهرت الدراسة أهمية دور المنتج الرشيد في مكافحة الإغراق من خلال ترشيد استهلاك المواد المدخلة في الإنتاج ، وترشيد الطاقات الإنتاجية ، وحسن استغلال الموارد بما يمكن من إخراج أجود منتج بأرخص تكلفة ممكنة ؛ مما يمكن من مكافحة الإغراق عن طريق خفض سعر البيع خفضا حقيقيا اقتصاديا .

كما اتضح دور المستهلك الرشيد في مكافحة الإغراق من خلال انتمائه لوطنه وتشجيعه منتجات بلده مهما كان الأمر ، من خلال مقاطعته كلياً أو جزئياً لمنتجات الدول الأخرى ، وخاصة الدول غير الإسلامية ، والدول التي تمارس الإغراق . سواء كان ذلك المستهلك مقيماً في بلده أو في الخارج ، وسواء كان الإغراق ضد منتجات بلده في سوقها المحلية أو في أسواق التصدير في الدول الأخرى .

اتضح عدم كفاءة نصوص اتفاق مكافحة الإغراق بوضعها الحالي في حماية اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة ، وعدم كفاءتها في تحقيق المبادئ والأهداف التي شاركت الدول في الجات رغبة في تحقيقها ، حيث تتحايل الدول الكبرى على نصوص الجات ونصوص اتفاق مكافحة الإغراق ، بل تقوم بلى عنق النص لتحقيق مصالحها الخاصة . كما أبدرت فاعلية النصوص الخاصة بتفضيل الدول النامية في المعاملة ،

ومدها بالتكنولوجيات الإنتاجية المتطورة ؛ حتى تتمكن من القدرة على المنافسة في الأسواق ؛ تحقيقاً لعادلة المنافسة.

أظهرت الدراسة عدم وجود وسائل حماية لإنتاجنا الوطني في أسواق التصدير من الإغراق . ما لم تقف الدول المستوردة ضد ممارسة الإغراق في أسواقها ، وتكفل تحقيق مبدأ حماية المنافسة العادلة ، خاصة بعد أن أوكل اتفاق مكافحة الإغراق للدولة التي يمارس الإغراق في أسواقها ضد منتجات غيرها من الدول الحق في إقامة دعوى ممارسة الإغراق من عدمه بعد طلب الدولة المتضررة ذلك . ولم يوجب الاتفاق على الدولة المستوردة إقامة دعوى الإغراق في حالة ممارسته في أسواقها حتى ولو طلبت الدول المتضررة ذلك . مما يعد إخلالاً بالمبادئ والأهداف التي قامت عليها إتفاقية الجات.

كذلك اتضح كفاءة الجهاز المصري لمكافحة الدعم والإغراق والوفاية في القيام بمهمته ، حيث أنقذ السوق المصري من كثير من حالات الإغراق ؛ إلا أنه تبين لنا أيضاً قصور دور هذا الجهاز في حماية الإنتاج الوطني ضد ممارسات الإغراق المحلية ، وممارسات الإغراق ضد إنتاجنا في أسواق التصدير ، حيث لم يمتد اختصاص الجهاز ليشمل حماية الإنتاج الوطني في هذه الحالات السابقة بالتصدي لها مباشرة وإنما علق ذلك على شرط تقديم شكوى من الصناعة المتضررة وهذا فقط في حالة ممارسة الإغراق ضد المنتجات المصرية في أسواق التصدير ، ويقتصر دوره في هذه الحالة على جمع البيانات ومد سلطات التحقيق الخاصة بها دون أن يكون له دور في مباشرة التحقيقات نيابة عن المتضررين المصريين . كما أنه لا يمكنه التصدي لحالات الإغراق الخلى .

جهاز الحسبة في الدولة الإسلامية هو الجهة المنوط بها مكافحة الإغراق ، وحماية السوق والتجارة والمنافسة من أية ممارسات ضارة ، ولا يتأتى لجهاز الحسبة القيام بهذا الدور الهام إلا بتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي باتخاذ عدة إجراءات أهمها .

مراقبة حرية المنافسة وعدالتها في مجال الإنتاج ومجال التسويق.

التدخل لضبط أى انحراف من جانب العرض أو الطلب بخل بجزية السوق والمنافسة وعدالتها . مستخدماً في ذلك الأدوات التي حددها النظام الإسلامي لتحقيق

العدالة ، ومن أهمها التسعير . مراعي في ذلك أن يقوم به أهل الخبرة في كل مجال ، وأن يحقق صالح طرفي التعامل ، وأن يضمن من خلاله استمرار النشاط في ذلك القطاع الذي يسعر فيه ، وذلك من خلال تسعير لا وكس فيه ولا شطط .

وضع معايير للجودة في كل مجالات الإنتاج السلعي والخدمي . من خلال أهل الخبرة في ذلك ، بحيث لا يجوز إهدارها أو التفاضى عنها . ويراعى فيها حسن استغلال الموارد ، وإخراج منتج جيد بأقل تكلفة ممكنة ، وقد رأينا تفصيلاً فاعلية ذلك في مكافحة الإغراق .

جواز وضع خطط للإنتاج تراعى احتياجات الأسواق داخلياً وخارجياً ، فلا تنتج الاستثمارات إلى قطاع ما لربحيته مهملة لقطاعات أخرى السوق في حاجة إليها ، ولا يخفى علينا فاعلية ذلك في القضاء على أسباب الإغراق ودوافعه .

٥- تفعيل السياسات العقابية التي حددها الشرع لكفالة تحقيق العدالة والحرية وتحقيق حد الكفاءة والكفاية الإنتاجية .

### التوصيات

يجب على كل دولة أن تنشر بين مواطنيها الوعي بمفهوم الإغراق وأسبابه وأهدافه وآثاره على الفرد والمجتمع ، حتى يكون الجميع على علم بخطورة هذه الممارسة ، ولا يغفرون بظاهرها المتمثل في الرخص المؤقت للأسعار ، كما يجب على الدولة أن تبين للجميع أفراداً ومؤسسات تجاراً ومستهلكين ومنتجين ماهية الإغراق وأنواعه وكيفية مكافحته وحماية الصناعة والعمالة الوطنية من آثاره الضارة ، وما هو الدور الملحق على عاتق الأفراد والمؤسسات في سبيل حماية الاقتصاد القومي من آثار الإغراق .

وجوب وضع خطط إنتاج مستقبلية مدروسة جيداً من قبل خبراء اقتصاديين ، يلتزم بها كافة المنتجين تراعى جيداً تجنب حدوث أسباب ودوافع ممارسة الإغراق مستقبلاً على المستوى المحلي والدولي .

وجوب تفعيل سبل مكافحة الإغراق التي يبتتها الدراسة ، سواء منها التشريعية أو ما قدمته الاتفاقيات الدولية أو ما تقوم به أجهزة المكافحة ، فعلى الدولة أن تعنى

بتوعية جمهور المنتجين والتجار والمستهلكين بحزمة ممارسة الإغراق ، وأن تعمل على تجريمه ومن العقوبات المناسبة لمن يمارسه ، بجانب العقوبات التي حددتها الشريعة الإسلامية للممارسات الضارة ، والعقوبات التي حددتها الاتفاقيات الدولية . كذلك على الدولة التدخل بالتيسير في حالة ممارسة الإغراق . كما على الدولة أن تنمى الشعور بوجوب حسن استغلال الموارد وترشيد الإنتاج والاستهلاك .

على الدولة وكافة مؤسساتها الإعلامية وجوب توعية المؤسسات والأفراد بحزمة الإغراق والاثم الذي يقع على من يمارسه وعلى من يساعد إيجاباً أو سلباً في وقوعه أو استمراره ، وبيان أن على كل مواطن أن يشجع منتج بلده سواء في الداخل أو في الخارج ، وأن إقباله على منتجات الدول الأخرى التي تمارس الإغراق وخاصة الدول غير الإسلامية بالرغم من توافر هذه المنتجات أو بدائلها من إنتاج بلده أمر محرم ، وفيه تقوية لأعدائنا علينا ويأثم فاعله .

وجوب إعادة النظر في كثير من نصوص اتفاق مكافحة الإغراق . حيث أن الكثير منها يتسم بالغموض ، وبعضها بالتعقيد ، وبعضها بعدم الشفافية ، مما يجعل من السهل التحايل عليها والتغلب من الالتزام بها ، خاصة وأن الكثير منها صيغ بعبارات مطاطة تتحمل العديد من التفسير . خاصة في ظل اختلاف النظم المحاسبية من دولة إلى أخرى .

النص في المراحل القادمة من الجات على وجوب التزام الدول الكبرى بتنفيذ تعهداتها واتفاقاتها السابقة بشكل فعال ، ووضع عقوبات اقتصادية ضد من يخرج عن حدود الالتزامات التي صدقت عليها كافة الدول الأعضاء في المنظمة . مع وضع الإجراءات التي تكفل تنفيذ تلك الاتفاقيات بشكل جاد .

وجوب النص على إلزام الدول التي يمارس الإغراق في أسواقها برفع شكوى لمكافحة الإغراق ، سواء كان الإغراق ضد منتجاتها أو منتجات أى دولة أخرى ممن يصدرن إليها . وذلك إعمالاً لمبدأ الجات الذي ينص على وجوب معاملة المنتجات الأجنبية معاملة وطنية لكافة الدول الأعضاء في الجات . والقول بغير ذلك أو إهدار



ذلك المبدأ يعد مدعاة لممارسة الإغراق في أسواق التصدير ، ولا تملك الدولة التي يتضرر إنتاجها أى شيء تجاه ذلك ، مما يستوجب تقديم الدولة التي يمارس الإغراق فى أسواقها بشكوى إغراق بناء على طلب المتضرر ، أو بدون طلبه حماية لحرية المنافسة وعدالتها ، وإعمالاً للمبدأ السابق.

وجوب مراعاة التقنيات الداخلية للدولة النص على تجريم ممارسة الإغراق فى أسواقها أو ضد منتجاتها فى الداخل أو الخارج ، والنص ما أمكن على عقوبات ممارسة الإغراق ضد من يمارسه أو ضد دولته بصفتها مسئولة عن أعمال مواطنيها.

تفعيل دور جهاز مكافحة الدعم والإغراق من خلال.

توسيع اختصاصه ليشمل حالات الإغراق الخلى - التسعير الضار - سواء كان المنتج الذي يمارس الإغراق مواطناً مصرياً ، أم مستمراً أجنبياً يستثمر أمواله فى مصر.

توسيع اختصاصه ليشمل مكافحة الإغراق الذي يمارس ضد المنتجات المصرية فى أسواق التصدير التي تصدر إليها مصر ، نيابة عن المصدرين والمنتجين المصريين .

توسيع اختصاصاته لتشمل الدفاع عن المنتجين المصريين الذين يهتمون بممارسة الإغراق فى الأسواق الأجنبية ، وألا يقتصر دوره فقط على جمع البيانات والمعلومات.

العمل على رفع كفاءة الجهاز الفنى والإدارى للجهاز ، حتى يكون لديه القدرة التامة على حماية الاقتصاد الوطنى ضد مخاطر الإغراق.

العمل على إيجاد قاعدة بيانات محدثة باستمرار ، تبين أهم قضايا الإغراق المرفوعة من وعلى مصر ، بل ويستحسن أن تشمل كالة قضايا الإغراق المشار على المستوى الدولى؛ حتى يكون المنتج المصرى على علم دائم بالأسواق التي تمهيمها دولتها بدعاوى الإغراق الكيدية ، وعلى علم بالأسواق التي يمارس فيها الإغراق بشكل كبير من قبل الدول الأخرى ، فلا يتجه بإنتاجه نحو هذه الأسواق .

وجوب إنشاء نظام قضائى دولى يتولى مهمة الفصل فى النزاعات التجارية الدولية ، ومن بينها دعاوى الإغراق . بالاتفاق بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة

العالمية ، وذلك حتى يكون لأحكامه صفة الإلزام بعد تصديق الدول على إنشاءه والعمل به . وذلك أمضى فى إقرار مبدأ عدالة المنافسة وحريتها من هيئة تسوية المنازعات التى أقرها اتفاق مكافحة الإغراق ؛ نظرا لعدم تحلى قراراتها بصفة الإلزام.

وجوب تطوير المنتج المصرى والعمالة ، حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية، وجوب العمل على حماية الشرفاء من المنتجين الذين يقبلون بالربح البسيط العادل الذى يرضون به استثمارهم فى الإنتاج ، وألا نعيم انتباهاً للمنتجين الذين يغالون فى الأرباح ويتهيمون غيرهم بإفساد السوق بخفض الأسعار ، بل عليهم هم أن يخفضوا نسبة أرباحهم، والقول بغير ذلك يعد إهدارا لقواعد المنافسة العادلة ، ولأهداف المنافسة التى من أهمها تمتع المستهلك بمنتج جيد بسعر عادل.

**رابعاً**

**النشاط العلمى للمركز**



النشاط العلمى للمركز خلال الفترة من يناير - أبريل ٢٠٠٥م  
عرض الباحث/ على شيخون

---

## النشاط العلمى للمركز

خلال الفترة من يناير - أبريل ٢٠٠٥م

عرض الباحث على شيخون (\*)

يقوم المركز بعدة أنشطة علمية تحقيقاً لأهدافه وخلال هذه الفترة قام بالأنشطة العلمية التالية:

### أولاً: الحلقات النقاشية:

وهي مجالس علم يدعى لها العلماء والأساتذة المتخصصون لمناقشة أحد القضايا المستجدة والتي يثار حولها جدل علمي ويقدم فيها أحد الأساتذة ورقة عمل يدور حولها النقاش وتنتهى بتوصيات علمية.  
وخلال هذه الفترة تم عقد الحلقات التالية:

١- بيئة الأعمال من منظور إسلامي يوم ١٢/٢/٢٠٠٥م وقد قدم فيها الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مدير المركز ورقة بحثية حول الموضوع وحضر الحلقة جمع من علماء الشريعة والفقه والاقتصاد والقانون ورجال الإعلام وتم النقاش حول الموضوع.

٢- الأدعية الاقتصادية في القرآن الكريم والسنة المطهرة يوم ٢٧/٣/٢٠٠٥م قد فيها الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مدير المركز ورقة بحثية وحضرها العديد من أساتذة الشريعة والاقتصاد ورجال الإعلام وتم النقاش حولها.

---

م. باحث مساعد بالمركز.

٣- حوكمة الشركات من منظور إسلامي يوم ٢٣/٤/٢٠٠٥م - قدم فيها الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مدير المركز ورقة عمل حول الأفكار الجديدة للموضوع ومدى ارتباطها وتأصيلها في الفكر الإسلامي وقد حضرها لفيف من علماء الأخاسة والشريعة والاقتصاد والمهتمين بالقضية وتم النقاش حولها.

### ثانياً: المؤتمرات:

مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال يومي ٨، ٩ مارس ٢٠٠٥م

تقرر عقد هذا المؤتمر بين كل من:

- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي باعتبار أن للتعاون دوراً اقتصادياً هاماً وأنه من أهم أركان الاقتصاد الإسلامي التعاون بين الناس.
- الاتحاد العام للتعاونيات في جمهورية مصر العربية، والاتحاد التعاوني العربي باعتبارهما رعاة الحركة التعاونية في مصر والعالم العربي.

ثانياً: أهداف المؤتمر: يهدف المؤتمر إلى ما يلي:

- ١- إبراز أهمية التعاون كقيمة إسلامية وضوابط استخدامه في المجال الاقتصادي.
- ٢- بيان الحاجة إلى التعاون لمواجهة التحديات والتحولات العالمية والإقليمية.
- ٣- دراسة واقع الحركة التعاونية في مصر والعالم العربي للتعرف على إنجازاتها.
- ٤- تحديد معوقات العمل التعاوني في مصر والدول العربية وتقديم مقترحات حلها.
- ٥- نحو استراتيجية لقطاع التعاون في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

### ثالثاً: محاور المؤتمر

#### المحور الأول: الإسلام والتعاون

- التأصيل الإسلامي للتعاون في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- الضوابط الإسلامية للمعاملات التعاونية.
- تقويم مبادئ وإجراءات التعاونيات المعاصرة إسلامياً.

#### المحور الثاني: واقع الحركة التعاونية في مصر والعالم العربي

- الجوانب التشريعية والتنظيمية والمحاسبية.
- الأطر القانونية.
- الأطر التنظيمية والمؤسسية.
- الأطر المحاسبية.
- الدور القطاعي والنوعي للتعاونيات في تحقيق أهداف المجتمع التنموية:
- التعاونيات الزراعية.
- تعاونيات الصيد.
- التعاونيات الاستهلاكية.
- تعاونيات الخدمات الاجتماعية والإنتاجية.
- تعاونيات البناء والتشييد.
- تعاونيات الصناعات الصغيرة.

#### المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور المنظمات التعاونية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- الدور المستقبلي للتعاونيات في تحقيق أهداف التنمية:

- تنمية الصناعات الصغيرة.
  - مواجهة مشاكل الفقر والبطالة.
  - حل مشكلة الإسكان.
  - التنمية الزراعية والريفية.
  - تحسين كفاءة توزيع السلع والخدمات.
  - تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية.
- متطلبات نجاح التعاونيات في تحقيق أهدافها (مجاور الإصلاح)
- التشريعات.
  - الإمكانات المالية والبشرية
  - بيئة ومناخ النشاط الاقتصادي (الاقتصاد الكلي)
  - التكامل التعاوني.

وقد وجهت الدعوة للعديد من الجهات المعنية والباحثين والمهتمين بالموضوع وحضره جمع غفير وقدم فيه الباحثون أبحاثاً تم عرضها والنقاش حولها من الحضور على مدار يومين.

### ثالثاً: الحلقات الدراسية:

وهي حلقات دراسية تناقش موضوعاً علمياً على مدار عدة أيام يدعى لها إحدى الفئات المهمة بالموضوع ومحاضر فيها أساتذة وخبراء من الجامعة ومن الجامعات المصرية يمنح الدارس نهاية الحلقة شهادة اجتيازه لها معتمدة من المركز.

وفى هذه الفترة تم عقد الحلقة التالية:

❁ حلقة تدريس الاقتصاد الإسلامي لوعاظ العالم الإسلامي ٣/١٩ -  
٢٠٠٥/٤/١٦م، وقد تم دعوة عدد من وعاظ العالم الإسلامي وتدرّس القضايا المهمة



النشاط العلمى للمركز خلال الفترة من يناير - أبريل ٢٠٠٥م

عرض الباحث/ على شيخون

---

والمستجدة فى الاقتصاد ومناقشتها من منظور إسلامى وقد اشتملت على الموضوعات التالية:

الاقتصاد الإسلامى - العولمة والعالم الإسلامى - ضوابط الإنفاق - الفقر والتكافل الاجتماعى فى الإسلام - قضايا الإنتاج والعمل والبطالة - الاقتصاد الدولى - الأخلاق والاقتصاد من منظور إسلامى - الادخار والاستثمار والتمويل - المؤسسات المالية.

وقد تم دعوة أساتذة الاقتصاد الإسلامى للتدريس وتم منح الدارسين شهادة اجتياز الحلقة.



# المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة..... ٧

## أولاً: البحوث

البحث الأول: الوقف عند الأصوليين

د/ علي عزوز..... ١١

البحث الثاني: دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية

د/ المرمى السيد حجازي..... ٢٥

البحث الثالث: دور نظم التأمين التكافلي في دعم الحركة التعاونية في مصر

الباحث/ مجدى السيد أحمد ترك..... ٧٩

البحث الرابع: تطور التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية

د/ محمد سعدو الجرف..... ١١٣

البحث الخامس: سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة

د/ بهاء الدين محمود محمد منصور..... ١٤٧

البحث السادس: العوامل المؤثرة على كفاءة العملية التعليمية وأثرها على

الخريجين كقوة متوقعة في سوق العمل بالتطبيق على الطلاب

بجامعة الملك خالد

د/ إبراهيم محمد أبو سعده، د/ عبد الله بن يحيى الحسين..... ٢٠٥

## ثانياً: المقالات

فلسفة الإسلام في حقوق الحيوان

دكتور/ محفوظ عزام..... ٢٧٣


## ثالثاً: ملخص الرسالة

عرض رسالة: مشكلة الإغراق دراسة مقارنة..... ٢٨٧

## رابعاً: النشاط العلمي

عرض الباحث على شيخون..... ٣٠٣



طبع بمطبعة مركز صالح كامل  
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر  
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٦٧٨١











 Bibliotheca Alexandrina



0798610